



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

نافذة بيع العملة الاجنبية والاعتمادات المستندية وعلاقتها التبادلية مع الميزان التجاري

اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي
جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية

تقدم بها الطالب

سلام هاشم محمد حلو

بإشراف

أ.م.د. حامد محسن جداح

أ.د. كمال كاظم جواد

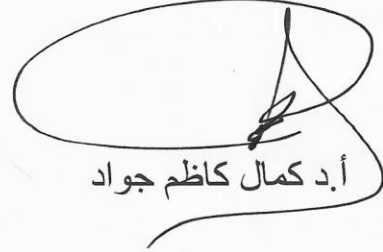
إقرار المشرف

إن إعداد الأطروحة الموسومة (نافذة بيع العملة الأجنبية و الاعتمادات المستندية وعلاقتها التبادلية مع الميزان التجاري), المقدمة من قبل الطالب (سلام هاشم محمد حلو) قد جرى تحت إشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء, وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم مالية والمصرفية.

بإشراف



أ.م.د. حامد محسن جداح



أ.د. كمال كاظم جواد

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية المشرف والمقيم اللغوي, ارشح هذه الأطروحة للمناقشة)



أ.م.د. أمير علي الموسوي

2024 / /

إقرار المقوم اللغوي

أقرُّ أنني قومتُ اطروحةَ الدكتوراهِ المقدمةً من قبلِ الطالبِ (سلام هاشم محمد حلو) الموسومة (نافذةُ بيعِ العملةِ الأجنبيةِ و الاعتماداتِ المستنديةِ وعلاقتيهما التبادليةُ مع الميزانِ التجاري) لغويًا، وأجدُ أنَّها سليمةٌ من الأخطاءِ اللغويةِ والاملائيةِ والاسلوبيةِ وصالحةٌ للمناقشةِ.



الدكتورة
سامرة عدنان محمد حسين الموسوي

اقرار لجنة المناقشة

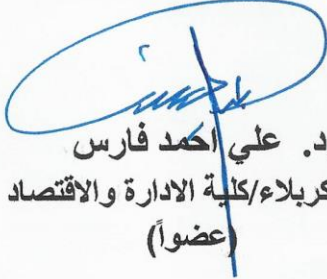
نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة باننا اطعننا على اطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (نافذة بيع العملة الأجنبية والاعتمادات المستندية وعلاقتها التبادلية مع الميزان التجاري) والمقدمة من الطالب (سلام هاشم محمد حلو) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية بتقدير (جيد جدا عالٍ)



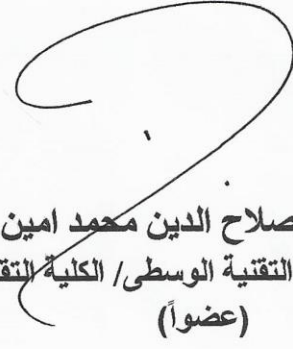
أ.د. حيدر يونس كاظم

جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد

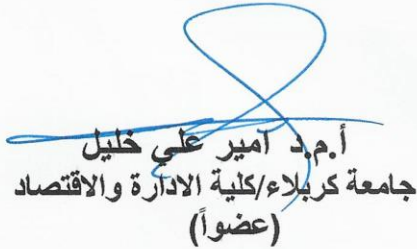
(رئيساً)



S.أ.د. علي احمد فارس
جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد
(عضواً)

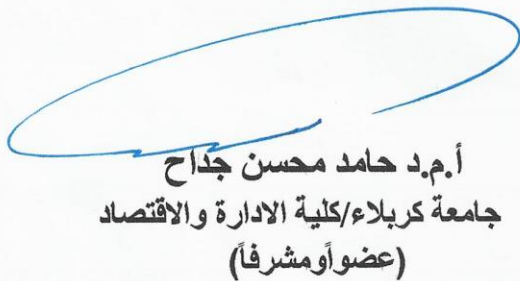


أ.م.د. صلاح الدين محمد امين
الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الادارية-بغداد
(عضواً)

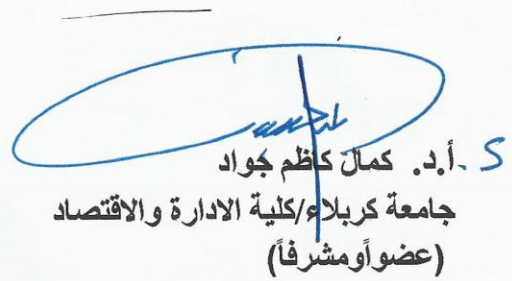


أ.م.د. أمير علي خليل
جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد
(عضواً)

أ.م.د. سرمد عبد الجبار هدايا محمد
جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد
(عضواً)



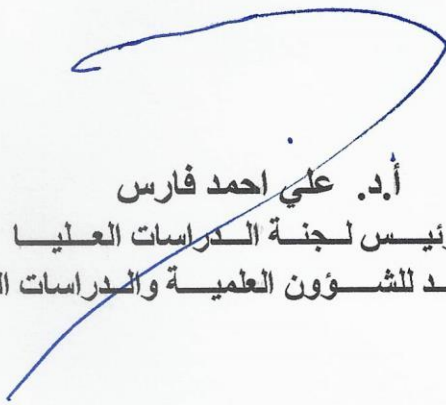
أ.م.د. حامد محسن جداح
جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد
(عضواً مشرفاً)



S.أ.د. كمال كاظم جواد
جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد
(عضواً مشرفاً)


اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

اقرر رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية الادارة والاقتصاد/جامعة
كربلاء على توصية لجنة المناقشة للطالب (سلام هاشم محمد حلوان)


أ.د. علي احمد فارس
رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

اقرار مجلس الكلية

اقرر مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية
لجنة المناقشة


أ.م. د هاشم جبار حسين
عميد كلية الادارة والاقتصاد

الآية المباركة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

[المجادلة: 11]

المصدر: القرآن الكريم

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرِكَ ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب
اللحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا
برؤيتك ...

الله جل جلاله.

إلى من كَلَّه الله بالهيبة والوقارِ ... علّمني العطاء بدون انتظار ...
أحملُ إسمه بكل افتخار ... أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد حان
قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى
الأبد... والدي الحبيب.

إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب والحنان و التقاني ... بسمة الحياة وسر
الوجود التي كان دعائها سرّاً نجاحي وحنانها بلسم جراحي ...

أمي الحبيبة.

إلى من رافقوني مُنذُ أن حملنا حقائبَ صغيرة ومعكم سرُّ الدربِ خطوة بخطوة
وما زلتم ترافقوني حتى الان ... يا شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي...
اخواني واخواتي.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله وحده له الشكر أولاً وأخراً على نعمه التي لا تُعد ولا تحصى، والحمد لله الذي تجلى للقلوب بالعظمة واحتجب عن الابصار بالعزة واقتدر على الاشياء بالقدرة، والصلاة والسلام على نبي الهدى محمد وعلى اله وصحبه المنتجبين الاطهار اللهم صل عليهم أجمعين وسلم تسليماً كثيراً.

من واجب العرفان بالجميل اتقدم بالشكر والامتنان الى اساتيدي الكرام أ.د. كمال كاظم جواد و أ.م.د. حامد محسن جراح لما ابدوه من ارشادات وتوجيهات قيمة كان لها الاثر الكبير في اخراج هذا الجهد بهذه الكيفية، فكاننا نعم الاساتيد، الذين لم يبخل على الباحث بغزير علمهم، فجزاهم الله خير الجزاء وأتمنى لهم من القلب كل التوفيق ودوام الصحة والعافية . كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الاساتيد القسم جميعا سيما الاستاذ الكريم أ.م.د. امير الموسوي رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية لما أولوه من رعاية وتعاون مع طلبة الدراسات العليا أتمنى لهم التوفيق.

كما لا يسعني الا أن اشكر أصدقائي وأعضاء دفعتي اللذين ساندوني باستمرار في مسيرة دراستي (سجاد ، زينب ، لؤي، امين) ولما قدموه لي من مسانده ونصح فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وفي الختام أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من مَدَّ يداً بيضاء..... وقد ذكره قلبي ولم يذكره قلبي.....

هدف البحث الى دراسة (العلاقة التبادلية بين نافذة بيع العملة الأجنبية و الاعتمادات المستندية وعلاقتها التبادلية مع الميزان التجاري) لعينة من المصارف التجارية الخاصة والحكومية في العراق باستعمال البرامج الإحصائية (spss و eveiws10) لِيُتعرَّف على العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة و أيهما يكون سبب الاخر ،وان النماذج القياسية المستعملة لإختبار القياسي سببية (Toda-Yamamoto) و النموذج الاحصائي بارون كيني لدراسة العلاقة الوسيطة بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي لمبيعات العملة الأجنبية على اجمالي الاستيرادات الميزان التجاري بوجود المتغير اجمالي الاعتماد المستندي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية للبنك المركزي العراقي الذي يهدف الى ربط مبيعات النافذة الأجنبية مع اجمالي الاعتماد المستندي في التأثير على الاستيرادات وتعويض النقص في الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات من الاستيرادات التي تكون من الاعتماد المستندي في شراء الدولار من نافذة بيع العملة الاجنبية. ولكن بمعامل تأثير منخفض جداً وأيضاً توصلت الدراسة الى ان كل من اجمالي الاعتماد المستندي ومبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية هي السبب الرئيس لاستيرادات الميزان التجاري، اذ تحقق ذلك من معنوية الاحتمالية (prob) والتي كانت اقل من (5%) وان الاستيرادات هي المسبب الرئيس لنافذة بيع العملة الاجنبية وهذا تحقق من معنوية الاحتمالية (prob) والتي كانت اقل من (5%) في حين اجمالي الاعتماد المستندي لم يكن المسبب الرئيس لنافذة بيع العملة الأجنبية و ان كل من الاستيرادات الميزان التجاري العراقي ومبيعات النافذة العملة الأجنبية لم تكن السبب الرئيس في زيادة او تقليل اجمالي الاعتماد المستندي للمصارف التجارية العراقية أي لم تكن المسبب الرئيس وهذا تحقق من عدم معنوية الحتمالية (prob) التي حققت نسبة اعلى من (5%) واوصت الدراسة الى ان تحقيق المعنوية في التأثير للمبيعات نافذة العملة الأجنبية على اجمالي الاعتماد المستندي على الرغم من القيم المنتخفضة لاعتماد المستندي قياساً بحجم مبيعات النافذة العملة الأجنبية والاستيرادات الكبير جدا يبين نجاح البنك المركزي في هذا الجانب لكن يحتاج الى الكثير من الخطط والسياسات حتى يتحقق الهدف المنشود والمراد تحقيقه من قبل البنك المركزي العراقي. وكذلك ان التأثير الذي يقوم به البنك المركزي العراقي في تحقيق العلاقة السببية بين كل من مبيعات النافذة العملة الأجنبية والاستيرادات والاعتماد المستندي يعد بسيط بسبب عدم وجود مصارف تجارية أهلية وحكومية كفوءة تساعد في تحقيق هذا التأثير اذ تعاني المصارف التجارية من ضعف عدد المصارف التجارية المراسلة في الخارج والاعتماد شبه الكلي على المصرف العراقي للتجارة بل وحتى اكثر من ذلك لا يوجد أي خطط تبين ان هذه المصارف التجارية متوجهة في اصلاح شأنها وتحقيق المستويات العليا.

الكلمات المفتاحية: نافذة بيع العملة الأجنبية ، الاعتمادات المستندية ، الاستيرادات الميزان التجاري .

المحتويات

الصفحة	الموضوع	
---		الاهداء
---		الشكر والتقدير
أ		المستخلص
ب		قائمة المحتويات
ج - د - هـ		قائمة الجداول
هـ - ز		قائمة الاشكال
1		المقدمة
21-2	منهجية الدراسة وبعض الجهود المعرفية السابقة	الفصل الأول
4-2	منهجية الدراسة	المبحث الأول
21-5	بعض الجهود المعرفية السابقة	المبحث الثاني
79-22	الاطار النظري الاعتماد المستندي و نافذة بيع العملة الأجنبية والميزان التجاري	الفصل الثاني
40-23	الاعتمادات المستندية	المبحث الأول
60-41	نافذة بيع العملة	المبحث الثاني
79-61	الميزان التجاري	المبحث الثالث
144-80	دراسة وتحليل كل من الاعتمادات المستندية و نافذة بيع العملة والميزان التجاري في العراق	الفصل الثالث
104-81	الاعتمادات المستندية في العراق	المبحث الاول
123-105	نافذة بيع العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي.	المبحث الثاني
144_ 124	الميزان التجاري العراقي	المبحث الثالث
186-145	الجانب الاحصائي والقياسي	الفصل الرابع
157-146	الاطار النظري لبعض المفاهيم الإحصائية والقياسية	المبحث الاول
173_ 158	التحليل الاحصائي لختبار بارون كينيبي	المبحث الثاني
186-174	التحليل العملي القياسي	المبحث الثالث
195_ 187	الاستنتاجات والتوصيات	الفصل الخامس
192_ 187	الاستنتاجات	المبحث الاول
195_ 193	التوصيات	المبحث الثاني
208_ 196		قائمة المصادر

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
85	يبين راس مال وتاريخ التأسيس والتصنيف وعدد الفروع المصارف المراسلة للمصارف الاهلية:.	1
87	الاعتمادات المستندية الممنوحة من المصارف الاهلية الى قطاعات مختلفة للمدة 2021 2010	2
89	الاعتمادات المستندية لكل مصرف اهلي للمدة 2015-2009	3
91	الاعتمادات المستندية الممنوحة من قبل المصارف الاهلية المدة 2021-2016	4
95	يبين الاعتمادات المستندية الممنوحة من المصارف الحكومية الى القطاعات (الحكومية، المؤسسات العامة ، القطاع الخاص)	5
99	يبين الاعتمادات المستندية الممنوحة للانشطة السلعية و التوزيعية للنتاج المحلي الإجمالي(2016-2010)	6
102	يبين الاعتمادات المستندية الممنوحة للانشطة السلعية و التوزيعية للنتاج المحلي الإجمالي(2016-2010)	7
109	مشتريات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية للمدة (2022-2009)	8
112	حجم الناتج الإجمالي المحلي بدون النفط في العراق للمدة (2022-2009)	9
114	يبين حجم المبيعات البنك المركزي من الدولار للمدة (2022-2009)	10
121	الاحتياطيات الأجنبية للعراق للمدة (2022-2009)	11
119	الخسائر المالية لنافذة بيع العملة للمدة (2022-2009)	12
121	يبين مبيعات ومشتريات البنك المركزي وسعر الصرف الأجنبي للمدة (2022-2009)	13
125	الميزان التجاري العراقي للمدة (2022-2010)	14
127	اجمالي الصادرات العراقية للمدة (2022-2009)	15
129	يبين التركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة للمدة (2009-2022)	16
131	التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية للمدة (2022_ 2009)	17
132	يبين حجم الاستيرادات العراق للمدة(2022-2009)	18
134	التركيب السلعي للاستيرادات العراق للمدة (2022-2009)	19
136	التوزيع الجغرافي لقيم (الاستيرادات) في العراق للمدة (2022-2009)	20
139	الجدار الكمركي العراقي للمدة (2022-2009)	21
141	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2022-2009)	22
143	الاعتمادات المستندية و نافذة بيع العملة و الميزان التجاري العراقي للمدة (2022-2009)	23

158	ترميز وتوصيف متغيرات البحث الرئيسيه	24
160	قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات (n=132)	25
160	قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات (n=132)	26
161	قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات (n=132)	27
162	قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع اجمالي الاعتماد المستندي (n=132)	(28)
163	قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي (n=132)	29
163	قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي للمصارف التجارية (n=132)	30
164	قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي الحكومي (n=132)	31
164	قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي الحكومي (n=132)	32
165	قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي للمصارف التجارية الحكومية (n=132)	33
166	قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي الاهلي (n=132)	34
166	قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي (n=132)	35
167	قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي للمصارف التجارية الحكومية (n=132)	36
168	قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات بوجود اجمالي الاعتماد المستندي (n=132)	37
168	قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات و الاعتماد المستندي (n=132)	38
169	قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات بوجود الاعتماد المستندي للمصارف التجارية (n=132)	(39)
170	قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات بوجود الاعتماد المستندي الحكومي (n=132)	40
170	قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات و الاعتماد المستندي (n=132)	41
171	قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات بوجود الاعتماد المستندي للمصارف التجارية الحكومي (n=132)	42
172	قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات بوجود الاعتماد المستندي الحكومي (n=132)	43
172	قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات و الاعتماد المستندي (n=132)	44
173	قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات بوجود الاعتماد المستندي للمصارف التجارية الحكومي (n=132)	45
175	يبين المتغيرات الدراسة ورمز كل متغير	46

175	نتائج مدد التباطؤ للمتغيرات البحث قيد الدراسة	47
180	نتائج اختبار الاستقرارية Dickey-Fuller	48
182	نتائج السببية لاجمالي الاعتماد المستندي والاستيرادات و مبيعات النافذة العملة الأجنبية	49
184	نتائج السببية الاعتماد المستندي الحكومي والاستيرادات و مبيعات النافذة العملة الأجنبية	50
185	نتائج السببية الاعتماد المستندي الاهلي والاستيرادات و مبيعات النافذة العملة الأجنبية	51

قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
4	المخطط الفرضي للمتغيرات الدراسة	1
26	الاتفاقية التعاقدية لمعاملة الاعتماد المستندي	2
29	عملية الاعتماد المستندي	3
39	آلية الدفع باستعمال خطابات الاعتماد في التجارة الخارجية	4
43	اللية عمل النافذة ذات الاتجاه الواحد	5
44	اللية عمل النافذة ذات الاتجاهين	6
49	اللية تنفيذ العملة الأجنبية وعملية التعقيم	7
88	نسبة الاعتماد المستندي في القطاع الحكومي والمؤسسات العامة والقطاع الخاص .	8
93	اجمالي الاعتماد المستندي الممنوح من المصارف الاهلية بقيم الاجمالية .	9
97	نسبة الاعتماد المستندي لكل من القطاع الحكومي والمؤسسات العامة والقطاع الخاص.	10
98	اجمالي الاعتماد المستندي الممنوح من المصارف الاهلية والمصارف الحكومية .	11
110	إيرادات النفط و مشتريات البنك المركزي الدولارية من وزارة المالية للمدة(2009-2022)	12
113	العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومبيعات النافذة العملة.	13
115	يبين اجمالي المبيعات وانقد والحوالات للمدة(2009-2022)	14

118	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي المدة(2009-2022)	15
120	الخسائر المالية لنافذة بيع العملة للمدة (2009-2022)	16
126	الميزان التجاري في العراق للمدة (2009-2022)	17
128	يبين الصادرات المدة(2009-2022)	18
138	التوزيع الجغرافي للاستيرادات العراق المدة(2009-2022)	19
140	يبين الجدار الكمركي للاستيرادات العراق للمدة (2009-2022)	20
142	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2009-2022)	21
156	اتجاه العلاقة بين المتغيرات في نموذج بارون كيني	22
176	دالة الارتباطات الذاتية الكلية والجزئية لكل من المتغيرات (اجمالي الاعتماد المستندي، الاعتماد المستندي الأهلي، الاعتماد المستندي الحكومي) للمدة (2012-2022)	23
178	دالة الارتباطات الذاتية الكلية والجزئية لكل من المتغيرات (الاستيرادات ومبيعات نافذة العملة الأجنبية) للمدة (2012-2022)	24
181	يبين استقرارية المتغيرات الدراسة	25

المقدمة

نتيجة مايعانيه الاقتصاد العراقي من مشاكل جمة سيما بعد عام 2003 ، والتغيرات التي حصلت على الاقتصاد العراقي ، فقد انشأ البنك المركزي العراقي نافذة بيع العملة، الذي يُعدُّ المتحكم الرئيس في امتلاك العملة الأجنبية، والمسؤول على استقرار المستوى العام للأسعار مما دفع البنك المركزي الى بيع وشراء الدولار من النافذة حتى يستطيع السيطرة على التضخم في ظل غياب القاعدة الانتاجية، لجأ البنك المركزي الى ربط عمليات بيع الدولار من النافذة بالاعتماد المستندي، حتى يحقق الهدف الذي انشأ من اجله النافذة .

تُعدُّ نافذة بيع العملة الأجنبية من الادوات رئيسة للبنك المركزي العراقي سيما وان الأدوات الأخرى لم تعد ذات فاعلية وكفاءة في الاقتصاد العراقي ، وان بداية عمل النافذة العملة الأجنبية كانت البيع النقد فقط التغطية الاستيرادات وعمليات السفر ، الا ان في نهاية عام 2009 ، قسم البنك المركزي العراقي عمليات البيع الدولار الى قسمين احدهم البيع النقدي (لغرض السفر للعلاج والسياحة) والقسم الاخر البيع الدولار لغرض تعويض النقص الإنتاج المحلي من خلال الاستيرادات الميزان التجاري العراقي

إنَّ الميزان التجاري أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية. وإنَّ التجارة الخارجية تبقى هي السبيل الأمثل لتصريف المنتجات من السلع المنتجة وغير منتجة، ولأنَّ هناك اعتماد كبير جدا على جانب الاستيرادات من قبل الاقتصاد العراقي، جاء الاهتمام بهذه الدراسة للتعرف على العلاقة السببية بين الاعتماد المستندي والنافذة بيع العملة والميزان التجاري.

وان الاعتماد المستندي أحد الوسائل التي تسهل عملية التبادل التجاري بين البلدان، اذ لجأت اليه البنوك منذ زمن كأداة فذة لتسوية المدفوعات الناشئة عن التجارة الدولية التي تتسم بالتباعد الجغرافي بين الطرفين (المستورد والمصدر) من جهة، وتعارض مصالح هؤلاء من جهة أخرى، كون المصدر يخشى تصدير البضاعة قبل ان يحصل على ثمنها، والمستورد يخشى ان يدفع الثمن قبل ان تصل اليه البضاعة المستوردة والتأكد من انها مطابقة لشروط المتفق عليها. وحتى يتم التوافق بين هذا التعارض تدخلت المصارف بالوساطة لتوفير الثقة بين والاطمئنان لدى طرفي العملية الاستيرادية من الاعتماد المستندي.

الفصل الاول

منهجية الدراسة وبعض الجهود المعرفية السابقة

المبحث الاول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: بعض الجهود المعرفية السابقة

الفصل الاول

المبحث الأول

منهجية الدراسة

أولاً: أهمية البحث

إن أهمية البحث مستمدة من من الاعتماد الكلي للبنك المركزي العراقي على النافذة بيع العملة الأجنبية في العراق بعد عام 2003 ، وما امسى عليه من حاجة لها نتيجة ضعف دور الأدوات الأساسية للبنك المركزي العراقي (عمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياط النقدي القانوني) ، هذا وان بعد تبين ان النسبة الأكبر من مبيعات النافذة العملة الأجنبية من الدولار يذهب الى استيرادات الميزان التجاري من السلع والخدمات ، جاء البنك المركزي بقرار ربط جزء من البيع الدولار بالاعتماد المستندي ، لما للأخير من تحقيق المزايا لكل اطراف المتعاملين من جهة وسيطرة البنك المركزي على عمليات خروج العملة الأجنبية من جهة أخرى ، والفوائد التي تتحقق من عمليات التوافق بين الاعتماد المستندي و نافذة بيع العملة الأجنبية سيما و إن فتح النافذة من قبل البنك المركزي العراقي كان للاجل عمليات التمويل التجارية الخارجية ، و إن الفجوة الكبيرة بينهم سوف تدفع الى استنزاف الاحتياطي العملة الصعبة من دون ان يكون هناك أي فائدة تحقق على مستوى الاقتصاد العراقي ، وكذلك أثر و ارتباط الاعتماد المستندي وعمليات النافذة في عمليات الاستيراد السلع لزيادة او نقصان الميزان التجاري (تحقيق الفائض او العجز) ، فضلاً عن تأثيرها على عمليات القطاع المصرفي لأنَّ جُلَّ أرباح الأخير ناتجة عن عمليات بيع وشراء الدولار واستغلال الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء .

ثانياً: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث على الأسئلة الآتية:

- 1- هل الزيادة في الطلب على الاعتماد المستندي تسبب زيادة في عمليات نافذة بيع العملة الأجنبية ام ان الزيادة في بيع الدولار الاحنبية في نافذة بيع العملة يكون سبب في زيادة الاعتمادات المستندية ؟
- 2- هل التغير في قيمة الاعتماد المستندي تكون بسبب زيادة الميزان التجاري بنفس المقدار؟
- 3- هل الطلب على الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية يذهب مباشر الى الاستيرادات في الميزان التجاري ام ان الطلب على الدولار يتجه الى اتجاهات أخرى غير الهدف الأساسي الذي عملت لاجله النافذة ؟
- 4- ما نوع العلاقة السببية بين كل من نافذة بيع العملة الأجنبية والاعتمادات المستندية مع الميزان التجاري ؟

- 5- هل يوجد علاقة الإحصائية بين كل من الاعتمادات المستندية ونافذة بيع العملة الأجنبية و استيرادات الميزان التجاري العراقي.
- 6- هل الاليات المتبعة في فتح الاعتماد المستندي كفؤة تساعد على جذب الافراد الى التعامل الخارجي من الاعتماد المستندي؟ أم هناك معوقات تدفع الافراد الى التعامل الخارجي من دون الاعتماد المستندي؟

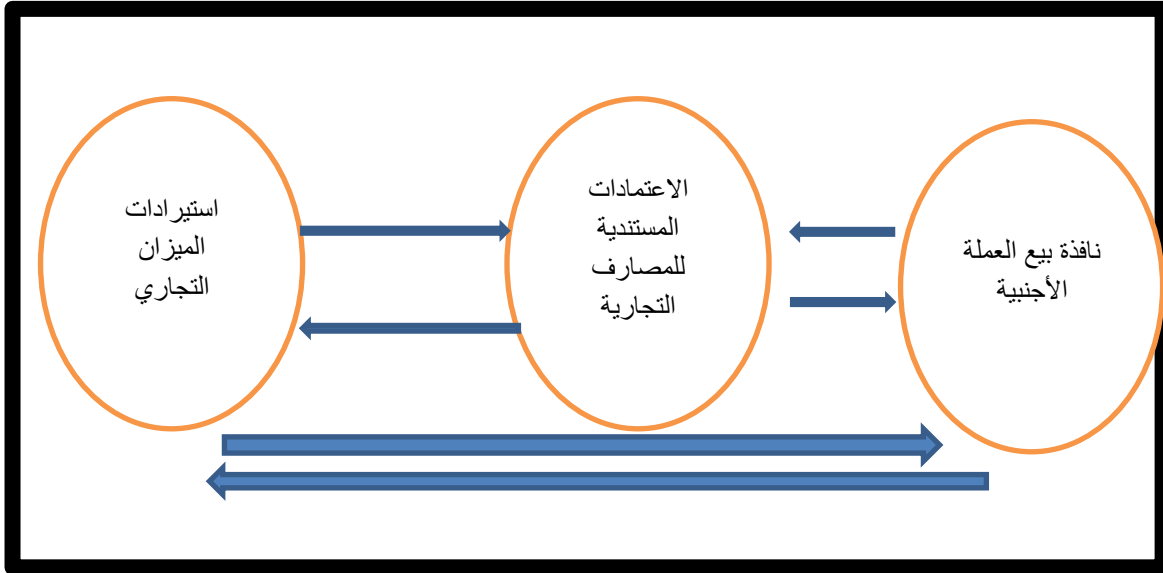
ثالثا: هدف البحث

يركز البحث على تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تحليل اتجاه نافذة بيع العملة الأجنبية خلال فترة الدراسة مع المتغيرات الدراسة.
- 2- تحليل اتجاه الاعتماد المستندي المصرفي ومقارنة الحكومي مع الاهلي
- 3- تحليل سكون الميزان التجاري ومعرفة اتجاه العلاقة مع المتغيرات الدراسة

رابعا: فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث بافتراض (لا يوجد اثر كبير لطلب على الاعتماد المستندي المصرفي في زيادة او انخفاض بيع الدولار نافذة العملة الاجنبية و الميزان التجاري و لم يحقق الزيادة بمستوى الزيادة الكبيرة في عمليات بيع الدولار نافذة بيع العملة وبهذا لم يتحقق هدف البنك المركزي العراقي بشكل كامل في توجيه عملية بيع الدولار من نافذة بيع العملة الى عمليات استيراد السلع من الخارج من خلال الاعتمادات المستندية وتعويض النقص الحاصل في أنشطة الناتج المحلي الإجمالي . **وكما في المخطط الفرضي لآتي .:**



الشكل (1)

المخطط الفرضي للمتغيرات الدراسة

خامسا: الحدود المكانية و الزمانية للبحث

تضمّنت الحدود المكانية لمتغيرات البحث البنك المركزي العراقي ، اذ إنّ بيانات الاعتماد المستندي للقطاع المصرفي وعمليات نافذة العملة و الميزان التجاري يجمعها البنك المركزي العراقي .

أما الحدود الزمانية للبحث اشتملت على البيانات السنوي للسنوات (2012- 2022).

سادسا: الوسائل الإحصائية

استعمال اختبار للسببية الذي يكون في معظم الدراسات المتعلقة بالسلاسل الزمنية لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية ، اذ ان التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في قيم متغير اخر وكذلك استعمال برنامج eveiws10 لبيان العلاقة السببية بين المتغيرات قيد البحث. وكذلك استعمال الاختبار الاحصائي بارون كيني لتعرف على العلاقة الوسيطة بين كل من المتغيرات قيد الدراسة.

المبحث الثاني

بعض الجهود المعرفية السابقة

1-2-1- الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Anatolevich et al., 2018)	
عنوان الدراسة	A letter of credit as an instrument to mitigate risks and improve the efficiency of foreign trade transaction. خطاب الاعتماد كأداة لتخفيف المخاطر وتحسين كفاءة معاملات التجارة الخارجية.
سنة الدراسة	2018
ملخص الدراسة	تشير خطابات الاعتماد إلى أدوات مالية فعالة وأمنة لتأمين المدفوعات في التجارة الدولية. يُنظر هنا في بعض الجوانب العملية لاستعمال خطابات الاعتماد لمعاملات المبيعات الدولية. الغرض الرئيس من هذه الدراسة هو تحليل ممارسة استعمال خطابات الاعتماد المستندية في التجارة الخارجية ، وتحديد طرق فعالة لتحسين طرق دفع خطاب الاعتماد (L / C) للمستوردين / المصدرين. تُطبق طرق البحث التجريبية ذات الصلة هنا ، فضلاً عن تقنيات المؤشرات والتحليل الثانوي لنتائج المسح العالمي للخبراء في تمويل التجارة الدولية. تسمح هذه الدراسة بتحديد المشاكل الرئيسة التي تؤثر تحسين طرق دفع خطاب الاعتماد لمعاملات التجارة الخارجية ، وهي: قلة توافر خطابات الاعتماد للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ؛ تكلفة وتعقيد الامتثال للمتطلبات التنظيمية ، بما في ذلك بازل 3 توصي الدراسة ، قد تصبح تقنية blockchain إحدى الطرق الواعدة لتحسين طرق دفع خطاب الاعتماد للمعاملات الدولية. وقد تساعد هذه التقنية في حل إحدى المشكلات الرئيسة في التجارة العالمية - تدفق المستندات الضخم أثناء إجراء المعاملات بين عدة كيانات. سيوفر استعمال هذه التكنولوجيا الوقت والمال للعملاء ، وقد يؤدي في النهاية إلى تحويل التمويل التجاري لصالح الشركات في جميع أنحاء العالم. تسمح هذه الدراسة بالتوصل إلى الاستنتاجات الآتية: • في الممارسة الدولية ، تستخدم خطابات الاعتماد التجارية على نطاق واسع في معاملات التجارة الخارجية. • ومع ذلك ، فقد انخفض حجم المدفوعات الدولية في العام الماضي. يعتقد معظم الخبراء أن السبب الرئيس لهذا الانخفاض هو انخفاض حجم التجارة الخارجية. • على عكس البلدان ذات الأسواق المالية المتقدمة ، تظل حصة المدفوعات باستعمال خطابات الاعتماد صغيرة نوعاً ما في روسيا ، وتبلغ حوالي 0.15% من إجمالي حجم معاملات الدفع في النظام المصرفي. • في الوقت نفسه ، على مدى السنوات الخمس الماضية ، كانت هناك زيادة مضاعفة في حجم المدفوعات ، من حيث القيمة ، مع استعمال خطابات الاعتماد.
عينة الدراسة	official reports of the Bank for International Settlements, the International Chamber of Commerce, the World Trade Organization, the World Bank Development, the Russian Federal

State Statistics Service, etc., as well as the RETHINKING TRADE & FINANCE global survey	
استخدمت في تعزيز الجانب النظري وكدراسات سابقة	مدى الاستفادة منها
2. دراسة (Faeq, 2019)	
THE ROLE OF THE CURRENCY SALE WINDOW IN STABILIZING THE EXCHANGE RATE OF THE IRAQI DINAR (تأثير نافذة بيع العملة في تثبيت سعر صرف الدينار العراقي)	عنوان الدراسة
2019	سنة الدراسة
<p>الوضع الا ان تقالي الذي مر به الاقتصاد العراقي بعد تغيير النظام السياسي والاقتصادي عام 2003 وما طرأ من تغيرات في اتجاهات السياسة النقدية ، خاصة بعد حصول البنك المركزي على استقلاله وفق القانون رقم 56 لسنة 2004 . واستعمالها للأدوات النقدية الحديثة كنافذة لبيع العملة كأحد الطرق الرئيسة لتثبيت المستوى العام للأسعار من تثبيت سعر صرف العملة المحلية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية السائدة. في الاقتصاد من العراق نجحت السياسة النقدية في تحقيق هدفها ، ولكن على حساب استنزاف الاحتياطيات الأجنبية ، قام البنك المركزي بخفض مبيعات العملات (خاصة المبيعات النقدية) ، حتى لو تسببت في انخفاض سعر الصرف بشكل نسبي.</p> <p>من أجل إعادة بناء الاحتياطيات الأجنبية عندما ترتفع أسعار النفط مرة أخرى. فضلاً عن ضرورة العمل على الحد من التوسع في الا ان فاق الحكومي ، وهو السبب الرئيس لزيادة المعروض النقدي ، وهو الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، الأمر الذي يتطلب من البنك المركزي التدخل بشكل كبير في نافذة بيع العملات لاستقرار الدينار. سعر الصرف. واستنتجت الدراسة ان نافذة بيع العملة حققت نجاحاً كبيراً في استقرار سعر صرف العملة المحلية وهذا يتفق مع فرضيات البحث. واعتمدت السلطة النقدية في العراق على سعر الصرف الاسمي كجزء من سياسة استهداف التضخم ، بسبب ضعف تأثير الوساطة المالية الناتج عن تخلف القطاع المالي ، وتعطل الجهاز الا ان تاجي ، ومحدودية توافر الواردات لمواجهة طلب محلي.</p> <p>توصي الدراسة ضرورة العمل على الحد من التوسع في الا ان فاق الحكومي الذي</p>	ملخص الدراسة

<p>يعد السبب الرئيس لزيادة المعروض النقدي مما يشكل ضغوطا تضخمية في الاقتصاد و يتطلب من البنك المركزي التدخل بشكل كبير في نافذة بيع العملة لتثبيت سعر صرف الدينار.وتوصي ايضاً يجب على البنك المركزي في تفعيل تأثير القطاع المصرفي في عملية الاستثمار وتوجيهه نحو مناطق الا ان تاج المستهدفة مع تقديم التسهيلات والحوافز لهذا الاتجاه.</p>	
<p>the official and parallel exchange rate and the exchange,Purchases and central sales of foreign currency iraq</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>استخدمت في تعزيز الجانب النظري وكدراسات سابقة</p>	<p>مدى الاستفادة منها</p>

3. دراسة (Chang &Luo&Chen)

<p>Blockchain-Enabled Trade Finance Innovation: A Potential Paradigm Shift on Using Letter of Credit. ابتكار تقنية Blockchain لتمويل التجاري : التحول النموذجي المحتمل عند استعمال خطاب الاعتماد.</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>2020</p>	<p>سنة الدراسة</p>
<p>تستكشف هذه الدراسة النقلة النوعية في تمويل التجارة باستعمال تقنية blockchain. أذ ان الحالة التقليدية تعتمد على نموذج التشغيل المركزي في التمويل التجاري والطريقة التي يتعامل بها التجار مع العمليات التجارية الخارجية. وان الاعتماد على نموذج التشغيل المركزي يؤدي الى أداء ضعيف ، وانعدام المرونة والشفافية ، والتعرض للتغييرات. blockchain ، تُعد تقنية تكنولوجية لدفتر الأستاذ المبوب (DLT) ،التي حصلت على اهتمام متزايد والتي يمكن من ها تقليل من إجراءات التمويل التقليدية . وقد يستفيد التجار في التجارة الدولية من الهندسة التكنولوجية للعمليات المالية من تشغيل blockchain. من المنظور المفاهيمي تحلل هذه الدراسة جدوى ابتكار blockchain في تمويل التجارة من مبادرات خطاب الاعتماد المستندة إلى blockchain الحديثة. فضلاً عن استكشاف الخدمات اللوجستية وكيف التكامل مع إجراءات التمويل التجاري. تستنتج هذه الدراسة جدوى تقنية blockchain في تمويل التجارة والطريقة</p>	<p>ملخص الدراسة</p>

التي قد تحقق بها تيسير تمويل التجارة من خطاب الاعتماد المستندي. تمتلك blockchain القدرة على إصلاح العمليات التجارية من ثباتها وشفافيتها وقابليتها للتشغيل البيئي. وقدرتها في الحد من التلاعب الورقي ، وتحسين الثقة بين أصحاب المصلحة التجاريين ، وضمان تطوير بيئات عمل مستدامة فضلاً عن التمويل المستدام.	
Maersk and IBM، Banco Bilbao Vizcaya Argentaria (BBVA)	عينة الدراسة
استخدمت في تعزيز الجانب النظري وكدراسات سابقة .	مدى الاستفادة منها

4. دراسة (Odeh et al., 2020)

The Causal Relationship Between The Foreign Exchange Window And Financial Stability In Iraq For The Period (2004-2018)	عنوان الدراسة
دراسة(العلاقة السببية بين نافذة الصرف الأجنبي والاستقرار المالي في العراق للمدة (2004-2018))	
2020	سنة الدراسة
بدأ البنك المركزي العراقي تنفيذ نافذة بيع العملة الأجنبية في 2003/10/4 واستمرت حتى الان ، حيث أصبح البنك المركزي العراقي سوقا مركزيا للعمليات الأجنبية ، واعتمد البنك المركزي العراقي على طريقة تعويم سعر صرف الدينار العراقي. الهدف من النافذة هو تقليل التقلبات في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، وتقريب سعر الصرف الحقيقي من مستواه الاسمي بعد أن عانى الدينار العراقي من تدهور في أسعار صرفه قبل عام 2003 ، وتمكن البنك المركزي العراقي من بناء احتياطات من العملات الأجنبية فاقت توقعات صندوق النقد الدولي بنحو (10) مليارات دولار من أجل ضمان حالة الاستقرار المالي. ومن هذا المنطلق ركز البحث على نافذة بيع العملة الأجنبية للتحقق من تأثير النافذة على عناصر الاستقرار المالي ، سواء بالنسبة للقطاع المصرفي أو المؤسسات غير المالية. واستنتجت الدراسة الى ان نافذة بيع العملة عندما تزداد بمقدار واحد ، يؤثر على نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (IPL) بنحو (0.002245) ، وهو مبلغ محدود للغاية. و انخفاض نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول (CR) بمقدار (0.000351) وهو أيضًا مبلغ محدود نسبيًا ، وتؤثر النافذة على اتجاه زيادة نسبة	ملخص الدراسة

<p>السيولة (LR) بمقدار (0.000045) وهو مبلغ صغير وان نافذة بيع العملة الاجنبية تؤثر على ارتفاع معدل التضخم (INR) بمقدار (0.021778) وهو مقبول الى حد ما. وفقاً لذلك ، فإن نافذة بيع العملات الأجنبية لها تأثير محدود نسبياً على (IPL) و (INR). أما تأثيره على متغيرات الدراسة الأخرى فكان ضئيلاً للغاية. وتوصي الدراسة الحاجة إلى دعم نافذة بيع العملات الأجنبية بأدوات نقدية ومالية تدعم الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي. و إن تعاون السياسة النقدية مع السياسة المالية من شأنه أن يحفز البيئة المالية ويدعم مكونات الاستقرار المالي</p>	
<p>The foreign currency sale window (WFC) , the ratio of bad loans to total loans (IPL), the ratio of capital to total assets (CR), and the liquidity ratio (LR).)as an example of the FSI . And variable rate of inflation (INR) The ratio of budget deficit to gross domestic product (DR) as a representative of the set of variables of financial exposure (FVI).</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>استخدمت في تعزيز الجانب النظري وكدراسات سابقة</p>	<p>مدى الاستفادة منها</p>

<p>5. دراسة (Rath, Dash and Sharma, 2020)</p>	
<p>Dynamic Relationship between Trade Balance and Macroeconomics Variables in India. دراسة (العلاقة الديناميكية بين الميزان التجاري ومتغيرات الاقتصاد الكلي في الهند).</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>2020</p>	<p>سنة الدراسة</p>
<p>خضعت التجارة الخارجية للهند لتغيير كاملة ولم تُعد مقتصرة على عدد قليل من البلدان التي تتاجر في سلع قليلة.أذ يعد التصدير أحد العناصر المهمة التي تعزز الناتج المحلي الإجمالي للهند على مر السنين.</p>	<p>ملخص الدراسة</p>

<p>تبحث هذه الدراسة في علاقة الميزان التجاري بمتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى مثل أسعار الصرف وعرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي ، أي الدخل المحلي للبلد ، مع تغطية مدة زمنية مدتها 18 عامًا من 2000 إلى 2018.و تتناول هذه الورقة دراسة المدى القصير والمدى الطويل العلاقة بين المتغيرات بمساعدة نموذج الا ان حدار التلقائي للتأخر الموزع (ARDL).</p> <p>وأوضحت النتائج أن عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي يؤثران بشكل كبير على الميزان التجاري بينما يؤثر سعر الصرف عليه بشكل ضئيل. كما اوصت الدراسة إذا كانت هذه العلاقات بسبب السياسة النقدية يجب على الحكومة تطبيق سياسة نقدية صارمة وشروط التيسير الكمي وأسعار الفائدة المنخفضة.</p>	
<p>trade balance and macroeconomics indicators of India.. GDP, Money Supply (M3) and Exchange Rate.</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>استخدمت في تعزيز الجانب النظري وكدراسات سابقة</p>	<p>مدى الاستفادة منها</p>
<p>6. دراسة (خضير، حسن:2022)</p>	
<p>The role of the currency sale window in the stability of the dinar exchange rate and its reflection on inflation</p> <p>دراسة(تأثير نافذة بيع العملة في استقرار سعر الصرف الدينار وانعكاسه على التضخم)</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>2022</p>	<p>سنة الدراسة</p>
<p>نافذة بيع العملة تُعد من أدوات السياسة النقدية المستحدثة بعد عام 2003، لمواكبة التغييرات التي ستشهدتها السياستين المالية والنقدية من توقعات برتفاع مناسب السيولة وانفتاح مالي ،فلا بد من إعادة تقييم عمل النافذة بين مدة وأخرى وملاحظة كفاءتها في ضبط سعر الصرف وانعكاسه على المستوى العام للأسعار كأحدى الأهداف التي أنشأت بسببها، ومن التحليل تأكد من التأثير الكبير لنافذة بيع العملة في ضبط أسعار الصرف والسيطرة على مستوى التضخم ، نتيجة الاعتماد الكبير لسوق على الاستيرادات السلع الرأسمالية والاستهلاكية ، اذ أدى استقرار سعر</p>	<p>ملخص الدراسة</p>

<p>الصرف الى استقرار مستوى العام للأسعار ، الا ان كان هذا على حساب الاحتياطات الأجنبية حيث يلاحظ ان في عدد سنوات الدراسة مبيعات النافذة قد فاقت مشترياتها ،من اجل تلبية حاجة الطلب على الدولار وهذا مايجع الاحتياطات الأجنبية رهينة الأسعار النفط العالمية .</p> <p>وتوصلت الدراسة الى ان مبيعات فاقت المشتريات في مبيعات النافذة من اجل ضبط سعر الصرف وانعكاس ذلك على مستوى العام للأسعار . كما توصلت الى ان هناك علاقة عكسية بين النافذة وسعر الصرف الموازي .</p> <p>وتوصي الدراسة الى ضرورة استحداث طرق أخرى في توريد الدولار الى الاقتصاد العراقي غير قطاع النفط، كما اوصت الى عدم اقتصار الاستثمارات الخارجية للاحتياطات الأجنبية في مجال البنوك الأجنبية لان هذا يجعلها رهينة تقلبات أسعار الصرف .</p>	
<p>نافذة بيع العملة ، سعر الصرف في الاقتصاد العراقي</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>استخدمت في تعزيز الجانب النظري وكدراسات سابقة</p>	<p>مدى الاستفادة منها</p>

الفصل الثاني

الجانب النظري الاعتماد المستندي و نافذة
بيع العملة الأجنبية والميزان التجاري

المبحث الاول: الاعتماد المستندي

المبحث الثاني: نافذة بيع العملة الاجنبية

المبحث الثالث: الميزان التجاري

الفصل الثاني

الاطار النظري لكل من الاعتماد المستندي ونافذة بيع العملة الأجنبية والميزان التجاري

تمهيد

يبحث هذا الفصل توضيحا لمفهوم الاعتمادات المستندية و انواعها وأهميتها وكذلك الآلية التي يُمنح فيها الاعتماد ، ثم يتعرض بشكل تفصيلي الى نافذة بيع العملة من حيث المفهوم والأهمية والية عملها، وفيما بعد يدرس الميزان التجاري الذي هو جزء من ميزان المدفوعات ، وأهميته وأهدافه ومميزاته ،ومن أجل تغطية المواضيع انفة الذكر قسم الفصل الثاني على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الاعتمادات المستندية في حين تضمن المبحث الثاني نافذة بيع العملة الأجنبية وتضمن المبحث الثالث الميزان التجاري.

الفصل الثاني

المبحث الأول

الاعتمادات المستندية

توطئة

يؤدي الاعتماد المستندي دوراً أساساً في العمليات التجارية الخارجية ، التي تكون من المصارف التجارية في مختلف الاقتصادات المتقدمة والنامية ، ويكون ذو أهمية للاقتصاد بشكل رئيس من حيث السيطرة على دخول وخروج العملة الأجنبية ، من سياسة التعقيم النقدي الذي يستخدمه البنك المركزي للحد من الآثار الجانبية على دخول وخروج العملة الأجنبية وما ينتج عنها من آثار على المعروض النقدي ، كذلك أهميته بالنسبة المستور البضاعة من حيث عدم تسديد القيمة قبل ان يُتأكد من استيفاء البضاعة للشروط التي أتفق عليها مع المصدر الذي يضمن استلام قيمة البضاعة من تعهد المصرف في بلده .

أولاً: مفهوم الاعتماد المستندي

تدل كلمة "الاعتماد" اصطلاحاً باللغة الفرنسية "القدرة على القيام بشيء ما والذي بتأثيره مشتق من الكلمة اللاتينية ، "accreditivus" ، والتي تعني الثقة في العصور الوسطى ، يُصدر خطاب اعتماد لأن المسافرين لا يأخذون نقوداً معهم في رحلاتهم ، وكانوا يقدمون أموالهم كأمانة إلى مصرفهم ، وفي الوقت الحاضر ، يعتبر الاعتماد المستندي هو أكثر طرق الدفع شيوعاً في التجارة الدولية وقد وصفه القضاة الا ان جليز بأنه "شريان الحياة للتجارة الدولية" (Abdessalem, 2020:14).

هذا و يعد الاعتماد المستندي وسيلة مهمة في عملية تمويل التجارة الدولية لاسيما وان بيع بضاعة بين دولتين تستلزم توفير ضمانات كافية لكل من البائع والمشتري ، اذ يضمن المصرف للبائع استيفاء ثمن البضاعة التي يقوم المشتري بدفعها للبائع ، وهذا الثمن لا يحصل عليه البائع الا عندما يقوم بتسليم المستندات التي تمثل البضاعة ، ويقوم المصرف بتسديد المبلغ للبائع بعد ان يتأكد من المستندات بأنها مطابقة للشروط والمواصفات المحددة في الاعتماد (بايز، 2، 2011). و يعد أيضاً واحدة من أكثر الأدوات المتاحة للتجار الدوليين أماناً و مفيداً عندما يكون من الصعب الحصول على معلومات ائتمانية موثوقة حول مشتري أجنبي ، لكن المصدر راضٍ عن الجدارة الائتمانية للبنك الأجنبي للمشتري ، ويحمي المشتريين لانه لا ينشأ أي التزام بالدفع حتى يتم شحن البضائع في

المدة المحددة و هو التزام من قبل البنك نيابة عن المشتري من الدفع للمصدر ، بشرط استيفاء الشروط والأحكام المنصوص عليها في الاعتماد المستندي ، كما تحقق منها بتقديم جميع المستندات المطلوبة. (CheHashim and Mahdzan, 2014) من الواضح أن الاعتماد المستندي ضروري لسير الأعمال الأجنبية ؛ وأصبح الأمر أكثر أهمية فأكثر في معاملات. إذ قد يكون لدى المشتري والبائع في البلدان المختلفة ، الذين تعاملوا مع بعضهم من قبل ، القليل من المعرفة عن الوضع الائتماني. ومع ذلك ، يعرف كل بنك أن زبونه والطرف الآخر في عقد البيع يكون على استعداد للالتزام ممكن الإلغاء من البنك الأجنبي ، إذا كان معروفاً للمصرفيين. تشكل خطابات الاعتماد هذه أيضاً وسيلة ملائمة للحصول على ائتمان للزبائن الأجانب ، (Wicaksana, 2016:298) .

هناك تعريف عديدة الاعتماد المستندي فمنهم من عرفه على انه أداة يصدرها البنك بناءً على طلب الزبون لدفع مبلغ محدد للمستفيد مقابل مستندات معينة وفقاً لبعض الشروط المحددة. فضلاً عن ، يعرف الاعتماد المستندي: ترتيب يتصرف بموجبه البنك المصدر بناءً على الطلب ووفقاً لتعليمات الزبون هو الدفع لأمر الطرف الثالث (المستفيد) ، أو دفع أو قبول أو التفاوض على سندات الصرف التي يسحبها المستفيد ، أو الإذن بدفع هذه المدفوعات أو دفع هذه الكمبيالات أو قبولها أو تفاوضت مع بنك آخر مقابل المستندات المنصوص عليها ، بشرط الالتزام بشروط وأحكام الائتمان.(Barnes, 2019;229). كما عرف الاعتماد المستندي (LC) هو أهم أداة مالية لتسهيل التجارة الدولية، وهو غير ممكن الإلغاء (لا يمكن إلغاؤه من جانب واحد) ، ويوفر ضماناً بأن البنك سيدفع مقابل تقديم المستندات المناسبة (الامتثال). كما يُعرّف الاعتماد المستندي على أنها: ترتيب غير ممكن الإلغاء ، ومن ثم يشكل تعهداً محددًا من قبل البنك المصدر للوفاء بالتقديم المتوافق. من بين التعريفات الأخرى ، بأنها "طريقة واحدة للمعاملات المجردة ، حيث لا يمكن للبنك المصدر رفض تنفيذ التزامه بالإشارة إلى عدم تنفيذ الالتزامات من قبل الأطراف الأخرى في المعاملة. (Alavi, 2016:104).

يرى الباحث ان الاعتماد المستندي وسيلة اساسية في التعاملات التجارية الخارجية لما يتمتع به من مميزات في عملية تسهيل التبادل الجاري ، و احد العوامل التي ساعدت على تقليل المعوقات في التعامل التجاري مع البلدان الأخرى ،كونه يوفر عنصر اساس هو الأمان سواء كان ذلك للمستورد او للمصدر في إتمام الصفقة بينهم ، ويمكن ان نعرف الاعتماد المستندي على انه (تعهد يصدر من المصرف الى المشتري بالدفع نيابه عنه الى المصرف المصدر للبضاعة ،بعد تسلم مستندات البضاعة الى مصرف المستورد وتكون مطابقة الى الشروط المتفق عليها بين المستورد والمصدر .

ثانيا : آلية عمل الاعتماد المستندي

ان التأثير المهم الذي يؤدي عمل خطابات الاعتماد المستندي يجعل من الضرورة بيان الية العمل الذي يؤديه كل من الأطراف الاربعة- المتقدم لفتح الاعتماد ، والبنك المُصدر ، والمستفيدين. وملاحظة أنه يمكن استدعاء هذه الأطراف بأسماء مختلفة في معاملة الاعتماد المستندي . الأسماء المستخدمة تعتمد على من يتحدث بها. أذ نجدُ المصرفين يحبون استعمال أسماء مقدم الطلب والمستفيد والبنك المصدر والبنك الاستشاري ، بينما يفضل رجال الأعمال استعمال أسماء المستورد والمصدر وبنك المستورد و المصرف المصدر.. وبناءً على ذلك ، يتطلب الأمر من كل طرف أن يتعهد بالالتزام حيث يعتبر "القبول" بمثابة القاعدة العامة للاتصال بين الشركاء. ومن ثم ، فإن قرار استعمال الاعتماد المستندي في التجارة الخارجية يتطلب آلية اساسية. أذ يرى بعض الباحثين أن هناك غموضاً في شرح الهيكل التشغيلي لهذه الآلية. وهناك عدة دراسات اتفقت على أن معاملة الاعتماد المستندي البسيط تشمل ثلاثة أطراف فقط ، مقدم الطلب والمستفيد والبنك المُصدر ، مع ثلاث علاقات ، عقد البيع بين المستورد والمصدر ، واتفاقية الطلب بين المشتري وبنكه ، وعقد الاعتماد المستندي بين البائع والبنك (Aujara, 2019:35).

لتوضيح عمل آلية الاعتماد المستندي من المثال الآتي .: يفترض أن بائعاً في شنغهاي يرغب في بيع بعض البضائع إلى مشتري في سيدني وعدم وجود معرفة بين البائع والمشتري ، الامر الذي دفع الى قلق البائع من أنه بعد الذهاب إلى حساب تحميل البضائع وشحنها ، قد يصبح المشتري معسراً أو يرفض الدفع عند وصول البضائع إلى سيدني، إذا لم يدفع المشتري ، فسيتعين على البائع أن يتكبد نفقات كبيرة لمقاضاة المشتري في ولاية أجنبية ، كما سيتحمل تكاليف التخلص من البضائع في منطقة غير مألوفة. في المقابل ، يشعر المشتري بالقلق من أنه قد لا يستلم البضائع إذا دفع للبائع مقدماً. لتهدئة المخاوف المشروعة للطرفين ، يتعاقدون على إجراء المعاملة من ترتيب خطاب اعتماد. (Biswas, 2012:6)

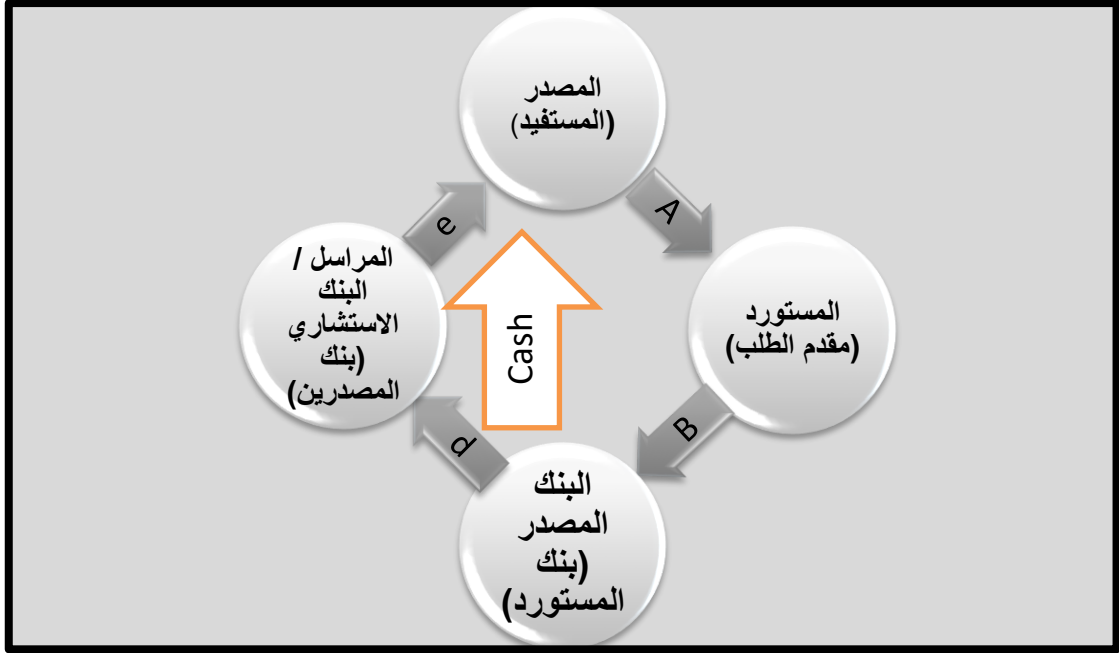
تتضمن المعاملة النموذجية للاعتماد المستندي ثلاثة أطراف وثلاث معاملات. الأطراف الثلاثة هي: (Trials, 2001:127)

1. المشتري ، المعروف باسم مقدم الطلب .
2. البائع المعروف باسم المستفيد .
3. البنك المعروف باسم المصدر.

المعاملات الثلاث هي:

1. الصفقة الاساسية بين المشتري والبائع .
2. الصفقة أو اتفاقية التطبيق بين المشتري والبنك.
3. المعاملة بين البنك والبائع ، أي الاعتماد المستندي نفسه.

وبوضح في الشكل (1) الاتفاقية التعاقدية لمعاملة الاعتماد المستندي .:



الشكل (2) الاتفاقية التعاقدية لمعاملة الاعتماد المستندي

Shamsuddeen Musa Aujara, 2019 , Documentary Letter of Credit Discrepancy and Risk Management in the Nigerian Crude Oil Export, University of Central Lancashire, p35.

من الناحية العملية ، يتضمن الاعتماد المستندي (LC) مصرف مراسل إلى جانب البائع لتقديم ضمان بأن البائع يمكنه توفير البضائع التي يطلبها المشتري ، وبنك آخر على جانب المشتري لتقديم ضمان بأن المشتري يمكنه الدفع. مع آلية مثل هذه ، يعد الاعتماد المستندي واحدة من أكثر الأدوات المالية أماناً في التجارة الدولية. من بيانات الاعتماد الموثقة التي تُعد معاملة مميزة غير مرتبطة بأي اتفاقية أساسية اي لا تهتم البنوك بما إذا كان المتلقي لديه واجبات تعاقدية لان لا يمكن للبنوك أن تمتنع عن الدفع حتى إذا انتهكت الاتفاقية الأساسية المستحقة بسبب خلل أو تأخر في تسليم البضائع. (Ruslan, 2022:4).

على الرغم من أنها تُعد آمنة ، إلا أن خطابات الاعتماد تعاني من العديد من نقاط الضعف ، لذلك مع وجود هذا التنظيم المطلوب ، يشعر رواد الأعمال المحليون في مجال بالقلق من أن هذا الالتزام سيجعل الأمر صعباً عليهم ويحد من صادرات الشركة ، أحد نقاط الضعف في خطابات الاعتماد هو المستوى العالي من التناقض عندما تكون المستندات مثل الفواتير ، مستندات الشحن ، شهادة التحليل وغيرها من المستندات المقدمة إلى البنك للمطالبة بالدفع (يشار إليها باسم التقديم) ، وهذه المستندات ليست وفقاً لشروط وأحكام خطابات الاعتماد والممارسات المصرفية القياسية الدولية. تلغي المستندات المخالفة التزامات الدفع الخاصة بالبنك حتى لا يتلقى البائع الدفع.. (Ruslan, 2022) من ماتقدم يرى الباحث بان الية عمل الاعتماد المستندي يمكن ان تتلخص بالإجراءات الآتية:.

1. يقوم المصدر والمستورد بإبرام عقد بيع يذكر عقد البيع دفع المعاملة التي رُتبت باستعمال

LC.

2. يوجه المستورد البنك المصدر لفتح خطاب اعتماد نيابة عن المصدر.

3. بعد إصدار الاعتماد المستندي ، يطلب البنك المصدر من البنك المراسل ، الموجود في مكان مختلف في بلد المصدر ، إبلاغ الاعتماد المستندي .
4. يقوم البنك المُبلِّغ بإخبار المصدر بأنه قد قام بفتح خطاب اعتماد.
5. بعد وقت قصير من قبول المصدر LC ، يمكن للمصدر الوفاء بالشروط الواردة في الاعتماد المستندي إذا كان المصدر.

ثالثاً: مراحل الاعتماد المستندي

يمكننا تحديد مراحل معاملة الاعتماد المستندي وهي:(Warnasuriya, 2017:13)

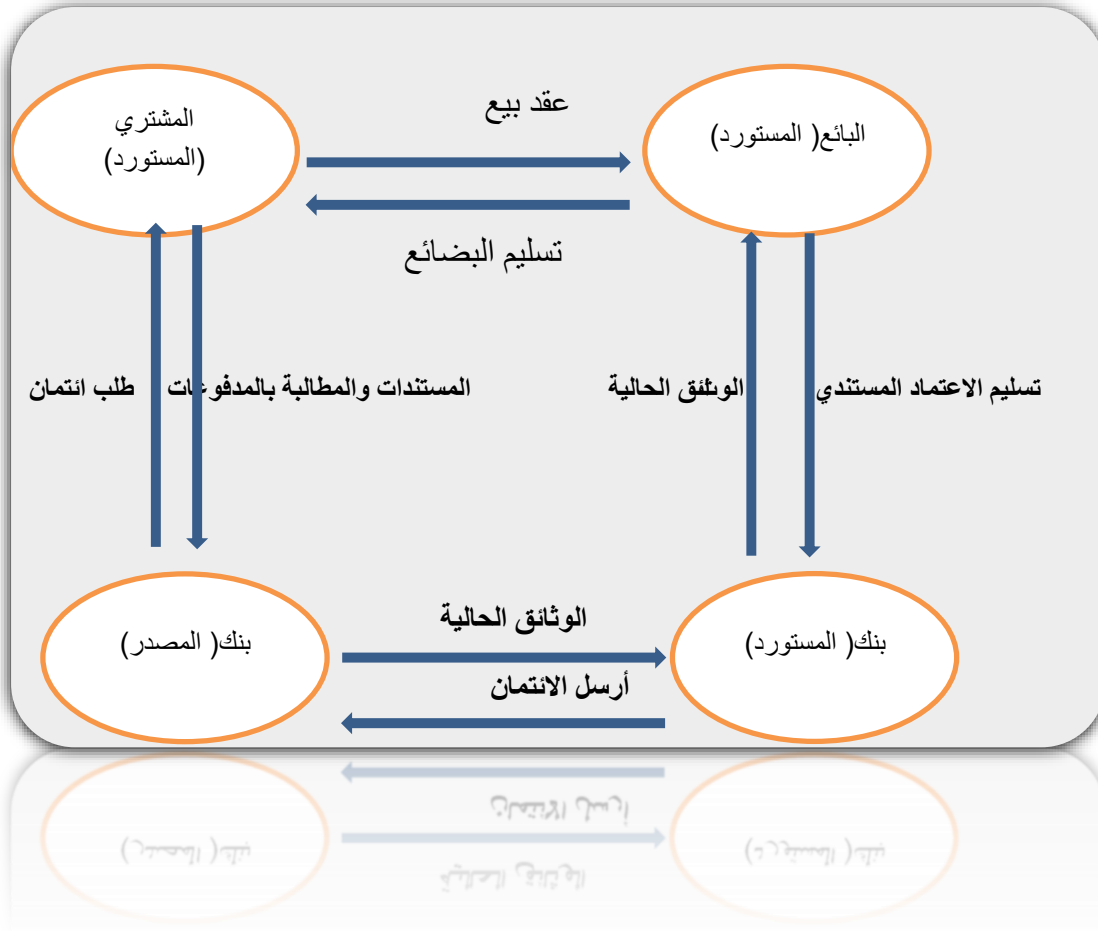
1. يتفق المشتري والبائع على شروط وأحكام البيع ، بما في ذلك وصف المنتجات ، والكمية ، والسعر ، ووسائل النقل ، مدة الائتمان المعروضة (إن وجدت) ، وآخر تاريخ للشحن ، وما إلى ذلك ، كما يتفقان على أن الدفع هو أن يكون الاعتماد المستندي .
2. يتقدم المشتري بطلب إلى مصرفه لإصدار الاعتماد المستندي والبنك ، بناءً على تقييمه للموقف الائتماني للمشتري ، قد يتطلب تغطية نقدية أو تخفيض حدود الإقراض الأخرى على أساس علاقة العمل بين البنك ومقدم الطلب.
3. يقوم البنك المصدر بإصدار الاعتماد المستندي ، والذي يتم إرساله إلى البنك المراسل في الوقت الحاضر بشكل عام SWIFT ، على الرغم من أنه يمكن القيام به التلكس والبريد.
4. يتأكد البنك الموجه من صحة الاعتماد المستندي باستعمال دفاتر التوقيع أو أكواد الاختبار ، ثم يبلغ البائع (المستفيد). يجوز للبنك المُبلِّغ تأكيد الاعتماد المستندي أو عدم اعتماده على الشروط والأحكام المتفق عليها بين البائع والمشتري والتعليمات الصادرة عن البنك المصدر.
5. يجب على البائع التحقق من الاعتماد المستندي للتأكد من أنه يعكس بأمانة العقد والفاتورة الأولية ، وأن جميع الشروط والأحكام الخاصة به يمكن الوفاء بها.
6. إذا لم يكن المشتري في وضع يسمح له بتقديم جميع المستندات المطلوبة في الاعتماد المستندي في غضون الوقت ، فعليه أن يكتب إلى المشتري ويطلب التعديل اللازم على الاعتماد المستندي.
7. يقوم البائع بشحن البضائع ، ثم يعد جميع المستندات المطلوبة في الاعتماد المستندي (الفاتورة ، مستند النقل وما إلى ذلك) قبل تقديم المستندات إلى البنك ، يجب على البائع التحقق من التناقضات ، وعند الضرورة تصحيح المستندات لجعلها متوافقة.
8. تُقدّم المستندات إلى البنك المعين. يقوم البنك المرشح بفحص المستندات مقابل الاعتماد المستندي . إذا كانت المستندات متوافقة ، يدفع البنك للبائع ويعيد توجيه المستندات إلى البنك المصدر.
9. يقوم البنك المصدر بفحص المستندات في نهايتها. إذا كانت جميع المستندات سليمة ، فإنها تسدد بنك البائع على الفور.
10. يقوم البنك المصدر بخصم المشتري وإطلاق المستندات (بما في ذلك مستند النقل) ، بحيث يمكن للمشتري المطالبة بالبضائع من شركة النقل.(Lahsasna, 2007:6).

رابعاً: طبيعة ووظيفة الاعتمادات المستندية

وصف الاعتماد المستندي بأنه شريان الحياة لمعاملات التجارة الخارجية ، إذ تُعد هذه الطريقة أكثر أماناً من الدفع مقدماً ، ومن ثم فهي آمنة من خلال عمليات التحصيل المستندية أو فتح الحساب فيما يتعلق بحقوق البائع. ومع ذلك ، من بين طرق الدفع المتاحة في التجارة الدولية ، فإن خطابات الاعتماد هي طريقة الدفع الأكثر تفضيلاً، هذا بسبب ما تقدمه خطابات الاعتماد من رصيماً للأمان بين الأطراف المعنية وتوفر الضمانات التي تتلقاها البنوك التي يتعاملون معها ضمناً لكل من المشتري والبائع وتتأكد من أن تشغيل خطابات الاعتماد يعمل دون أي عوائق. (Warnasuriya, :18, 2017).

نظراً لأن التعهد غير ممكن الألغاء ، فلا يمكن تُعديله أو سحبه دون موافقة المصدر، وهذا يمكن المصدر من متابعة الشحن بأمان أكبر وعندما يقوم المصدر / المستفيد بتقديم المستندات اللازمة للبنك ، فإنه يتلقى الدفع ثم يقوم البنك بتمرير المستندات إلى المستورد / مقدم الطلب مقابل السداد، من الناحية العملية ، في حالة وجود معاملات دولية ، سيكون هناك طرف إضافي يشارك في شكل بنك في بلد المستفيد من هذا البنك سيتم إبلاغ المستفيد بشروط الائتمان (Zhang, 2020:6) ستُخذ الترتيبات أيضاً عادةً للبنك المرشح لإرسال المستندات إلى البنك المُصدر وتحويل الدفعة من المصدر إلى المستفيد. على الرغم من أن هذا الترتيب يمكّن المصدر من التعامل مع بنك محلي ، فإن تعهد الدفعة لا يزال بنكاً أجنبياً بحيث يظل المصدر معرضاً لدرجة من المخاطر السياسية ، أي خطر أن يؤدي التغيير السياسي ، مثل الحظر أو الحرب أو الثورة ، إلى منع الدفع.

يمكن القضاء على هذا الخطر من خلال استعمال تأكيد الاعتماد المستندي من قبل بنك محلي للمستفيد لان في تأكيد الاعتماد المستندي للبنك المصدر ، يتعهد البنك المحلي بالضبط بنفس الالتزامات تجاه المستفيد مثل البنك المصدر. وبذلك يتمكن المصدر من الاعتماد على الوعد غير القابل للنقض من ذلك البنك المحلي وكذلك تقديم مستندات العطاء وتلقي المدفوعات من ذلك البنك. يحق للبنك التأكيد الذي قام بالدفع مقابل المستندات الصحيحة ، بالطبع ، أن يُعوض من قبل البنك المُصدر والذي بتأثيره يقوم المستورد بسداده. فيما يأتي ، يمكن تعريف "الطرف الثالث" على أنه أي شخص ليس مقدم الطلب أو المستفيد أو البنك المصدر أو المؤكّد. (Ward and McCormack, 2005:14) يمكن بيان عملية الاعتماد المستندي المستندي من الشكل الآتي .:



الشكل (3) عملية الاعتماد المستندي

Shamsuddeen Musa Aujara, 2019 , Documentary Letter of Credit Discrepancy and Risk Management in the Nigerian Crude Oil Export, University of Central Lancashire, p18.

خامسا: مزايا وعيوب الاعتماد المستندي:

عند التعامل في عملية الاعتمادات المستندية يحصل كل من المصدر والمستور على مزايا عديدة وفي نفس الوقت هناك بعض العيوب التي قد تحصل اثناء التعامل في الاعتماد المستندي وهي كما يأتي:

1- مزايا الاعتماد المستندي للمستورد (Kong, 2005:21)

يحقق الاعتماد المستندي مميزات عديدة بالنسبة للمستورد منها الآتي.:

- أ- يمكن أن يتأكد المستورد من أن المصدر قد امتثل لشروط وأحكام معينة على النحو المحدد في الاعتماد المستندي قبل السداد.
- ب- يمكنه الإصرار على شحن البضائع في غضون مدة زمنية معينة بتحديد تاريخ آخر للشحن.
- ت- يمكنه الحصول على مشورة الخبراء من المصرف فيما يتعلق بشروط الاعتماد المستندي.
- ث- يمكنه طلب المساعدة المالية من المصرف ، على سبيل المثال في شكل إصال ائتمان.

ج- توفر الحماية من العادات والممارسات الموحدة للاعتمادات المستندية (UCP – 600).

2- عيوب الاعتماد المستندي للمستورد (Gavigan and Gavigan, 1994:14)

مع المميزات التي يحققها الاعتماد المستندي للمستورد هناك عيوب متحقق كذلك وكما يأتي:.

أ- نظرًا لأن البنوك تتعامل في المستندات فقط ، لا تكون البضائع بالضرورة مماثلة لتلك المحددة في الائتمان.

ب- تلتزم البنوك المصدرة بالدفع حتى لو كانت حالة البضائع قد تكون سيئة.

ت- رسوم الاعتماد المستندي مكلفة نسبيًا .

ث- من الضروري وجود حد ائتمان أو تطبيق قبل أن يتمكن المستورد من فتح الاعتماد المستندي ، مما قد يتسبب في مزيد من الإزعاج ويستغرق وقتًا طويلاً.

3- مزايا الاعتماد المستندي للمصدر

يتمتع المصدر بالعديد من المميزات عند استعمال الاعتماد المستندي وكما يأتي:.

أ- تكون مخاطر عدم السداد أقل شريطة أن يلتزم بشروط وأحكام الاعتماد المستندي.

ب- طريقة أمانة للحصول منها على الدفع الفوري بعد الشحن.

ت- يجوز للمصدر الحصول على مشورة الخبراء من المصرف.

ب- يمكن للمصدر طلب المساعدة المالية من المصرف قبل أن يقوم المشتري بالدفع ، في شكل تفاوض على فواتير التصدير ، وسندات التصدير مقدّمًا ، وما إلى ذلك.

4- عيوب الاعتماد المستندي للمصدر (Brem, 1994:779)

يواجه المصدر العديد من العيوب والمشاكل عند استعمال الاعتماد المستندي وكما يأتي:.

أ- مكلفة نسبيًا.

ب- في بعض الأحيان ، لا يمكن استيفاء الشروط والأحكام ، مثل تاريخ الشحن غير المعقول وتاريخ

انتهاء الصلاحية وإضافة شرط الاعتماد المستندي تقييد السفينة المعينة ليتم إبلاغها بتعديل الاعتماد المستندي.

ت- يجب شحن البضائع قبل استلام الدفع ، لذا فهي ليست آمنة بنسبة 100٪.

5- مزايا التحصيل للمستورد (LuLu, 2011)

هناك ثلاث مزايا يحققها المستورد بالنسبة للتحصيل في الاعتماد المستندي وهي كما يأتي:

أ- بالنسبة للمجموعات الموثوقة يمكن للمشتريين حيازة البضائع قبل السداد.

ب- بالنسبة لمجموعات الاعتماد المستندي، يمكن للمشتري فحص البضائع وبيعها قبل السداد.

ت- توفر الفواتير لأجل للمشتري مدة ائتمان من المصدر. ومن ثمّ ، يمكن تحسين السيولة لديه.

5- عيوب التحصيل للمستورد (Basimanyane, 2016:51)

هناك مشكلتين تواجه المستورد بالنسبة للتحصيل في الاعتماد المستندي وهي كما يأتي:

أ- إذا تخلف عن السداد من كميّالة مقبولة (على الرغم من سوء حالة البضاعة) ، فيمكن اتخاذ إجراء قانوني ضده.

ب- إذا رفض قبول الكمبيالة أو دفعها ، يمكن للمصدر احتجازه على عدم القبول أو عدم الدفع ، مما قد يضر بسمعة المستورد.

6- مزايا التحصيل للمصدر (Callobre and Llp, 2010)

- هناك مجموعة مزايا يحققها المصدر بالنسبة للتحصيل في الاعتماد المستندي وهي كما يأتي:
- أ- أرخص من الاعتماد المستندي.
 - ب- قد يكون للبنك المراسل تأثير على المشتري الأجنبي ومن ثمَّ يكون أكثر قدرة على تحصيل المدفوعات مما لو كانت الشروط مفتوحة للحساب.
 - ت- يجوز للمصدرين الحصول على السداد الفوري التفاوض على الفاتورة أو التقدم بطلب للحصول على سلفة بنكية.
 - ث- يمكن للمصدرين الاحتفاظ بالسيطرة على البضائع بموجب الاعتماد المستندي
 - ج- بالمقارنة مع فتح الحساب ، يمكن للمصدر الذي يتداول على أساس التحصيل التقدم بطلب للحصول على فواتير مقدماً من مصرفيه بما في ذلك التحصيل النظيف أو التحصيل المستندي.

7- مساوئ التحصيل للمصدر (Kong, 2005:23).

- يعاني المصدر من اربع مشاكل بالنسبة للتحصيل في الاعتماد المستندي وهي كما يأتي:
- أ- فقدان السيطرة على البضائع بموجب الاعتماد المستندي.
 - ب- لا يوجد ضمان على أن المشتري سيدفع لأن البنوك المقدمة ستقوم بتحصيل المدفوعات فقط.
 - ت- في حالة التأخير أو الصعوبات ، يتعين على المصدر أن يتحمل جميع التكاليف الناشئة ، مثل رسوم التأخير في بلد المستورد.
 - ث- عليه أن يتحمل مخاطر انتمان المشتري ومخاطر البلد.

يرى الباحث ان القيام بالعمليات التجارية الخارجية من دون الاعتماد المستندي سوف يؤدي لتعرض هذه العمليات التجارية الى كثير من المشاكل والعيوب ،وعلى الرغم من ان هناك مشاكل التعامل في الاعتماد المستندي الا ان المزايا اكبر مما لو تم التعامل من دون الاعتماد المستندي حتى مع وجود عيوب في الاعتماد للأطراف المتعاملة ، كما انها سهلت كثيرا من عمليات التجارة الخارجية (استيراد وتصدير السلع) فضلا عن زيادت هذه العمليات على المستوى العالمي من جهة والأسواق المحلية من جهة اخرى لان هناك امان و ضمان للأطراف المتعاملة في الاعتماد المستندي المستندي ،أدت الى زيادة توجه الأطراف للتعامل في الاعتماد المستندي.

سادسا : مخاطر الاعتماد المستندي

مع عولمة الاقتصاد العالمي والتبادلات التجارية المتكررة بين البلدان ، أصبحت أدوات التسوية متطورة بشكل متزايد. ومع ذلك ، نظراً لأن تسويات الاعتماد المستندي ترتبط عادةً بالتعقيد والمهنية والتقنية ، أذ ان غالباً ما يجد الأشخاص صعوبة في فهم المخاطر المنهجية والديناميكية المرتبطة بها والتحكم فيها ، خاصةً عند مواجهة مشاكل التقييم والقياس لتسويات الاعتماد المستندي بين بلدان مختلفة ، وقوانين مختلفة ، والأشخاص والمؤسسات المالية المختلفة. (Zhang and Hu, 2020:65). تتحمل كل الأطراف الرئيسية مخاطر مختلفة ، و التي تشارك في عملية خطابات الاعتماد ، هي المصدر والمستورد وبنوكهم، مثل أي عملية دفع ويمكن بيان هذه المخاطر في اربع أنواع وكما يأتي:

1- مخاطر الاحتيال

إن مبدأ الاستقلال في عملية الاعتماد المستندي يسهل عملية التجارة الدولية على مطابقة المستندات المقدمة إلى البنك من أجل الوفاء بالائتمان ومع ذلك ، يمكن أن يزيد أيضاً من مخاطر الاحتيال من إتاحة الفرصة للمستفيد لتقديم مستندات مزورة تؤكد شروط الائتمان على وجهها دون الوفاء بالتزاماته في العقد الأساس للمبيعات، إذ ان هناك اربع أنواع من الاحتيال الأكثر شيوعاً التي يمكن أن يواجهها مقدم الطلب: النوع الأول هو تزوير المستندات من قبل المستفيد من أجل الحصول على السداد من بنك الإصدار، والثاني عندما لا تتوافق البضائع المسلمة من قبل المستفيد مع عقد البيع كماً ونوعاً، والثالث بيع نفس البضاعة لأكثر من شخص والرابع هو إصدار سند الملكية مرتين لنفس البضاعة. فضلاً عن ذلك ، إعادة تصنيف البنوك أيضاً صورة من صور الاحتيال في معاملات الاعتماد المستندي (Alavi, 2016:141) قد يرتكب الاحتيال من قبل مقدم الطلب ("احتيال مقدم الطلب") بالتنسيق مع طرف آخر أو المستفيد ومع ذلك ، إذا ارتكب الاحتيال من قبل مقدم الطلب والمستفيد معاً أو ، حتى في حالة عدم مشاركة المستفيد ، مع علم المستفيد ، فسيتم اعتباره قانوناً احتيالياً من جانب المستفيد وستكون قاعدة الاحتيال عقدت للتطبيق. (Trials, 2001:125)

2- مخاطر الجودة والكمية الرديئة

هناك خطر آخر يتحمله مقدم الطلب (فاتح الاعتماد) وهو استلام سلع ذات جودة وكمية رديئة بدلاً من الامتثال للجودة المطلوبة في عقد البيع الدولي، نظراً للطبيعة المستندية لمعاملة الاعتماد المستندي ، في معظم الحالات ، لا يمكن لمقدم الطلب الوصول إلى مستند ملكية البضائع المطلوبة إلا بعد التفاوض على الائتمان وتلقي الدفع من قبل المستفيد ومن ثم ، هناك إمكانية للمستفيد لشحن البضائع بجودة أو كمية رديئة والتفاوض على الائتمان قبل أن يتمكن مقدم الطلب من الوصول إلى البضائع.

3- مخاطر تقلب سعر الصرف

مخاطر الصرف الأجنبي هي مخاطر في التجارة الدولية تنشأ نتيجة لتقلب أسعار إحدى العملات مقابل عملة أخرى، نظراً لأن العملة هي وسيلة التبادل في جميع المعاملات التجارية الدولية ، فإن تقلبات العملة تستمر في جذب انتباه ليس الشركاء التجاريين فقط، ولكن أيضاً المصرفيين والمصنعين والمضاربيين والحكومات، أيضاً تُجرى مفاوضات السلع والعملات باستعمال سعر صرف معقول و تتأثر بعض العملات بالتغيرات الاقتصادية أو حدوث مثل هذه الزيادة في سعر الفائدة أو التضخم قد يؤثر هذا بالآتي على سعر العقد الأولي الذي قد يكون غير مواتٍ للمصدر أو المستورد و عندما ترتفع قيمة عملة البلد المستورد ، تزداد القوة التنافسية للمصدر بشكل كبير فضلاً عن ، عندما تنخفض قيمة عملة البلد المصدر ، ستنعزز القدرة التنافسية للمصدر لبيع المزيد وهذا يتطلب من الشركة أن تتبنى إستراتيجية فعالة في التعامل مع مخاطر الصرف الأجنبي (Aujara, 2019:32).

بغض النظر عن نوع الائتمان المستخدم في معاملة الاعتماد المستندي ، سوف تستغرق عملية شحن البضائع بعض الوقت لتنتقل من ميناء المغادرة إلى ميناء الوصول. لذلك ، يواجه مقدم الطلب دائماً مخاطر تقلبات أسعار الصرف في سوق العملات الأجنبية شديد التقلب في التجارة الدولية ، فإن مخاطر تقلب الصرف لها علاقات مباشرة مع طول مدة السداد هذه المدة تساوي وقت الشحن ، وعدد الأيام المحددة بعد إصدار الاعتماد المستندي و بعد استلام البضائع في ميناء الوصول في خطابات الاعتماد المؤجلة. يجب إضافة وقت فحص المستندات إلى المدة الزمنية المذكورة بذلك

ستكون مخاطر سعر الصرف ضد مقدم الطلب عندما تنخفض عملتها المحلية مقابل عملة الائتمان. (Hao and Ling Xiao, 2013:207).

4- مخاطر التسويق

قد تكون هناك فجوة زمنية كبيرة بين السداد الفعلي في خطابات الاعتماد المستندية بعد التفاوض على المستندات المطابقة واستلام البضائع في ميناء الوصول من قبل مقدم الطلب يمكن أن يؤدي هذا إلى مخاطر التسويق في بعض الأسواق غير المستقرة لمقدم الطلب و في مثل هذه الحالة ، يواجه مقدم الطلب مخاطر الخسارة ومخاطر التسويق من خفض سعر البضائع المستوردة في بلده الأصلي مدة الشحن. (Hao and Ling Xiao, 2013:207) .

5- مخاطر إهمال البنك

على الرغم من الاحتمالية الضئيلة للغاية لحدوث هذا النوع من المخاطر ، إلا ان يجب يعتمد البنك المصدر على آليات حقيقية لتأكيد على البنك المرسل من إصدار المستندات لمقدم الطلب دون إجراء الفحص الواجب للمستندات ، كون عدم وجود الفحص يؤدي الى مخاطر عدم استلام امر التنفيذ من قبل مقدم الطلب من شركة النقل ، لانه قام بتقديم المستندات المزورة أو الخاطئة ، من ناحية أخرى وقوع البنك في مشكلة تقديم الائتمان للمستفيد ويصعب استرداد هذه الأموال من قبل البنك ، و لا يستطيع مقدم الطلب الحصول على أمر الاستلام من الناقل بسبب عدم الامتثال وثيقة (Alavi, 2017:38).

يرى الباحث من ما تقدم انفاً ان حتى بوجود وسيطين هما بنك المستورد وبنك المصدر فان هذا لا يمنع من وجود مخاطر تحصل التعامل في الاعتماد المستندي وهي مخاطر لا مناص منها الا بوضع قوانين صارمة وعقوبات صارمة لكلا الطرفين ، ويتحمل المصرف مسؤولية في حال تقديم مستندات مزورة من قبل المصدر ، او عدم تطابق الجودة والكمية مع الشروط ، اما مخاطر سعر الصرف والتسويق التي تكون خارج قدرة المتعاقدين ويصعب السيطرة عليهما ، ويمكن تقليلها من تقليل المدة الزمنية بين شحن البضاعة واستلامها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن فتح اعتماد او الاتفاق بين طرفين متقاربين في الموقع الجغرافي الذي يقلل من وقت شحن البضاعة واستلامها.

سابعا: أطراف الاعتماد المستندي المستندي

أن الاعتماد المستندي المستندي يعمل كوسيلة مناسبة للدفع في التجارة الدولية وان الأطراف في الاعتماد المستندي هم (Jain, 2014:3):.

1. المستفيد: مصدر البضائع الذي أنشأ الاعتماد المستندي لصالحه.
2. الزبون / المستورد: الشخص الذي يعتزم استيراد البضائع ويوجه البنك إلى فتح الاعتماد المستندي المعمول به.
3. البنك المصدر: المصرف في بلد المستورد الذي فتح الاعتماد.
4. البنك المراسل أو البنك الاستشاري: المصرف في بلد المصدر ، والمفوض من قبل البنك المصدر لإبلاغ المستفيد عن الائتمان وإجراء هذا الدفع أو قبول ودفع الكمبيالات أو التفاوض معها على المستندات المنصوص عليها واستيفاء الشروط والأحكام المنصوص عليها من قبل المستورد على المصدر.
5. البنك المؤكد: يجوز للبنك المراسل تأكيد الاعتماد المستندي للمستفيد بناءً على طلب أو تفويض من البنك المصدر و يلتزم المراسل بضمان الدفع بموجب الاعتماد المستندي هذه هي الطريقة التي يختلف بها البنك المؤكد عن البنك المبلغ ولن يؤكد البنك المؤكد الائتمان حتى يقوم

بتقييم البلد والبنك الذي ينشأ فيه الاعتماد المستندي عادة ما يكون البنك المعزز هو البنك الاستشاري ولكن ليس بالضرورة لذلك ، قد يكون البنك المُبلغ والتأكيد متماثلًا أو مختلفًا. (Bulto, 2021:714).

في شروط الاعتماد المستندي ، المشتري هو الزبون، والبائع هو "المستفيد" ، والبنك هو "المصدر". نظرًا لوجود ثلاثة أطراف في معاملة الاعتماد المستندي الأساسية ، فهناك مجموعة من الالتزامات وهي:.

أ- يعتمد الاتفاق بين الزبون والمستفيد على العقد الاساس للسلع أو الخدمات.
ب- الالتزام بين المصدر والمستفيد هو الاعتماد المستندي نفسه يحكمها القانون التجاري الموحد وعلى الرغم من أن التزام المصدر تجاه المستفيد ليس عقدًا من الناحية الفنية ، فإن "المصدر عليه واجب الدفع للمستفيد بمجرد أن يؤدي المستفيد أداءً مُرضيًا بموجب الاعتماد المستندي . من تقديم الوثائق المحددة فيه، فضلاً عن ذلك يضمن المستفيد عند تقديم المستندات أن الشروط اللازمة الاعتماد المستندي مستوفاة. (Peters, White and Summers, 1973:1275

ت- إن إنشاء خطاب اعتماد بين المصدر والزبون ليس عقدًا في حد ذاته لأنه بموجب القانون لا يلزم أي طرف ومع ذلك ، عادة ما تتعهد هذه الأطراف بمجموعة متنوعة من الالتزامات التعاقدية وتركز الاتفاقية بين المصدر والزبون بالتأكد على سداد الزبون للأموال التي قدمها إلى المصدر فضلاً عن ذلك ، من المحتمل أن تنص الاتفاقية على دفع الزبون لرسوم لخدمة في تقديم الاعتماد المستندي قد تحدد أيضًا الضمانات التي يقدمها الزبون للمصدر ، وتتناول قدرة المصدر على تسريع الدين الاساس أو مطالبة الزبون بالدفع المسبق للدين يمكن للمصدر استعمال هذه الميزات لحماية نفسه ضد تقصير الزبون أو إفلاسه. اعتبار مهم لأنه في حين أن كلا الحدين يبرئ التزام المصدر تجاه المستفيد ، "مطالبة المصدر بالتعويض تخضع لإفلاس عميله" أحكام المادة 5 من اتفاقية كاليفورنيا. إلزام المصدر بممارسة حسن النية ، ومراقبة الاستعمال المصرفي العام ، وفحص المستندات بعناية لتحديد الامتثال ما لم يتفق المصدر والزبون على خلاف ذلك ، فإن المصدر غير مسؤول عن أداء العقد الاساس أو تزوير أي مستند يبدو أنه عادي في ظاهره (BIS, 2014:17) .

ث- يعطي "البنك المُبلغ" المستفيد إخطارًا بإصدار الاعتماد المستندي . بشكل عام ، لا يوافق على الوفاء بمسودة أو طلب بالدفع بموجب الاعتماد المستندي إلا إذا كان أيضًا بنكًا مؤكدًا. إذا قام البنك بإخطار المستفيد عن غير قصد بأنه "يؤكد" الاعتماد المستندي بدلاً من مجرد "الإخطار" بإصداره ، فيعتبر البنك قد تعهد بالتزامات البنك المعزز. يكون البنك المُبلغ مسئولاً عن أخطائه في بيان شروط الاعتماد المستندي . بالرغم من الإخطار غير الدقيق بشروطه ، يُوأنشأ الاعتماد المستندي ضد المصدر ، ولكن فقط في حدود الشروط الأصلية. ج- يجوز للمستفيد أن يطلب من المصدر أو البنك المعتمد تعيين "بنك مدفوع". إن البنك الذي يقوم بالدفع هو مجرد وسيلة للدفع للمستفيد وعادة ما يُختار على أساس الراحة. وهي نفسها ليست مسؤولة بموجب الاعتماد المستندي .

ح- سيحتوي الائتمان هنا على فقرة يلزم المُصدر بالاحترام مسودات من قام بشرائها من المستفيد. قد يكون هذا الترتيب مفيداً للمستفيد عندما يكون المصدر غير قادر على التعامل مع بنك يدفع. (Callobre and Llp, 2010:384)

ثامناً: الانواع الرئيسية للاعتماد المستندي

هناك أنواع مختلفة من خطابات الاعتماد القياسية والمتخصصة و يحتوي كل منها على مجموعة متنوعة من الميزات ، مصممة لتلبية الاحتياجات للمستوردين أو المصدرين أو البنوك ، ومن الناحية العملية ، هناك نوعان رئيسيان من خطابات الاعتماد المتخصصة "الاعتماد المستندي التجاري" و "الاعتماد المستندي الاحتياطي فيما يتعلق بالاختلافات المميزة بينهما ، يُستخدم الاعتماد المستندي التجاري كآلية دفع من قبل المستوردين لأغراض الشراء من ناحية أخرى ، يُستخدم الاعتماد المستندي الاحتياطي كضمان للدفع من قبل البنك نيابة عن الزبون. (Aujara, 2019:18).

أ- خطاب اعتماد تجاري

يطلب الاعتماد المستندي التجاري من البنك أن يتكفل بالدفع للمصدرين عند تقديم المستندات المحددة و يشيع استعمال هذا النوع من خطابات الاعتماد من قبل منظمات التصدير. ومع ذلك ، تظل المخاطر العملية لهذه المستندات المحددة مع المصدر ، حتى يُطبق من قبل البنك كما يتم اعتماد الاعتماد المستندي التجاري كطريقة دفع مع توقع إيجابي بأن يتنفذ التزامات المستورد والمصدر وان تقنين الاعتمادات المتخصصة وفقاً للمبادئ الدولية القياسية العادات والممارسات الموحدة للاعتماد المستندي. (Kozolchyk, 1965:399).

ب- خطاب اعتماد احتياطي

في الاعتماد المستندي الاحتياطي ، يكون البنك المُصدر ملزماً بالدفع للمستفيد فقط في حالة عدم أداء مقدم الطلب في العقد وفي الأساس لا يُطبق الاعتماد المستندي الاحتياطي إلا كطريقة دفع احتياطية إذا فشلت الطريقة الأساسية (Aujara, 2019:18) الاعتماد المستندي الاحتياطي هو أداة مالية تستخدم بشكل اساس في التجارة الدولية ومشاريع البناء المحلية يُصدر هذه الأداة من قبل البنك نيابة عن المشتري وتضمن أن البائع (المستفيد) سيتلقى الدفع عند تقديم المستندات المحددة في حالة فشل المشتري في الدفع للمستفيد وفقاً لشروط العقد و يتقدم المشتري بطلب للحصول على خطاب اعتماد احتياطي في أحد البنوك التجارية ، ويقدم إما الضمان أو إثبات الائتمان لتبرير إصدار الاعتماد المستندي الاحتياطي ويدفع الرسوم المصرفية كجزء من العملية ، ويقدم المشتري معلومات عن المستفيد ، ووثائق الشحن المطلوبة اللازمة للدفع ، والمعلومات الخاصة بالبنك الذي يمثل المستفيد (البنك الاستشاري) والمدة المحددة ، يكون الاعتماد المستندي الاحتياطي صالحاً (عادةً لا يزيد عن 12 الشهر) في حالة فشل المشتري في الدفع للبائع ، ويقدم البائع جميع المستندات المحددة المدرجة في الاعتماد المستندي الاحتياطي إلى البنك المُصدر المدة المحددة ، سيدفع البنك المُصدر للبنك المُبلغ البائع المستحق. يستخدم الاعتماد المستندي الاحتياطي في المقام الأول من قبل المشترين لتأكيد البائعين على أهليتهم الائتمانية وقدرتهم على الدفع بضمان الدفع. (Todd, 2013:48)

الاعتماد المستندي الاحتياطي يفي بشكل اساس بنفس غرض الضمان المصرفي دون أن يلتزم البنك بأي من أصوله للمعاملة على الرغم من أن البنك مسؤول عن السداد عند تقديم خطاب اعتماد احتياطي ومستندات داعمة ، فإن الأصول المصرفية ليست ملزمة بالمعاملة لأن المشتري إما قد أودع أموالاً كافية لدى البنك المصدر أو ، بشكل نموذجي ، جرت عليه للحصول على قرض ضمان على أساس ممارسات الاكتتاب القياسية للقروض الاعتماد المستندي الاحتياطي هو تعديل الاعتماد المستندي التجاري ليكون بمثابة شكل من أشكال الضمان بدلاً من طلب المستندات التي تثبت ، على سبيل المثال ، شحنة البضائع بموجب عقد البيع ، يكون الاعتماد المستندي الاحتياطي مستحق الدفع مقابل المستندات التي تثبت (أو على الأقل ، ضمناً) أن مقدم الطلب يخالف التزاماً مستحقاً للمستفيد و قد يكون العقد الأساس أيضاً أحد عقود الأداء ، على سبيل المثال ، بموجب عقد توريد أو عقد بناء أو عقد دفع ، مثل سداد قرض أنشأ الاعتماد المستندي الاحتياطي في الولايات المتحدة كتعهد بالدفع بشكل اساس ولكن يُقصد استعمالها كبديل ("احتياطي") فقط في حالة التقصير من جانب المدير فيما يتعلق بالعقد الأساس. تُستخدم خطابات الاعتماد الاحتياطية في الولايات المتحدة في مجموعة كبيرة من المعاملات ، مثل عقود الإيجار ، وشراء الأسهم ، والضمان المالي ، والأوراق التجارية ، والاستثمارات التجارية والعديد من العقود الأخرى. (Lukic, 2014:406).

التمييز بين الاعتمادات التجارية و الاحتياطية على الرغم من أن خطابات الاعتماد التجارية وخطابات الاعتماد الاحتياطية أنها من نفس الطبيعة في التحليل القانوني ، إلا أن هناك اختلافات كبيرة بين الاثنين ، إذ أن الاعتماد المستندي التجاري يوفر للمستفيد آلية أمانة للدفع نظراً لأدائه المعتاد للالتزام تجاري ، فقد صُمم الاعتماد المستندي الاحتياطي كأداة في حالة التقصير وتوفير الضمان أو التعويض للمستفيد عن الحالة الطارئة التي قد تكون معيبة لمقدم الطلب . نظراً لأنه من المتوقع أن تُنفذ معظم العقود الاساسية بشكل كافٍ ، فإن مصدر الاعتماد المستندي التجاري يتوقع عادةً الدفع ، في حين أن مصدر الاعتماد المستندي الاحتياطي لا يتوقع عادةً الدفع. يبدو أن هذه التوقعات يتم إثباتها في الممارسة العملية ، وثانياً ، هناك تمييز في التوثيق بين الاعتماد المستندي التجاري والاعتماد المستندي الاحتياطي في حين أن الاعتماد المستندي التجاري مستحق الدفع عند تقديم المستفيد للمستندات ، والتي تتضمن عادةً بوليصة شحن و فاتورة تجارية ، توضح أنها قد نفذت العقد الأساس بشكل صحيح ، فإن دفع الاعتماد المستندي القياسي يتم تشغيله من تقديم مستند وثيقة تثبت أن مقدم الطلب لم يقم أو لم يقم بتنفيذ التزاماته بشكل صحيح بموجب التباين الأساس. (Xiang and Buckley, 2003:100)

يمكن تصنيف خطابات الاعتماد بشكل مختلف حسب طبيعتها وشكلها ومدتها والغرض منها الى:(Jain, 2014):

(أ) خطابات الاعتماد الممكنة الإلغاء مقابل خطابات الاعتماد غير الممكنة الإلغاء ، يعد الاعتماد المستندي قابلاً للإلغاء إذا كان البنك الافتتاحي قادراً على تعديل أو إلغاء الاعتماد المستندي في أي وقت دون إشعار مسبق للمستفيد ، مدة الصلاحية الاعتماد المستندي غير ممكن الإلغاء إذا كان لا يمكن تعديله أو إلغاؤه دون موافقة البنك المصدر والبنك المعزز والمستفيد (Redjeki et al., 134) (2016).

(ب) خطاب اعتماد المؤكد مقابل خطاب اعتماد غير المؤكد ، ان الاعتماد المستندي المؤكد هو خطاب اعتماد صادر عن البنك المصدر ومضمون من قبل بنك آخر بعد تأكيد الاعتماد المستندي ، يتحمل البنك المعزز نفس مسؤولية البنك المصدر ، ولن يقوم البنك المعزز بإلغاء تأكيده من جانب واحد بغض النظر عن أي تغيير في البنك المصدر. يشير الاعتماد المستندي غير المؤكد إلى خطاب اعتماد لم يتم تأمينه من قبل بنك آخر.

(ج) الاعتماد المستندي المرئي مقابل الاعتماد المستندي التسليمي، يشير الاعتماد المستندي المرئي إلى نوع الاعتماد المستندي الذي يُدفع فوراً للمستفيد بمجرد الموافقة على المستندات المطلوبة من قبل البنك المصدر أو البنك المعين الذي يدعم الاعتماد المستندي خطاب اعتماد التسليم يدل على أن المستفيد يمكنه فقط سحب كمبيالة آجلة والبنك المصدر أو سيقبل البنك المعين الحوالة بعد التحقق من المستندات ودفع الدفعة في تاريخ الاستحقاق. (Alavi, 2018:26).

(د) الاعتماد المستندي القابل للتداول مقابل الاعتماد المستندي غير القابل للتداول يسمح الاعتماد المستندي القابل للتداول للمستفيد بنقل جزء أو كل حقوق الاعتماد المستندي إلى طرف ثالث. يجب أن يذكر الاعتماد المستندي القابل للتداول أنه "قابل للتحويل" على محذوف الاعتماد. يشير الاعتماد المستندي غير القابل للتداول إلى الاعتماد المستندي الذي لا يستطيع فيه المستفيد نقل حق الاعتماد المستندي إلى الآخرين. (Zhang, 2020;13).

يرى الباحث في أنواع خطابات الائتمان بشكل عام هناك أنواع متعددة الاعتماد المستندي المستندي، ويعتمد كل نوع حسب اتفاق الطرفين على النوع الذي يتم يخدم كل الأطراف الداخلة في الاعتماد، إذ ان هناك أنواع تكون أكثر امان للمصرف المصدر من حيث قدرته على الإلغاء من عدمه، فضلاً عن النوع الذي يتم التأكيد عليه من قبل البنك المعزز الذي يكون في صالح البنك المصدر للاعتماد، وهناك نوع يخدم طرف المستفيد من حيث استلام المبلغ فوراً للمستفيد بمجرد الموافقة على المستندات المطلوبة من قبل البنك المصدر، فضلاً عن الاعتماد المستندي القابل للتداول الذي يخدم المستفيد أيضاً، بهذا يرى الباحث ان جميع هذه الا انواع وجدت للتقليل المخاطر للجميع الأطراف المتعاملين، وكل الأطراف ترغب في النوع الذي يقلل المخاطر التي يتعرض لها.

اما النوعان الرئيسان من خطابات الاعتماد المتخصصة هما "الاعتماد المستندي التجاري" و "الاعتماد المستندي الاحتياطي" ، يُستعمل كل منهما باختلاف الخصائص والمميزات التي يتمتع فيها كل منهم ،أذ يُستعمل الاعتماد المستندي التجاري قبل المستوردين لأغراض الشراء و يشيع استعمال هذا النوع من خطابات الاعتماد من قبل منظمات التصدير ، من ناحية أخرى ، يتم استعمال الاعتماد المستندي الاحتياطي كضمان للدفع من قبل البنك نيابة عن الزبون. و وأنشأ الاعتماد المستندي الاحتياطي في الولايات المتحدة كتعهد بالدفع بشكل اساس ولكن يُقصد استعمالها فقط كبديل ("احتياطي") في حالة التقصير من جانب المدير فيما يتعلق بالعقد الاساس.

تاسعا: شروط التمويل في معاملات التجارة الدولية للاعتماد المستندي

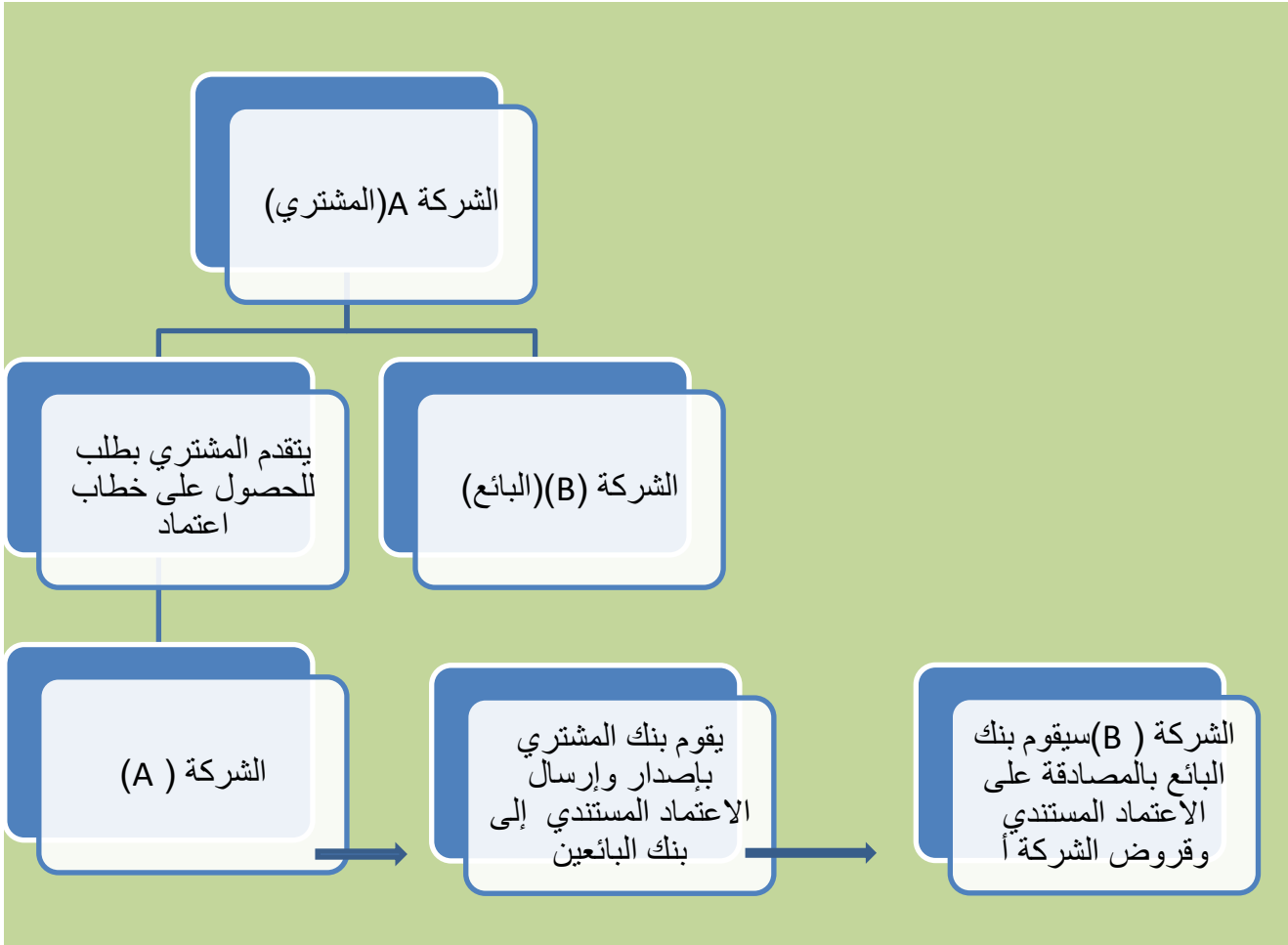
هناك أربع طرق رئيسة لشروط التمويل في معاملة تجارية دولية وهي : فتح الحساب ، والدفع النقدي المسبق ، والتحصيل المستندي ، والاعتماد المستندي ، فضلاً عن ، يمكن استعمال طريقة تسمى دفع ائتمان القبول في جميع طرق الدفع باستثناء الدفع النقدي ، وفي هذه الحالة تُؤسم

سياسة على المشتري أو بنك المشتري فضلاً عن المستندات المطلوبة بموجب شروط الحساب المفتوح ، تُسلم البضائع قبل قيام المستورد بالدفع هذه هي الطريقة الأكثر أماناً للمستورد والأكثر خطورة بالنسبة للمصدر. (YEŞİLYAPRAK, 2018:930).

بموجب شروط الدفع المسبق ، يتلقى المصدر الدفعة قبل نقل ملكية البضائع وهذه الطريقة تقضي على مخاطر السداد من جانب المصدر ، ويتحمل المستورد جميع المخاطر الا ان الاعتماد المستندي يلغي المخاطر لكلا الطرفين لان هو ضمان صادر عن البنك المحلي للمستورد (البنك المصدر) بأنه سيتم سداد دفعة للمصدر ، بشرط استيفاء الشروط المنصوص عليها في الاعتماد المستندي ، والرسوم المصرفية للمستورد (غالباً ما تكون كبيرة) لإصدار خطاب اعتماد يمكن للمصدر أيضاً أن يطلب من مصرفه المحلي تأكيد الاعتماد المستندي في حالة التأكيد ، يتحمل بنك المصدر (البنك المؤكد) مسؤولية إجراء الدفعات إذا فشل بنك المستورد في تحويل (Demir, Michalski and Ors, 2017).

الدفع بحلول تاريخ الاستحقاق للخطاب الاعتماد (LC) هي الأداة الأكثر أماناً المتاحة للتجار الدوليين ، ومن طرق الدفع الأخرى المستخدمة على نطاق واسع التحصيل المستندي ، حيث يتم تسوية المعاملات من قبل البنوك من تبادل المستندات في حين أن هذه الطريقة لا تتطوي على دفع ضماناً ، فقد يقضي جزئياً على مخاطر المعاملات لأن المستورد لا يدفع قبل الشحن ويحتفظ المصدر بملكية البضائع حتى يدفع المستورد ثمن البضائع أو يقبل الدفع في تاريخ لاحق. تحمي خطابات الاعتماد البائع من المشتري من : (1) رفض قبول الشحنة والتزامات الدفع المرتبطة بها ؛ (2) رفض دفع ثمن البضائع المستلمة (الاحتياطي) ؛ (3) تعمد تأخير الدفع ؛ (4) الاعتراض على شروط العقد . (Anatolevich et al., 2018).

المبدأ الاساس الاعتماد المستندي هو أنه يتعامل مع المستندات وليس مع البضائع إذ ان التزام الدفع مستقل عن عقد البيع الاساس أو أي عقد آخر في المعاملة و يتم تحديد التزام البنك من شروط الاعتماد المستندي وحده ، ولا يُنظر في عقد البيع وبالأتي فإن البنك ملزم بالدفع بغض النظر عما إذا كان العقد بين المشتري والبائع خاضعاً لقضايا تعاقدية و الاعتماد المستندي لا يسمح بأي نزاع مع المشتري فيما يتعلق بأداء عقد البيع الذي يتم استعماله كأساس لعدم الدفع أو التخفيض أو تأجيل الدفع بينما يكون البنك ملزماً بتحديد المستندات الصحيحة ، و البنك غير مسؤول عن التحقيق في الحقائق الاساسية لكل معاملة ، سواء كانت البضائع ذات جودة أو كمية كافية - ومحددة - . نظراً لأن المعاملة تعمل على أداة قابلة للتداول ، فإن المستند نفسه هو الذي يحتفظ بالقيمة - وليس البضائع التي تشير إليها. هذا يدل على أن البنك يجب أن يهتم فقط بما إذا كانت الوثيقة تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في الاعتماد المستندي. (Crozet, Demir and Javorcik, 2022:6). يمكن توضيح آلية الدفع باستعمال خطابات الاعتماد في التجارة الخارجية ذلك من الشكل الآتي :



الشكل (4) آلية الدفع باستعمال خطابات الاعتماد في التجارة الخارجية

Vladimir Anatolevich ERMAKOV ; Elena Mikhailovna BURMISTROVA ; Nikolay Borisovich BODIN ; Alexander Alexandrovich CHURSIN; Elena Aleksandrovna SHEVEREVA,2018,A letter of credit as an instrument to mitigate risks and improve the efficiency of foreign trade transaction Carta de crédito como instrumento para mitigar riesgos y mejorar la eficiencia de la transacción de comercio exterior,Revista ESPACIOS.p4.

يرى الباحث ان الطرق المتعددة في تمويل للتجارة الخارجية لا تخلو من عيوب ومخاطر يتحملها الأطراف التي يمكن ان تشارك في عمليات التجارة بين البلدان ،الا ان الاعتماد المستندي المستندي هو الأقل مخاطر والأكثر امان قياساً في الطرق الدفع الأخرى ،نظراً لوجود أنواع متعددة منه تتناسب مع جميع الأطراف المتعاملة فضلاً عن اطراف ضامنة بين المتعاملين تعمل وتهتم بسمعتها من جهة والالتزامات القانونية عليها من جهة أخرى في حال ظل أي طرف من المتعاملين في شروط التعامل .

الفصل الثاني

المبحث الثاني

نافذة بيع العملة

توطئة

نتيجة ما عاناه الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية وتخلف النظام المالي والمصرفي فيه ، فان نافذة بيع العملة الأجنبية تُعد في البنك المركزي العراقي من الأدوات الرئيسة للسياسة النقدية المستعملة بعد نهاية عام 2003 ،التحكم في الطلب الكلي ومواجهة معدلات التضخم المرتفعة والسيطرة على نسب السيولة في الاقتصاد باستقرار في قيمة الدينار العراقي ،بأستعمال سعر الصرف كمثبت اسمي للتوقعات التضخمية و هذا المبحث نتاول نافذة بيع العملة من حيث المفهوم والاهمية و أنواعها ...

أولاً: مفهوم نافذة بيع العملة

اتبعت العديد من الاقتصادات الناشئة التي تمر بمرحلة انتقالية اتجاهات جديدة في إدارة السياسة النقدية باستعمال الأدوات الكمية وبما يتناسب مع تطور أنظمتها المالية ، إما نتيجة أزمتها الاقتصادية أو رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وان مزادات العملات الأجنبية - لم يطرأ أي تغيير على عدد وتكوين البلدان التي تجري مزادات رسمية للعملات الأجنبية ، وفي غالبية هذه البلدان ، تُعد مزادات العملات الأجنبية هي الآلية الوحيدة التي يُديرها البنوك المركزية و أكثر من نصف البلدان في هذه الفئة عائمة و تستخدم المزادات أيضاً للتأثير على تقلبات أسعار الصرف ،ايضاً وليس لإدارة الاحتياطيات الأجنبية (3: Romeu et al., 2005) وإدارة مزادات البيع والشراء، و تحديد السعر وتكرار عمليات البنك المركزي تسمح التسهيلات الدائمة للعملات الأجنبية للمشاركين في السوق بشراء العملات الأجنبية من أو بيعها للبنك المركزي بأسعار صرف محددة مسبقاً بمبادرتهم الخاصة ، وعادة ما تكون مفيدة في الحفاظ على ترتيب ثابت أو سهل لربط العملات الأجنبية. (IMF, 2018:14) تُعدّلات على آلية المزاد التي يستخدمها البنك المركزي من أجل تنظيم السيولة (أي الآلية التي يعتمد عليها لإجراء عمليات السوق المفتوحة). في السابق لبعض الأسواق على سبيل المثال (Banco de México) يحدد أسعار الفائدة بشكل متكرر في سوق المالي أو من التأثير عليها بشكل مباشر من الإشارة إلى المستويات القصوى أو الدنيا في المزادات اما حالياً يُحدد الأسعار كلياً وبحرية في المزادات.(Carstens and Werner, 1999:16).

يمكن تعريف نافذة بيع العملات على أنها الآلية التي تستخدمها البنوك المركزية كواحدة من أكثر الآليات التي تستخدمها طرق التدخل المهمة في سوق الصرف لتغطية الفجوة في الطلب المحلي على العملات الأجنبية ومن ثم الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية (Faeq, :173) (2019)

تعرف بأنها إحدى الأساليب المباشرة المستعملة من قبل الاقتصادات الناشئة ذات العمق المالي الضعيف أو المتوسط لغرض التدخل في سوق الصرف للحفاظ على استقرار معدل الصرف الأجنبي و المستوى العام للأسعار في ظل سياسة استهداف التضخم. (Bank of Thailand, 2013:328) و عُرِفَ مزاد العملة على أنه أداة توازن بين المعروض من النقود من العملة العراقية وتوريد النقد من العملة الأجنبية ، الدولار ، مما يساعد على ضبط مستويات السيولة في العملة العراقية. العملة المحلية واستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار ، في حين تم تعريفه على أنه مزاد العملة كسوق للعملة الأجنبية حيث يلبي الطلب على هذه العملة العرض من بينها ثم يتم تكوين سعر الصرف ، وبالتأكيد يجب أن تتم عملية تحديد سعر الصرف. لأنه يعرقل بسلاسة الطلب على العملات الأجنبية ، عند ملامسته ، فإن مفهوم مزاد العملات كأحد الأساليب أو الأدوات المباشرة التي تستخدمها الاقتصادات الناشئة ذات العمق المالي المتوسط أو الضعيف للتدخل في سوق الصرف من أجل الحفاظ على استقرار سعر الصرف. المستوى العام للأسعار بموجب سياسة استهداف التضخم ، والمشار إليه على أنه الأداة الرئيسية ، ومع ذلك ، فإن السلطة النقدية تستهدف التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار كمزادات للعملة كإحدى الطرق الفعالة للتأثير على التبادل في السعر المباشر والوعد ب أداة مؤقتة تستخدم لعبور مدة انتقالية معينة فقط لضمان الاستقرار النقدي (Al-ali and Al-asady, 2021:166)

تُستخدم صيغتين مختلفتين في الممارسة العملية: مزاد الدفع حسب العطاء (السعر التمييزي) ، وهو الشكل التقليدي في مزادات الخزانة الأمريكية ومزاد السعر الموحد ، الذي اقترحه ميلتون فريدمان (1960) والذي تستخدمه حالياً وزارة الخزانة في كلا الشكلين يقدم كل من مقدمي العطاءات عروض لكميات مختلفة وبأسعار مختلفة ، ويحدد المسؤول بالمزاد سعر المقاصة في السوق ويقبل جميع العطاءات التي تتجاوز سعر المقاصة في السوق يختلف المزادين من حيث الدفع: في مزاد الدفع حسب العطاء ، يدفع مقدمو العطاءات عطاءاتهم الفعلية في مزاد السعر الموحد (Ausubel et al., 2014:2).

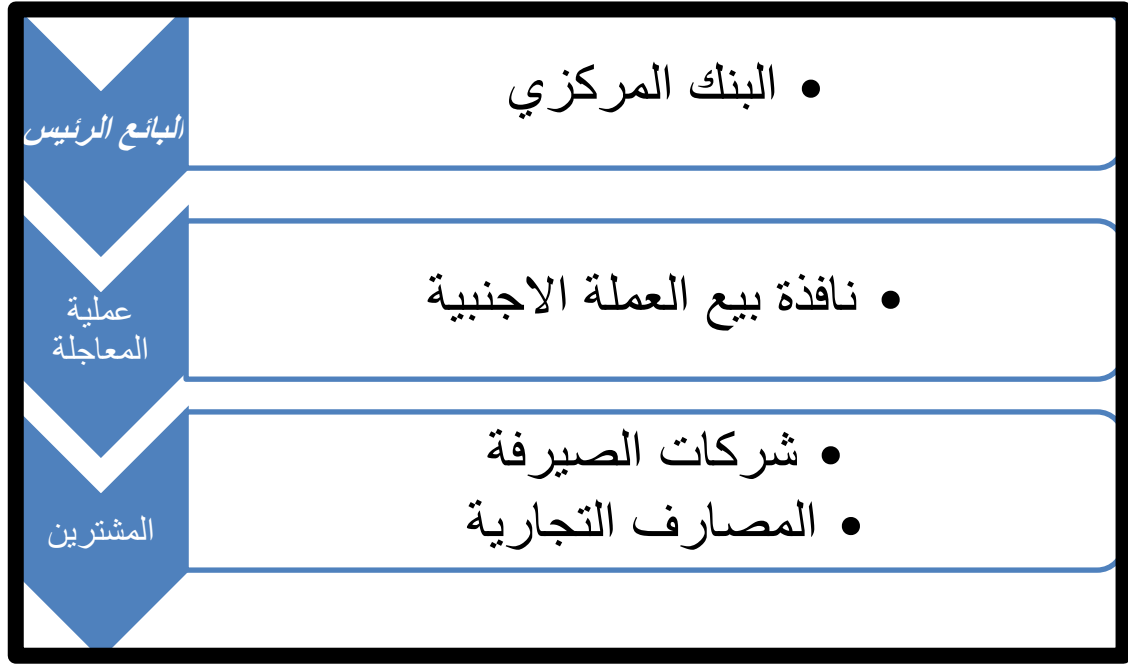
يستخلص من ذلك ان النافذة تمكن البنك المركزي من فرض سعر صرف مستقر ومواجهة كل الكميات التي يطلبها السوق من العملات الأجنبية التي يحتاجها تجار القطاع الخاص في عمليات التمويل التجاري للقطاع الخاص وكما تُعد النافذة بيع العملة واحدة من اكبر عمليات السوق المفتوحة من التحكم و السيطرة في مناسيب السيولة واحتواء قوة النفقات العامة من الموازنة العامة سيما النفقات الجارية .

يمكن تعريف نافذة بيع العملة الأجنبية بأنها ادوات من أدوات السياسة النقدية تُستعمل للتحكم في الفائض النقدي و تزويد الحكومة (المتمثلة في وزارة المالية) بالعملية المحلية بعد شراء العملة الأجنبية ، فضلا عن تزويد القطاع التجاري الخاص بالعملية الأجنبية لغرض الاستيراد السلع وتعويض نقص البضائع في البلد سيما البلدان الريفية.

ثانياً: آلية عمل نافذة بيع العملة

تختلف آلية نافذة بيع العملة باختلاف أهداف السياسة النقدية ، وكذلك تأثير مكونات عرض العملة الأجنبية ومستوى التطور في القطاع النقدي والمالي في الاقتصاد الوطني على آلية العمل من تلك النافذة ، لذلك يمكن وصف آلية العمل على النحو الآتي:

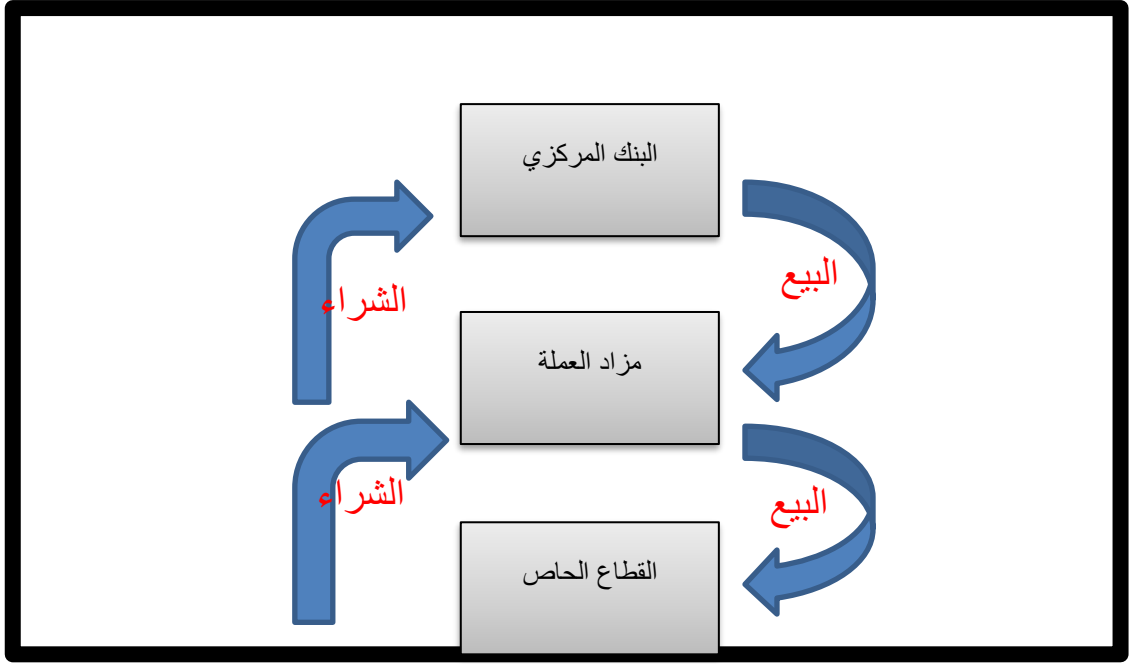
أ- مزادات العملة أحادية الاتجاه: يتمثل عمل البنك المركزي في هذه الحالة في التدخل في سوق الصرف كبائع للعملات الأجنبية ، أي التدخل أحادي الاتجاه لتلبية الطلب المحلي على العملات الأجنبية لتمويل معاملاته الخارجية ويتميز سوق الصرف بأنه سوق احتكاري ، تحتكر الدولة مصادر عرض النقد الأجنبي ، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على الريع ، لذلك يوفر البنك المركزي العملة الأجنبية للقطاع الخاص ببيعها سوق الصرف والبنك المركزي هو العامل الرئيس الذي يؤثر على اتجاه سعر الصرف من مبيعاته (3: Romeu and Ausubel, 2005). ويمكن بيان عمل النافذة بتجاه واحد من الشكل الآتي .:



الشكل(5)الآلية عمل النافذة ذات الاتجاه الواحد

المصدر : اعداد الباحث

ب- مزادات العملة ذات الاتجاهين: يتمثل عمل البنك المركزي في هذه الحالة في التدخل في سوق الصرف بشكل مباشر وغير مباشر في سوق الصرف الأجنبي ، أي أن تدخله في اتجاهين لتلبية الطلب المحلي على العملات الأجنبية لتمويل معاملاته الخارجية (الواردات) للبيع والشراء للعملة في سوق الصرف للحفاظ على الاستقرار في سعر صرف العملة في هذه الحالة ، يتميز سوق الصرف بأنه سوق احتكار القلة ، لأن مصادر المعروض من العملات الأجنبية محدودة بعدد صغير جداً ، عادة ما يمثلها البنك المركزي والنقابات وبعض المؤسسات المالية الأخرى. سعر الصرف مقارنة بالوضع السابق ، ولكن مع ذلك يظل تأثيراً رئيسياً في التأثير على عملة المزاد (Faeq, 2019:173). يمكن بيان مزادات العملة ذات الاتجاهين من الشكل الآتي .:



الشكل (6) الية عمل النافذة ذات الاتجاهين

المصدر :اعداد الباحث

بعض البنوك المركزية عملت مزادات في اتجاهين : شراء أو بيع العملات الأجنبية، من تحديد عدد جلسات المزاد ومدة كل جلسة وغير ذلك من معايير المزاد من قبل لجنة المزاد ، وكان السعر المرجعي (أي السعر السابق) للجلسة الأولى هو سعر الصرف الرسمي لليوم ، ويمكن تعديل السعر في الجلسات اللاحقة بالزيادة أو النقصان بناءً على الطلب النسبي في التأثيرة السابقة، في حين قدمت بنوك مركزية اخرى نموذج مزاد تنافسي أحادي الاتجاه ومُتعدد الأسعار ، والذي يسمح للبنوك بتقديم ما يصل إلى ثلاثة عروض مختلفة دون أي قيود على الأسعار. (IMF, 2018:14) .

ان مزاد السعر الأول هو شكل شائع من مزاد العطاء المختوم حيث يُمنح أعلى مزاييدة للعنصر بسعر مساوٍ لعطاءه يُطلق على التعميم مُتعدد الوحدات، المزاد الأصلي المميز حيث يقوم كل عارض بتحميل سعر العطاء الخاص به للكمية التي طلب منها يتمثل الاختلاف بين مزاد السعر الأول والمزاد الا انجليزي في أنه في الحالة الأولى لا يتمكن العارض من مراقبة العطاءات المقدمة من المشاركين الآخرين ، وبالتالي يقل احتمال تلاعب مقدمي العطاءات بعملية المزاييدة (لا يُسمح لمقدمي العطاءات بمراجعة عطاءاتهم جلسة العطاء). في مزاد تمييزي.

مزاد السعر الثاني هو مزاد مختوم حيث يُمنح صاحب أعلى سعر بسعر مساوٍ لثاني أعلى سعر. (Kovanen, 1994:12) يُطلق على المزاد السعر الثاني المزاد التنافسي ، أو مزاد السعر الموحد ، اذ يرى بعض الباحثين بأن أسلوب تقديم العطاءات هذا يضمن أن كل مشارك يقدم عرضه وفقاً للسعر الاحتياطي الخاص به.(Kovanen, 1994:12) وفي افريقيا تم استعمال نوعين من مزادات العملات الأجنبية متعددة الوحدات: أولاً ، مزادات التجزئة ، حيث يكون مقدمو العروض الشركات المستوردة من القطاعين الخاص والعام ، وتداول عطاءات السعر والكمية المتكاملة للصرف الأجنبي من البنوك غير المنافسة ؛ وثانياً ، مزادات البيع بالجملة ، حيث يكون مقدمو

العروض بنوكاً مسجلة أو تجار صرف أجنب في الحالة الأخيرة ، قد يكون هناك إما سوق ثانوي مجاني (للمستوردين) للنقد الأجنبي ، بحيث تتنافس البنوك بحرية في الا انتاج؛ أو قد تقتصر البنوك على تقديم عطاءات مركبة للعملات الأجنبية والتي تغطي بالضبط المستوردين (وربما ملكيتهم الخاصة) في سوق ثانوية تخضع لمراقبة صارمة. تم استعمال نوعين من آليات التسعير في هذه المزادات ، وهما المزادات التمييزية أو المزادات الهولندية ، حيث يدفع مقدمو العروض السعر الخاص بهم لكل وحدة ؛ والمزادات التنافسية ، حيث يدفع العارضون أقل سعر عرض مقبول لكل وحدة. (Elbadawi, 2015:2).

يستخلص مما سبق في نافذة بيع العملة ذات الاتجاه الواحد فان البنك المركزي يقوم بالتدخل من بيع للعملة الأجنبية من قبله لتلبية الطلب المحلي للعملة الأجنبية سواء كان للاستيرادات او للبيع النقد لغرض السفر او العلاج ، ويكون السوق في هذه الحالة سوق احتكاري من قبل الحكومة في احتكار جميع مصادر عرض العملة الأجنبية وهذا يحدث في البلدان التي تعاني من اختلالات في الهيكل الاقتصادي أي البلدان الريعية لتعويض النقص الحاصل في السلع والخدمات من الاستيرادات.

من جهة أخرى فان نافذة العملة الأجنبية ذات الاتجاهين يقوم البنك المركزي ببيع وشراء للعملة بصورة مباشرة ويكون الهدف الاساس هو الحفاظ على استقرار سعر الصرف ، ويكون السوق هنا على عكس ما يحدث في نافذة بيع العملة ذات الاتجاه الواحد في كون السوق احتكار قلة وان مصادر عرض العملة تكون بشكل متفاوت بين القطاع الخاص والحكومي ، وان الأعضاء المشاركين في هذا النوع من النافذة يتمثل في المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى والبنك المركزي كما ان قدرة البنك المركزي في التأثير تختلف باختلاف المشاركين في المزاد من حيث عددهم ونسبة المشاركة.

ثالثاً:اهداف نافذة بيع العملة

تتمثل الأهداف الرئيسة للسياسة النقدية لجميع البنوك المركزية تقريباً في تأمين الاستقرار النقدي والمالي ، وحتى يتحقق هذا الهدف تقوم البنوك المركزية بأدارة النقد وأسعار الفائدة لتحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر ومن الممكن التنبؤ به ، مما يخلق بيئة تؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة ونمو العمالة عند إجراء السياسة النقدية ، ويمكن للبنك المركزي استعمال أدوات مختلفة ، مثل السعر المعياري والتسهيلات الدائمة (مثل الإيداع والتسهيلات الائتمانية) والاحتياطات المطلوبة وتدخل العملات الأجنبية (المشار إليها فيما يلي باسم العملات الأجنبية) يمكن تنفيذ استراتيجيات التدخل في سوق العملات الأجنبية باستعمال أدوات مختلفة وتنفيذها في سوق مختلفة تحفز إدارة سعر الصرف أسباب اقتصادية تدفع البلدان إلى إدارة أسعار الصرف الخاصة بها بدلاً من السماح لها بالتعويم بحرية في أسواق الصرف الأجنبي(Martin, 2020:382)

يعمل مزاد العملة الأجنبية على تحقق عدداً من الأهداف ، منها(Jassim, 2022:16):.

- 1- أداة تدخل مباشر لتحقيق استقرار سعر صرف.
- 2- وسيلة لتطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسات النقدية في إدارة سيولة الاقتصاد وضبط مستوياته. المزاد هو حالة تطبيق عمليات السوق المفتوحة المطلوبة باستمرار لتحقيق التوازن في سوق المال وتعزيز فرص الاستقرار المالي.

- 3- توفير النقد الأجنبي للبنوك المحلية حتى تتمكن من فتح الاعتمادات وخطابات الضمان والتحويل الخارجي
- 4- زيادة القوة الشرائية للعملة المحلية والتحسين الذي يعكسه في القيمة الحقيقية للدخل (Al-ali and Al-asady, 2021:166)

وهناك اهداف تسعى الى تحقيقها بعض البلدان ،اذ تصبح الأسواق الهدف الرئيس لأي تصميم مزاد من أجل ، أولاً ، زيادة الصادرات والقضاء على عدم الكفاءة التخصيصية وعدم المساواة من إيجارات تراخيص الاستيراد ، وثانياً ، استيعاب السوق السوداء في التيار الرئيس الرسمي من الحوافز الاقتصادية بدلاً من التشريعات غير الممكنة للتنفيذ ، ومن ثم رفع مصداقية السياسة الاقتصادية إن تقنين الأسواق الموازية من إنشاء مكاتب الصرافة كجزء من تحرير التجارة هو سد الفجوة بين المزاد والأسعار الموازية يشير استمرار وجود الفجوة إلى عدم توازن اساس في سوق الصرف ، ومن ثم ، يميل إلى (1) التسبب في ارتفاع سعر المزاد ، (2) إحداث تسرب في التبادل من المزاد إلى السوق / الموازي سوق فرعية ، (3) تقليل الحافز على الا ان تاج للتصدير ، (4) تشجيع أنشطة التهريب ، أو (5) دفع هروب رأس المال من البيع العاجل والاجل في نافذة بيع العملة.

يستخلص مما سبق يمكن للبنك المركزي تحقيق هدفه المتمثل في استقرار الأسعار (استقرار سعر الصرف) من الاحتياطات الدولية ، في مثل هذه الحالة ، يفقد البنك المركزي السيطرة على القاعدة النقدية ما لم يتمكن من التعقيم الكامل لتأثيرات التدخلات في سوق الصرف الأجنبي .

بتنفيذ التدخل في العملات الأجنبية ، تؤثر البنوك المركزية على سعر صرف العملات الأجنبية للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يكون ذلك من أجل تقليل التقلبات قصيرة الأجل في سوق العملات الأجنبية ، مما يؤثر على مستوى احتياطات العملات الأجنبية (غالباً زيادة مستواها) ، ولكن أيضاً للحفاظ على الاستقرار المالي واستقرار الأسعار يمكن القيام بذلك تنفيذ تدخل العملات الأجنبية في السوق الفوري والأجل والخيارات ، ولكن أيضاً في سوق إعادة الشراء ومبادلة العملات الأجنبية وسوق شهادات مؤشر العملات الأجنبية يعتمد الاختيار على تطوير السوق المالية لبلد معين ، والسياسة المالية التقليدية ، وخبرة المشاركين في سوق العملات الأجنبية ، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالتنظيم الذي يسمح بهذه الصفة، وان الأهداف الرئيسة للنافذة بيع العملة تتمحور في النقطتين الآتيتين:

- 1- لتحقيق استقرار سعر صرف من التدخل المباشر .
- 2- المزاد هو حالة تطبيق عمليات السوق المفتوحة المطلوبة باستمرار لتحقيق التوازن في سوق المال وتعزيز فرص الاستقرار المالي.

رابعاً: عمليات البيع الاجل والعاجل لنافذة بيع العملة الأجنبية

- 1- البيع العاجل
معاملات صرف يومية او أسبوعية يقوم بها البنك المركزي في النافذة لبيع العملة الأجنبية وتكون وفق معدلات الصرف الحالية والمعلنة من البنك المركزي.
- 2- البيع الاجل

هي المعاملات صرف يومية او أسبوعية تجري من قبل البنك المركزي في بيع العملات الأجنبية بعقود اجل مختلفة فيها اجل الاستحقاق ، التي تساعد على استقرار سعر الصرف من عقلنة التوقعات. (شندي، 2022، 28)

خامسا: نافذة بيع العملة اسلوباً لتعقيم

يُعرّف التعقيم على نطاق واسع بأنه العملية النقدية التي يكون من بتعويض الارتفاع في صافي الأصول الأجنبية بانخفاض في صافي الأصول المحلية ، ومن ثم الحفاظ على القاعدة النقدية ثابتة ، في مواجهة تدفقات رأس المال الصافي الكبير ، أذ سعت العديد من البلدان التي تدخلت لمنع ارتفاع سعر الصرف ، إلى تعقيم التأثير النقدي للتدخل من عمليات السوق المفتوحة وغيرها من التدابير (بما في ذلك زيادة متطلبات الاحتياطي المصرفي لخفض المضاعف النقدي) (Elekdag, 2009). (Kose and Cardarelli, 2009).

في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي ، تبنت بلدان الأسواق الناشئة تنامي التحرير والانفتاح المالي من محاولة الحفاظ على درجة معينة من استقرار سعر الصرف والاستقلال النقدي ، و أصبح اكتناز الاحتياطيات الدولية عنصراً أساسياً في تعزيز الاستقرار ، اذ تشير المخاوف بشأن تكلفة الحفاظ على الاستقرار النقدي مع مزيج السياسات الجديد إلى الحاجة إلى دعم اكتناز الاحتياطيات الدولية بتعقيم أكثر قوة (Aizenman and Glick, 2009:778) سيقاوم البنك المركزي لبلد غير احتياطي ارتفاعاً أولياً (على سبيل المثال) لسعر الصرف شراء بعض الاحتياطيات الأجنبية بأموال قاعدتها المحلية والإجراء القياسي للبنك المركزي يتضمن موازنة مبيعات الأصول المحلية (على سبيل المثال ، السندات الحكومية) مقابل الأموال الأساسية (Darby, 1983:295).

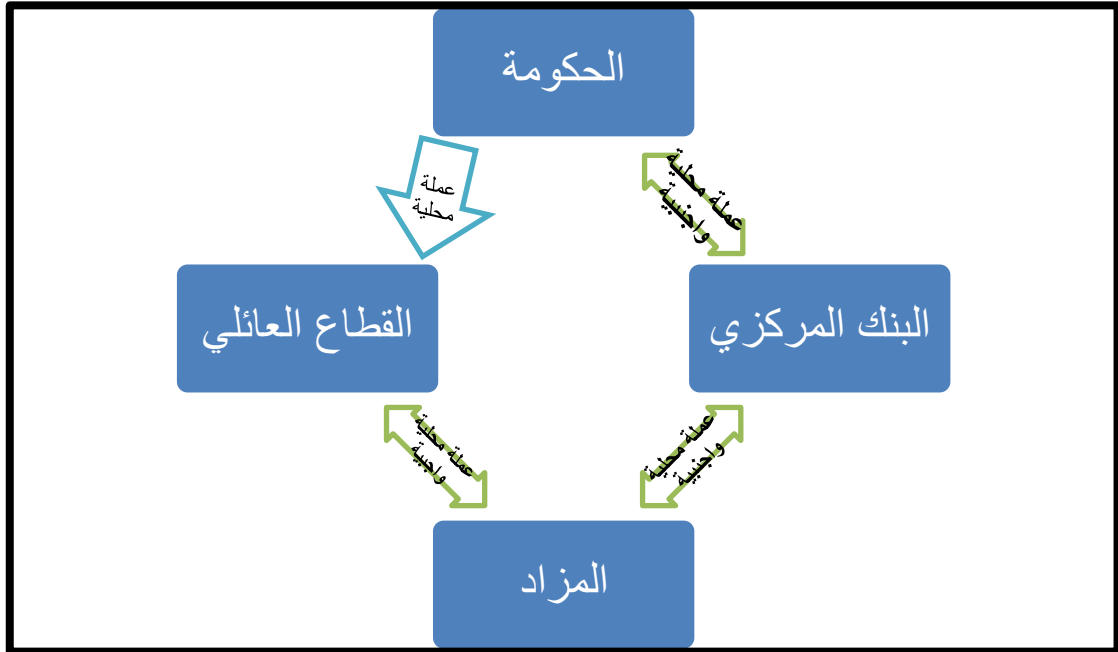
بسبب بيئة التضخم المرتفعة والافتتاح الاقتصادي الأكبر في معظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في بداية التسعينيات ، أصبح اختيار نظام سعر الصرف ذا أهمية كبيرة للبنوك المركزية في هذه البلدان وتم التعامل بما يسمى "بمثلث عدم الاتساق" إطاراً لتحليل الترتيبات ذات الصلة في سياسة سعر الصرف ، ويمكن لأي بلد الاختيار من بين ثلاثة خيارات مختلفة:

- سعر صرف ثابت بدون سياسة سعر فائدة مستقلة وحرية تنقل رأس المال.
 - سياسة سعر فائدة مستقلة ذات سعر صرف عائم وحرية تنقل رأس المال ؛ أو
 - ضوابط رأس المال ومجموعة من سعر الصرف الثابت وسياسة أسعار الفائدة المستقلة.
- ومع ذلك ، فإن إطار عمل مثلث عدم الاتساق يعتمد على ثلاثة أطول ، والتي تتضمن فقط حلين متعارضين تماماً للعملة الأجنبية: إما أسعار صرف ثابتة تماماً أو مرنة تماماً ولا يقول أي شيء عن سياسة التعويم المُدار ، حيث يكون سعر الصرف غير ثابت ولا مرنة تعني ترتيبات سعر الصرف العائم أن سعر الصرف مستهدف على طول مسار غير معلن وأن البنك المركزي يتدخل من أجل إبقاء سعر الصرف قريباً من المسار المستهدف (Kořak, 2007:129). يعتبر مزاد العملات الأجنبية أداة لتحقيق التوازن بين المعروض النقدي من العملة المحلية وعرض النقود من العملة الأجنبية ، مما يساعد على التحكم في مستويات السيولة للعملة من ممارسة عملية التعقيم واستمرار استقرارها. لسعر صرف الدينار تجاه الدولار وتوفير ما يعرف باستقرار مناخ الاستثمار (Dakhel, 2022:82)

يأخذ النهج النقدي بالحسبان معدل عرض النقود في ممارسة التأثير على مجاميع الاقتصاد الكلي الأخرى التي تؤثر على حركة تدفقات الموارد الخارجية ثم الاحتياطيات الأجنبية. يعتقد النهج أن التدفق الداخلي والخارجي للعملات الأجنبية المرتبط بالفوائض والعجز في ميزان المدفوعات لا

يتم تعقيمهما على الفور ومن ثم يؤثران على المعروض النقدي (M2). لا يركز هذا النهج على الميزان التجاري في شرح العوامل التي تؤثر على القطاع الخارجي. يفترض النهج أنه عندما يكون سعر الصرف ثابتاً ، فإن السلطات النقدية تتحكم في احتياطات النقد الأجنبي من السياسات النقدية لأن السياسات النقدية تمارس ضغوطاً على الائتمان المحلي وعرض النقود. في حالة أسعار الصرف الثابتة المفترضة ، يجب أن تكون الاحتياطات الأجنبية كافية لحماية أسعار الصرف الأجنبي. تم التأكيد على الحاجة إلى الاحتفاظ بالاحتياطات في سعر صرف عائم. يرى (Nzotta 2004) أنه في نظام الصرف الأجنبي غير المنظم بموجب الإصلاحات في نيجيريا ، لا يتم التأكيد على الاحتياطات الأجنبية لتحقيق استقرار أسعار الصرف ولكن لمواجهة الاضطراب العشوائي في تدفقات الموارد في البلاد (Chinweobo Emmanuel, 2013:108)

في شراء العملات الأجنبية ، يختار البنك المركزي بين خيارى الشراء على حساب زيادة القاعدة النقدية وتمويل الشراء خفض صافي الأصول المحلية ،أذ أصبح هذا الأخير ممكناً بيع السندات الحكومية المتاحة ، ومزاد السندات وعمليات المقايضة وإعادة الشراء ومع ذلك ، فإن السلطة النقدية قادرة على تعقيم التأثير المتزايد للسيولة لتدفقات النقد الأجنبي ليس حصرياً على مستوى القاعدة النقدية و إن رفع نسبة الاحتياطي المطلوب من التأثير المضاعف قادر أيضاً على تقليل المعروض من المجاميع النقدية الأوسع (Munich and Archive, 2012:356) مما سبق يمكن بيان العلاقة التي تتم من نافذة بيع العملة الأجنبية لغرض عملية لتعقيم في الشكل الآتي .:



الشكل (7) الية تنفيذ العملة الأجنبية وعملية التعقيم
المصدر: اعداد الباحث

سادسا:سعر الصرف و نافذة بيع العملة

في الثمانينيات من القرن الماضي تبنت العديد من البلدان النامية الاسواق بالمزاد العلني والسوق بين البنوك لتنفيذ نظام سعر الصرف العائم ، وبالآتي تحول التركيز نحو طريقة قائمة على السوق لتحديد سعر الصرف ، كما تحررت الحكومة بالتحديد من التبعات السياسية المتعلقة بالتغيرات المتكررة في سعر الصرف غالبًا ما تبني هذه الأسواق المزادات والأسواق بين البنوك في سياق برامج التثبيت من أجل التأكيد على الحاجة إلى تحقيق قدرة تنافسية خارجية مستدامة من سياسات مالية ونقدية صارمة ، وضمان معدل تضخم منخفض وتطوير مستقر لسعر الصرف. وكانت الرغبة في مرونة سعر الصرف جزءًا مهمًا من تصميم برامج التثبيت للبلدان النامية ، حيث كان الشاغل الرئيس هو تحقيق وضع ميزان مدفوعات مستدام وعجز في الحساب الجاري يمكن تمويله بتدفقات رأس المال. على مر السنين ، تحول تركيز هذه البرامج على تعديل سعر الصرف كأداة لتصحيح المغالاة في تقييم إحدى العملات (Kovanen, 1994:5).

تُعد أسعار الصرف الثابتة والمرنة شروطًا نسبية ، وتُعد درجة مرونة سعر الصرف أداة مهمة من أدوات السياسة النقدية عادة ما تكون أنظمة أسعار الصرف أحد الانظمة الآتية: سعر الصرف الثابت ، أو السعر المربوط ، أو السعر العائم المُدار ، أو السعر العائم بحرية. بشكل عام ، في إطار نظرية الاقتصاد الكلي ، يكون سعر الصرف الأقل مرونة إلى حد ما أكثر ملاءمة للأنظمة الاقتصادية التي تشارك في التجارة الدولية. (Tarr, 1996:124). إذ يعرف سعر الصرف الأجنبي هو سعر عملة معينة بعدد من وحدات عملة أخرى أو من حيث سلة معينة تتكون من عملات مختلفة في ظل الظروف العادية فإن اقتصاد المال المنفرد المغلق (بدون ثنائية المعدن أو الدولار) بدون تجارة مع الخارج ليس له سعر صرف العملات الأجنبية ولا يواجه أي مشاكل ذات صلة تتبع أهمية أنظمة أسعار الصرف الأجنبي من قدرتها على العمل كهدف أو مرسة للسياسة. في معظم الأحيان ، قد تقي بخصائص المؤشر الرئيس لتصور الكيانات الاقتصادية ويمكن أيضًا استعمالها كأداة تدخل بطريقة أو بأخرى ، اساسات السوق المتفق عليها بشكل عام والتي تؤثر على أسعار الصرف في اقتصاد السوق الحر كثيرة جدًا: أرصدة الحسابات الجارية ورأس المال ، الدخل الحقيقي ، أسعار الفائدة الحقيقية ، فروق التضخم ، تفضيلات المستهلك ، تغيرات الانتاجية ، التكنولوجيا ، الابتكارات ، الربحية ومخاطر الاستثمارات ، وتوافر المنتجات ، والسياسة النقدية والمالية ، والسياسة التجارية ، والتوقعات وآراء المضاربة حول أسعار الصرف المستقبلية ، والتقلبات التأثيرية في النشاط الاقتصادي. على المدى الطويل ، تنشأ معاملات العملات الأجنبية من تدفقات السلع والخدمات ورأس المال الاستثماري ، والتي تستجيب لقوى مثل معدلات التضخم ، وربحية الاستثمار ، وأذواق المستهلكين ، والدخل الحقيقي ، والسياسة التجارية ، وبعضها من القائمة للعب تأثير المحددات الرئيسة لسعر الصرف الأجنبي. (Stojanović, 2007:270) وبالنظر إلى أنه لا يوجد بلد يعيش الان في حالة الاكتفاء الذاتي ، فإن سعر العملة الأجنبية (مثل الدولار الأمريكي) من حيث العملة المحلية (أي العملات الأجنبية) مهم للنمو الاقتصادي والتنمية. وذلك لأن التغيرات في سعر الصرف لها تأثير على الأسعار المحلية للسلع والخدمات من التجارة حتى يومنا هذا ، اعتمدت دول العالم نظامين رئيسيين لأسعار الصرف (الثابت والمرن) للحفاظ على استقرار سعر الصرف وثانيًا للتخفيف من تأثير التقلبات في سعر الصرف على النمو الاقتصادي. السياسات هي أنظمة الصرف الثابتة والمرنة (Auwa, 2010:8).

يتأثر التفكير المعاصر في تكاليف وفوائد مرونة سعر الصرف بشكل كبير بالعدد الكبير من الدراسات حول الفروق التجريبية في النمو والتضخم وتأثيرات الأعمال وسلوك أسعار السلع عبر ترتيبات أسعار الصرف المختلفة ، وكلاهما فشل في اكتشاف أي فرق كبير عبر الأسعار الثابتة والعائمة ، باستثناء تقلب أسعار الصرف الحقيقية ومن ثم عندما تكون هناك أسواق مزدوجة ، لا يكفي مجرد تجاهل التصنيف الرسمي لسعر الصرف غالباً ما يتعين على المرء أيضاً تجاهل السعر الرسمي ، والذي يمكن أن يكون بلا معنى وبعيداً عن المعدل الذي تتم به المعاملات . (Reinhart and Rogoff, 2004:2). واتجه معظم اقتصاديي التنمية لسنوات عديدة إلى رفض أهمية أسعار الصرف كوجهة من جوانب سياسة التنمية. واعتبروا أن معظم البلدان النامية كانت ، ومن المرجح أن تظل كذلك ، مصدره رئيسة للمنتجات الأولية ، التي يكون طلبها عادة غير مرن. يمكن خفض طلبها على الواردات التصنيع ("إحلال الواردات") ، لكن الطلب المتبقي على المواد والسلع الرأسمالية كان غير مرن من حيث السعر. وبناءً على ذلك ، من غير المرجح أن يكون تخفيض قيمة العملة مفيداً (من غير المرجح أن يتم الوفاء بشرط مارشال ليرنر) ، لذلك لم يكن هناك جدوى من اعتماد سياسة سعر صرف مرنة. (Stojanović, 2007:273)

بينما تهدف اقتصاديات سعر الصرف إلى شرح تحديد مستوى سعر الصرف العائم ، فإنها تُبين المشكلات التي تواجهها الحكومة التي ترغب في تحديد قيمة سعر صرف عملتها. ليس صحيحاً أن هناك علاقة 1 : 1 بين الضغوط التي تشعر بها الحكومة التي تحاول إصلاح سعر صرف عملتها والتباين بين سعر صرف السوق والسعر الذي سيتم تحديده في سوق تنافسي ، بالنسبة للسوق قد يتم إبطال الضغط إذا نجحت الحكومة في تقديم التزام ذي مصداقية بالإبقاء على السعر دون تغيير وعلى العكس من ذلك ، فإن الحكومة التي تحاول الاحتفاظ بسعر صرف ثابت ولكن يشتهب السوق بأنها غير قادرة على القيام بذلك قد تواجه ضغوطاً مضاربة فضلاً عن تلك التي قد تنشأ في سوق عائم ومع ذلك ، فإن أي حكومة تهدف إلى إدارة سعر الصرف تحتاج إلى فهم القوى التي قد تحتاج إلى مواجهتها ، ويوضح اقتصاد سعر الصرف هذه القوى من المفيد التفكير في مرحلتين في تحديد مستوى سعر الصرف العائم. تتضمن المرحلة الأولى تحديد مستوى الحالة المستقرة لسعر الصرف الحقيقي (السعر المنكمش). وهنا يمارس الحساب الجاري تأثيره الرئيس في تحديد القيمة طويلة المدى لسعر الصرف الحقيقي. هناك نسختان لما يحدد قيمة التوازن على المدى الطويل: أنه مرتبط بشكل فريد بشرط تعادل القوة الشرائية ، وأن سعر الصرف الحقيقي للتوازن يعتمد أيضاً على متغيرات مثل مخزون صافي الأصول الأجنبية والا انتاجية. (Williamson, 2009:3).

يتبين مما سبق يرتبط سعر الصرف ارتباط وثيق بنافذة بيع العملة لان كلاهما يتحدد بالاعتماد على الاخر وحسب النظام المتبع من قبل السياسة النقدية لنوع سعر الصرف حيث يقوم البنك المركزي بعرض كميات من العملة الاجنبية على عدد معين من المصارف نافذة بيع العملة وفق اتجاه سعر صرف الدولار المحدد مسبقاً والذي يطلق عليه (سعر صرف النافذة)، في حين المصارف ومكاتب الصيرفة تتولى بيع وشراء العملة الاجنبية مع مختلف المتعاملين لهذه العملة الاجنبية وفقاً لسعر صرف يتحدد بما يتناسب مع حركة العرض والطلب يطلق عليه (سعر الصرف الموازي)، تتغير الكميات من العملة الاجنبية المطروحة من قبل البنك المركزي في النافذة بما يقتضيه تنفيذ سياسة البنك المركزي نحو سعر الصرف من جهة ، مع ضمان فرق مقبول بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف المعلن من جهة اخرى كما انه قد يحصل تفاوت بين السعر

الرسمي وسعر السوق عندما لا يُسيطر على سوق العملة لمدة من المدد نتيجة اسباب كثيرة من جانب العرض والطلب، فقد تحدث بعض الأزمات التي ينتج عنها ارتفاع في الطلب لانه سلعة امان وضمن كما من الممكن ان يزود البنك المركزي المصارف بالدولار ولكن ليس من الممكن ايصال هذا الدولار الى المستفيد النهائي من قبل المصارف بالمرونة المطلوبة جميع هذه الامور تعرقل تدفق العملة الاجنبية والحصول عليها فيزداد سعر السوق وهذه الظواهر كثيراً ما تحصل في الدول النامية.

ان الية النافذة تمكن البنك المركزي من فرض سعر صرف مستقر ومواجهة أية كميات يطلبها السوق بسبب احتياجات تمويل تجارة القطاع الخاص كما عدت لنافذة بيع العملة واحدة من عمليات السوق المفتوحة في السيطرة والتحكم في تعقيم الفائض النقدي ومناسيب السيولة واحتواء قوة النفقات العامة التي تولدها الموازنة العام، الا انه هناك الكثير من الا انتقادات في إدارة سعر الصرف بهذه الالية لانه تكلف البلد ملايين الدولارات يومياً ومن ثم تُعد هدراً لاحتياطي البنك المركزي .

سابعا: الميزات المؤسسية لنافذة بيع العملة

مزداد الصرف هو أي نظام يُحدد تخصيص مبلغ معين من العملات الأجنبية بعملية تقديم العطاءات. ضمن ذلك ، يمكن أن تختلف الأبعاد والميزات المؤسسية للنظام بشكل كبير.

اذ ان توفير البنوك المركزية الوصول إلى العملات الأجنبية للمشاركين في السوق من تسهيل دائم ، أو التخصيص لبعض المشاركين في السوق ، أو شراء وبيع العملات الأجنبية من المزادات أو جلسات التثبيت. (Krumm, 1985:6). و يختلف تواتر جلسات المناقصات عبر البلدان ويعكس ، جزئياً ، مدى توفر العملات الأجنبية للمزادات ، فضلاً عن العمل المقصود لسوق المزداد عادة ، تُعقد المزادات مرة واحدة في الأسبوع في البلدان التي يكون فيها سوق المزادات هو السوق الرسمي الوحيد للعملات الأجنبية (غانا وغينيا وكازاخستان ومولدوفا وأوغندا وأوكرانيا وزامبيا). ومع ذلك ، في بعض الحالات ، تُعقد جلسات العطاءات كل أسبوعين (إثيوبيا ولبنان وسيراليون التي انتقلت لاحقاً إلى جلسات العطاءات الشهرية) مما قد يعكس محدودية توافر النقد الأجنبي. في البلدان التي يتوفر فيها النقد الأجنبي على نطاق واسع ، أو أسواق المزادات تكمل الأسواق بين البنوك ، تكون المزادات الأكثر تواتراً شائعة ؛ هذا هو الحال في بوليفيا وغواتيمالا ونيجيريا. عند استعمال مثبتات المزداد ، على سبيل المثال في ألمانيا واليونان ورومانيا وروسيا وتركيا وفيتنام ، فعندئذ تُعقد جلسات العطاءات يومياً. يُستمد توريد النقد الأجنبي لجلسات المناقصات من التنازل الإجباري للبنك المركزي عن إيصال العملات الأجنبية من قبل المصدرين. قد يكون التنازل عن العملات الأجنبية جزئياً أو كلياً ، اعتماداً على ما إذا كانت الحكومة تسمح للمصدرين بالاحتفاظ بجزء من عائداتهم من العملات الأجنبية (يتم استعمال الاستسلام الكامل في إثيوبيا وسيراليون وأوغندا). قد تنطبق متطلبات التنازل عن العملات الأجنبية أيضاً بشكل مختلف عبر المصدرين داخل البلد. القصد من استعمال جزئي الاستسلام ، من بين أمور أخرى ، هو ضمان توافر النقد الأجنبي للمصدرين الذين يحتاجون إليه بشكل اساس لشراء المنتجات الوسيطة المستوردة المستخدمة في إنتاج الصادرات. عندما يكون التنازل الجزئي مطلوباً ، يُسمح للمصدرين بإيداع العملات الأجنبية في حسابات بنكية محلية أو بيعها في سوق ما بين البنوك. على سبيل المثال ، ينطبق الاستسلام في بوليفيا فقط على إيصال التصدير المرئية بينما يمكن بيع جميع الإيصالات غير المرئية مباشرة في سوق ما بين البنوك. كان التنازل الجزئي مطلوباً للمصدرين في غانا وغينيا وزامبيا ، (Kovanen, 1994:13).

تستخدم المزادات أيضًا للتأثير على تقلبات أسعار الصرف ، وليس لإدارة الاحتياطيات الأجنبية فقط. على سبيل المثال ، علقت لجنة الصرف الأجنبي في المكسيك جميع المزادات القائمة على القواعد والمنظمة في فبراير 2016 ، لكنها تركت الباب مفتوحًا أمام إمكانية التدخل التقديري إذا لزم الأمر للحفاظ على قيمة البيزو المكسيكي بما يتماشى مع أساسيات الاقتصاد الكلي للبلاد. بعد ذلك بعام ، أعلنت اللجنة عن برنامج جديد للتحوط من النقد الأجنبي والذي بموجبه قد يقدم البنك المركزي المكسيكي عقودًا آجلة غير قابلة للتسليم تصل إلى 20 مليار دولار أمريكي بأجل استحقاق تصل إلى 12 شهرًا تُساوى بالبيزو. كما قامت كولومبيا بتخفيض معدل سعر الصرف الفوري للبيزو الكولومبي مقابل الدولار الأمريكي ، مما أدى إلى بدء مزاد خيارات إلى 3 في المائة من متوسطه المتحرك لمدة 20 يومًا. تهدف هذه الخطوة إلى التخفيف من تأثير رد الفعل المفرط لسعر الصرف على توقعات التضخم والحفاظ على السيولة في سوق الصرف الأجنبي. شغلت آلية مزاد الخيارات لأول مرة في 20 مايو 2016 ، والغيت بعد سبعة أيام مع تضاؤل مخاوف البنك المركزي بشأن السيولة في سوق الصرف الأجنبي. (IMF, 2018:14)

يستخلص مما سبق ان هناك اختلاف كبير بين البلدان التي تعتمد لنافذة بيع العملة من حيث عدد المرات التي تعقد فيها الجلسات لبيع العملة الأجنبية من نافذة بيع العملة ، اذ ان هناك بلدان تعقد الجلسات بشكل يومي كونها تتمتع بأحتياطي كبير من العملة الأجنبية وتهدف لتوفير الاحتياجات السوق المحلي من العملة الأجنبية لغرض الاستيراد السلع والخدمات كما ان هناك مزادات تُعقد مرة واحدة في الأسبوع في البلدان التي يكون فيها سوق المزادات هو السوق الرسمي الوحيد للعمليات الأجنبية في بعض الحالات ، تُعقد جلسات العطاءات كل أسبوعين انتقلت لاحقًا إلى جلسات العطاءات الشهرية مما قد يعكس محدودية توافر النقد الأجنبي كما و تستخدم المزادات أيضًا للتأثير على تقلبات أسعار الصرف ، وليس لإدارة الاحتياطيات الأجنبية فقط أي للحفاظ على قيمة العملة المحلية ، اذ يتم بيع كميات كبيرة من العملة الأجنبية وبشكل يومي لا سيما اذا توفر احتياطي اجنبي في هذه البلدان الربعية للحفاظ على العملة المحلية التي لو تركت من دون تدخل البنك المركزي سوف تنهار فيتم الحفاظ عليها من المزادات اليومية .

ثامنا: تعليمات إجرائية فيما يتعلق بعمليات العملة الأجنبية

في إجراء العمليات وفقًا لتوجيهات لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية على النحو المنصوص عليه في التفويض لعمليات العملات الأجنبية وتوجيهات العملات الأجنبية ، بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك ، مدير حساب السوق المفتوح للنظام ("المدير") ، بالتفاهات الإجرائية الآتية فيما يتعلق بالمشاورات والموافقات مع اللجنة واللجنة الفرعية للعملات الأجنبية ورئيس اللجنة. يجب إبلاغ اللجنة على الفور بجميع العمليات التي تتم بموجب هذه الموافقات. يجب على المدير أن يوضح مع اللجنة الفرعية:

- أ. أي عملية من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع المفتوح العام للنظام في تجاوزت العملات الأجنبية 300 مليون دولار في أي يوم أو 600 مليون دولار منذ آخر اجتماع تأثيري للجنة.
- ب- أي عملية ينتج عنها تغيير في أي يوم في صافي مركز النظام بعملة أجنبية واحدة تتجاوز 150 مليون دولار أو 300 مليون دولار عندما تكون العملية مرتبطة بسداد رسوم المبادلة.
- ج- أي عملية قد تولد حجمًا كبيرًا من التداول بعملة معينة بواسطة النظام ، على الرغم من أن التغيير في صافي مركز النظام بتلك العملة قد يكون أقل من الحدود المحددة في B.1.(BIS, 2005:38)

الفصل الثاني المبحث الثالث الميزان التجاري

توطئة

لا تزال اختلالات الحساب الجاري كبيرة في جميع أنحاء العالم الامر الذي ساعد على خلق مخاطر ونقاط ضعف مالية، و انحدار التدفقات الرأسمالية التي تمول هذه الاختلالات ، يذكر ان وضع الاقتصاد العالمي على مسار نمو أكثر توازناً يدل على أن الفوائض التجارية الكبيرة ، لا سيما في الاقتصادات الناشئة ، ومع ذلك ، فإن إعادة التوازن العالمي عملية بطيئة وطويلة الأمد، و إن تعزيز الطلب المحلي والابتعاد عن النمو الذي تقوده الصادرات في البلدان ذات الفائض ، وتقليل الاعتماد على النمو الذي يقوده الاستهلاك في البلدان التي تعاني من عجز ، لا يمكن أن يتم مدة زمنية قصيرة فضلاً عن ذلك فإن تنسيق هذه التحولات لتجنب التقلبات المفاجئة في إجمالي الطلب العالمي ليس بالمهمة السهلة بأي حال من الأحوال.

أولاً: مفهوم الميزان التجاري

يُعرف الميزان التجاري باسم التوازن التجاري أو صافي الصادرات وهو الفرق بين القيمة النقدية لصادرات البلد و وارداته لمدة زمنية معينة و يمكن عمل الفرق بين الميزان التجاري للسلع والخدمات،(Shaikh, 2000) و يمكن أيضاً تسمية قياس تدفق الصادرات والواردات لمدة زمنية معينة لدولة ما بأنه توازن التجارة ، و لا يدل على مفهوم الميزان التجاري أن الصادرات والواردات "متوازنة" مع بعضها البعض ، و هو جزء من الحساب الجاري الذي يضيف بعض المعاملات الأخرى مثل صافي الدخل من الاستثمار الدولي ، والدعم الدولي ، والمساعدة الدولية ، و يتناسب نمو صافي الأصول الدولية بشكل مباشر مع الحساب الجاري في حال كونه فائضاً ، في نفس الوقت قد تؤدي المشكلات المتعلقة بجمع البيانات وتسجيلها إلى مشكلة في حساب الميزان التجاري. (Rath, 2020:401) وكذلك فإن هناك من عرف الميزان التجاري بالمبلغ الصافي للتجارة المستحقة (اختلاف في القيمة النقدية بين التصدير والاستيراد) لبلد ما في عام أو في وقت معين (Adeyemi, Oseni and Tella, 2020:24) ويمكن تعريف الميزان التجاري أو (الميزان التجاري) على أنه الفرق في القيمة النقدية بين صادرات الدولة ، أو ما يبيعه مصنعوها في الخارج ، و وارداتها ، أو السلع والخدمات الأجنبية الصنع التي يشتريها الأفراد والشركات بمرور الوقت(Dawood, 2022:125) و يُعرّف الميزان التجاري: بأنه الفرق بين قيمة السلع والخدمات المباعه للأجانب من قبل المقيمين والشركات في البلد الأم وقيمة السلع والخدمات التي يشتريها الأجانب ، أي الفرق بين قيمة البضائع و الخدمات التي يتم تصديرها واستيرادها من قبل الدولة(Sattar, Muhammad and Al-dulaimi, 2022:1725). ويعرف أيضا الميزان التجاري (TB) هو أحد عناصر ميزان المدفوعات بالكامل والذي يعتبر مقياساً أكبر للمشاركة الاقتصادية العالمية في التجارة (Dawood, 2022:126).

و أصبحت مسألة ما إذا كان الميزان التجاري سيتحسن أم لا بعد تخفيض قيمة العملة أكثر أهمية مع تكرار الأزمات المزدوجة (أزمتا العملة والمصارف) بشكل متكرر، إذ ان في التسعينيات في سياق الأزمتهن المزدوجة ، هناك قضيتان: أولاً ، في أزمة آسيا شهدت جميع البلدان انعكاسات

هائلة في تدفق رؤوس الأموال مما يدفع الى موازنة التآرجح السلبي في حساب رأس المال من تحسين الحساب الجاري إذا لم يكن الميزان التجاري مستجيباً للانخفاض ، فإن سعر الصرف يحتاج إلى تجاوز حد معين بحيث يكون هناك ضغط كبير بما يكفي على إجمالي النفقات. ثانياً ، أصيب القطاع المصرفي بالشلل في حين أن الشركات القادرة على التصدير أصبحت أكثر قدرة على المنافسة ، فإنها لم تكن قادرة على توسيع عملياتها بسبب قيود الائتمان.(Sugema, 2005:3). وذكر الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال (1842-1924) بشأن وجود انخفاض في قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى زيادة المدفوعات ومع ذلك لن يحدث هذا إلا إذا كان هناك أكثر من مرونة واحدة للطلب على الصادرات والواردات ،و يمكن إظهار التأثير الحقيقي لتخفيض قيمة العملة من السلع المستوردة الأكثر تكلفة والعكس بالعكس ، سلع التصدير الأرخص يوفر مفهوم تخفيض قيمة العملة (Wahyudi and Sari, 2020:217) ويمكن التوفيق بين نهج المرونة التجارية والنماذج التي تؤكد على تأثير سياسات الاقتصاد الكلي (مثل ضبط أوضاع المالية العامة) في التكيف الخارجي من الاعتراف بطبيعة التوازن الجزئي للتحليل على وجه الخصوص ، تعطي المرونة التجارية التأثير على الميزان التجاري لحركة معينة لسعر الصرف الاسمي.(Allen, 2006:5).

مما سبق انفاً لا يوجد شك أن لدى السلطات السياسية والاقتصادية مجموعة من الأدوات تستخدمها في رسم سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية،و ميزان المدفوعات هو أحد أهم هذه الأدوات، كما أنه من أهم المعايير التي تُقاس العديد من المؤشرات الاقتصادية الميزان التجاري هو أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنها تعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية، وان تُعددت تعريفها وأهدافها، تبقى هي السبيل الأمثل لتصريف المنتجات من السلع المنتجة وغير منتجة في الدول الأخرى، مع توسع التبادل التجاري وزيادة عدد الصفقات الاقتصادية ، أذ نمت التجارة الخارجية تؤثر تأثيراً مهماً في اقتصاد الدول، ويتضمن الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع ، مما يسمح بقياس القدرة التنافسية للدولة تجاه المنافسين ، حيث يشير الميزان التجاري الإيجابي ، على سبيل المثال ، إلى أن الصناعة عالية الكفاءة أو أن شبكة الميزان التجاري فعالة بشكل خاص ، وعلى النقيض من ذلك. يشير الميزان التجاري السلبي والمستمر إلى ضعف القدرة التنافسية للصادرات. تحاول جميع الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري ، أو على الأقل الوصول إلى حالة توازن فيه ، عندما تكون الدولة مساوية للواردات السلعية مع صادرات البلاد السلعية.

أما تعريف الميزان التجاري فهو من أهم مكونات ميزان المدفوعات. يعبر الفائض في الميزان التجاري عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني. أما عجز الميزان التجاري فهو يكشف عن ضعف اقتصاد الدولة التي تعاني منه. وبذلك يعتبر مؤشراً على القوة الاقتصادية للدولة وتحقيق الازدهار والكفاءة الاقتصادية.

ثانياً: الفائض والعجز والتوازن في الميزان التجاري

عادة ما تُصنف سياسات الاقتصاد الكلي التي تستخدمها كل دولة لمعالجة عجزها التجاري على أنها سياسات لخفض الدخل أو سياسات تحويل الدخل بينما تدرج السياسات المالية والنقدية في الفئة الأولى ،و تقع السياسات التجارية مثل سياسات التعريف والدعم وسعر الصرف في الفئة الثانية في معظم الحالات تُستخدم سياسات خفض الدخل للتعامل مع المشكلات المحلية مثل الركود أو

التضخم ، مع عدم إيلاء اهتمام لتأثيرها على المواقف الخارجية لبلد ما ، من ناحية أخرى تُستخدم السياسات التجارية مثل تخفيض قيمة العملة أو انخفاض قيمتها لمعالجة المشاكل الخارجية مثل تقليل العجز التجاري نظرًا لأنه تُطبق جميع السياسات في جميع الأوقات ، فليس من السهل عزل فعالية سياسة واحدة في حل مشكلة على السياسات الأخرى بقدر ما يتعلق الأمر بالميزان التجاري الخارجي أو الميزان التجاري ، فإن إحدى الطرق لاستنتاج فعالية جميع السياسات معًا هي تحديد ما إذا كانت صادرات و واردات بلد ما تتكامل معًا على المدى الطويل أم لا، إذا فعلوا ذلك فهناك سبب للاعتقاد بأن التأثيرات المجمعلة لجميع السياسات الكلية معًا فعالة (Arize and Bahmani-Oskooee, 2018:2) يغطي الميزان التجاري التجارة في السلع والخدمات وبعض تحركات الدخل و هناك ثلاث حالات من الميزان التجاري لأي بلد : (1) ميزان تجاري يعاني من عجز ، (2) الميزان التجاري الفائض ، والحالة الأخيرة هي (3) الميزان التجاري المتوازن. لكل من هذه المواقف مزايا و عيوب تختلف باختلاف الوضع الاقتصادي للدول وأهدافها التنموية ، وكذلك السياسة التجارية والاقتصادية الخاصة بها. (Dawood, 2022:126)

1. الميزان التجاري المتوازن

يعد اقتصاد الدولة لديه توازن تجاري عندما تكون الصادرات والواردات متساوية قد تؤدي التجارة غير المتوازنة إلى سلسلة من الأزمات المالية ، مما يدفع الاقتصادات إلى ركود عميق ، إذ تُعد الاختلالات التجارية المستمرة نقطة البداية للعديد من الأزمات التي قد تجبر المستثمرين الأجانب على الهروب في نهاية المطاف ونقل أموالهم إلى دول أخرى والتي تنتهي بتراجع كبير في الاقتصاد وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد بنسبة تصل إلى 10٪ أو أكثر. في عام واحد وهذا ما شهدته المكسيك في عام 1995 عندما انخفض ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 8.1 في المائة. فضلاً عن ذلك ، كان هناك عدد من دول شرق آسيا - تايلاند وكوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا - التي أصيبت بنفس المشكلة الاقتصادية للتجارة غير المتوازنة في 1997-1998 ، والتي كانت تُعرف باسم "الأزمة المالية الآسيوية". فضلاً عن أزمة دول شرق آسيا ، كانت لكل من روسيا والأرجنتين تجارب مماثلة في أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين. (Dawood, 2022:125)

تحدث حالة التجارة المتوازنة عندما لا يكون للاقتصاد فائض أو عجز تجاري ، بمعنى آخر ، فإن إجمالي واردات الدولة يساوي إجمالي صادراتها ، والتي تنتهي عند صفر من الميزان التجاري ، ولكن للوصول إلى هذه النتيجة يجب ان تحدث تدخلات مختلفة في السوق. يمكن تحقيق "التجارة المتوازنة" في الميزان التجاري الصفري من التحكم في معدل التضخم في الدولة وفرض معدل تعريفية كبيرة فضلاً عن الحواجز التجارية المختلفة مثل شهادات الاستيراد أو التراخيص بكميات محددة والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى اعتمادًا على احتياجات ووفرة المواد الخام في الدولة أو احتياجاتها على الرغم من أن التجارة المتوازنة تبدو حامية لاقتصاد الدولة ومعدلات الوظائف والأجور فضلاً عن السيطرة على البطالة مقارنة بعجز الميزان التجاري ، إلا أن بعض الاقتصاديين يزعمون أنها قد تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم والحروب التجارية. إن محاولة الانخراط في تجارة متوازنة من شأنها أن تشكل انتهاكًا لاتفاقيات العضوية مع منظمات التجارة الدولية مثل منظمة التجارة الدولية (WTO). (Liberatore and Wettstein, 2017:24) دون التساؤل عن كيفية حدوث حركة سعر الصرف هذه في ظل نظام سعر الصرف المربوط ، فإن التكافؤ في سعر الصرف هو خيار سياسي (على الأقل في المدى القصير ؛ وعلى المدى الطويل ، ستعتمد قابلية ربط

العملة بالدولار على اتساق سياسات الاقتصاد الكلي). بشكل عام ، في ظل الا انظمة المرنة ، يكون سعر الصرف متغيراً داخلياً ، وسيكون جزء من تأثير السياسات النقدية والمالية على الميزان التجاري من التأثير على سعر الصرف (أو على النشاط الاقتصادي) عادةً ما يكون لسياسات الاقتصاد الكلي التي تسبب تغيير سعر الصرف تأثيرات مباشرة على الميزان التجاري ، وقد تؤدي أيضاً إلى استجابات مختلفة للميزان التجاري لتحركات أسعار الصرف ، قد يكون لتحركات أسعار الصرف آثار طويلة الأجل على قرارات الشركات المتعلقة بالانتاج والموقع والتي يصعب الحصول عليها من البيانات المجمعّة. بشكل عام ، قد تكون هناك "تأثيرات نمو داخلية" حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات والا انتاجية والنمو على المدى الطويل ، والتي لم يتم أخذها في الحسبان هنا.(Allen, 2006:5). ليست كل الخطط تنتج تجارة متوازنة تمامًا. أذ تنطبق الخطة المستهدفة فقط على البلدان التي تتلاعب بالعملة ، لذا فهي توازن التجارة مع تلك البلدان فقط وتسمح بتوجيه التجارة من البلدان التي تتلاعب بالعملة عبر دولة لا تتلاعب بالتجارة مع وجود بلد يعاني من عجز تجاري كبير. إذا تم إعادة توجيه التجارة إلى بلد يعاني بلد لا يوجد به فائض تجاري (Kariyasa and Dewi, 2011:11).

سياسة التجارة المتوازنة التي من السهل تحقيقها وإدارتها لأنها لا تتطلب حسابات وتقييمات معقدة مرتبطة بصادرات وواردات الاقتصاد وتحمي الاقتصاد من العجز التجاري على افتراض أن الواردات تعادل خفض الوظائف والأجور المتاحة ، وتضر بالنمو الاقتصادي للبلاد من ناحية أخرى ، تواجه التجارة المتوازنة الكثير من الا انتقادات حيث ثبت أنها تتعارض مع مفهوم التجارة الحرة والسوق الحرة ، وتقلل من الكفاءة الكلية في الاقتصاد ، وعادة ما تنتهي عند الالتفاف على تلك القيود وتشريعات الدولة مثل - تحرير الواردات ورفع الأسعار المحلية. يتجاهل الميزان التجاري الصفري البنود الأخرى لميزان المدفوعات مثل تدفقات رأس المال التي تمثل ثقلًا موازنًا لتدفق التجارة (Case, Fair and Oster, 2012:664)

2. الميزان التجاري الإيجابي(الفائض)

يشير مصطلح الميزان التجاري الإيجابي إلى وجود فائض في التجارة الدولية للبلاد ، أي أن صادراتها للأسواق الخارجية أكبر من الواردات التي تدخل أسواقها المحلية ، ومن ثم يوجد فائض في سداد العملة الصعبة من الخارج الأسواق ، ويشير الفائض في الميزان التجاري إلى ارتفاع الطلب على سلع وخدمات الدولة مقارنة بسلع وخدمات الدول الأخرى تسعى العديد من الدول للوصول إلى فائض في ميزانها التجاري ، حيث يساعد هذا الوضع الدولة على خلق فرص عمل وتقليل البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي، فضلاً عن ذلك يؤثر الميزان التجاري الإيجابي بشكل إيجابي على قيمة عملة الدولة في الأسواق العالمية ، قد يؤدي الميزان التجاري الإيجابي إلى ارتفاع مستوى التضخم وأسعار الفائدة في السوق المحلية للبلاد.(Case, Fair and Oster, 2012:688).

3. الميزان التجاري السلبي(العجز)

يحدث العجز التجاري عندما يكون تدفق العملة المحلية من الاستيراد أكثر من تدفق الإيرادات من تصدير السلع والخدمات ، يشير النهج النقدي للميزان التجاري إلى أن الاختلالات التجارية هي أساساً آلية تعديل والتي عند التوازن تعادل وجود مخزون المال بكمية الأموال المطلوبة في الاقتصاد المفتوح عندما تزداد الرغبة في الاحتفاظ بالمال أو الطلب على النقود ، تكون هناك

زيادة في المعروض النقدي المحلي من زيادة خلق الائتمان المحلي ، إما من قبل البنك المركزي أو المؤسسات المالية الأخرى ، مما قد يؤدي إلى عجز تجاري أكبر ومع ذلك فإن انخفاض قيمة العملة الناجم عن العجز التجاري يرفع تكاليف الا ان تاج إلى جانب الأسعار المحلية ، ويزيد الطلب من النقود ، مما يؤدي إلى تحسن مؤقت في ميزان المدفوعات من زيادة الميزان التجاري (Adeyemi, Oseni and Tella, 2020:24)

يعكس الميزان التجاري لدولة ما قوتها التنافسية طالما أن العجز التجاري منخفض ، مما يدل على أن القدرة التنافسية للدولة مرتفعة وأن نموها الاقتصادي أسرع ما هو معروف تقليدياً، و الميزان التجاري يتعارض تمامًا مع الميزان التجاري لمهنة الاقتصاد ككل تنظر النظرية الاقتصادية المعيارية إلى العجز التجاري كنتيجة حتمية لتفضيلات الادخار في الدولة وكفاءة استثماراتها الرأسمالية الجديدة لا يُنظر دائمًا إلى العجز التجاري على أنه مصدر قلق ، ولا يُنظر إليه دائمًا على أنه مؤشرات موثوقة للنمو الاقتصادي المستقبلي لأي بلد قد يشير العجز التجاري الكبير على سبيل المثال إلى تنمية اقتصادية أسرع حيث تشتري البلدان رأس المال لبناء قدرتها الا ان تاجية ومع ذلك ، قد تمثل نقصًا في المدخرات ، مما يجعل البلدان أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية مثل الا انتكاسات الحادة لتدقق رأس المال. (Dawood, 2022:127) عندما يكون أقل من واحد فإن البلاد تعاني من عجز تجاري ، يمكن كتابة نسبة الميزان التجاري على أنها ناتج من عنصرين: شروط التجارة أو نسبة سعر التجارة (سعر التصدير / سعر الاستيراد) ونسبة الصادرات الحقيقية إلى الواردات الحقيقية أو نسبة كمية التجارة (كمية الصادرات / كمية الاستيراد). ويميل النمو البطيء في الداخل إلى رفع النسبة الحقيقية للتصدير إلى الاستيراد (نسبة كمية التجارة) لأن الطلب على الاستيراد من الخارج ينمو بشكل أبطأ نسبيًا هذا و يؤدي انخفاض معدلات التبادل التجاري لبلد ما أيضًا إلى تحفيز نسبة كمية التجارة حيث يشير الا انخفاض في معدلات التبادل التجاري إلى أن الصادرات أرخص نسبيًا والواردات أعلى لكن الا انخفاض في معدلات التبادل التجاري يؤدي أيضًا إلى تفاقم الميزان التجاري (Shaikh, 2000:58).

مما سبق انفاً يعد الميزان التجاري من المؤشرات العديدة المهمة في الاقتصاد نظراً للأهمية الكبيرة للتجارة الخارجية والأهمية والتركيز الذي يحظى به من المستثمرين، اذ تنبع أهمية هذا المؤشر من حقيقة أن الدولة التي لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد مما يدل على أن حجم الا انتاج سيكون عالياً وأن بضائعه ستنافس في السعر والجودة في السوق المحلي وفي السوق الخارجية وما يصاحبها من زيادة في الا انتاج المحلي وزيادة في نسبة الوظائف وزيادة في مستوى الرواتب ، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة إجمالي الا انفاق في السوق ، الأمر الذي يدفع عجلة الاقتصاد ومع ذلك ، هناك مدد نمو معينة تصاحبها قوة عملة ذلك البلد نتيجة لقوة اقتصادها ، مما يجعل تصديرها أكثر صعوبة نتيجة ارتفاع سعر عملتها مقابل العملات الأخرى قد يكون عجز الميزان التجاري مفهوماً على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين ، يعتبر الفائض في الميزان التجاري مفيداً للاقتصاد بشكل عام ، لأنه يظهر أن التدفقات الا ان تاجية والنقدية الداخلة للبلد هي أكثر من التدفق الخارج بسبب الصادرات الأعلى من الواردات ، مما يدل على مصدرًا آخر للدخل بالنسبة للاقتصاد.

ولكي يشتري المستورد البضائع والصادرات من بلد ما ، فإنه يحتاج إلى شراء عملة ذلك البلد ، مما يزيد الطلب عليها ويرفع سعر العملة أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن قلة

الصادرات مقارنة بالواردات مما يؤدي إلى تدفق نقدي خارج البلاد أكبر مما يدخله على عكس حالة وجود فائض في الميزان التجاري ، فإن قيمة العملة في حالة حدوث عجز تجاري ستخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل الطلب على العملات الأجنبية لتغطية سعر الواردات .

خامساً: معالجة العجز في الميزان التجاري

عندما تعاني الدولة من عجز في ميزانها التجاري تحاول النهوض باقتصادها واجراء اللازم لتخفيض نسبة العجز وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها ويتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات التي اذا ما اتخذت من شأنها ان تعمل على تخفيض الاستيرادات وزيادة الصادرات من أهمها (صبيح، 2023 : 10):.

1- رفع التعريفية الكمركية .

2- تخفيض قيمة العملة المحلية.

3- البنية التحتية.

1- رفع التعريفية الكمركية

يكون ذلك من فرض تعرفية الكمركية عالية على استيرادات السلع الاستهلاكية المنتجة محليا لتقليل المستورد منها وزيادة صادراتها وبالمقابل تخفيض التعريفية الكمركية على السلع الا ان تاجية التي تدخل كمساهم في عملية التنمية الاقتصادية . (صبيح، 2023 : 10) إن زيادة التعريفية الجمركية من قبل البلد الأصلي - من شأنه أن يقلل من رفاهية البلد المحلي ، وإبقاء الزيادة التعريفية الجمركية في هذا النطاق تعمل على تحسين شروط التبادل التجاري للبلد الأصلي ، ولكن التكلفة الإضافية المشوهة ستفوق هذا التأثير المفيد وبما أنه لا يزال بإمكانه تحسين شروط التبادل التجاري ، يمكن للبلد الأصلي تحويل جزء على الأقل من العبء الزائد للتعريفية الجمركية إلى شريك تجاري لذا فإن مسألة من يتحمل عبء التعريفية مثيرة للاهتمام فقط بالنسبة لمستويات التعريفية بين التعريفية المثلى والتعريفية الباهظة للبلد الأصلي.

و آثار الرفاهية للتعريفية تعتمد على مرونة الطلب على الواردات وحصص الواردات في الناتج المحلي الإجمالي ، وليس فقط ارتفاع التعريفية الجمركية وهناك مسألة ما إذا كانت البلدان النامية قادرة على التأثير على شروطها التجارية من فرض الرسوم الجمركية أو ضرائب الصادرات وهكذا ، وأن حواجز البلدان النامية أكثر تكلفة ، فإن حجم تأثيرات الرفاهية هو مسألة تجريبية ليس بالضرورة أن الدولة التي تفرض الحاجز التجاري الأعلى تعاني من خسارة أكبر في الرفاهية.(Tokarick, 2004:6)حتى لو تم النظر إلى التعريفية الجمركية على أنها عائق رئيسي أمام التجارة ، فإنها تتمتع أيضاً بمزاياها الخاصة بمعنى آخر هناك فوائد اقتصادية لتعريفية الجمركية من حيث إنها تلعب أدواراً اقتصادية مهمة مثل الحماية والإيرادات وتوزيع الدخل والعمالة وميزان المدفوعات واستبدال الواردات والنمو الاقتصادي. وبعيداً عن هذه الأدوار الاقتصادية ، هناك جدال بأنه في بعض الأحيان ترتبط التعريفية الجمركية أيضاً بمستويات عالية من القومية و الوطنية ، وإعادة توزيع الدخل كما حددت بعض أهداف التعريفية على النحو الآتي:

أ- توفير الحماية المناسبة للصناعات المحلية والمستثمرين.

ب- تُعد علامة للسعر المنتجين والمستثمرين.

- ت- تشجيع الاستعاضة عن السلع المستوردة بالمنتجات المحلية و السيطرة على عجز ميزان المدفوعات.
- ث- منع استيراد البضائع الخطرة والملوثة من الخارج.
- ج- العمل كمصدر لإيرادات الحكومة.

كما يتمثل أحد الأهداف الرئيسة لفرض التعرفة الجمركية في أنها تلعب تأثيراً بديلاً للواردات و هي استراتيجية يستخدمها الكثيرون وما زالت تستخدم من قبل بعض البلدان النامية لاستبدال السلع التي يتم استيرادها بمنتجات محلية مماثلة، فإن الأساس المنطقي الاقتصادي المطروح لإنشاء عمليات استيراد تحل محل عمليات التصنيع هو إما أن الصناعة ستنمى في النهاية من جني فوائد الا انتاج على نطاق واسع وخفض التكاليف (دعا حجة الصناعة الوليدة لحماية التعريفة الجمركية) أو أنه سيتم تحسين ميزان المدفوعات مع استيراد عدد أقل من السلع الاستهلاكية (Gudissa and Mishra, 2014:14) التعريفات الخاصة بالمنتج سهلة التنفيذ يكفي التشريع البسيط ومع ذلك فإن تطبيق معدلات التعريفة الخاصة بمنتج معين قد يكون صعباً للغاية ، لأنها تسمح للشركات المستوردة بالا انخراط في التهرب من الرسوم الجمركية ، عند نقل المنتجات عبر الحدود الدولية ، تعلن الشركات عن فئات المنتجات التي يتم تصنيف وارداتها بموجبها يحدد هذا التصنيف معدل التعريفة المطبق تسمح التعريفات المتباينة للشركات المستوردة بالاستفادة من هذا التقدير وأخطأ هؤلاء في تصنيف منتجاتهم على أنها منتجات مماثلة تخضع لمعدلات تعريفية أقل، (Betz, 2019:5).

مما سبق انفاً تؤثر التعريفات الجمركية على التجارة والا انتاج وأنماط الاستهلاك والرفاهية ليس فقط في البلدان التي تفرضها ، ولكن أيضاً على رفاهية شركائها التجاريين لانهم يفعلون ذلك من مستويات الحماية المطلقة التي يقدمونها ومن التشوهات المرتبطة بهيكلهم على وجه الخصوص ، تخلق التعريفات ربط بين الأسعار المحلية والعالمية مما يدفع الطلب نحو البدائل المنتجة محلياً فضلاً عن ذلك ، فإن هيكل التعريفات غير المتكافئ يشوه حوافز الا انتاج والاستهلاك بشكل أكبر مما يمنع الشركاء التجاريين من جني المكاسب المرتبطة بمزاياهم النسبية ولذلك ، فإن تحرير التعريفة غير التمييزي إذا كان مصحوباً بسياسات تكميلية مناسبة .

2- تخفيض قيمة العملة المحلية

أصبحت ما إذا كان الميزان التجاري سيتحسن أم لا بعد تخفيض قيمة العملة أكثر أهمية مع تكرار الأزمات المزدوجة (أزمة العملة والمصارف) بشكل متكرر في التسعينيات في سياق الأزماتين المزدوجة ، اذ ان هناك قضيتان: أولاً ، كما في أزمة آسيا ، شهدت جميع البلدان انعكاسات هائلة في تدفق رؤوس الأموال يجب موازنة التآرجح السلبي في حساب رأس المال من تحسين الحساب الجاري إذا لم يكن الميزان التجاري مستجيباً للانخفاض ، فإن سعر الصرف يحتاج إلى تجاوز الحد بحيث يكون هناك ضغط كبير بما يكفي على إجمالي النفقات. ثانياً ، أصيب القطاع المصرفي بالشلل في خضم الأزمة في حين أن الشركات الموجهة للتصدير أصبحت أكثر قدرة على المنافسة ، فإنها لم تكن قادرة على توسيع عملياتها بسبب قيود الائتمان.(Sugema, 2005:3).و يعد تخفيض قيمة العملة أحد أكثر الإجراءات المثيرة - بل وحتى صدمة للسياسة الاقتصادية التي قد تتخذها الحكومة لهذه الأسباب وحدها ، تتباعد الحكومات عن تخفيض قيمة عملاتها ومع ذلك ، فبموجب القواعد الحالية للنظام النقدي الدولي ، المنصوص عليها في مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي ، يتم تشجيع تخفيض قيمة العملة عندما يكون موقف المدفوعات الدولية لبلد ما في عدم توازن اساس ، أصبح

تخفيض قيمة العملة يُنظر إليه على أنه الملاذ الأخير ، مع اعتماد بدائل جزئية لا حصر لها قبل تخفيض قيمة العملة (Cooper, 1971:3) إذ كان تخفيض قيمة العملة مصدر قلق كبير في الاقتصاد الدولي منذ القرن العشرين وحتى وقت قريب عانت العديد من الاقتصادات النامية من أزمات العملة في مرحلة أو أخرى ، وبالاتي التفكير فيما إذا كان تخفيض قيمة عملتها هو المخرج أو ربما سياسة / إصلاح اقتصادي ومالي آخر تكشف الأدلة النظرية والتجريبية أن تخفيض قيمة العملة يمكن أن يؤثر إيجاباً على بعض الاقتصادات ، ويمكن أن يكون سلبياً في بعض الحالات الأخرى يمكن أن يكون تخفيض قيمة العملة توسعياً أو انكماشياً ، وهناك العديد من الآراء حول ما إذا كان تخفيض قيمة العملة انكماشياً أم توسعياً. فضلاً عن ، هناك وجهات نظر متنوعة حول ما إذا كان لها آثار إيجابية أو سلبية على التجارة والنمو والتنمية ، أو ما إذا كان من المناسب لاقتصاد به ديون ضخمة مقومة بالعملة الأجنبية للاستجابة لدعوة لتخفيض قيمة العملة (Adebayo, 2021:17) و يبدو أن وجهة النظر الجديدة القائلة بأن تخفيض قيمة العملة عملية انكماشية في أقل البلدان نمواً تتوافق مع الحكمة التقليدية لواضعي السياسات الاقتصادية العملية على الرغم من أن الأدلة التجريبية الداعمة ضعيفة نوعاً ما ، فإن التقاء التطبيق والنظرية قد حد من استعمال ، إن لم يكن القضاء ، سياسة تخفيض قيمة العملة مهما كانت وجهة النظر الجديدة هذه ، فإن إلغاء خيار السياسة القائم على التأثيرات المحتملة لخفض قيمة العملة على الطلب ليس له أساس سليم. (Hanson, 1983:181)

تخفيض قيمة العملة هو التنازلية لقيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى تقوم الحكومة بمراجعة قيمة العملة نزولاً لخفض تكلفة الصادرات في السوق الدولية بمعنى آخر ، يمكن الإشارة إلى تخفيض قيمة العملة على أنه تعديل هبوطي لسعر الصرف الرسمي لبلد ما على عكس العملات الأخرى.

يؤكد مارشال-ليرنر أن تخفيض قيمة العملة لن يؤدي إلا إلى تحسين ميزان المدفوعات إذا كانت مرونة الطلب الإجمالية للصادرات والواردات أعلى من الواحد ومع ذلك ، فإن نجاح تخفيض قيمة العملة يكمن في رد فعل أحجام الصادرات والواردات لتغيرات الأسعار نتيجة لانخفاض قيمة العملة إذا كان حجم التجارة مرناً بالنسبة لتغيرات الأسعار ، فمن المتوقع أن يتم تخفيض قيمة العملة بنجاح بمعنى آخر ، يؤدي ارتفاع تكلفة الواردات إلى انخفاض أكثر من متناسب في حجم الواردات يؤدي هذا إلى انخفاض في إجمالي المبلغ المطلوب من العملات الأجنبية لتمويل فاتورة الاستيراد ، في حين أن الانخفاض في تكلفة التصدير يؤدي إلى زيادة أكثر من متناسبة في حجم الصادرات ، مما يؤدي إلى ارتفاع إجمالي الدخل من العملات الأجنبية في صادرات على العكس من ذلك ، إذا كان حجم التجارة غير مرناً نسبياً للتغيرات في السعر ، فلن يكون تخفيض قيمة العملة ناجحاً لأن ارتفاع سعر الاستيراد سيؤدي إلى انخفاض أقل من التناسب في حجم الاستيراد (Adebayo, :18) (2021).

مما سبق انفاً سيؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الصادرات نتيجة انخفاض أسعارها المقومة بالعملة المحلية ، وبالاتي ستظهر الحاجة إلى زيادة الانتاج والحاجة إلى توظيف العمالة ، وبالاتي زيادة الدخل سوف يحدث. سياسة تخفيض قيمة العملة ، والمقصود بها هو انخفاض قيمة عملة الدولة مقابل العملات الأجنبية. يوفر انخفاض قيمة العملة إمكانية تصدير منتجاتها بسعر أقل في السوق الدولية ؛ لأن الأسعار المنخفضة تجعل البلاد أكثر قدرة على المنافسة مقارنة

بالآخرين. فضلاً عن ذلك ، يسمح هذا الإجراء بحماية اقتصاد الدولة ، مما يجعل تكاليف الاستيراد أعلى.

3- البنية التحتية

الاستعمال الحالي لمصطلح "البنية التحتية" في مجال الاقتصاد يقدم التمييز بين البنية التحتية (على سبيل المثال ، الطرق والتعليم) والبنية الفوقية (التي تشمل على أنشطة التصنيع والزراعة والتعدين) ومع ذلك ، أول نهج منظم لاقتصاد السوق تُعرّف البنية التحتية بأنها مجموع المرافق والبيانات المادية والمؤسسية والشخصية المتاحة للوكلاء الاقتصاديين والتي تساهم في تحقيق المساواة في أجر المدخلات المماثلة في حالة التخصيص المناسب للموارد ، أي التكامل التام والحد الأقصى مستوى الا انشطة الاقتصادية هذا التعريف الذي يميز بين البنية التحتية المادية والمؤسسية والشخصية فضلاً عن ، يجب أن نشير بشكل نقدي إلى أن يفهم البنية التحتية المادية على أنها تُعدّاد للمرافق العامة بشكل اساس التي تتميز بسمات محددة(Adl-Zarrabi, 2017:4) تشمل البنية التحتية الاقتصادية خمسة قطاعات هي الكهرباء والبنوك والري والنقل والاتصالات تشمل البنية التحتية الاجتماعية قطاعي التعليم والصحة يتم الجمع بين مؤشرات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية لإنشاء مؤشر إجمالي للبنية التحتية باستعمال منهجية المكون الرئيس لتجميع البنية التحتية (Goel, 2002:5) تُعد البنية التحتية للنقل والاتصالات والجودة المؤسسية عاملاً محددًا مهمًا ليس فقط لمستويات التصدير في البلد ولكن أيضًا بالنسبة للصادرات المحتملة، و أن جودة البنية التحتية هي عامل محدد مهم للأداء التجاري حيث يكون لكفاءة الموانئ وحدها أكبر تأثير على التجارة بين جميع مؤشرات البنية التحتية ، متغيرات البنية التحتية لها قوة تفسيرية في التنبؤ بحجم التجارة ، (Prabir, 2006:714).

وتُحدد المشاركة الناجحة للبلدان في التجارة الدولية من عدد من العوامل بخلاف مستوى التعريفات الجمركية وغيرها من القيود التجارية الكمية تشمل هذه العوامل الأخرى كمية ونوعية البنية التحتية القائمة يعزز تطوير البنية التحتية القدرة التنافسية من خفض تكاليف التجارة وبالآتي تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي لذلك فإن تطوير البنية التحتية يمكن الاقتصاد من استغلال ميزة نسبية ، وتحديدًا في التجارة ، وأن نقص البنية التحتية يحد من التجارة الدولية و يؤدي المزيد من مرافق البنية التحتية إلى التصنيع العديد من فرص العمل ، مما يؤدي إلى الحد من الفقر في بلد ما أنواع مختلفة من البنية التحتية تسهل التجارة الدولية ؛ البنية التحتية الصلبة ضرورية للتجارة بين الدولة وبقية العالم وهي تشمل الطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات. تحدد البنية التحتية اللينة أيضًا حجم التجارة (Ochieng, Daniel and Mary, 2020:104) .

لا يتوفر تعريف قياسي أو شائع الاستعمال للبنية التحتية في سوق اليوم يمكن أن يختلف معنى البنية التحتية اختلافًا كبيرًا من طرف إلى آخر ويمكن أن يشمل مجموعة واسعة من السمات المختلفة ، فضلاً عن مخاطر الاستثمار. لذلك ، من الضروري وضع تعريف واضح للبنية التحتية بحيث توفر الاستثمارات في تلك الأصول الفوائد المرجوة من التنوع ، والتدفقات النقدية المستقرة والمتوقعة ، والحماية من التضخم. سيكون مفيدًا ، التعريف البنى التحتية، الذي يركز على البنية التحتية الاقتصادية فقط: "الأصول المادية الكبيرة طويلة العمر ، والمكثفة لرأس المال ، والتي توفر

خدمات اساسية أو مرافق لدولة أو ولاية أو بلدية أو منطقة وتساهم في تنميتها الاقتصادية أو ازدهارها ، بما في ذلك... (Larkin, 2013:328)

تتمثل إحدى طرق تعريف البنية التحتية وصفها من حيث خصائصها ربما يكون تعريفاً موجزاً بما فيه الكفاية للبنية التحتية ، يُطلق عليها أيضاً رأس المال الاجتماعي العام يعرف البنية التحتية بأنها رأس المال الذي يوفر الخدمات العامة ، يمكن التمييز بين البنية التحتية ورأس المال العام حيث تشتمل البنية التحتية على سلع ذات طابع رأسمالي ولكنها ليست عامة بالضرورة يمكن أن تشمل هذه السلع الاتصالات السلكية واللاسلكية المملوكة ملكية خاصة ، ولكنها قد تستبعد المعدات العسكرية المملوكة ملكية عامة (وهي رأس مال عام ، ولكنها لا تقدم خدمات عامة) وبالاتي ، يبدو أن السمة المشتركة للبنية التحتية هي أن هناك على الأقل مشاركة عامة قوية في استعمالها يصف الاقتصاديون هذه السلع بالبنية التحتية المادية ، أو رأس مال البنية التحتية ، في حين أن المخططين الحضريين قد يشيرون إليها على أنها وسائل النقل والمرافق.، (Fourie, 2006:531)

مما سبق انفاً تُعد مشاريع البنية التحتية من مقومات الدولة الحديثة وأحد مظاهر تطورها حدوث تنمية اقتصادية أو اجتماعية بدون بنية تحتية متطورة. و إعطاء الأولوية لتمويل مشاريع البنية التحتية ، مع الأخذ في الحسبان أن التوازن العالي للدولة في هذا النوع من المشاريع يسمح بتقوية: قدرتها التنافسية ، وزيادة فرص النشاط الاقتصادي فيها ، وتوسيع الا ان تاج وتطويره وتنويعه ، وزيادة المنافسة التجارية المحلية والإقليمية. .. وغيرها بما في ذلك يزيد ويعزز النمو الاقتصادي في البلاد.

ثانياً : مكونات الميزان التجاري

قبل بضع سنوات كانت التجارة في المنتجات المادية تُستخدم عادة فقط كوسيلة لقياس الميزان التجاري للبلد (مثل الآلات ، والأجهزة ، والمنتجات الغذائية ، وما إلى ذلك) وهذا ما يسمى (ميزان البضائع للتجارة) ، مع مرور الوقت مع طفرة التقدم في التكنولوجيا الحديثة والاتصالات ، والتي أصبحت أساساً للقيام بأعمال مختلفة وزادت الحاجة إلى تبادل هذه الخدمات بين الدول المختلفة ، حيث نشأت أنشطة الاستيراد والتصدير للخدمات بما في ذلك الاستشارات الفنية ، الخدمات المالية والهندسة والتعليم والتدريب وغيرها الكثير حتى وصلت تجارة الخدمات إلى أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، مما دفع الاقتصاديين وواضعي السياسات إلى تبني مفهوم أوسع من الميزان التجاري من السلع ، بما في ذلك التجارة في الخدمات ، وتدفقات الدخل ، والمساعدات الخارجية ، وهو ما يسمى حساب الميزان الجاري ومع ذلك تستمر معظم الدول في الاعتماد فقط على الميزان التجاري للسلع ، في قياس ميزانها التجاري ، وهذا ما تعلنه غالبية التقارير الحكومية عادةً. (Dawood, 2022:129) ويشكل الميزان التجاري جزءاً من ميزان المدفوعات ويتضمن ميزان الخدمات لتكوين الحساب الجاري ويتكون من قيد مزدوج ويحتوي على جانبين على الجانب الدائن ويتضمن تدفق المدفوعات من الخارج إلى الداخل التي تقع ضمن حساب الدائن (+) ، بينما الجانب الآخر هو المدين الذي يتضمن الالتزامات وتدفق المدفوعات إلى الخارج ممثلة بالواردات (-).

وتتمثل المكونات الاساسية للميزان التجاري (صبحي، 2022: 221):.

- الميزان التجاري للسلع: يسمى الميزان التجارة المرئية ويشمل جميع السلع والخدمات المرئية (الواردات والصادرات) التي تعبر الحدود.
- الميزان التجاري الخدمي: يسمى الميزان بالتجارة الخفية ، ويتركز على جميع الخدمات المتبادلة بين الدول (السياحة ، النقل ، التأمين ، الإيرادات الرأسمالية ، ودخل العمالة).

ثالثاً: عناصر الميزان التجاري

التجارة هي أحد البدائل لتحقيق تنمية أفضل ، خاصة إذا وصلت إلى مستوى دولي ، وتحديداً التجارة الدولية، في التجارة الدولية تسمى أنشطة البيع والشراء معاملات التصدير والاستيراد ، معاملات الاستيراد والتصدير هي معاملات لشراء وبيع المنتجات بين رواد الأعمال المقيمين في بلدان ويمكن تفسير التصدير على أنه تسليم وبيع البضائع من داخل الدولة إلى الخارج ، والتصدير نشاط اقتصادي يبيع المنتجات المحلية إلى الأسواق في الخارج تتمثل ميزة التصدير في أنه يمكن أن يوسع السوق ، ويزيد من التبادل الأجنبي للبلاد ، ويوسع فرص العمل يتم تكثيف التجارة عبر الحدود كنتيجة لفوائد التجارة الدولية التي تُعد مهمة للبلد المتنامي تسمح الصادرات للبلدان النامية والفقيرة بتوسيع أسواقها من الاستفادة من وفورات الحجم ، أي توليد النقد الأجنبي للدولة ، واستيعاب العمالة ، وزيادة الانتاجية ، مما سيكون له تأثير على النمو الاقتصادي للبلاد يتماشى ذلك مع القول بأن صادرات الدولة تساهم بشكل أكبر في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية مقارنة بالدول المتقدمة (Rini Permata, 2022:26).

وعناصر الميزان التجاري تتمثل في الصادرات والواردات و التأكيد على التأثير الهام للصادرات والواردات في الاقتصاد، إذ تلعب الصادرات والواردات تأثيراً أساسياً في تحديد الميزان التجاري للبلد ونتيجة لذلك فإن ديناميكيات العلاقة بين هذين المتغيرين لها أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد وقد جذبت اهتمام الباحثين في اختبار طبيعة العلاقات بين الصادرات والواردات ، إذا استمر العجز التجاري فستكون أسعار الفائدة المحلية مرتفعة للغاية وسيتحول مثل هذا الاقتصاد إلى اقتصاد البلد المتقل بالديون مما قد يؤثر على رفاهية المواطنين وبالآتي فإن وجود علاقة طويلة المدى بين الصادرات والواردات أمر مرغوب فيه للغاية لأي اقتصاد. يشير حدوث علاقة تكامل بين الواردات والصادرات إلى أن العجز التجاري لبلد ما قصير الأجل ومستدام على المدى الطويل ويؤكد وجود سياسة اقتصاد كلي فعالة. (Husein, 2014:45). و إشار الباحثين الى أن كل من التصدير والاستيراد قد يؤديان تأثيراً حاسماً في التنمية الاقتصادية ، إذ ركز الباحثين بشكل اساس على العلاقة بين التصدير والنمو أو بين الاستيراد والنمو أو الارتباط بين التصدير والاستيراد والنمو الاقتصادي يُنظر إلى صادرات السلع والخدمات على أنها محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدد من الأسباب ، بما في ذلك الصادرات التي تتطلب من الشركات الابتكار والتحسين للحفاظ على حصتها في السوق من ناحية أخرى ، تضمن الصادرات زيادة المبيعات والأرباح بدلاً من ذلك ، فإنها تقلل الاعتماد على الأسواق المحلية وتصبح الشركات أكثر عرضة للتغيرات الاقتصادية ، وتغيير طلبات العملاء والتقلبات الموسمية في الاقتصاد المحلي أخيراً ، (Bakari and Mabrouki, 2017:68). يمكن بيان العنصرين الرئيس للميزان التجاري وهي كالآتي:.

1- الصادرات

في سياق التجارة الدولية تُعد الصادرات من الانشطة التي تحفز الاقتصاد المحلي، وستحصل قيمة الصادرات على العملات الأجنبية بحيث يمكنها زيادة النمو الاقتصادي من مساهمة الصادرات بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي ، فإن أنشطة التصدير التي يقوم بها كل بلد تعمل على زيادة دخل الدولة ، وذلك لأن أنشطة التصدير هي أحد مكونات إجمالي الانفاق لأن الصادرات تؤثر بشكل كبير على مستويات الدخل القومي التي ستزيد من النمو الاقتصادي.(Stievany and Jalunggono, 2022:4).

وان نشاط التصدير هو نظام تجاري يتضمن اخراج البضائع من داخل الدولة للتصدير مع الالتزام بجميع اللوائح المعمول بها ،وتعرف الصادرات بالمبلغ الإجمالي للسلع والخدمات المباعة من بلد إلى آخر في سنة معينة ، بما في ذلك السلع والتأمين والخدمات، إجمالي السلع والخدمات التي يبيعها بلد ما إلى دول أخرى ، والتي يتم تضمينها في الصادرات ،و الصادرات هي أحد القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في توسيع سوق القطاع الصناعي ، وبالاتي تعزيز القطاعات الصناعية الأخرى والاقتصاد الكلي.(Saputri and Sasana, 2022:21) اذ يتم تعريف الصادرات على أنها ذلك الجزء من المنتج الوطني الداخلي الذي يتم بيعه للعالم الخارجي بمعنى آخر ، يمثل جزءاً من الطلب على المنتج الوطني.(بختاري، 2019: 176) وتعرف أيضاً الصادرات هي واحدة من أقدم أشكال النقل الاقتصادي ، وتحدث على نطاق واسع بين الدول التي لديها قيود أقل على التجارة ، مثل التعريفات الجمركية أو الإعانات ، ستجني معظم الشركات الكبرى العاملة في الاقتصادات المتقدمة جزءاً كبيراً من إيراداتها السنوية من الصادرات إلى البلدان الأخرى ،و تساعد القدرة على تصدير السلع الاقتصاد على النمو من بيع المزيد من السلع والخدمات بشكل عام (Jayakumar, Kannan . 2014:53).و يأتي التصدير في شكلين رئيسيين:

- أ- التصدير المباشر هو نشاط تجاري يحدث بين المصدر والمستورد دون تدخل طرف ثالث يعد هذا الخيار خياراً جيداً للشركات الحالية التي تبحث عن طرق لتوسيع عملياتها.
- ب- التصدير غير المباشر أسهل من التصدير المباشر لانه تنطوي على تصدير البضائع من وسطاء مختلفين في بلد المنتج لا يتطلب التصدير غير المباشر أي خبرة أو نفقات نقدية كبيرة ، وهو نوع التصدير الذي تستخدمه في الغالب العديد من الشركات الجديدة. عندما تكتسب خبرة في ممارسة الأعمال التجارية على المستوى الدولي ، قد ترغب في الا ان تقال من التصدير غير المباشر إلى التصدير المباشر. (Capela, 2008:10)

وفيما يتعلق بمزايا الصادرات يمكن تلخيص أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الوصول إلى العملات مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتأثيران الدولة وفوائدها هذا يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وعلى الرغم من هذه الفوائد للصادرات إلا أنها في بعض الأحيان لا تؤدي إلى هذه النتائج المرعبة والتي لا تساهم في زيادة النمو الاقتصادي للدولة ، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: وجود المنافسة أكبر مما كان متوقعا ، المنتجات غير شعبية أو شائعة في الأسواق الأخرى ، وعدم الاستقرار في البلد المستهدف نتيجة الحروب أو النزاعات الأهلية ، وضعف الدعاية الإعلامية وتعريف المنتج المصدر أو أسباب أخرى مماثلة (Bakari and Mabrouki, 2017:68) ويكون التصدير منطقياً عندما:

- أ- قيمة العملة المحلية مخفضة - فكلما انخفضت العملة كانت المنتجات المصنعة في البلد أرخص.
- ب- ترغب الشركات في زيادة المبيعات والأرباح - يؤدي ارتفاع مستويات الدخل في العديد من البلدان النامية إلى خلق فرص لشراء السلع.
- ت- ترغب الشركات أن تزيد الخدمات في السوق إما ليس به منشآت إنتاج أو لديه منشآت إنتاج محدودة.
- ث- ترغب الشركات استعمال طاقتها الا ان تاجية الزائدة لخفض التكاليف الثابتة لكل وحدة.
- ج- ترغب الشركات إطالة تأثير حياة المنتج من التصدير إلى الأسواق التي لا يتم تقديمها حالياً. (Capela, 2008)

افترض المنظرون توسع تصدير سلعة بسبب ارتفاع الطلب والحث على معدلات أعلى للنمو ودخل الفرد وخفض مستويات النشاط الموحد وزيادة المدخرات المحلية ومعدلات الاستثمار يُنظر إلى هذه على أنها نتائج استجابات العرض داخل الاقتصاد ، والتي تزيد من إنتاجية الاقتصاد المُصدِّر ، وقد وضع اقتصاديون آخرون أيضًا الآثار الإيجابية للتجارة سواء بشكل مباشر من التخصص الدولي أو بشكل غير مباشر بسبب دعمها لتنمية بلد ما من عدد من تأثيرات الانتشار داخل الاقتصاد المحلي في حين أن الصادرات ضرورية للتنمية الاقتصادية لأي دولة ، فإن أهميتها بالنسبة للعالم النامي أكبر لهذه الأسباب مع دعم الحكومة لصادراتها(MALIK, 1997:22). على مستوى الشركة ، يكون التصدير نشاطًا ضروريًا لنمو الشركة وربحيتها لان من الصادرات ، قد تكتسب الشركة واحدة أو أكثر من المزايا الآتية(ZEID, 1981:7):

- أ- سوق إجمالي أكبر مما قد يؤدي إلى وفورات الحجم.
- ب- معدل نمو أسرع إذا كانت الأسواق الخارجية تقدم فرصًا أفضل من السوق المحلية.
- ت- التغلب على مشاكل الركود في السوق المحلية.
- ث- تقليل المخاطر تنويع الأسواق .

يعتبر تسويق السلع والخدمات خارج البلد بديلاً متميزاً لمؤسسة الأعمال كوسيلة للبقاء والبقاء على المدى الطويل، أذ يُنظر إلى التصدير على نطاق واسع على أنه طريقة جذابة لدخول مواد اجنبية لأنه لا يتطلب قدرًا كبيرًا من الالتزام بموارد الشركة مثل المشاريع المشتركة أو مؤسسة التصنيع الخارجية فضلاً عن ذلك فإن مشاركة المزيد من الشركات في أنشطة التصدير تُعد من أفضل الطرق لتضييق فجوة العجز التجاري التي تواجهها أي دولة. ومع ذلك ، فإن استراتيجية تسويق الصادرات لها عناصر فريدة تتعلق بالجانب مُعدّد البلدان لعملية التصدير وهي كالاتي (ZEID, 1981):

- أ- تحديد الخصائص البيئية لأسواق التصدير وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الخصائص.
- ب- تصميم إستراتيجية تتواءم مع أوجه الشبه أو الاختلافات بين أسواق التصدير.
- ت- تحليل تكلفة وفوائد استعمال مثل هذه الاستراتيجية ، وبالتالي تحديد مدى تحقيق أهداف التصدير المعلنة.

يتضح مما سبق التصدير يعتبر من أهم القضايا في البلدان في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية ، والتي تتميز بمزيد من تدويل الا انشطة الانتاجية والتسويقية ، وفي ضوء حاجة اقتصادات الدول النامية للنقد الأجنبي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ، وفي ظل اشتداد المنافسة الدولية ، وارتفاع نفقات البحث ، ونظراً لوفرة وتنوع المخاطر التي تتعرض لها عملية التصدير ، والتي تمنع المصدرين من الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وللتغلب على هذه المخاطر والعقبات تم وضع أدوات مهمة.

2- الاستيرادات

إلى جانب الصادرات تشكل الاستيرادات العمود الفقري للتجارة الدولية كلما زادت قيمة الاستيرادات التي تدخل البلد مقارنة بقيمة الصادرات كلما أصبح الميزان التجاري للبلد أكثر سلبية ، كلمة استيراد مشتق من كلمة ميناء ، حيث يتم شحن البضائع غالباً عبر القوارب إلى دول أجنبية من المرجح أن تستورد البلدان سلعاً لا تستطيع الصناعات المحلية إنتاجها بكفاءة أو بثمن بخس ، ولكنها قد تستورد أيضاً المواد الخام أو السلع غير المتوفرة داخل حدودها. (Jayakumar, Kannan . 2014:53). اذ ان المستوردون هم عكس المصدرين يشترى البضائع من البلدان الأخرى ويبيعونها محلياً يمكن أن يكون المستورد شركة صغيرة تشتري البضائع من الموزعين والمصنعين في الأسواق الخارجية ، أو يمكن أن تكون شركة عالمية يكون استيراد المكونات والمواد الخام التي تقدر قيمتها بملايين الدولارات إحدى وظائفها فقط نظراً لأن العديد من الشركات تواجه منافسة سعرية شديدة ، فإن المزيد من الشركات ستبحث في السوق العالمية للحصول على المنتجات العديد من الدول الأخرى التي لديها قوة عاملة جيدة وتعليم ممتاز رغبةً منها في الحفاظ على قدرتها التنافسية ، تستورد الشركات الأمريكية البضائع من الموردين في البلدان التي تكون فيها التكاليف أقل مما هي عليه محلياً. هذا صحيح لكل من العناصر منخفضة التكلفة والعناصر الفاخرة. (Capela, :14, 2008).

يمكن تعريف الاستيرادات بأنها جزء من الناتج القومي لدول أخرى ، والتي تستخدم داخل حدود هذه الدول من تدفق السلع والخدمات المستوردة من خارج حدودها ، حيث تباع هذه البضائع للمواطنين داخل حدودها، وقيمة هذه البضائع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع (ZEID, 1981:109). الاستيراد هو شراء ودخول البضائع من الخارج إلى البلاد أن الاستيرادات هي نشاط شراء منتجات من الخارج مثل الأغراض أو تسويقها في الدولة أنشطة الاستيراد ليست سيئة للبلد لأن الاستيرادات ستحفز مؤشرات الاستثمار ، إذا كانت السلع المستوردة رأسمالية ، سلع غير مكتملة ، سلع نصف مصنعة لأغراض الشركات يجب أن يتم تطوير الواردات الصناعية المحلية من الصادرات (Rini Permata, 2022:27).

الاستيراد هو نشاط إدخال البضائع أو الخدمات إلى المنطقة الجمركية ، أي أراضي البلد ، بشكل قانوني من قبل المستوردين بقيمة خاصة مدة معينة يتنفيذ الا ان شطة المهمة لتلبية احتياجات السلع المحلية التي لا تستطيع الدولة نفسها إنتاجها يعتمد بشكل كبير على الطلب العام ومع ذلك كبلد مستورد يميل إلى زيادة قيمة الواردات من سنة إلى أخرى ، من المهم أن تكون على دراية بالأثر السلبي للواردات على الاقتصاد ، مثل خفض سعر صرف العملة المحلي تحدث التغييرات في التعويض لسببين رئيسيين ، وهما التغييرات في الأسعار والتغيرات في العوامل الأخرى (العوامل غير السعرية) ، مثل الدخل والأذواق وغيرها يؤدي التغيير في السعر إلى تغيير الكمية المطلوبة من السلعة ، ستؤدي زيادة السعر إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة ، بينما يؤدي انخفاض السعر

إلى زيادة الكمية المطلوبة في غضون ذلك ، سينتج التغيير في الطلب عن تغيير في العوامل غير السعرية (Nopiana, Habibah and Putri, 2022:60) الاستيراد هو عملية جلب البضائع من بلد واحد إلى المنطقة الجمركية ، والتي تشمل دولتين ، وغالبًا ما يتم تمثيلهما في هذه الحالة بمصالح شركتين من كل بلد ، فضلاً عن القواعد واللوائح المميزة. تعمل دولة واحدة كمصدر (مزود) ، بينما تعمل دول أخرى كمستورد أو بلد مستلم. (Saputri and Sasana, 2022:21).

تؤدي الاستيراد بشكل عام على ضعف الدولة في تحقيق احتياجاتها بنفسها وجعلها تابعة للدول الأجنبية وتحت رحمتها ،وتكون الاستيرادات على عكس الصادرات تؤدي إلى خروج العملة وإضعاف الميزان التجاري ، ومن ثم إضعاف النمو الاقتصادي ومع ذلك وفي بعض الحالات يعتبر مصدر استيراد للنمو الاقتصادي (Bakari and Mabrouki, 2017:68). يكون الاستيراد منطقيًا عندما (Capela, 2008):

- أ- تواجه الشركات منافسة متزايدة ، والطريقة الوحيدة للبقاء في السوق قادرًا على المنافسة هي الحصول على سلع بتكاليف أقل للموردين في الخارج.
- ب- ترغب الشركات تحديد منتجات جديدة أو توسيع عروض المنتجات الإضافية.
- ت- لا يمكن للشركات الوصول إلى المنتجات أو التقنيات من الموردين المحليين.
- ث- يمكن لدولة أخرى إنتاج منتج أكثر كفاءة بسبب الموارد المتاحة.
- ج- تكون الشركات المحلية مفاوض جيد وتستمتع بالبيع.

فيما يلي خمس فوائد رئيسية مرتبطة بالاستيراد من الأسواق الخارجية. (4: Hong, 2014).

1. الميزة النسبية اي سلعة منخفضة السعر من بين الفوائد العديدة لاستيراد السلع والمواد الخام تُعد الميزة النسبية هي السبب الأكثر شيوعًا وراء اختيار الشركات لمصدر المنتجات من الخارج و الميزة النسبية تعني أن الظروف في السوق الأجنبية تسمح بسعر أرخص بكثير.
2. تكاليف الإنتاج : بفضل أشياء مثل انخفاض تكاليف العمالة ، وانخفاض مخططات الضرائب ، وما إلى ذلك إذا كان بإمكانك الحصول على المنتجات أو المواد التي تحتاجها بسعر أرخص بكثير ، فإن الاستيراد هو طريقة سريعة وسهلة لخفض التكاليف وزيادة هوامش الربح.
3. يمكن الاستيراد منتجات عالية الجودة لا يخفى على أحد أن لكل دولة نقاط قوتها وتخصصاتها إذا كانت السلع أو المواد التي تحتاجها لها مصادر عالية الجودة خارج حدود بلدك فمن المفيد استيرادها.
4. تدعم العديد من الحكومات العلاقات التجارية بقوة وتهدف إلى تسهيل الاستيراد ،أذ ان في العديد من البلدان النامية ، تشجع الحكومات الاستيراد من مساعدة الموردين المحليين على التعامل مع المستوردين الخارجيين اعتمادًا على البلد الذي تستورد منه ، قد تكون هناك وكالة حكومية متاحة لمساعدتك في أي استفسارات قد تكون لديك وتسهيل المعاملة لجميع الأطراف المعنية.
5. استيراد يسمح بالوصول إلى الموارد الحصرية إقليمياً : لا يمكن العثور على بعض الموارد التي قد تحتاجها لعملية التصنيع إلا في أجزاء معينة من العالم وهذا يشمل كل شيء من

المواد الخام إلى التقنيات الخاصة. إذا كانت هذه المكونات حيوية لعملية الا ان تاج الخاصة بك ، فإن الاستيراد يمنحك إمكانية الوصول الفوري إلى المصادر الأولية.

6. الفوائد المختلفة الناجمة عن الاتفاقيات التجارية. يمكن من الاتفاقيات التجارية المختلفة التي تم التفاوض عليها من قبل بلد ما الوصول إلى مزايا فريدة تجعل الاستيراد أسهل وأكثر فعالية من حيث التكلفة و تختلف الفوائد المباشرة حسب البلد وتستحق البحث للعثور على أفضل ترتيب ممكن لعملك.

مما سبق انفاً فان الاستيرادات تعرف بأنها جزء من الناتج القومي لدول أخرى ، والتي يتم استعمالها داخل حدود هذه الدول من تدفق السلع والخدمات المستوردة من خارج حدود هذه الدول ، حيث تباع هذه البضائع إليها المواطنين داخل الدولة ، وتكون قيمة هذه البضائع في مصلحة الدولة الأجنبية منتج هذه السلع وواردات السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات التي يقدمها غير المقيمين للمقيمين في المقابل ، حيث أن زيادة الواردات ستؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات المحلية. لذلك ، يتم طرحها من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، والتي تمثل فقط الا ان تاج المنتج داخل حدود الدولة تحليل الهيكل تُعد واردات البضائع مهمة في توضيح طبيعة تطور الاقتصاد الوطني ودرجة ارتباطه واعتماده على الخارج. كما يعبر عن واقع توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية المدين.

ب.المعوقات التي تواجه إحلال الواردات

عدة أسباب تؤدي إلى نقص المواد المستوردة: العوامل المحددة غير المتداولة ، والتكنولوجيا ، وتكاليف التُعديل.(Hentschel, 1992:12):.

1- عوامل محددة غير متداولة

التفسير الأكثر وضوحاً لعدم إمكانية الا انتاج المحلي للسلع المستوردة هو أن الأخيرة تتطلب عوامل إنتاج غير متوفرة محلياً على سبيل المثال مواقع الأرض التي تحتوي على موارد طبيعية ، وكذلك الظروف المناخية اللازمة لزراعة محاصيل زراعية معينة ومع ذلك ، قد توجد بدائل غير كاملة للسلع المتداولة التي تتطلب عوامل إنتاج على سبيل المثال ، يمكن استبدال النفط الخام بالفحم أو الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح كمورد رئيسي للطاقة ولكن بما أن الاستبدال يؤدي إلى علاقة تكنولوجية مختلفة بين المدخلات والمخرجات ، فهي ليست سوى بدائل غير كاملة فضلاً عن ذلك ، حتى إذا كان العامل غير المتداول غائباً تماماً ، يمكن تحقيق بعض قابلية استبدال الاستيرادات نظراً لأن التجارة تتم على مستويات مختلفة من إكمال المنتج على سبيل المثال ، يتم استيراد النفط في شكل خام وكذلك في شكل منتجات بترولية مكررة من تغيير وزن المنتجات التي تحتوي على النفط في أوعية إكمال مختلفة ، قد يكون من الممكن استبدال حزمة الاستيرادات. (Hentschel, 1992:12).

2- التكنولوجيا

لا تقتصر التكنولوجيا على مدخلات الأجهزة في عملية الا انتاج فحسب بل تشمل أيضاً المهارات البشرية المتعلقة بالمعرفة حول هذه ، يمكن التعامل مع التكنولوجيا كعامل إضافي للإنتاج أي يتم إنتاج أي سلعة بمستوى معين من التكنولوجيا في وقت معين ، عندما يحاول بلد ما استبدال الاستيرادات بالا ان تاج المحلي ، فإن النجاح سيكون عائق إلى حد كبير في تحديد قدرته على توفير

أو الحصول على التكنولوجيا اللازمة ، ومن إمكانيات الاستبدال بين التكنولوجيا ووسائل الإنتاج الأخرى (STEWART, 2016:2) من السهل نسبياً استبدال السلع المستوردة ، إذا كانت التكنولوجيا المطلوبة للإنتاج موجودة بالفعل في الاقتصاد أو إذا كان البلد قادراً على الحصول عليها دون تكاليف شراء أو تعديل كبيرة إذا لم يكن هذا ممكناً ، فإن درجة الاستبدال تعتمد على قابلية التجزئة للمعرفة التكنولوجية يتطلب تصنيع السلع الرأسمالية المعقدة مثل المحركات والتوربينات ، على سبيل المثال ، مهارات معقدة للغاية وغير قابلة للتجزئة إلى حد كبير في التصميم في حالة عدم وجود كل من قابلية التجزئة والتشتت للتكنولوجيا ، تصبح عاملاً محدداً.

يرى بعض الباحثين أن المهارة النسبية التي يتمتع بها بلد ما مقابل شركائه التجاريين هي أحد المحددات المهمة لأنماط التجارة الدولية ، وتشير مناهج تأثيرة المنتج والتكنولوجيا الجديدة في التجارة الدولية بأن إنتاج سلعة ما يمر بمراحل متميزة ، مرتبطة بمراحل (جديدة) و (نمو) و (النضوج) ، حيث يتغير استعمال العامل في عملية الإنتاج على مدى الزمن ، أذ تتميز وظيفة إنتاج المنتجات الجديدة بكثافة مهارة عالية ، أي بنسبة عالية من العلماء والمهندسين والحرفيين المهرة في القوى العاملة ، بينما تتميز وظيفة المنتجات الناضجة بانخفاض كثافة المهارات يُعتقد أن حزمة الواردات والصادرات (المتغيرة) مرتبطة بكثافة المهارات النسبية للاقتصاد التجاري مقابل البلدان الشريكة في أي وقت فإن المتطلبات التكنولوجية لها أهمية خاصة عند فحص التصنيع المحلي للمعدات الرأسمالية. (Hirsch, 1974:305).

3- تكاليف التّعديل منخفضة

إذا كان تصنيع السلعة المستوردة لا يتطلب إعادة صياغة رئيسة لرأس المال المثبت أو نقل القوى العاملة وتدريبها يتم تسهيل سحب التصنيع السلعة التي لم يتم إنتاجها من قبل ، إذا كانت هناك صناعة متقلبة بالفعل ، و يمكن توظيف العمال المهرة في ميكانيكا السيارات في الإنتاج ولكن إذا كان الاقتصاد يسيطر عليه القطاع الزراعي مع نشاط ضئيل أو معدوم في الصناعات المنتجة للآلات والمعدات ، فإن التّعديل ينطوي على تكاليف استثمار عالية في المصانع والأجهزة والبنية التحتية كما يتطلب تنقلاً عالمياً للقوى العاملة وتراكمًا مكثفًا للمهارات في حين أن سحب الصناعات (كبديل مثالي) قد يتم إنتاجها على المدى الطويل ، فمن الواضح أن العملية تستغرق وقتًا طويلاً وتكلفة يمكن للسياسات الحكومية أيضاً أن تعرقل إلا ان تاج المحلي لبديل مثالي بخلاف ذلك رفع التكلفة الخاصة للتكيف كما يواجهها صاحب المشروع فوق التكلفة الاجتماعية و يُمارس ترخيص الاستثمار في عدد كبير من البلدان النامية ، مما يدفع المستثمرين المحتملين إلى إلا ان خراط في مساومة ترخيص باهظة الثمن ، حيث غالباً ما تلعب اعتبارات الكفاءة تأثيراً ثانوياً وقد لوحظ أن سياسات الائتمان ذات الأسعار المنخفضة تؤدي إلى مزاحمة المدخرات الخاصة ، مما يجبر المستثمرين على ذلك الحصول على أموال بمعدلات أعلى بكثير في السوق السوداء. غالباً ما أدت سياسات التجارة وسعر الصرف الحمائية إلى تشويه أسعار عوامل الإنتاج وتطبيق تكنولوجيات غير ملائمة في القطاعات المحمية (Donges, 1976:645).

رابعاً: برنامج أسيكودا (ASYCUDA)

تسعى الدول دائماً إلى تسهيل الإجراءات التجارية لتقليل تكاليف الأعمال لكل طرف مشارك في العملية التجارية إزالة مختلف الحواجز أمام التجارة التي تصاحب حركة السلع والخدمات عبر الحدود وهذا يتطلب اعتماد أفضل المعايير العالمية وخدمات تكنولوجيا المعلومات، تم تطوير نظام (ASYCUDA) من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) (Aljarrah,)

140:2017) يعمل النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) على زيادة التحصيل الفعال للإيرادات الجمركية وتعزيز مؤسسات جمع البيانات الجمركية ومعالجتها في البلدان ، وزيادة الإيرادات الحكومية من التجارة وإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالتجارة من مشاريع أئمة الجمارك والتحديث والإصلاح وبالنظر إلى الوظيفة المهمة للبرنامج والطلب الواسع من الدول الأعضاء على الخدمات التي يقدمها ، فلا عجب في أن النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (ASYCUDA) هو أكبر برنامج للمساعدة التقنية ، وينشط في أكثر من 90 بلداً ومعترف به في جميع أنحاء العالم لمساهمته في تحديث وأئمة الإجراءات الجمركية ومع ذلك ، فقد استمر تأثيره في الاتساع بمرور الوقت بناءً على طلب الدول ، والتأثير الحاسم الذي يمكن أن تلعبه التجارة من الجمع الفعال للجمارك في تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية.(Kituyi, 2019:1). تمت كتابة أنظمة (ASYCUDA) بالكامل بلغة Java ؛ يعتمد على الـ Java web start ويستخدم المستخدم النهائي هي تطبيقات المستندات الإلكترونية حيث يوجد تطبيق واجهة المستخدم على أجهزة كمبيوتر المستخدمين النهائيين ، ومنطق الأعمال موجود على جهاز كمبيوتر مركزي ، ومتطلبات البيانات هي يتم التعامل معها بواسطة كمبيوتر آخر يدير قاعدة بيانات (Ashraf and Ahmed, 2018:16).

أسيكودا هو نظام محوسب لإدارة الجمارك يغطي معظم إجراءات التجارة الخارجية ، الهدف الرئيس لنظام ASYCUDA هو دعم البلدان لتسهيل التجارة من تعزيز قدرة إدارات الجمارك على القيام بوظائفها الرقابية والمالية ، من تنفيذ أنظمة حديثة يمكن الاعتماد عليها ، ووفقاً للأسيكودا فإن نظام أسيكودا يفي بمتطلبات جميع العمليات الجمركية في جميع أنحاء العالم بمعايير قياسية ويوفر نظاماً اقتصادياً واسعاً يسمح أسيكودا باقتراح حلول بأقل تكلفة يمكن تكييف النظام مع متطلبات أي البلد تم تقديم الإصدار الأول من ASYCUDA في أوائل الثمانينيات ، بدأ نظام ASYCUDA في تطوير الإصدار الثاني من ASYCUDA مع ظهور لغات برمجية وأنظمة تشغيل جديدة في السوق بدأ تطوير الإصدار الثالث من نظام في عام 1992 ، عندما ظهرت موجة جديدة من تكنولوجيا المعلومات ، يعتمد هذا الإصدار على بنية الخادم / العميل. إن تطوير (ASYCUDA) هو نتيجة أحدث عملية بدأها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عندما تم اكتشاف أول دليل على إمكانية إنشاء شبكة تجارية حول العالم (Aljarrah, 2017:140).

أ- الية عمل نظام ASYCUDA

يعمل النظام مع عدد كبير من البلدان مختلفة و ثقافات مختلفة و لغات مختلفة و تبسيط إجراءات الجمركي وإحصاءات التجارة أكثر دقة وحادثة فمن الضروري أن يتبادل جميع أصحاب المصلحة البيانات المتعلقة بالتجارة بسرعة وكفاءة قد تؤدي هذه الاختلافات إلى عدم تطبيق النظام بشكل صحيح ، (Aljarrah, 2017:139) يسمح النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) للمسؤولين الا ان باستعادة البيانات التاريخية بسرعة حول المعاملات التي تمت ، وهناك ميزة إضافية للنظام المحوسب هي إمكانية استرجاع المعلومات عن المعاملات الجارية ، وبالاتي تمكين المسؤولين وكذلك الوكلاء / المستوردين / المصدرين من تتبع حالتهم ومعرفة بالضبط ما يجب القيام به / أو يتم القيام به عن بضائعهم يعد هذا تحسناً كبيراً عن الماضي عندما ضاعت المستندات في المسار الورقي واستغرق استردادها قدرًا هائلاً من الوقت والجهد ، مما أدى إلى التأخير وزيادة التكاليف والإحباط ، خاصة لأصحاب البضائع، بموجب نظام ASYCUDA ، يتعين على المستورد / المصدر استعمال إدخال واحد فقط يغطي مجموعة متنوعة من السلع المصنفة وفقاً للرموز المحددة

مسبقًا ، مما يجعل المعالجة أسهل وأسرع ، من دون فقدان المستندات في ظل النظام المحوسب لمعالجة المعاملات ، تمت موازنة رموز السلع لدرجة أنه بمجرد إدخالها في النظام ، تظهر الرسوم الصحيحة التي يتم تحصيلها على الشاشة وبالأتي يمكن تطبيق نفس الواجب على جميع العملاء دون تناقضات بناءً على بالحسابات والتقييمات الذاتية للمسؤولين . (Tetty, 1997:344) يعمل النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) الا ان كنظام مراقبة غير مرئي للحد من حالات التواطؤ بين موظفي الجمارك والمستوردين / المصدرين / الوكلاء إنه ينتج اختياريًا عشوائيًا للضباط لفحص سلع معينة والتعامل مع معاملات محددة ، وبالأتي ، إلى حد كبير جدًا ، يقلل من احتمال اتخاذهم ترتيبات مسبقة للاحتيال على الدولة كما أنه ساعد في تقليل الوقت المستغرق في معالجة المعاملات من إلغاء بعض الخطوات وتسريع البعض الآخر في الماضي (Tetty, 1997:345).

يساعد النظام أيضًا في الحفاظ على تتبع أكثر موثوقية للمدفوعات المستحقة للدولة ، لأنه يحتوي على مرفق يوفر وثائق حول من يدين بالمبلغ والمدة الزمنية ومن ثم ، فإن كل ما يحتاجه المرء للحصول على معلومات عن المدينين هو الوصول إلى تلك التسهيلات بالضغط على بعض المفاتيح بدلاً من الاضطرار إلى التدقيق في عدد لا يحصى من الأوراق ، وهو ما أصبح أكثر تعقيدًا وأقل فاعلية كلما ارتفع الدين تُعد أجهزة الكمبيوتر مفيدة أيضًا كآليات لمراقبة أداء وكلاء / وكالات المقاصة وتحديد ما إذا كانوا مؤهلين للعمل على هذا النحو ، وما إذا كان قد تم تجديد تراخيصهم أو تم إلزامهم. نظرًا لأن النظام يتطلب إدخال البيانات تحتوي على معلومات حول وكلاء المقاصة الذين يتعاملون مع المعاملات ، يتم إدخال البيانات المتعلقة بهم تلقائيًا وتخزينها في جزء من النظام وبهذه الطريقة ، يمكن أيضًا قياس عدد المعاملات التي يتعاملون معها في عام لمعرفة ما إذا كان لديهم الحد الأدنى المطلوب لأغراض الترخيص يمكن أيضًا استعمال هذه البيانات للتأكد من دقة أو عدم دقة إقراراتها الضريبية ، على الرغم من أنها لا تُستخدم حاليًا بهذه الطريقة نظرًا لأن النظام يحتوي على بيانات عن جميع الوكالات المسجلة (Tetty, 1997:345).

ب- الأهداف المستهدفة من تنفيذ نظام أسيكودا في الجمارك هي:

تعمل حوسبة الجمارك على تسريع تخليص البضائع وتقليل التأخير في التسليم للعملاء نتيجة لذلك يتم تقليل التكاليف العامة ذات الصلة والتي تؤثر على تكلفة الواردات وسعر التصدير إلى حد كبير وتوفر إحصاءات التجارة الخارجية الأكثر دقة ، وتستخدم قاعدة البيانات المحوسبة الخاصة بالتجارة للتحليل الاقتصادي الإحصائي ، وإنشاء تقارير في الوقت المناسب حسب الحاجة ، ويتم إغلاق الحساب النقدي تلقائيًا كل يوم عمل آخر ، يسهل تقديم الخدمات الإلكترونية عمل أي منظمة ولتعزيز هذه الفرصة وللحصول على الكفاءة التنظيمية ، فإن الأهداف الرئيسة لبرنامج ASYCUDA هي تحقيق:

- مراقبة جمركية أكثر فعالية.
- تخليص جمركي أكثر كفاءة.
- التطبيقات الموحدة لقانون الجمارك.
- تحصيل عائدات أكثر كفاءة.
- تحليل أكثر فعالية للبيانات وتحسين جودة البيانات.
- إنتاج فعال لإحصاءات التجارة الخارجية وتمكين تبادل المعلومات بين المؤسسات ذات الصلة في الدولة وإدارات الجمارك في المنطقة ومركز الكوميسا. (KIDIST, 2010:43).

الفصل الثالث

دراسة وتحليل كل من الاعتمادات المستندية و نافذة
بيع العملة والميزان التجاري في العراق
المبحث الاول: الاعتمادات المستندية في العراق .

المبحث الثاني: نافذة بيع العملة الأجنبية للبنك
المركزي العراقي.

المبحث الثالث: الميزان التجاري العراقي

الفصل الثالث

دراسة وتحليل كل من الاعتمادات المستندية و نافذة بيع العملة والميزان التجاري في العراق

الاعتمادات المستندية و نافذة بيع العملة والميزان التجاري في العراق

توطئة

يُستخدم المزاد في الغالب من قبل تجار الاستيراد من المصارف التجارية الاهلية بهم ولا بد من التأكيد على أنها سياسة نقدية لأنها تسحب الدينار العراقي من السوق مما يقلل من ضغط السيولة النقدية وتأثيرها على التضخم، وأكدت إدارة البنك المركزي ، خاصة في بيانها الصادر بتاريخ 2012/5/22 ، أن استعمال العملة الأجنبية في الاستيرادات يؤدي أيضاً إلى الحد من الضغوط التضخمية ، لكن ذلك يندرج ضمن السياسة التجارية.

وأنَّ عملية شراء العملات الأجنبية هي عملية نقدية بحتة تجري وفق تعليمات اللجنة التنفيذية لبيع وشراء العملات الأجنبية أو لجنة المزاد ويشمل ذلك التحقق من المستندات التي تتطلب التحويل وما إذا كان البنك المعني يعاني من مشاكل مصرفية تتعلق برأس المال أو الامتثال لنسب السياسة النقدية التي يقرها المصرف والبنك المركزي يعطي الدولار لأنه يتلقى ديناراً بدلاً منه رغم أنه يمكن استعمال الدولار تجارياً (بعد خروجه من البنك المركزي) ويتم تقديم أرقام الاستيراد النهائية للجهات الإحصائية من قبل وزارة التجارة والجمارك الإدارات.

سندرس تحليل متغيرات الدراسة (الاعتمادات المستندية، و نافذة بيع العملة، والميزان التجاري) بشكل مفصل ثلاث مباحث، يتضمن المبحث الأول الاعتمادات المستندية في العراق ، اما المبحث الثاني يتضمن نافذة بيع العملة في العراق ، في حين المبحث الثالث يتضمن دراسة الميزان التجاري العراقي

الفصل الثالث

المبحث الأول

الاعتمادات المستندية في العراق

توطئة

الاعتمادات المستندية والقدرة على فهمها وفهم خطواتها وإجراءاتها تتطلب احترافية عالية في النشاط التجاري وفهم هذا الكم الهائل من الإجراءات والتفاصيل الدقيقة فضلاً عن الخطر في كيفية التعامل معها ، حيث يتطلب ذلك الإلمام بالتفاصيل الدقيقة. الاعتمادات المستندية من أجل ضمان حق الوحدة الاقتصادية بحيث تتجنب أي ضرر. أو الخسارة التي قد تكبدها في حالة حدوث أخطاء أو عيوب تؤدي إلى أضرار مادية وخسائر غير متوقعة.

تحتل الاعتمادات المستندية مكانة متميزة في الأوساط المصرفية حيث توصف بأنها تقنية مصرفية فريدة في محتواها وفعاليتها على مستوى أدائها ورائدة في إرساء الحماية المتبادلة لأطراف صفقة تجارية على المستوى العالمي ، خاصة في ظل وضع اقتصادي وتجاري دولي أصبحت أهم سماته انعدام الأمن وسيطرة مظاهر الترقب والاحتياطات بسبب الإفrazات. نظام العولمة وتحديات الألفية الثالثة ، واقع التجارة العالمية. أصبح أمراً حتمياً وحتماً.

أولاً: نشأة الاعتمادات المستندية في العراق

ارتبطت بداية الاعتمادات المستندية في العراق بظهور البنوك العراقية ، حيث وأنشأ أول بنك تجاري في بغداد عام 1890 م ومنذ ذلك التاريخ قدمت البنوك العراقية خدمة الاعتمادات المستندية ، وهذا ما تؤكد المادة (1) من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 عند تعريف الأعمال المصرفية على أنها "أعمال تمثل استلام ودائع مالية أو أعمال أخرى يمكن تحصيلها من الجمهور بهدف فتح اعتمادات أو القيام باستثمارات لحسابهم الخاص" حيث أن معظم الاعتمادات المستندية فتحت بموجب ولاء من نوع أو تصدير للبنك المركزي العراقي ، وتضيف إلى هذه الاعتمادات سواء كانت واردات من أجل الطمأنينة ودرجة الثقة التي يتمتع بها البنك المركزي وباقي الجهات تتمتع المصارف العراقية بسمعة ومكانة مرموقة ستجتاز تنظيم وتنفيذ الاعتمادات في العراق وفق الأعراف في تسهيل تنفيذ الاعتمادات ، سواء بين أطرافها دولياً وقواعد دولية أسوة بدول العالم الأخرى. (محمد، 2012 : 87)

إلا أن نشاط الاعتمادات المستندية قد تأثر بأحداث آب 1990 فقد اعتمد العراق على تغطية وارداته من الودائع ، وتوقف هذا النشاط بشكل كامل عن النقد في مصرف الرافدين في عمان ، والذي كان نشيطاً للغاية لتغطية هذا النشاط الواسع لأنه لم يكن من الممكن فتح الاعتمادات المستندية باسم العراق بسبب قرارات الأمم المتحدة التي أقرت الحصار الاقتصادي ومنعت بشكل كامل أي نشاط من هذا النوع ، حيث كان العمل على مذكرة التفاهم نشطاً عام 1996 م ، وفتحت خطابات الاعتماد لعدد من المنظمات الحكومية في ذلك الوقت ، كل ذلك تم بالتنسيق بين البنك المغطى والبنك المراسل ، وحركة الاعتمادات المستندية لمذكرة التفاهم تتم من الأمم المتحدة ، ومن ثم يمكن القول

إن نشاط الاعتمادات المستندية متوقف منذ أغسطس. 1990 م وحتى بعد الأحداث لكنها لم تتجاوز في دوائر الدولة باستثناء أرقام محددة من 2003/4/9 م. ولم يشهد هذا النشاط تقدم الاعتمادات المستندية لتغطية وارداتها(محمد، 2012 : 88).

ثانياً: نشأة الاعتمادات المستندية في المصارف الاهلية

بعد عام 2003 واستناداً الى قانون البنك المركزي العراقي الصادر بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (56) لسنة 2004 م ، اعتذر البنك المركزي عن قبول أو تنفيذ طلبات فتح حسابات الاعتماد المستندي لأن ذلك لا تُعد من عمليات الصيرفة المركزية ، ووجهت الوزارات طلباتهم في هذا الصدد إلى مصرف العراق للتجارة (TBI). الذي تأسس في تموز 2003 ككيان حكومي مستقل وبدأ عملياته في تشرين الثاني من العام نفسه الذي انشأ شبكة من المصارف المراسلة في العالم بلغ عدد هذه البنوك المراسلة أكثر من (148) مصرفاً تقع في (95) دولة ، وفي عام 2008 اتفقت الأمانة العامة لمجلس الوزراء على تحويل حسابات الاعتماد بمبالغ صغيرة (2) مليون دولار أو أقل ، بالاتفاق مع مصرف العراق للتجارة الى المصارف الاهلية التي لها فروع مراسلة ويمكن الوثوق بها ، ووفقاً لبيانات عام 2009 م شكلت هذه الاعتمادات الصغيرة 72٪ من عدد الاعتمادات التي فتحت ذلك العام ، ومن ثم تحويل هذه الاعتمادات إلى المصارف الاهلية التي ستقل بشكل كبير من الزخم والتأخير في المصرف التجاري العراقي ، إضافة إلى توسيع قاعدة فتح الاعتمادات المستندية وتطوير عمل المصارف الاهلية ، وقيمة تلك الاعتمادات المفتوحة في ذلك الوقت تمثل فقط (5.7٪) من القيمة الإجمالية للاعتمادات المستندية المفتوحة ، وهذا يدل على أن المخاطر المحتملة لعدم كفاءة البنوك الاهلية لن تكون كبيرة ، أما بالنسبة للاعتمادات المستندية الكبيرة والتي بلغت (28٪) من إجمالي الاعتمادات ، تم الاحتفاظ بها في مصرف التجارة العراقي.(الرزاق، 2019:762)

في عام 2009 ، حولت البنوك الحكومية ، فضلاً عن البنوك الاهلية بتنفيذ حسابات الاعتماد الصغيرة بطريقة متكاملة ، وفي عام 2012 ، تم زيادة الحد الأعلى لمقدار حسابات الاعتماد المحولة إلى البنوك الاهلية إلى (4) ملايين دولار، ثم إلى (10) ملايين دولار عام 2014 وكانت الزيادة نهاية عام 2016 عندما تم الحصول على الموافقة على زيادة الحد الأقصى للاعتمادات المستندية لدى البنوك الاهلية إلى (30) مليون دولار ، والسقف البالغ ويمكن رفع هذه الاعتمادات في حالات الضرورة على أن تتم هذه الزيادة بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي.

وبناء على قرار مجلس الوزراء / لجنة الشؤون الاقتصادية رقم (113) في (12 / 2 / 2019) والتأكيد الوزاري للاقتصاد في تأثيرتها السادسة عشرة المنعقدة في (5 / 8 / 2019) بشأن موضوع فتح الحساب الجاري في القطاع الخاص مصارف لدوائر التمويل الذاتي والمركزي لاستعمالها في أغراض فتح الاعتمادات المستندية حصرياً دون وساطة أو موافقة وزارة المالية أو مصرف التجارة العراقي ، وبسقف (50) مليون دولار.(البنك المركزي العراقي، 2020) ويمكن بيان آلية فتح الاعتمادات المستندية لدى البنوك الاهلية:

تتوجه الدوائر الحكومية إلى هذا البنك لمراجعة الطلب وفق الآتي: (البنك المركزي العراقي، 2020):

1. يجب أن يكون الحد الأدنى لتصنيف البنك من إحدى وكالات التصنيف الدولية - B.
 2. يجب أن يكون للبنك أكثر من خمسة بنوك مراسلة لا يقل تصنيفها عن - B. من قبل الوكالات الدولية (بدون وساطة من أي بنك).
 3. أن للبنك سقف ائتمانية مع البنوك المراسلة.
 4. أن يكون البنك قد فتح اعتمادات مستندية تزيد عن (150) مليون دولار المدة السابقة.
 5. يجب أن يكون لدى البنك نظام إلكتروني لإدخالات الاعتمادات.
 6. أن البنك لم يوضع تحت وصاية أو قائمة العقوبات الدولية في العامين الماضيين.
 7. من المفترض أن يكون قد وأنشأ البنك منذ أكثر من خمس سنوات.
 8. ان الحد الأدنى لرأس المال المصرف (250) مليار دينار ، باستثناء فروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق ، علما ان مصارفها الام هي الضامنة لجميع عمليات فروعها في العراق.
 9. أن البنك يتعامل مع شركة تأمين لديها إعادة تأمين من إحدى الشركات الكبرى.
 10. أن يكون للبنك إدارة متخصصة في إدارة الاعتمادات المستندية تتكون من متخصصين تزيد خبرتهم عن (10) سنوات في فتح وإدارة الاعتمادات المستندية على أن تضم الدائرة اثنين من كفاءات عراقية كحد أدنى.
 11. يجب ألا يتجاوز اعتماد المستندية الممنوح من البنك (اعتمادات + خطاب ضمان) 200% من رأس المال واحتياطيات وفق الضوابط والتعليمات.
 12. يمكن تغذية رصيد الحساب لتغطية الودائع النقدية لفتح الاعتماد من تحويل وارده إلى الحساب أو إيداع نقدي أو إيداع شيك.
 13. يتم الاحتفاظ بالهامش النقدي للاعتمادات ضمن الضمانات النقدية إلى جانب المطلوبات البنك حتى يتم دفع قيمة المستندات وفقاً لتاريخ الاستحقاق.
 14. يحتفظ البنك بملف منفصل لكل اعتماد يتضمن جميع المراسلات والقيود المتعلقة بالائتمان لمدة خمس سنوات من تاريخ إغلاق الاعتماد.
 15. يجب على البنك أن يراعي شروط الاعتماد وممارسة أفضل التطبيقات والعناية الواجبة لحماية مصالح الدوائر الحكومية أو الشركات الحكومية الفاتحة للاعتماد ضمن ضوابط القواعد والمعايير الدولية.
 16. يتم إلغاء الاعتماد بناءً على طلب الأمر (الدائرة الحكومية أو الشركة) وبعد الحصول على موافقة المستفيد في حال كان الاعتماد ضمن مدة الصلاحية ، على أن يتم إرجاع الودائع النقدية إلى الحساب المصرفي في بنك حكومي مدة أقصاها خمسة أيام عمل
 17. يتفق على الرسوم بين الجهة الحكومية والبنوك الاهلية ضمن مبدأ المنافسة في الأسعار وجودة الخدمات بين البنوك:
- أ- سعر الصرف
ب- رسوم فتح الائتمان
ت- رسوم ترقية الاعتماد
ث- الفوائد وأرباح الهامش النقدي.

18. يمكن للبنك أن يتقدم بطلب تعزيز الرصيد في الخارج لدى البنوك المراسلة لتعزيز الائتمان أو لدفع قيمة الائتمان من نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي ، بشرط ألا يتجاوز سعر الصرف المباع للدائرة أو الشركة (1200). دينار لكل دولار.
19. في حالة وجود شكوى حول فشل البنك أو تأخيره في سداد قيمة الائتمان للمستفيد مدة أقصاها خمسة أيام عمل من تاريخ الاستحقاق ، فسيتم حرمان البنك من فتح حسابات وائتمانات حكومية لمدة ستة أشهر .
20. يراقب البنك المركزي البنوك للتأكد من تنفيذها للإجراءات المذكورة انفاً ، مع المخاطرة بحرمان البنوك المخالفة من الموافقة على فتح اعتمادات حكومية في المستقبل. (البنك المركزي العراقي، 2020)

يرى الباحث

ان المصارف الاهلية حصلت على اهتمام كبير من قبل مجلس الوزراء في فتح الاعتمادات المستندية من القرارات التي صدرت والتي تدرجت في الحصول على صلاحية الاعتمادات (بدأت بمبلغ 2 مليون دولار و ثم صلت الى 50 مليون دولار) من دون الحصول على موافقة المصرف العراقي للتجارة التي كانت الالزامية وتتم من ه ، ولم يحصل من هذا الاهتمام مع المصارف الحكومية بنفس السبب الذي حصل مع الاهتمام للمصارف الاهلية وهو (تقليل الزخم التعاملات عن المصرف العراقي للتجارة) وتسهيل التعاملات على فاتحين الاعتمادات ، على الرغم من تمتع المصارف الحكومية بافضلية من المصارف الاهلية من حيث حجم راس المال وعدد المتعاملين وعدد الفروع المحلية في حين علاقتها مع عدد المصارف المراسلة في المصارف الاهلية والمشروط في (5 من دون وساطة) وهذا لم تفصح عنه المصارف الاهلية وحتى البنك المركزي وكذلك التصنيف الائتماني (B -)، الشرط الاخر لم يفصح عنه البنك المركزي ، اذ ان عدد المصارف الاهلية الداخلة في التصنيف خمس مصارف وهما (مصرف الخليج التجاري، و مصرف الإقليم التجاري العراقي، ، و مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل ، و البنك الأهلي العراقي) (الحاليم، 2022: 437) أي ان هذه المصارف هي الوحيدة حسب الشروط البنك المركزي العراقي تتعامل في الاعتماد المستندي. ويمكن بيان تطابق بعض الشروط التي طرحها البنك المركزي العراقي للمصارف الاهلية التي ترغب في التعامل بمنح الاعتمادات المستندية من الجدول الاتي :

الجدول (1) يبين راس مال وتاريخ التأسيس والتصنيف وعدد الفروع المصارف المراسلة للمصارف الاهلية.:

اسم المصرف	راس المال (1) مليار	تاريخ التأسيس (2)	التصنيف ف(3)	يمنح الاعتماد المستندي ام لا	عدد المصارف المراسلة
مصرف بغداد	250	1992/5/5	B-	يمنح	10
التجاري العراقي	250	1992/7/12	B-	يمنح	7
الشرق الاوسط العراقي	250	1993/9/28		يمنح	16
الاستثمار العراقي	250	1993/9/28		يمنح	29
البصرة الدولي للاستثمار	75	1993/1/3		تحت التصفية القسرية	متوقف
المتحد للاستثمار	300	1994/11/5		يمنح	20
الاهلي العراقي	250	1995/3/28	B-	يمنح	5
الانتمان العراقي	250	1998/10/16		يمنح	لم يفصح
دار السلام للاستثمار	150	1999/4/6		تحت الوصاية	متوقف
مصرف بابل	250	1999/6/8		يمنح	9
الاقتصاد للاستثمار والتمويل	252	1999/12/10		يمنح	6
سومر التجاري	250	1999/11/4		يمنح	10
الخليج التجاري	300	2000/2/7	Ccc+	يمنح	14
الوركاء للاستثمار والتمويل	105,072 (مليون)	2000/2/7		تحت الوصاية	متوقف
الموصل للتنمية والاستثمار	252	2001/12/3		يمنح	لم يفصح
الشمال للتمويل والاستثمار	300	2004/3/9		تحت وصاية	13
الاتحاد العراقي	252	2004/3/9		يمنح	15
اشور الدولي للاستثمار	250	2005/9/22		يمنح	15
المنصور للاستثمار	250	2006/2/20		يمنح	22
مصرف عبر العراق	264	2006/12/5		يمنح	8
الأقليم التجاري للاستثمار والتمويل	250	2007/3/1	Ccc+	يمنح	15
الهدى	250	2008/1/14		يمنح	لم يفصح
اربيل للاستثمار والتمويل	265	2010/6/23		يمنح	23
التنمية الدولي للاستثمار	250	2011/4/7	b-	يمنح	22
حمورابي التجاري	201	2020/11/29		يمنح	لم يفصح

المصدر (1) و(2) البنك المركزي العراقي. (3) Capital Intelligence Ratings Ltd و (4) fitch الموقع الرسمي لكل مصرف.

يتضح من الجدول (1):.

1- ان جميع المصارف الاهلية تتعامل في الاعتماد المستندي سواء مع الأطراف الحكومية او مع القطاع الخاص باستثناء (الشمال للتمويل والاستثمار و مصرف البصرة الدولي للاستثمار ومصرف دار السلام للاستثمار) الذي وضع تحت وصاية من قبل البنك المركزي (محمد، 2019: 247) ، اذ ان مصرف دار السلام للاستثمار يتعامل في الاعتماد المستندي حتى عام 2015 حسب التقرير السنوي للمصرف ، وكذلك الحال مع مصرف الشمال للتمويل والاستثمار الذي وضع تحت الوصاية نهاية عام 2022 والذي كان يتعامل هو الاخر في الاعتمادات حتى عام 2021 ، في حين مصرف البصرة الدولي فقد وضع تحت التصفية القسرية .

- 2- راس مال جميع المصارف الاهلية مطابقة لشرط البنك المركزي الذي وضع حد ادنى لراس المال للمصارف التي تتعامل في الاعتمادات المستندي ((250) مليار دينار) ،بستثناء مصرف حمورابي التجاري الذي يبلغ راس ماله (201) مليار دينار ويمنح اعتماد مستندي وهذا مخالف لشرط الحد الأدنى لراس المالي للمصرف ،وكذلك مصرف دار السلام للاستثمار الذي وضع تحت وصاية البنك المركزي بعد 2016 الذي منع من التعامل في الاعتماد المستندي لان البنك المركزي منع المصارف من التعامل في الاعتمادات المستندي التي تعاني من مشاكل ، الا ان مايمكن ملاحظته ان المصرف يتعامل قبل ان يوضع تحت وصاية البنك المركزي في الاعتماد المستندي وراس ماله (150) مليار دينار وهذا مخالف لشروط الذي وضعها البنك المركزي العراقي ،حال مشابه مع مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل في التعامل بالاعتمادات المستندية من دون تحقيق لشرط الحد الأدنى لراس المال ، اذ وضع المصرف تحت الوصاية البنك المركزي بسبب مشاكل ناتجة عن سحب الحكومة للموالها المودعة مما أدى الى العسر المالي وتوقف عمل المصرف (بيداوي، 2017: 849).
- 3- ان شرط مرور خمس سنوات على انشاء المصرف قبل ان يقوم بمنح الاعتمادات المستندية امثل له جميع المصارف الاهلية بستثناء مصرف حمورابي التجاري الذي بدأ بأصدار الاعتمادات المستندية بعد عام واحد فقط من تأسيسه وهذه مخالفة أخرى تتمثل في عدم تحقق المدة المشروطة من قبل البنك المركزي العراقي.
- 4- في مايتعلق بشرط عدد المصارف المراسلة التي يجب ان يكون عددها اكثر من خمس مصارف لكل مصرف يرغب بفتح بالاعتمادات المستندية فان جميع المصارف الاهلية حققت هذا الشرط لانها جميعها لديها اكثر من خمسة مصارف مراسلة لكن لم تفصح جميع هذه المصارف عن تصنيف المصارف التي تتعاملها معها والتي يجب ان تكون كحد ادنى عند مستوى (B-) .
- 5- في مايتعلق بوكالات التصنيف المعياري الدولي المشروط من قبل البنك المركزي ، الذي يعد من الشروط المبهمه وغير واضحة كون الأخير لم يحدد ماهو نوع هذا التصنيف ولا حتى المؤسسة المعتمدة للتصنيف مع وجود العديد من وكالات التصنيف الدولية ، الا ان من وكالات التصنيف (¹ Capital Intelligence Ratings ، ²fitch) من الوكالات المستعملة في التصنيف المصرفي وحسب هذه الوكالات فان المصارف التي دخلت التصنيف (مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل ، ومصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل ، و مصرف الخليج التجاري ، ومصرف الأهلي العراقي ، ومصرف بغداد ، ومصرف التجاري العراقي) اما بقية المصارف فانها لم تدخل التصنيف ولكنها تتعامل في الاعتماد المستندي.

¹ تصنيفات كابيتال انتليجنس (www.ciratings.com) هي وكالة تصنيف انتماني دولية مملوكة للقطاع الخاص تقدم تحليلات وتصنيفات انتمانية عالية الجودة ومستقلة لما يقرب من 35 عامًا.

² تنشر Fitch Ratings التصنيفات الانتمانية التي تمثل آراءًا تطلعية حول القدرة النسبية لكيان أو التزام على الوفاء بالالتزامات المالية. يتم تعيين التصنيفات الافتراضية للمصدر (IDRs) للشركات والكيانات السيادية والمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأجير وشركات التأمين وكيانات المالية العامة (الحكومات المحلية والإقليمية).

ثالثاً: الاعتمادات المستندية الممنوحة من المصارف الاهلية الى القطاعات

تعاني المصارف الاهلية في العراق من مشكلة التعثر المصرفي للمتعاملين لهذا نجد الانشطة والتعاملات داخل المصارف الاهلية تكون ذات حذر كبير وتعامل منخفض قياساً بما تقوم فيه المصارف الحكومية لا سيما الائتمان النقدي، اذ قامت معظم المصارف الاهلية بتقليل التعامل بهذا النوع من الائتمان والتوجه بتجاه الائتمان التعهدي(الاعتمادات المستندية وخطاب الضمان) بسبب كثرة الضمانات التي يحصل عليها المصرف الأهلي ويمكن بيان مقدار الاعتمادات المستندية الممنوحة من المصارف الاهلية الى القطاعات الثلاث(الحكومية، والمؤسسات العامة، والقطاع الخاص) في الجدول الآتي:.

الجدول(2)الاعتمادات المستندية الممنوحة من المصارف الاهلية الى قطاعات مختلفة للمدة

2021_2010

(المبالغ بالمليون دينار)

السنوات	الاعتمادات في المصارف الاهلية	الحكومة	نسبة القطاع الحكومي %	المؤسسات العامة	نسبة المؤسسات %	القطاع الخاص	نسبة القطاع الخاص %
2010	1,309,820	21,814	1.66542	0	0	1,288,006	98.33458
2011	1,960,063	0	0	0	0	1,960,063	100
2012	2,276,729	157,254	6.907014	1,034	0.045416	2,118,441	93.04757
2013	2,819,494	63,413	2.249092	0	0	2,756,081	97.75091
2014	2,326,497	18,194	0.782034	0	0	2,308,303	99.21797
2015	1,623,720	4,277	0.263407	0	0	1,619,443	99.73659
2016	2,371,417	14,318	0.603774	0	0	2,357,099	99.39623
2017	1,267,521	2,515	0.198419	0	0	1,265,006	99.80158
2018	1,301,772	603	0.046321	0	0	1,301,169	99.95368
2019	1,723,823	0	0	0	0	1,723,823	100
2020	2,767,795	440	0.015897	0	0	2,767,355	99.9841
2021	3,498,292	406	0.011606	0	0	3,497,886	99.98839
Max	3,498,292	157,254	6.9	1,034	0	3,497,886	100
Min	1,267,521	0	0	0	0	1,265,006	93

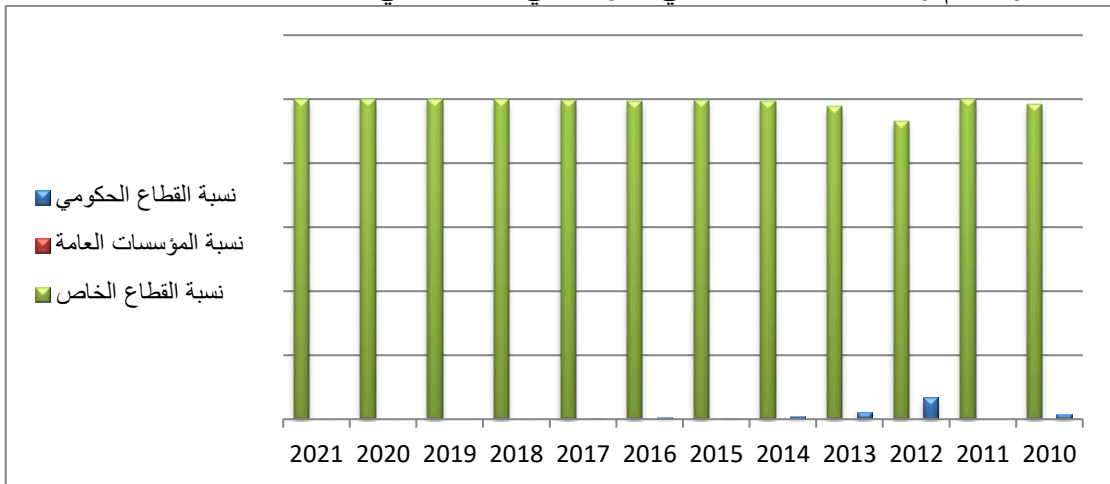
المصدر: البنك المركزي العراقي . النشرة الإحصائية للسنوات متفرقة .

قبل الدخول في تفاصيل الجدول يمكن بيان عدم نشر بيانات عام 2009 من قبل البنك المركزي العراقي للاعتماد المستندي للمصارف الاهلية لان عملية ربطها مع نافذة بيع العملة قد كانت في نهاية العام . يتبين من الجدول (2) الآتي : .

1- تتراوح نسبة القطاع الحكومي من اجمالي الاعتماد المستندي الممنوح من المصارف الاهلية بين (0% _ 6.9%) وهي نسبة منخفضة جدا وهذا يعود الى ارتباط وفتح حسابات معظم القطاع الحكومي مع المصارف الحكومية وانخفاض التعامل مع المصارف الاهلية .

- 2- ان المؤسسات العامة تتشابه في النسب الاعتمادات الممنوحة من قبل المصارف الاهلية الى هذه المؤسسات فان نسبة التعامل شبه المعدومة مع المصارف الاهلية والتي بلغت (0%) وهي ادنى نسبة من بين النسب القطاعات الحكومي والقطاع الخاص.
- 3- ان نسبة القطاع الخاص من اجمالي الاعتمادات المستندية المصارف الاهلية بلغت اعلى النسب والتي تراوحت بين (93%-100%) قياساً ببقية القطاعات الحكومي والمؤسسات العامة . أي ان المصارف الاهلية معظم ماتمنحة من اعتمادات مستندية يكون بتجاه القطاع الخاص.

يعود الارتفاع في الاعتمادات المستندية الممنوحة الى القطاع الخاص لزيادة الاقبال على فتح الاعتمادات المستندية من قبل القطاع الخاص لتمويل عملية استيراد البضائع الخاصة بهم ، نتيجة التدرج في زيادة الثقة في التعامل مع المصارف الاهلية ، وتوجه البنك المركزي ولثقتهم ببعض المصارف الأهلية، باشر بإجراءات لتشجيع المصارف الخارجية والبنوك المركزية الخارجية لغرض فتح ممرات مالية لها، لتمكينها من ممارسة عمليات تحويل الأموال لأغراض التجارة الخارجية والتدرج في زيادة الحد الأعلى لمبلغ الاعتمادات المستندية المحولة من البنك المركزي الى المصارف الاهلية مباشرة التي تساعد على زيادة قدرة المصارف الاهلية على التوسع في عمليات الاعتماد المستندي المشار لها انفاً . والحاجة الكبيرة للسوق المحلي للاستيراد لما حدث بعد عام 2003 من توقف اغلب المصانع المنتجة وانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي فضلاً عن زيادة عدد السكان الاستهلاكي الغير منتج ،والى ماتم الإشارة اليه اعلى من توجه المصارف الاهلية في التركيز على الائتمان التعهدي الذي يتضمن الاعتمادات المستندية وخطاب الضمان وتقليل التعامل في الائتمان النقدي لكثرة التعثر المصرفي من قبل المتعاملين وزيادة الضمانات المقدمة من قبل المتعاملين في الاعتمادات المستندية دفعت هذه العوامل الى زيادة الاستيراد ومن ثم زيادة الاعتمادات المستندية ، كذلك تحسن الوضع الاقتصادي للفرد بشكل الخاص وللحكومة بشكل عام بزيادة دخلهم بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق و زيادة أسعار النفط التي زادت من الإيرادات الحكومية وزيادة النفقات ومن ثم زيادة الاستهلاك السلعي ، وكما في الشكل الاتي



المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول انفاً

الشكل (8) نسبة الاعتماد المستندي في القطاع الحكومي والمؤسسات العامة والقطاع الخاص . ان الأسباب كثيرة التي دفعت الى قلة التعامل للقطاعات (الحكومي والمؤسسات العامة) مع المصارف الأهلية والتركيز والاعتماد على القطاع الخاص منها ان الاعتمادات المستندية هي جزء من الائتمان التعهدي الذي هو جزء من اجمالي الائتمان المصرفي ، والا ان الودائع مصدر تمويل الائتمان فان انخفاض الودائع في المصارف الخاصة يؤثر على اجمالي الائتمان المصرفي بشكل عام والائتمان التعهدي بشكل خاص ،اذ بلغت الودائع في المصارف الخاصة (8592)مليار دينار من اصل (23.7) ترليون دينار عراقي وان (72%) من هذه الودائع هي وداائع جارية (Ali, 2018:22)

أي انها تعاني من قلة الودائع حتى والنسبة الكبيرة في القطاع الخاص للاعتمادات المستندية تُعد منخفضة قياساً بما يمنح في المصارف الحكومية ، كذلك الارتباط الكلي للقطاع الحكومي والمؤسسات العامة مع المصارف الحكومية من حيث فتح حسابات للدوائر الحكومية في المصارف الحكومية والتعامل بشكل اساس مع هذه المصارف في تمويل احتياجاتهم المالية ، ان المقدرات المالية ونسبة الأمان المتوفرة في التعامل مع القطاع الحكومي والمؤسسات العامة يجب ان يكون هناك تركيز واهتمام كبير من قبل المصارف الاهلية سيما وانها تبحث عن فرص استثمارية ذات تعثر مالي معدوم وبحثها عن الأمان .ويمكن بيان هذا التوجه للاحقاً في الاعتمادات المستندية للقطاع الحكومي والمؤسسات العامة من قبل المصارف الحكومية .

رابعاً: مسار الاعتمادات المستندية بشكلها الإجمالي لكل مصارف الاهلية

إن المصرف العراقي للتجارة (TBI) هو المسيطر بالكامل على عملية فتح الاعتمادات المستندية وهو الذي يقوم بتوزيع الاعتمادات المستندية الأقل من اربعة مليون دولار للمصارف التجارية ولغرض إحداث التوازن بين المصارف وحسب الظروف يكون توزيع الاعتمادات المستندية إلى المصارف العشرة الاولى الواردة في التقييم السنوي للبنك المركزي. ويمكن بيان الاعتمادات المستندية للمصارف الاهلية من الجدول الآتي:

الجدول (3) الاعتمادات المستندية لكل مصرف اهلي للمدة 2009-2015

(مليون دينار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات اسم المصرف
134,940	140,766	97,599	35,389	859	1,157	3,279	الأهلي العراقي
0	828	88,611	43,834	19,122	6,685	39,715	المتحد للاستثمار
47,394	36,199	34,881	23,509	27,336	32,886	0	المنصور للاستثمار
259	195,454	69,027	143,253	97,512	72,038	32,000	اشور الدولي للاستثمار
31,791	8,243	9,088	37,458	52,876	117,836	71,075	الاتنمان العراقي
313,357	92,678	131,671	498,822	72,206	4,897	1,727	الاتحاد العراقي
14,187	57,024	49,348	64,849	75,006	178,224	142,987	الاستثمار العراقي
806,295	854,279	117,836	3,521	417	5,536	0	الاقتصاد للاستثمار والتمويل
6,284	23,493	11,941	13,319	23,182	8,188	4,849	الخليج التجاري
60,565	116,137	122,574	127,235	97,478	117,115	133,398	الشرق الأوسط للاستثمار
4,000	2,791	268,000	187,466	84,000	12,482	71,560	الشمال للتمويل والاستثمار
35,065	83,858	66,802	7,209	283	0	1,114	بابل
65,253	74,804	27,138	14,616	3,089	3,685	263,539	بغداد
0	1,939	698	1,442	341	315	169	سومر التجاري
27,488						0	التنمية الدولي للاستثمار والتنمية
9,704	3,185	1,169				0	الإقليم التجاري
108,864	0	0	0	0	0	0	عبر العراق
0	0	0	0	0	0	0	الموصل الدولي للتنمية والاستثمار
11,421	0	120	3,500	3,512	3,512	0	التجاري العراقي
923							أربيل للاستثمار والتمويل
						0	حمورابي
1,677,790	1,691,678	1,096,503	1,205,422	557,219	564,556	765,412	المجموع
806,295	854,279	268,000	498,822	97,512	178,224	263,539	Max

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير لمختلف المصارف المدة السنوية 2009-2015

يوضح الجدول (3) ان هناك تفاوت بين المصارف الاهلية في فتح الاعتمادات المستندية ، اذ ان الاعتمادات المستندية المدة بين (2009-2015) في كل من (مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتنمية ومصرف الإقليم التجاري ومصرف عبر العراق ومصرف الموصل الدولي للتنمية والاستثمار و مصرف أربيل للاستثمار والتمويل ومصرف حمورابي) كانت شبه المعدومة ولم يكن هناك اعتمادات مستندية كبيرة ، يعزى هذا الى أسباب كثيرة منها ضعف قدرة هذه المصارف في الحصول على تقييم عالي يساعدها في الحصول على اعتمادات مستندية من المصرف العراقي للتجارة الذي يقوم بتوزيع الاعتمادات التي تقل عن (5) مليون دولار كونه المسيطر الرئيس على عمليات الاعتمادات المستندية على المصارف التي تحصل على اعلى تقييم من قبل البنك المركزي العراقي ، وكذلك ضعف قدرة هذه المصارف في جذب المستثمرين الراغبين بالاستيراد من حيث قلة عدد الفروع المحلي وضعف العلاقات مع المصارف المراسلة في الخارج أي قلة عدد المصارف المراسلة المرتبطة مع هذه المصارف ، فضلا عن ضعف قدرتها في تسويق نفسها للمستثمر حتى وان كانت تملك القدرة على فتح الاعتمادات المستندية قياساً بما تقوم فيه المصارف الأخرى التي تتعامل بشكل مناسب وحققت هذه المدة قيم مرتفعة في فتح الاعتمادات المستندية يساعدها على تحقيق ربحية مناسبة من العمليات التي تحصل عليها ، و ان اعلى اعتماد محقق عام 2009 كانت من مصرف بغداد بتحقيقه (263,539) مليار دينار عراقي في حين العامين (2010 و 2011) كانت من نصيب مصرف الشرق الأوسط بتحقيقه (117,115 و 97,478) مليار دينار ، وعام (2012) كانت اعلى اعتماد مستندي من قبل مصرف الاتحاد بتحقيقه (498,822) مليار دينار ، اما مصرف الشمال للاستثمار والتمويل فقد حقق اعلى اعتماد مستندي عام (2013) بتحقيقه (268,000) مليار دينار ، في حين مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل فقد حقق اعلى اعتماد مستندي خلال العامين (2014 و 2015) بتحقيقه (854,279 و 806,295) مليار دينار ، وهذا جاء نتيجة قدرة هذه المصارف التجارية الاهلية في جذب المستثمرين المتعاملين في الاعتمادات المستندية من حيث تسويق نفسها لهم وحصولها على اعلى تقييم من قبل البنك المركزي وكذلك عدد المصارف المراسلة التي تتعامل معها هذه المصارف عدهم اكبر من المصارف الاهلية الأخرى وبالاتي ساعدها على جذب المستثمرين .

اجمالي الاعتمادات المستندية اخذت مسار متقلب بين الارتفاع والا انخفاض المدة بين (2009-2015) فقد حقق عام (2009) ماقيمته (765,412) مليار دينار في حين اخفض اجمالي الاعتماد المستندي العامين (2010 و 2011) بتحقيقه ماقيمته (564,556 و 557,219) مليار دينار ، وحقق ارتفاع عام (2012) وصل الى (1,205,422) ترليون دينار وانخفض بشكل طفيف عام (2013) بتحقيقه قيمة (1,096,503) ترليون دينار ، الا انه عاد الى الارتفاع عام (2014) بتحقيقه (1,691,678) ترليون دينار ، وحقق ماقيمته (1,677,790) ترليون دينار عام (2015) .

جاء هذا الارتفاع في اجمالي الاعتماد المستندي الى ما قدمه البنك المركزي من دعم الى المصارف الاهلية لثقتهم في المصارف الاهلية، أذ باشر بإجراءات التشجيع المصارف الخارجية والبنوك المركزية الخارجية لغرض فتح ممرات مالية لها، لتمكينها من ممارسة عمليات تحويل الأموال لأغراض التجارة الخارجية، و كذلك الى ما حصلت عليه المصارف الاهلية من تحويل بتنفيذ الاعتمادات المستندية بطريقة متكاملة ، و الى ما تم زيادته من الحد الأعلى لمقدار خطابات الاعتماد المحولة إلى البنوك الاهلية إلى (4) ملايين دولار. ثم إلى (10) ملايين دولار عام 2014. ويمكن بيان قيم الاعتمادات المستندية لكل مصرف اهلي (2016-2021) في الجدول الآتي:

الجدول (4) الاعتمادات المستندية الممنوحة من قبل المصارف الاهلية المدة 2016-2021

(مليون دينار)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
						اسم المصرف
361,277	363,681	399,096	330,425	154,331	167,530	الأهلي العراقي
0	1,133	4,777	32,952	36,004	32,681	المتحد للاستثمار
73,789	35,596	7,479	18,847	31,645	39,013	المنصور للاستثمار
3,509	480	1,372	876	0	288,610	اشور الدولي للاستثمار
4,424	351	990	1,880	2,783	7,795	الائتمان العراقي
0	0	0	0	1,909	253,481	الاتحاد العراقي
3,848	0	8,275	1,528	229	97,064	الاستثمار العراقي
0	0	0	1,068	0	586,941	الاقتصاد للاستثمار والتمويل
4,380	4,380	2,095	3,989	4,406	40,332	الخليج التجاري
6,792	8,071	7,228	10,193	16,139	96,733	الشرق الأوسط للاستثمار
	1,635	2218	2,218	3,608	1,944	الشمال للتمويل والاستثمار
68,934	92,280	121,134	48,885	25,849	93,180	بابل
1,135	40,854	3,710	443	11,770	14,221	بغداد
0	0	0	0	0	0	سومر التجاري
187,529	28,083	56,459	7,884	100,471	47,809	التنمية الدولي للاستثمار والتنمية
6,570	50,351	94,704	1,520,048	6,005	56,464	الإقليم التجاري
4,175	4,327	2,652	0	0	0	عبر العراق
0	10,805	8,251	0	0	0	الموصل الدولي للتنمية والاستثمار
0	0	0	0	0	0	التجاري العراقي
27,473	41,787	24,615	13,620	23,142	36,618	أربيل للاستثمار والتمويل
0	0					حمورابي
753,835	683,814	745,055	1,994,856	418,291	1,860,416	المجموع
361,277	363,681	399,096	1,520,048	154,331	586,941	Max

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير لمختلف المصارف المدة السنوية 2009-2015

يتبين من الجدول (4) ان بعض مصارف أهلية المدة (2016-2021) حققت انحدار كبير في قيم الاعتمادات المستندية الممنوحة بعد ان كانت قد حققت قيم كبيرة ومرتفعة المدة (2009-2015) منهم (مصرف الاتحاد العراقي، مصرف سومر التجاري، ، مصرف التجاري العراقي) وهذا ان دل على شي فقد يدل على عدم حصول هذه المصارف على تقييم مقبول من قبل البنك المركزي العراقي للمنهج الاعتمادات المستندية ، الحال مشابه مع مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل الذي قد حصل على اعلى قيمة في منح الاعتمادات المستندي الأعوام (2014-2015-2016) ، وان مصرف حمورابي لم يمنح أي اعتماد مستندي حتى مع فتح قسم للاعتماد المستندي داخل المصرف .

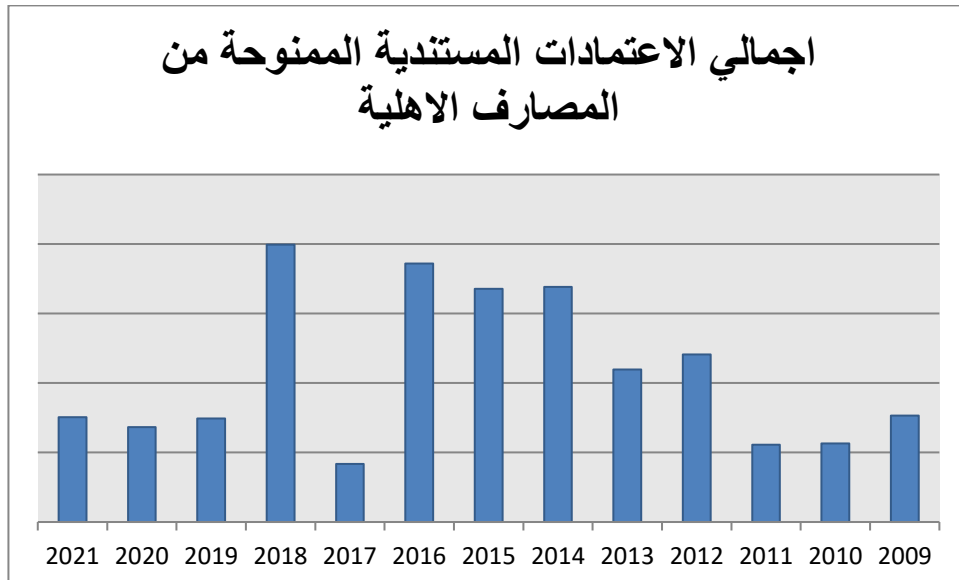
ان اعلى قيمة في منح الاعتماد المستندي من قبل المصارف الأهلي المدة (2016-2021) انحصرت بين ثلاث مصارف وهما (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل ومصرف الإقليم

التجاري ومصرف الأهلي العراقي) اذ ان مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل لم يستمر في هذا وحقق قيم وصلت الى الصفر المدة المحددة في الجدول انفاً بعد ان حقق اعلى قيمة في منح الاعتماد المستندي عام (2016) يعود ذلك الى وضع المصرف تحت الوصايا البنك المركزي هذه المدة، وحسب تعليمات البنك المركزي في شروط منح الاعتماد من قبل المصارف الاهلية يجب ان لا يكون المصرف وضع تحت الوصايا لمدة عامين سابقين . كذلك تغير مجلس الإدارة القديم بالمجلس الإدارة جديدة ، اما مصرف الإقليم التجاري بعد ان حقق قيم منخفضة (2009-2015) حقق اعلى قيمة في منح الاعتماد المستندي عام (2018) وصلت الى (1,520,048) ترليون دينار نتيجة تطور المركز المالي للمصرف وصلت عام (2018) الى (313%) وزيادة عدد المصارف المراسلة في الخارج للمصرف الإقليم نفس العام ، في حين المصرف الأهلي العراقي حقق في المدة(2009-2015) قيم تصاعديّة بشكل متدرج ولم يحقق اعلى قيمة في منح الاعتماد المستندي نفس المدة، الا ان حقق مدة (2016-2021) قيم كبيرة جدا ، واعلى قيم اربع سنوات (2017 و 2019 و 2020 و 2021) وهذا يعود الى أسباب كثيرة منها الاستحواذ على فروع مصرف عودة اللبناني في العراق نتج عن عملية الاستحواذ فائع (24) مليار دينار عراقي (العراقي، 2021: 2) و لم يقتصر عمل المصرف على الخدمات المقدمة للأفراد والشركات التجارية وانما ابعد من ذلك يشمل الشركات التجارية الإقليمية والعالمية والاعتماد على شبكة مراسلي الإقليمية والعالمية ، اذ يعد كابيتال بنك الذي يملك (62%) من راس مال المصرف بوابة المصرف الأهلي العراقي للانفتاح للاقتصاديات العالمية من تسهيل الحوالات الداخلية والخارجية وتوفير سقوف للاعتمادات المستندية ، كذلك امتلاك المصرف الأهلي فروع منتشرة في اغلب محافظات العراق الامر الذي يساعد الافراد والشركات من سهولة الوصول الى المصرف .

اجمالي الاعتمادات المستندية فقد تحققت اعلى اعتمادات مستندية ممنوحة في عامين (2016 و 2018) وصلت الى (1,860,416 و 1,994,856) ترليون دينار عراقي ، اذ ان المساهمة الاغلب كانت بين اربع مصارف عام (2016) هما (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل ومصرف اشور الدولي للاستثمار ومصرف الأهلي العراقي ومصرف الاتحاد العراقي) بنسبة مساهمة تصل الى (70%) في حين عام (2018) المساهمة كانت بين مصرفين فقط هما (مصرف الأهلي العراقي ومصرف الإقليم التجاري) بنسب (17% و 77%) على التوالي بنسبة اجمالية وصلت الى (93%) من اجمالي الاعتماد المستندي .

اما بقية الأعوام فقد حقق مامجموعة (418,291، 745,055، 683,814، 753,835) مليار دينار عراقي للأعوام (2017، 2019، 2020، 2021) على التوالي ، نلاحظ ان القيم الاجمالية منخفضة نتيجة انخفاض الكبير في المصارف الاهلية الأربعة المساهمة بشكل كبير في الإجمالي الاعتمادات المستندية هما (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل ومصرف اشور الدولي للاستثمار ومصرف الأهلي العراقي ومصرف الاتحاد العراقي) عام (2017) ، قام مصرف اشور الدولي بهذا العام بتباعد سياسة تحفظية لكافة اعمال المصرف خوفاً من التغييرات البيئية السريعة التي تحصل تؤثر على كافة اعمال المصرف في ظل الظروف التي يعاني منها العراق والمنطقة بحيث يتم الموازنة بين العائد والمخاطرة ، في حين مصرف الاتحاد العراقي الذي وصل الى مرحلة انعدام منح الاعتمادات المستندية بسبب عدد الدعاوى القانونية المرفوعة على المصرف كل عام من هذه الأعوام ، اذ ان البنك المركزي العراقي في احد شروطه للتعامل في الاعتمادات المستندية اكد على

عدم وجود شكوى على المصرف، وان وجدت سوف يتوقف عن منح الاعتماد المستندي لمدة ستة اشهر، وان مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل هذه الأعوام قد وضع تحت الوصايا حسب كتاب البنك المركزي العراقي (1595/1/9) الذي يمنع من منح الاعتمادات المستندية حسب شروط منح الاعتماد المستندي وحتى مع رفع الوصايا واستبدال الإدارة القديمة بالإدارة الحديثه، تم تشكيل اللجان متخصصة لمعالجة مشكلة اتباع تعليمات البنك المركزي العراقي الخاصة بمنح الائتمان التعهدي بشكل عام والاعتماد المستندي بشكل خاص واستمرت هذه اللجان للمدد طويلة حتى يصح مسار عمل المصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل بعد ان كان نشاط المصرف فعال وذو ربحية الأعوام السابقة، كل هذه العوامل التي حصلت للمصارف الاهلية الأربعة المساهمة بشكل كبير في الإجمالي الاعتمادات المستندية هما (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل ومصرف اشور الدولي للاستثمار ومصرف الأهلي العراقي ومصرف الاتحاد العراقي) ساعدت على انخفاض اجمالي الاعتماد المستندي الممنوح للأفراد والشركات العاملة في العراق، ويمكن بيان مسار اجمالي الاعتمادات المستندية المدعمة من الشكل الآتي:.



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول انفاً.

الشكل (9) اجمالي الاعتماد المستندي الممنوح من المصارف الاهلية بقيم الاجمالية .

يبين الشكل انفاً ان مسار المصارف الاهلية في منح الاعتماد المستندي لم يكن مستقر او متخذ مسار واحد وانما مسار ذو قيم متقلبة، اذ نجد ان في بعض السنوات يتخذ مسار تصاعدي بسبب استقرار البيئة الاقتصادية للبلد التي تنعكس على العمل المصرفي للمصارف الاهلية وتشجع على العمل وكسب الأرباح، وفي بعض السنوات تنخفض بشكل كبير و مفاجاً نتيجة المشاكل الخارجية التي تواجه عمل المصارف فضلاً عن المشاكل الداخلي التي تنتج عن عدم اتباع الخطط والوسائل الحديثه العالمية فيكون العمل في بعض الأحيان من دون الالتزام في القواعد البنك المركزي العراقي مما يؤدي الى تعرض المصرف التجاري الى عقوبات محلية وتوقف بعد الا ان شطة ومنها نشاط الاعتماد المستندي.

خامساً: الاعتماد المستندي الممنوح من المصارف الحكومية

تقوم المصارف التجارية الحكومية بتأثير كبير في تمويل التجارة الخارجية والاعتمادات المستندية هي من اهم طرق ذلك التمويل التي لها تأثير في النشاط الاقتصادي وبالأخص جانب الاستيرادات لما تتمتع به هذه الاداة من الثقة والامان التي تؤديها للأطراف المتعاقدة وهي بذلك تُعد من الوسائل الاساسية اساعدت على انتشار التجارة الدولية وسهلت عملية التبادل التجاري بين بلدان العالم المختلفة فهي الوسيلة المفضلة للايفاء بالالتزامات فضلاً عن انها تُعد احدى أنواع الائتمان التعهدي . كما تأتي أهمية الاعتمادات المستندية من الاهتمام الكبير التي تحظى به التجارة الخارجية من قبل دول العالم والتي لها القدرة الكبيرة على النهوض باقتصاديات الدول وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.

ان عمليات الاعتماد المستندي بدأت تمنح من قبل المصارف الحكومية فقط من دون ان يقوم أي مصرف اهلي بتقديم الاعتمادات المستندية ، اذ قام البنك المركزي العراقي في بادء الامر بتكريس هذا النشاط الى المصرف العراقي التجاري (TBI) كون المصرف حكومي ويمتلك علاقة مع اكبر عدد من المصارف المراسلة ومن ثم قام بمنح المصارف الاهلية صلاحية العمل بالاعتمادات المستندية لكن بشكل تدريجي وضمن مبالغ محددة وتكون تحت اشراف المصرف العراقي التجاري (TBI)، وكذلك القدرة الكبيرة التي تتمتع فيها المصارف الحكومية من حيث القدرة المالية والقدرة الوصول الى المتعاملين نتيجة امتلاكها اكبر عدد فروع محلية، فضلاً عن الثقة التي وجدت لدى المتعاملين اتجاه المصارف الحكومية بشكل اكبر . ويمكن من الجدول الاتي بيان عمليات الاعتماد المستندي الممنوحة من قبل المصارف الاهلية الى القطاعات الثلاث(الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع المصرفي) وكما في الجدول الآتي :

الجدول(5)يبين الاعتمادات المستندية الممنوحة من المصارف الحكومية الى القطاعات (الحكومية، المؤسسات العامة ، القطاع الخاص)

(المبالغ بالمليون)

السنوات	الاعتمادات في المصارف الحكومي	الحكومة	نسبة القطاع الحكومي %	المؤسسات العامة	نسبة المؤسسات %	القطاع الخاص	نسبة القطاع الخاص %
2009	27,309,837	17,601,095	64.45	7,319,784	26.80	2,388,958	8.75
2010	26,705,981	17,143,860	64.19	8,232,984	30.83	1,329,137	4.98
2011	28,215,894	17,725,621	62.82	9,036,205	32.03	1,454,068	5.15
2012	29,109,631	15,729,767	54.04	11,522,494	39.58	1,857,370	6.38
2013	35,416,360	18,503,368	52.25	14,569,627	41.14	2,343,365	6.62
2014	32,259,674	16,889,283	52.35	13,233,517	41.02	2,136,874	6.62
2015	22,278,501	10,580,884	47.49	10,068,945	45.20	1,628,672	7.31
2016	16,579,692	8,137,768	49.08	7,263,022	43.81	1,178,902	7.11
2017	14,329,811	2,311,381	16.13	12,001,703	83.75	16,727	0.12
2018	13,642,664	2,051,656	15.04	11,555,152	84.70	35,856	0.26
2019	13,931,262	2,183,534	15.67	11,721,310	84.14	26,418	0.19
2020	13,713,599	2,082,279	15.18	11,610,331	84.66	20,989	0.15
2021	14,044,294	2,287,136	16.29	11,566,190	82.36	190,968	1.36
max	35,416,360	18,503,368	64	14,569,627	85	2,388,958	9
min	13,642,664	2,051,656	15	7,263,022	27	16,727	0.15

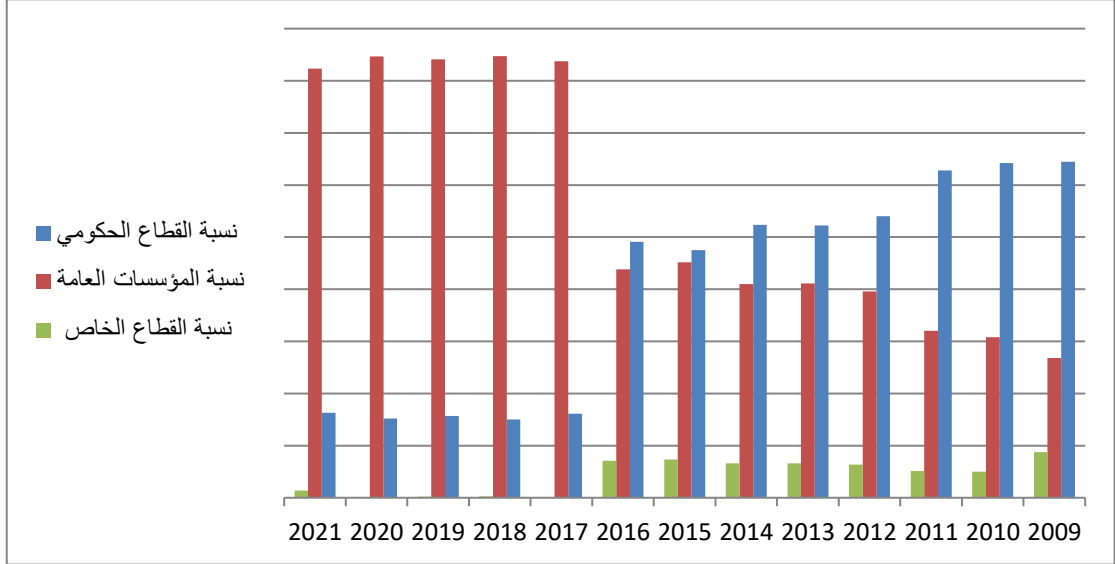
المصدر: البنك المركزي العراقي . النشرة الإحصائية لسنوات متفرقة .

يتبين من الجدول (5) ان المصارف الحكومية هي المسطيرة وبشكل شبه الكلي على عمليات منح الاعتمادات المستندية في العراق ويمكن بيان ذلك من ما يأتي:.

1- حصل القطاع الحكومي الاعوام (2009 و 2010 و 2011) على النسبة الأكبر من الاعتمادات المستندية الممنوحة من قبل المصارف الحكومية للقطاع الحكومي مدة الدراسة بنسب (64.4% و 64.1% و 62.8%) على التوالي وهذا يبين حجم الارتباط بين القطاع الحكومي مع المصارف الحكومية قياساً بما منح من المصارف الاهلية الى القطاع الحكومي وكذلك الحاجة الفعلية من قبل الدوائر الحكومية للاستيراد من فتح الاعتماد المستندي في المصارف الحكومية ، وتحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي بعد تجاوز الازمة العالمية (اللازمة المالية) والتي اثرت بشكل إيجابي على الاقتصادي المحلي وعلى الاقتصادي العالمي مما سمح في زيادة الاستيرادات هذا وانخفض نسبة القطاع الحكومي من الاعتمادات المستندية بين الأعوام (2012-2014) ، اذ كانت النسب بين

- (54.04%_ 52.35%) بسبب انخفاض الإيرادات الحكومية وانخفاض النفقات الحكومية بسبب الأوضاع الاقتصادي التي عاشها الاقتصاد العراقي هذه ال مدة، نتيجة ارتباك الذي حصل من التقلبات السياسية وعد التوافق الذي اثر على مستوى الاقتصاد الوطني ،مما قلل من النفقات الدوائر الحكومية المرتبطة بالحكومة مالياً وادارياً، استمرت هذا الان خفاض وبشكل كبير الأعوام اللاحقة حتى استقر في عام (2021) عند نسبة (16%) وهذا بسبب ماحدث بمنصف عام (2014) من دخول تنظيم داعش الإرهابي الى العراق وما كلف البلد من توجه معظم النفقات الى الحرب ضد هذا التنظيم الإرهابي فضلا عن انخفاض أسعار النفط وبشكل كبير واتباع سياسة التقشف الحكومية الامر الذي اثر على حصول الدوائر الحكومية على نفقات تساعد على فتح اعتماد مستندي للاستيراد احتياجات الدوائر الحكومية .
- 2- ان المؤسسات العامة التابعة الى الحكومة والمستقلة مالياً وادارياً اتخذت مساراً تصاعدياً المدة الدراسية، اذ بدأت بنسبة (26.80%) في عام (2009) واستمرت بالارتفاع الأعوام اللاحقة الى مانسبته (45.20%) عام (2015) ،اذ ان هذا الارتفاع والزيادة المتحققة هذه الأعوام لم تتأثر في الظروف الاقتصادية التي مرة فيها الاقتصاد العراقي من انخفاض أسعار النفط ودخول الإرهاب وهذا يعود الى ان هذه المؤسسات تعتمد على إيراداتها المتحققة في تمويل مشاريعها من الاعتمادات المستندية ،واستمرت الزيادة في عمليات الاعتمادات المستندية الممنوحة من المصارف الحكومية الى المؤسسات العامة حتى وصلت الى مانسبته (82.36%) في عام (2021) وهي اعلى نسبة مساهمة تحققت مدة الدراسة للاعتمادات المستندية الممنوحة من المصارف الحكومية الى القطاع المؤسسات العامة ، وكذلك تبين هذه النسب ان المؤسسات العامة ترتبط بشكل كامل مع المصارف الحكومية كون الاعتمادات المستندية التي فتحها هذا القطاع لم يكن قد تعامل بنصف منها مع المصارف الاهلية التي وصلت اعلى نسبة تعامل مع المصارف الاهلية الى (0.45%) ، يعود هذا الى الثقة الكبيرة بالمصارف الحكومية وقدرة المصارف الحكومية على السيطرة والهيمنة على المتعاملين من المؤسسات العامة.
- 3- ان نسبة مساهمة القطاع الخاص هي اقل نسبة مساهمة في اجمالي الاعتمادات المستندية الممنوحة من المصارف الحكومية الى القطاع الخاص ،اذ بدا بنسبة مساهمة (8.75%) في عام (2009) وهي اعلى نسبة في القطاع الخاص خال مدة الدراسة وخفضت هذه النسبة في السنوات اللاحقة حتى استقرت في عام (2016) بنسبة مساهمة (7.11%) واستمرت في الا ان خفاض الى ادنى مستوى بتحقيقها في عام (2021) نسبة (1.36%) على الرغم من الثقة الكبيرة للقطاع الخاص في المصارف الحكومية وقدرتها على تلبية احتياجات القطاع الخاص من الاعتماد المستندي الا ان النسب منخفضة جداً ،بسبب ضعف الثقافة المصرفية للأفراد والشركات الخاصة في التوجه بتجاه الاعتماد المستندي وكذلك عدم تركيز المصارف الحكومية في جذب المتعاملين من القطاع الخاص معها وتحقيق أرباح من هم ، لان السوق المحلية ذات حاجة كبيرة الى الاستيراد سيما بعد عام (2003) وهذا ما تبين من القطاع الحكومي والمؤسسات العامة بفتح اعتمادات مستندية بمبالغ كبيرة جداً ، وهنا افصحت هذه النسب عن عجز المصارف الحكومية بالرغم ماتملكة من مقومات كبيرة للجذب القطاع الخاص للتعامل معها من حيث عدد الفروع المحلية و العدد الكبير من المصارف المراسلة في الخارج والمركز المالي الكبير الذي تمتلكه وكذلك الثقة الكبيرة بالمصارف الحكومية

قياساً بما تمتلكه المصارف الاهلية ، وهذا كان بسبب الطرق التقليدية والإجراءات التعقيدية المتبعة من قبل المصارف الحكومية وعدم مواكبة التطور المصرفي الذي وصلت اليه المصارف العالمية في البلدان المتقدمة. يمكن بيان نسبة كل قطاع في اجمالي الاعتماد المستندي الممنوح من المصارف الحكومية كما في الشكل الآتي .:

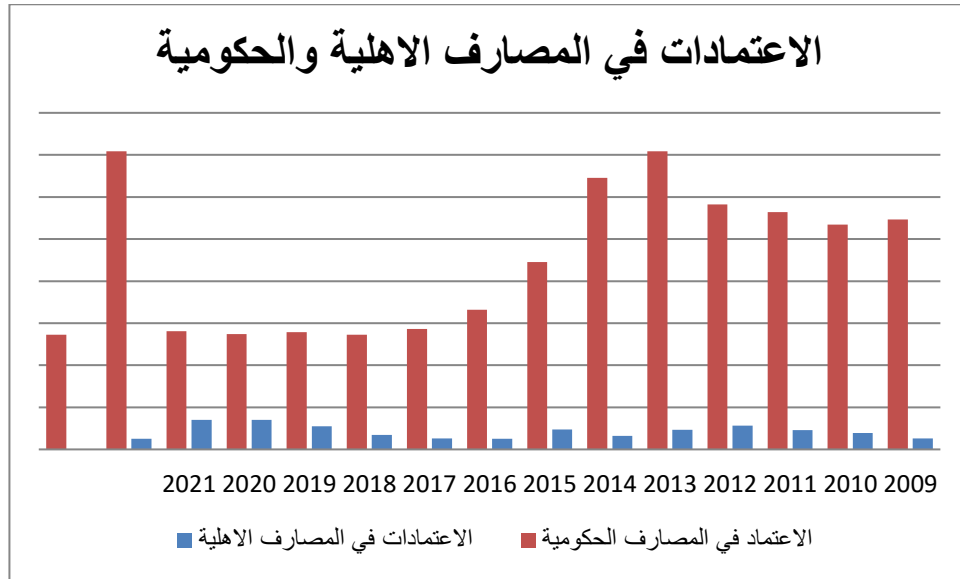


المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول انفاً

الشكل (10) نسبة الاعتماد المستندي لكل من القطاع الحكومي والمؤسسات العامة والقطاع الخاص. يبين الشكل انفاً مستوى القطاع الخاص المنخفض قياساً في نسبة القطاع الحكومي والمؤسسات العامة ، اذ ان المصارف الحكومية السنوات الأولى من الدراسة وبسبب تحسن إيرادات الحكومية منحت اعتماد مستندي الى القطاع الحكومي بشكل اعلى من القطاعات الأخرى ، في حين القطاع المؤسسات العامة الذي اتخذ مسار تصاعدي في مستوى الاعتماد المستندي وبلغ اعلى من القطاعات الأخرى في السنوات الأخيرة من مدة الدراسة وكما في الشكل انفاً.

4- اجمالي الاعتمادات المستندية الممنوحة من قبل المصارف الحكومية حقق قيم مرتفعة المدة الأولى من الدراسة ، اذ بلغ اجمالي قيمة الاعتماد المستندي الممنوح عام (2009) ما قيمته (27,309) مليار دينار عراقي، نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي فضلا عن الاستقرار الاقتصادي العالمي وتجاوز الازمة المالية العالمية والذي انعكس على الاقتصاد الوطني مما اثر إيجابيا على حركة الاستيرادات من ثم زيادة الاعتمادات المستندية. واستمر بالارتفاع حتى عام (2013) بلغ قيمته (35,416) مليار دينار عراقي ،نتيجة مرحلة الازدهار وارتفاع معدلات النمو الاعتمادات المستندية لتسوية المبادلات التجارية الدولية وزيادة الاقبال على المصارف العراقية ثم انخفض بعد ذلك حتى وصل بالا ان خفاض الى

(14,044) مليار دينار عراقي عام (2021) بسبب بداية الصراع مع التنظيمات الإرهابية وما رافقه من عدم إقرار الموازنة العامة للبلاد في احد الأعوام ضمن مدة الدراسة وكذلك توقف انتجا النفط في بعض المحافظات بسبب الاعمال الإرهابية مما دفع الى اتباع سياسة مالية تقشفية من قبل الحكومة ، ويمكن من الشكل الاتي بيان حجم الاعتمادات المستندية الممنوحة بشكلها الإجمالي من قبل المصارف الحكومية قياساً بحجم الاعتمادات المستندية الممنوحة من قبل المصارف الاهلية وكما موضح في الشكل الآتي.:



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول انفاً

الشكل (11) اجمالي الاعتماد المستندي الممنوح من المصارف الاهلية والمصارف الحكومية .

يفسر الشكل انفاً حجم الاعتمادات المستندية الكبيرة الممنوحة من المصارف الحكومية وحجم الاعتماد المستندي الممنوح من قبل المصارف الاهلية بمستوياتها المتواضع، اذ ان النسب الكبيرة للمصارف الحكومية كانت للأسباب كثيرة منها ، تمثلت المدة بالتغيرات الجوهرية التي عاشها العراق التوجه بتجاه الا ان فتاح والتواصل مع العالم الخارجي لتبدأ مرحلة مفصلية من تاريخ العراق مما أتاح فرصة للتعامل مع العالم الخارجي ، وان تحرير التجارة الخارجية وانفتاح السوق المحلي على العالم الخارجي من الأسباب التي ساعدت على تنشيط حركة الاعتماد المستندي . وان عملية الاعتمادات المستندية بدأت من المصارف الحكومية وسيطرت عليها من منح البنك المركزي العراقي الصلاحيات الى المصرف العراقي للتجارة في منح الاعتماد المستندي ، وحتى قيام المصارف الاهلية في منح الاعتماد المستندي يكون في معظمه من المصرف العراقي للتجارة نتيجة العدد الكبير للمصارف المرابطة مع هذا المصرف، وكذلك بسبب تحسن الظروف

الأقتصادية وإرتفاع حجم الأيرادات العامة والذي ترتب عليه إرتفاع حجم الأستيرادات والذي تطلب إرتفاع حجم الأئتمان المصرفي، وعلى وجه الخصوص، الأئتمان التعهدي المرتبط بعملية الأستيراد من فتح الاعتمادات المستندية، اما المصارف الاهلية وعلى الرغم من الاهتمام الدعم المقدم من قبل البنك المركزي العراقي وتركيزها في تحقيق أرباحها على الأئتمان التعهدي المتضمن اعتمادات مستندية وخطاب الضمان وذلك بسبب التعثر الناتج عن ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وضعف تقييم الضمانات على الأئتمان الممنوح فضلا عن عدم تمتع المصارف الاهلية بالملاءة المالية عالية تمكنها من توسع نشاطها وضمان الودائع ، الا ان اجمالي الاعتمادات الممنوحة تبقى بمستويات منخفضة وذات قيم منخفضة للأسباب تم شرحها انفاً.

خامساً: التوزيع القطاعي للاعتماد المستندي

ان الا ان شطة السلعية و التوزيعية للناتج المحلي الاجمالي بعد عام (2003) كانت تعاني من مشاكل كثيرة الامر الذي اثر على كمية الا ان تاج لهذه الا ان شطة ، غير انها لم تكن مواكبة للتطور من حيث استعمال التكنولوجيا ،فضلا على ما خلفه الحروب التي عاشها العراق ،كل هذه العوامل ساعدت على جعل هذه الا ان شطة متخلفة وغير منتجة ،ويمكن بيان الاعتمادات المستندية التي المستعملة من قبل هذه الا ان شطة من الجدول الآتي .:

الجدول(6) يبين الاعتمادات المستندية الممنوحة للانشطة السلعية و التوزيعية للناتج المحلي الإجمالي(2010-2016)

(المبالغ بالمليون)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الا ان شطة
2,671	0	5,513	3,423	943	73	369	الزراعة والصيد والغابات
962	0	0	0	0	0	0	المناجم واستعمال الفحم
48,404	103,953	278,196	214,877	90,177	11,095,466	10,012,639	الصناعات التحويلية
44,409	34,181	27,518	8,950	10,160	203,560	3,472	الكهرباء والغاز
16,051,894	21,458,597	3,365,205	30,469,190	24,147,001	6,162,614	5,686,472	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق
90,594	47,987	24,653,867	160,227	118,739	52,949	24,695	النقل والتخزين والمواصلات
288,611	36,078	6,768	96,716	49,782	107,443	137,829	التمويل والتأمين والعقارات
477,649	206,998	638,766	496,883	888,112	421,755	189,676	خدمات المجتمع
1,942,726	2,003,854	5,589,117	6,684,959	5,871,403	10,005,187	10,246,246	العالم الخارجي
3,189	10,573	21,221	100,629	209,009	21,269,910	1,714,303	التشييد والبناء
18,951,109	23,902,221	34,586,171	38,235,854	31,385,326	49,318,957	28,015,701	المجموع
16,051,894	21,458,597	24,653,867	30,469,190	24,147,001	21,269,910	10,246,246	max
962	0	0	0	0	0	0	min

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة.

يتبين من الجدول (6) ماياتي:

1- نشاط الزراعة والصيد كان بين الارتفاع والا ان خفاض المدة(2010-2015) من الاعتماد المستندي، اذ حقق عام (2010) (369) مليون من الاعتماد المستندي بسبب مايعانيه هذا النشاط من نقص الاسمدة، البذور، وتدني كفاءة طرق الري، و انقطاع التيار الكهربائي الى جانب مشكلة ارتفاع نسبة الملوحة والتصحر والتي باتت تهدد اكثر الاراضي، كل هذه العوامل تتطلب زيادة الاعتمادات المستندية ، الا ان عام (2011) انخفض الاعتماد المستندي الممنوح لهذا النشاط، ثم عاد الاعتماد المستندي الممنوح لهذا النشاط الى الارتفاع الأعوام الثلاث (2012 و2013 و2014) بسبب مساهمة القطاع الزراعي في سد الحاجة من الا ان تاج المحلي ضئيلة نظرا لتعدد المشاكل التي يعاني منها وعلى راسها تدني الا ان تاجية سواء من ناحية الفرد العامل او المساحة المزروعة او الحيوان المزرعي وذلك يعود الى الابتعاد عن استعمال المكننة الحديثة والبذور والاسمدة المحسنة ووسائل مكافحة الافات الزراعية وافتقاد الفلاح وجهله لابسط مفردات الدراية والمعرفة بأساليب الزراعة الحديثة، قلة المراعي والعلف وضعف الخدمات البيطرية، كما وتلعب العوامل الطبيعية تأثيرا كبيرا في التأثير على مستوى الا ان تاجية من ناحية كمية الامطار الساقطة والملوحة مما ادى الى انخفاض مستمر في الا ان تاج الزراعي، فضلا عن تردي الاوضاع الامنية. ثم بعد ذلك انخفض الاعتماد الى الصفر عام (2015) والى (2671) عام (2016) بسبب انخفاض التخصيصات المالية لهذا النشاط الذي يساعده على استيراد مايتحتاجه من مواد اساسية للزيادة الا ان تاج التي لا تزال محدودة حتى مع زيادتها بعد عام (2003) ولم تكفي لسد الحاجة الفعلية للسوق المحلي.

2- نشاط المناجم واستعمال الفحم لم يفتح اعتماد مستندي المدة(2010-2015) الا ان قيمة الاعتماد المستندي عام (2016) كانت (962) مليون بسبب ان هذا النشاط يعد النشاط المساهم الاكبر في توليد الناتج المحلي الاجمالي قياسا بباقي الا ان شطة الاخرى، ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة مساهمة نشاط قطاع النفط الخام في توليد الناتج المحلي الإجمالي بسبب تولي الشركات الأجنبية عملية الا ان تاج باستعمال وسائل متطورة ومتقدمة. وان نسبة المساهمة الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي تستدعي الى الاكتفاء الذاتي من عمليات الاستيراد وتقليل التوجه باتجاه الاعتماد المستندي.

3- نشاط الصناعات التحويلية يعد احد القطاعات التي منحت اعتماد مستندي بشكل كبير جدا المدة(2010-2016) على الرغم من التذبذب في قيم الاعتماد المستندي المدة المرتبط في الارتفاع والا ان خفاض بالتخصيصات التي يحصل عليها هذا النشاط المتأتي من زيادة إيرادات الحكومية في حالة الزيادة يزداد الاعتماد المستندي لهذا القطاع وفي حالة الا ان خفاض ينخفض الاعتماد المستندي ، اذ ان القيم الكبيرة للاعتماد المستندي لهذا القطاع ناتج عن ما يعانيه من ضعف شديد في هذا القطاع الحيوي على الرغم من تمتع البلد بالامكانيات التي تؤهله لتوسيع تأثير هذا القطاع، ففي الوقت الذي اعتبرت فيه خطة التنمية الوطنية لصناعة التحويلية احد الا ان شطة المستهدفة لتنويع الاقتصاد الوطني، وان من ضمن الاهداف الاستراتيجية الاساسية للاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى (18%)، اذ بلغت نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الاجمالي متدنية جدا، مقابل اهمية هذا القطاع باعتباره

من اهم القطاعات المولدة للقيمة المضافة العالية، ويعود ذلك الى افتقاد العراق للبنية التحتية الداعمة لهذا النوع من الصناعة والتي يأتي في مقدمتها النقص الكبير في انتاج وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي المستخدم للاغراض الصناعية. مما يدل على ان زيادة الاعتماد المستندي جاءت لتغطية النقص الحاصل في انتاج هذا القطاع الذي لم يشبع حاجات السوق المحلي.

4- نشاط الكهرباء والغاز هو الاخر اتخذ مسار متذبذب بين الارتفاع والا ان خفاض في منح الاعتماد المستندي لهذا القطاع ، اذ لايزال نشاط قطاع الكهرباء يعاني من عجز واضح متمثلاً بارتفاع معدل الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة تفوق معدل الا ان تاج حيث لاتزال اهم التحديات التي تواجه هذا القطاع : نقص الوقود والفجوة بين الارتفاع السريع للطلب وتباطؤ نمو العرض فضلا عن انخفاض الكفاءة التشغيلية بسبب رداءة صيانة وتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وتقدم وحدات التوليد وشبكات النقل والتوزيع. وان كل هذه المشاكل تحتاج الى استيراد بشكل يؤدي الى سد نقص هذا القطاع فضلا عن سد نقص حاجة الاقتصاد المحلي من الكهرباء والغاز لان معظم إنتاجية الا ان شاطة الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بشكل كبير بما ينتجه هذا القطاع فضلاً عن حاجة الافراد المجتمع .

5- نشاط تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق اتخذ مسار تصاعدي في الحصول على الاعتماد المستندي باستثناء الا ان خفاض الذي حدث عام (2014) بسبب الاحداث في هذا العام من مشاكل امنية واقتصادية، الا ان الاعتماد المستندي الذي حصل عليه هذا النشاط مرتفعة كونه يعتبر من القطاعات المهمة الداعمة للقاعدة الاقتصادية للمساهمة في توليد الناتج المحلي الإجمالي وان تحسين نشاط هذا القطاع يرتبط بتحسين وتطوير مناخ الاستثمار والتطوير المستمر لبيئة الاعمال بغية خلق البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي، اي بيئة اعمال مواتية للقطاع الخاص تتجه نحو المجالات الا ان تاجية، وان هذا الارتفاع جاء لتعويض النقص الحاصل في هذا القطاع من عملية الاستيراد بسبب عدم الاكتفاء الذاتي بفتح اعتمادات مستندية تساعد على زيادة الاستيرادات.

6- نشاط النقل والتخزين والمواصلات هو الاخر اتخذ مسار مشابه لقطاع التجارة ويعود ذلك الى اتساع تأثير القطاع الحكومي من استيراد ما يحتاجه هذا القطاع لغرض انشاء العديد من الجسور واكساء العديد من الشوارع والى التأثير الذي يؤديه قطاع النقل الخاص والمتمثل بارتفاع مستوى وكفاءة خدماته، وتجدر الاشارة الى ان هذا القطاع بحاجة الى معالجة المشاكل التي يعاني منها والى تعزيز تأثير الاستثمار المحلي والاجنبي لرفع مستوى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. والتحسين الكبير في اداء نشاط هذا القطاع المهم والحيوي سيما في مجال اتساع شبكة خطوط النقل الجوي ولا بد من التاكيد على ضرورة تشجيع تنمية هذا القطاع من تحسين طرق النقل البرية والجوية من توسيع شبكة الملاحة الدولية لما لهذا القطاع من تأثير مهم ينعكس على تطور بقية الا ان شطة الاقتصادية الاخرى ومن ثم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي للقطر. لكونه العصب الحساس في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة باعتباره الوسيلة الاساسية في تحقيق الاتصال المستمر بين مختلف جهات العملية الاقتصادية والا ان تاجية المتمثلة بمواجهة التوسع الافقي للمدن وتقليص المسافات بين المنتج والمستهلك بما يمثل من اختصار لعامل الزمن.

7- نشاط التمويل والتأمين والعقارات اتخذ مسار منخفض المدة (2010-2015) بسبب عدم الحاج الى الاستيرادات مما قل فتح الاعتماد المستندي، باستثناء ما حققه من ارتقع في عام (2016) ، اذ يؤدي نشاط هذا القطاع تأثيراً مهماً في تحفيز ودفع عملية النمو الاقتصادي حيث

تساهم المصارف في تقدم ورخاء الاقتصاد من فرص العمل والوظائف التي تخلقها فضلا عن توفير الائتمان للأفراد والشركات في ادارة مشاريعهم والتي ستساهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي مما يدل على خلق سوق مالية متطورة تساهم في تحفيز الاستثمارات سواء المحلي او الاجنبي ، احتل نشاط هذا القطاع المرتبة الثالثة بعد قطاعي النفط الخام وخدمات التنمية الاجتماعية من حيث ترتيب نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي ، و ان جزء كبير من الاعتماد المستندي يكون لقطاع العقارات بسبب الحاجة الكبيرة لهذا القطاع في السوق المحلي والتوجه الكبير لدعم هذا القطاع بتقديم القروض السكنية والعقارية التي ساهمت في رفع القدرة الشرائية للأصحاب الدخول فضلا عن الاسعار المنخفضة و تمكينهم من تشييد وحداتهم السكنية وشراء الدور.

8- نشاط خدمات المجتمع حصل على اعتمادات مستندية بقيم مرتفعة والمتمثلة بخدمات التعليم، الصحة، البلدية، البحث والتطوير، الترفيهية...الى غيرها من الخدمات ، بسبب أهمية هذا القطاع ، اذ يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية بعد نشاط قطاع النفط الخام في سلم ترتيب الأهمية النسبية لمساهمة الا ان شطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالنظر لما يوفره هذا القطاع من إيرادات مالية للدولة، لذا يعد من الضروري تدعيم نشاط هذا القطاع وتحديد كقطاع منافس لقطاع النفط. من معالجة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع واستيراد كل ما يحتاجه .

9- نشاط العالم الخارجي اتخذ مسار تنازلي المدة(2010-2016) في الحصول على الاعتماد المستندي ، اذ بدا (10,246,246) مليار دينار واستمر في الا ان خفاض حتى وصل الى (1,942,726) مليار دينار وهذا يبين حجم الحاجة الفعلية لهذا القطاع للاستيراد .

10- نشاط التشييد والبناء حقق مسار تنازلي، ويعزى ذلك إلى تراجع الاستثمار في هذا القطاع من قبل القطاع العام نتيجة لتراجع التخصيصات في الموازنة الاستثمارية، الخاص في مجال البناء، وبالنظر الى أهمية هذا القطاع فإن الامر يتطلب تعزيز تأثيره وتوفير الظروف الملائمة لرفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي . وان العالمين (2010 و 2011) حققا قيم مرتفعة يعود ذلك الارتفاع الى انجاز القطاع الحكومي لعدد من المشاريع المتمثلة في بناء المدارس والمستشفيات والمجسرات كما ساهم القطاع الخاص (المحلي والاجنبي) في انشاء محلات التبضع الكبيرة (المولات). و التوسع الحاصل في مشاريع البناء والتشييد في اغلب المحافظات هذا العام كتأهيل وأكساء العديد من الطرق وبناء المجسرات إضافة الى مشاريع البناء والتشييد من قبل القطاع الخاص. أي ان هذا التوجه من قبل القطاع الخاص والقطاع الحكومي في انجاز المشاريع ساعد على زيادة الاستيرادات ما يحتاجه هذا القطاع من اساسات عملية الا ان تاج مما دفع منحنى الاعتماد المستندي الى الارتفاع.

الجدول(7)يبين الاعتمادات المستندية الممنوحة للأنشطة السلعية و التوزيعية للنتاج المحلي الإجمالي(2017-2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	الان شطة
62,183	0	0	52,515	53,909	83,868	الزراعة والصيد والغابات
68442	0	0	819	0	1032	المناجم واستعمال الفحم
1,738,015	998,226	3,146	65,739	22,835	147,018	الصناعات التحويلية
4,415,400	77,054	116,487	231,056	146,669	0	الكهرباء والغاز
1,441,554	14,390,107	14,271,190	11,573,577	12,770,137	13,248,034	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق
86,224	84,146	16,926	49,481	0	0	النقل والتخزين والمواصلات
0	4,424	1,179	299,613	0	9,607	التمويل والتأمين والعقارات
8,460,208	57,325	117,531	1,631,471	961	106,111	خدمات المجتمع
1,950,754	1,930,965	1,928,725	1,248,510	1,932,097	1,926,509	العالم الخارجي
1,627,273	339	26,210	502,304	17,828	75,153	التشييد والبناء
19,850,053	17,542,586	16,481,394	15,655,085	14,944,436	15,597,332	المجموع
8,460,208	14,390,107	14,271,190	11,573,577	12,770,137	13,248,034	Max
0	0	0	819	0	0	Min

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة.

يتبين من الجدول (7) ماياتي:

- 1- نشاط الزراعة والصيد اتخذ مسارا تنازليا المدة(2017-2022) من الاعتماد المستندي ،اذ حقق عام (2017) (83.868) مليون دينار واستمر بالا ان خفاض حتى نهاية مدة الدراسة ،ان اتخاذه هذا المسار التنازلي بسبب الظروف الاقتصادية التي عاشها العراق هذه المدة اثرت بشكل سلبي على إيرادات الدولة مما قلل من الاعتماد المستندي لهذا النشاط ، وان قيم الاعتماد هذه المدة هي اعلى من المدد السابقة وهذا يبين توجه الحكومة الى تفعيل وتنشيط هذا القطاع من استيراد الوسائل المتطورة التي يحتاجها لتفعيل وزيادة إنتاجية هذا القطاع لسد النقص المحلي .
- 2- نشاط المناجم واستعمال الفحم لم يحقق الاستقرار في قيمة الاعتمادات المستندية لهذا النشاط المدة (2017-2022) اذ نجد في بعض السنوات هناك اعتمادات مستندية وقيم مرتفعة وعدم فتح الاعتمادات في السنوات الأخرى وهذا كان بسبب ان هذا القطاع المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي ويدار من قبل الشركات الأجنبية المتطورة ويقوم بفتح الاعتماد لسد النقص الذي يحصل في بعض المدد معتمدة على الإمكانيات المادية التي تمتلكها في استيراد ماتحتاجه .
- 3- نشاط الصناعات التحويلية اتخذ مسارا تنازلي المدة(2017_ 2020) ثم عاد الى الارتفاع العامين (2021 و 2022) وقيم اعتمادات مستندية كبيرة جدا بسبب مايعانيه هذا القطاع من الوسائل التقليدية و حاجة هذا القطاع الى التطور في استعمال التكنولوجيا .كما يبين التوجه الحكومي لإنقاذ هذا القطاع من الان دثار .
- 4- نشاط الكهرباء والغاز من الان شطة التي تعاني بشكل كبير من ،اذ ان الغاز يحرق بشكل يومي ولا يوجد شركات تنتج وتقلل من حاجة السوق المحلي من الغاز اما الكهرباء فانها على الرغم من التخصيصات الكبيرة والاعتمادات المستمرة في كل الأعوام لان المشكلة لم تحل

- واستمرار الاعتمادات المفتوحة وقيم مرتفعة. لتعويض النقص الحاصل في هذا القطاع من عمليات الاستيراد.
- 5- نشاط تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق فتح اعتمادات مستندية بشكل كبير جدا وهو اعلى القطاعات التي فتحت اعتماد مستندي المدة(2017-2022) وهذا يبين النقص الحاد والكبير في السوق المحلي والحاجة الفعلية لجذب الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات المحلية التي تقلل من عمليات الاستيراد .
- 6- نشاط النقل والتخزين والمواصلات اتخذ مسار تنازلي وهذا يبين التجاهل وعدم الاهتمام في هذا القطاع لان هذا القطاع بحاجة الى معالجة المشاكل التي يعاني منها والى تعزيز تأثير الاستثمار المحلي والاجنبي لرفع مستوى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. والتحسين الكبير في اداء نشاط هذا القطاع المهم والحيوي سيما في مجال اتساع شبكة خطوط النقل الجوي ولا بد من التاكيد على ضرورة تشجيع تنمية هذا القطاع من تحسين طرق النقل البرية والجوية من توسيع شبكة الملاحة الدولية لما لهذا القطاع من تأثير مهم ينعكس على تطور بقية الا ان شطة الاقتصادية الاخرى.
- 7- نشاط التمويل والتأمين والعقارات اتخذ مسار متذبذب على الرغم من حاجة المصارف الى الوسائل والادوات المتطورة وكذلك العقارات التي تعاني من النقص الكبير والحاد الا ان التوجه والتركيز على فتح اعتمادات للانفاذ وتطوير هذا القطاع لاتزال محدودة .
- 8- نشاط خدمات المجتمع حصل عل اعتمادات مستندية بقيم مرتفعة والمتمثلة بخدمات التعليم، الصحة، البلدية، البحث والتطوير، الترفيهية...الى غيرها من الخدمات ، بسبب أهمية هذا القطاع .
- 9- نشاط العالم الخارجي اتخذ مسار مستقر ومرتفع المدة(2017-2022) في الحصول على الاعتماد المستندي ،اذ بدا (1,926,509) مليار دينار واستمر حتى وصل الى (1,950,754) مليار دينار وهذا يبين الحاجة الفعلية لهذا القطاع للاستيراد .
- 10- نشاط التشييد والبناء حقق مسار متذبذب بين الارتفاع والا ان خفاض ، ويعزى ذلك إلى تراجع الاستثمار في هذا القطاع من قبل القطاع العام نتيجة لتراجع التخصيصات في الموازنة الاستثمارية، الخاص في مجال البناء، وبالنظر الى أهمية هذا القطاع فإن الامر يتطلب تعزيز تأثيره وتوفير الظروف الملائمة لرفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي . وان القيم المرتفعة تعود انجاز القطاع الحكومي لعدد من المشاريع المتمثلة في بناء المدارس والمستشفيات والمجسرات كما ساهم القطاع الخاص (المحلي والاجنبي) في انشاء محلات التبضع الكبيرة (المولات). و التوسع الحاصل في مشاريع البناء والتشييد في اغلب المحافظات هذا العام كتأهيل وأكساء العديد من الطرق وبناء المجسرات إضافة الى مشاريع البناء والتشييد من قبل القطاع الخاص.

المبحث الثاني

نافذة بيع العملة في العراق

توطئة

ظل سعر الصرف مستقراً لمدة طويلة بسبب حجم الاستعمال المتزايد من العملة الأجنبية في توفير المرونة والاطمئنان في مقابلة الطلب، و ان عملية تحديد سعر الصرف يجب ان تجري بسلاسة لان عرقلتها ستؤثر على الطلب الدولار والطلب الذي ستعرقل سيشبع من السوق الموازي وسيكون هذا الإشباع بسعر صرف أعلى ومن ثم يحصل الاربك في السوق ويكون هذا مقدمة لتعدد أسعار الصرف، الأمر الذي يعرقل اتخاذ القرارات الاقتصادية وتنفيذها. ولا جل ان تقوم المصارف بمهمتها من جانب الطلب تقوم بإيداع حسابات لها في البنك المركزي تستخدمها لأغراض السياسة النقدية بشكل عام ومزاد العملة الأجنبية بالشكل خاص. وهذه الحسابات تكون قد دقت في المصارف نفسها والتي تحتوي ضمن تشكيلاتها الإدارية دائرة لتدقيق غسيل الأموال.

ان عملية بيع و شراء العملة الأجنبية هي عملية نقدية بحتة وتجري بموجب تعليمات اللجنة التنفيذية لبيع وشراء العملة الأجنبية او لجنة المزاد ويتضمن ذلك تدقيق الوثائق التي توجب التحويل وما اذا كان المصرف المعني لديه مشاكل مصرفية تتعلق برأس المال او الالتزام بنسب السياسة النقدية التي يقررها البنك المركزي العراقي .

اولاً: أسباب استحداث نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق

اجتمع سببان لظهور نافذة بيع العملات الأجنبية في العراق، الأول هو ضعف أدوات السياسة النقدية الذي كان سبب اللجوء إلى مزاد العملة ، ومشكلة ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة اختلال التوازن في الاقتصاد العراقي ، الجانب النقدي والحقيقي ، بسبب السياسات المتبعة قبل عام 2003 والتي أثرت سلباً على قيمة الدينار العراقي.

اما السبب الثاني فهو تتأثير قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وما رافقه من تحول في نهج السياسة النقدية وآلية عملها من التأكيد على ادوات نقدية غير مباشرة لخفض المستوى العام للأسعار وكذلك حصول البنك المركزي على الاستقلال في صياغة السياسة النقدية ، حيث حدث التدخل خطوة أولى في نظام الصرف العراقي نحو الا ان تقال للاعتماد آليات السوق.(داغر، 2017 : 53) يتم إجراء المزادات بطرق مختلفة في إحدى الحالات يشتري البنك المركزي العملات الأجنبية من البنوك التجارية لتعزيز احتياطياته الأجنبية. في حالة أخرى ، يقوم البنك المركزي بطرح النقد الأجنبي ، الذي يأتي من النقد الأجنبي الحكومي. في بعض الحالات ، تعمل مزادات العملات الأجنبية كأداة تدخل للبنك المركزي لتسهيل تقلبات أسعار الصرف على سبيل المثال ، في تركيا ، أجرى البنك المركزي مزادات ثنائية الاتجاه حيث يتم الدعوة إلى تقديم العطاءات وعروض الصرف الأجنبي ومع ذلك ، تتعارض مبيعات العملات الأجنبية من المزادات مع هدف وسيط آخر ، ألا وهو تعزيز الاحتياطيات الدولية. بالنظر إلى التضارب في أهداف السياسة ، من الأهمية بمكان التأكد من فعالية المزادات في تهدئة تقلبات أسعار الصرف غير الرسمية.(Kubo, 2017:3).

ثانياً: آلية الاشتراك في نافذة العملة الأجنبية

حسب تعليمات البنك المركزي كماورد في تعليمات بيع وشراء العملة الأجنبية يمكن بيان الية طلب الاشتراك في بيع وشراء العملة الاجنبية .(العراقي، 2019 : 23)وكما يأتي:

- 1- يقوم البنك المركزي بتعزيز ارصدة المصارف الراغبة في ذلك لدى مراسليها في الخارج لتمويل العمليات المصرفية المسموح بها من الناحية القانونية بالعملية الاجنبية.
- 2- يقدم طلب لشراء الدولار لغرض تعزيز ارصدة المصرف في الخارج او البيع النقدي الى المديرية العامة للعمليات المالية وإدارة الدين / قسم نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية من حسابه الجاري المفتوح لدى هذا البنك ،على الا يزيد مبلغ التعزيز على مقدار معاملات الزبائن.
- 3- يجب على المصارف القيام بالتحقق من أسماء الزبائن قبل اشتراكهم في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية من القوائم المعدة من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ، وقوائم الحظر الدولية وقوائم المدرجين في القائمة السوداء او المحظورين لدى البنك المركزي العراقي ، وتحمل المؤسسة المالية التبعات القانونية كافة ، وإعادة المبلغ المحول فضلاً عن فرض غرامات وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم (39 لسنة 2015) اذا ظهر بعد التدقيق اللاحق من قبل البنك المركزي العراقي ان احداً من المشاركين في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية .

يتبين مما سبق انفاً ان التعليمات التي أصدرها البنك المركزي العراقي للاشتراك في النافذة بيع العملة الأجنبية ، اذ ان النقطة الأولى لم توضح الاليات والسياسات التي تساعد في فحص الوثائق الخاصة بتعزيز الرصيد باستثناء القيام بالتأكد من الشركة المنتجة للسلع في الخارج والتأكد من الكمارك ، وهذا الاجراء اصبح من السهل التلاعب فيه من الاتفاق بين المستورد مع الشركة المنتجة في الخارج على تغيير الوثائق والاتفاق مع الكمارك ومن ثم سهولة خروج العملة الأجنبية للخارج من نافذة بيع العملة الأجنبية ، كون البنك المركزي العراقي لم تكن لديه السيطرة الكاملة على الكمارك المحلية من (الخدمة الكترونية لمخصصة لتحويل العمل الكمركي الى الكتروني) فكيف ممكن السيطرة على الشركات اجنبية التي تقع خارج حدود البلد ، في حين النقطة الأخيرة اشارت الى ان المصارف هي المسؤولة في متابعة معلومات الزبائن والبنك المركزي يقوم بمتابعة اليات المصارف في عملية متابعة الزبائن وهذا جاء بسبب كثرة المعاملات الزبائن وصعوبة متابعتها بمجملها من قبل البنك المركزي وان الزبائن مرتبطين مع المصارف التجارية بالشكل مباشر ، وان كثرة المعاملات الزبائن في هذا الجانب يصعب على المصارف التجارية متابعة جميع الافراد بطرق التقليدية ، من غير الاستعان بالتكنولوجيا التي يمكن ان تسهل من عملية متابعة جميع الزبائن بالشكل يسير وبالسرع الممكنة .

ثالثاً: معايير تصنيف المصارف لدخول نافذة بيع العملة الأجنبية

يعتمد التصنيف على سبعة معايير اساسية يعطى لكل منها وزن نسبي يسهم في تحديد الدرجة النهائية للمصرف وهي (اسماعيل، 2013: 6):

- 1- الامتثال (درجة الالتزام بقواعد وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب) ولها الوزن الأكبر.
- 2- الالتزام بتعليمات نافذة بيع العملة الأجنبية .
- 3- معيار التعامل مع المصارف المراسلة من حيث كونها معتمدة ومصنفة دولياً.
- 4- تطابق كشوفات المصرف مع كشوفات المصارف المراسلة.
- 5- تلبية طلبات الزبائن ومن ضمنها عناصرها عدد فروع المصرف.
- 6- الدعاوى القضائية ضد المصرف.
- 7- التعاقد مع شركة تدقيق دولية، وياخذ بالحسبان تاريخ تأسيس المصرف ، اذ يتم تنزيل خمس درجات من درجات المصارف التي لم يمض على تاسيسها اكثر من سنة .

يتبين مما سبق ان في

معايير التصنيف وإعطاء اوزان لكل معيار انفاً مطلوبة من كل المصارف وبالشكل سنوي ، غير ان الشروط التي فرضت على المصارف التجارية الاهلية لم تكن متوافقة مع الشروط منح الاعتمادات المستندية لنفس هذه المصارف التجارية الاهلية في المبحث السابق ،من حيث امضاء خمس سنوات على تأسيس المصرف التجاري ليتمكن منح الاعتمادات المستندية ولم يحدد مثل هذا المعيار في التصنيف انفاً وكذلك لم يركز البنك المركزي على إعطاء الوزن الأكبر للمصارف التي تحصل على تصنيف ممتاز سواء كان ذلك من نموذج (CAMELS) السنوي المقدم من قبل البنك المركزي العراقي بالشكل سنوي او الاعتماد على التصنيفات الدولية للمصارف التجارية واعطائها الوزن الأكبر، وان البنك المركزي لم يعطي درجة مناسبة الى المصارف التجارية التي تستعمل التكنولوجيا ومواكبة التطور التي تسهل من التعامل مع البنك المركزي من جهة وتسهل التعامل للمصرف مع الزبائن ، وتم إعطاء الوزن الأكبر للنقطة الأولى لغرض حماية المصارف التجارية من العقوبات الدولية غير كافي لتخلص من مشاكل نافذة بيع العملة ، على الرغم من ان كثرة الشروط يصعب على البنك المركزي السيطرة عليها وتطبيقها على المصارف التجارية من جهة والبنك المركزي من جهة أخرى الا ان عدم التوجه الى التكنولوجيا والشروط الصارمة سوف تبقى المصارف التجاري بوضعها التقليدي وعدم التطور واستغلال الثغرات في عملية النافذة بيع العملة والحصول على ربحية مناسبة .

رابعاً: الإجراءات الرادعة من قبل البنك المركزي العراقي على المصارف :

يقوم البنك المركزي بزيارات تفتيشية للمصارف للتأكد من الكشوفات التي تقدمها المصارف التجارية لتعزيز ارصدها من نافذة بيع العملة ، اذ يقوم البنك المركزي بمراجعة المستندات التجارية التي تخص التحويلات والتأكد بان المصرف قد قام بالعناية الواجبة لتطبيق مبدأ (اعرف زبونك) وبخلاف هذا يتم فرض غرامات رادعة على المصارف المخالفة ، هذا وقد طبقت غرامات على المصارف بقيمة (560) مليار دينار لمخالفتها ضوابط وتعليمات البنك المركزي فيما يخص نافذة بيع العملة والمخالفات الأخرى من مدة تطبيق هذه الفقرة حتى نهاية عام 2019. (العراقي، 2019: 41).

ان قيام البنك المركزي العراقي بزيارات تفتيشية لعمل المصارف التجارية ومراجعة المستندات التي تخص عملية تعزيز الرصيد، هو اجراء تقليدي ممكن ان يساعد على المزيد من الفساد والحصول على كميات كبيرة من الدولار، كونها تحتاج الكثير من الوقت واللجان والعمل المتواصل ومع كل هذا لا يستطيع البنك المركزي السيطرة من اللجان التأثيرية ويفترض على البنك المركزي اتباع الطرق الحديثة المرتبطة بتكنولوجيا تسهل من عملية السيطرة على تعزيز الرصيد وتقلل من الجهد البنك المركزي في المتابعة، فضلا عن ذلك ان العقوبات التي فرضها البنك المركزي العراقي غير كافية، ويمكن لاي مصرف مخالفة التعليمات ودفع غرامة ان استطاع البنك المركزي كشف عملية الفساد وعدم الالتزام بالقوانين، اذ يفترض على البنك المركزي وضع عقوبات صارمة يخشاها جميع المصارف التي تعمل على الحصول على الدولار من النافذة.

خامسا: مزاد مشتريات العملة الأجنبية

تُعد هذه النافذة من المزادات المكلمة أو الوجه الآخر لمزادات بيع العملة الاجنبية التي يعتمد عليها البنك المركزي في ادارة السيولة واستهداف التضخم واستقرار قيمة الدينار العراقي، وتحتل نسبة كبيرة من مشتريات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية من وزارة المالية، وهذه النسبة تأتي من ايرادات النفط وهي الممول الاساس لنفقات الدولة العراقية، وتُعد هذه النسبة خارج نافذة المزاد، ونسبه بسيطة من العملة الاجنبية المشتراة في المزاد من قبل المصارف التجارية ودوائر الدولة الأخرى، وان الإيرادات النفطية من العملة الأجنبية تدخل في حساب لوزارة المالية يدار من قبل المركزي في الخارج بعد استقطاع (5%) لتعويضات الحرب، وتقسمها الى قسمين الأول يستخدم تغطية استيرادات الحكومة بصورة مباشرة، والقسم الاخر يباع الى المركزي ليستخدم في تمويل الاستيرادات القطاع الخاص النافذة والمتبقي يذهب الى الاحتياطي الدولي لدى المركزي. (داغر، 2017: 71). كما في الجدول الآتي:

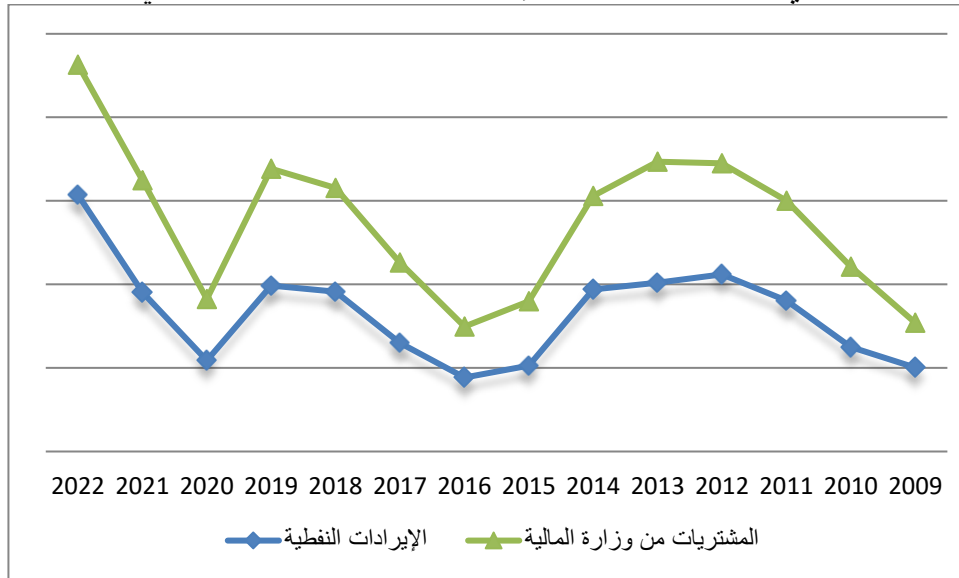
الجدول (8) مشتريات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية للمدة (2009-2022)
(مليون دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية	المتشريات من المصارف	المشتريات من وزارة المالية
2009	50,190,202	15,210	26,910,000
2010	62,594,168	4,680	47,970,000
2011	90,306,176	3,510	59,670,000
2012	106,032,616	4,664	66,462,000
2013	101,078,990	0	72,292,000
2014	97,072,410	0	55,925,155
2015	51,312,621	0	38,615,500
2016	44,267,063	0	30,527,070
2017	65,071,929	0	48,022,450
2018	95,619,820	0	62,152,510
2019	99,216,318	0	70,032,690
2020	54,448,514	0	36,753,080
2021	95,270,298	0	67,155,620
2022	153,623,277	0	77,898,300
المجموع	1,166,104,402	28,064	760,386,375
Max	153,623,277	15,210	77,898,300
Min	44,267,063	0	26,910,000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية، سنوات متفرقة.

يتبين من الجدول انفاً ان هناك مصدرين لشراء العملة الأجنبية من قبل البنك المركزي العراقي، احدهم الشراء من المصارف التجارية وهو المصدر الأقل، اذ ان عملية الشراء محصورة في اربع سنوات فقط بين (2009-2012) مدة الدراسة بكمية اجمالية (28,064) مليار دينار عراقي، في حين المصدر الرئيس الذي يعتمد عليه البنك المركزي العراقي في الشراء الدولار هو الإيرادات النفطية، من قيام وزارة المالية العراقية ببيع جزء ما تحصل عليه من الإيرادات النفطية بالدولار الى البنك المركزي العراقي للحصول على الدينار وتمويل الموازنة العراقية، وهذا وان من البيانات انفاً ان هناك علاقة طردية بين مشتريات البنك المركزي العراقي والإيرادات النفطية فان زيادة الإيرادات النفطية يرافقه زيادة في مشتريات البنك المركزي والعكس صحيح، ففي عام (2009) بلغت الإيرادات النفطية (50,190) ترليون دينار في حين بلغت المشتريات البنك المركزي (26,910) ترليون دينار العراقي واستمرت المشتريات في الزيادة الى ان وصلت في عام (2013) الى (72,292) ترليون دينار بسبب الزيادة في الإيرادات النفطية التي جاءت نتيجة ارتفاع أسعار النفط هذه المدة وزيادة الكميات المصدرة من النفط، الا ان في الاعوام (2014-2018) مع انخفاض أسعار النفط مما أدى الى انخفاض الإيرادات النفطية وانخفاض المشتريات البنك المركزي العراقي وصلت الى (62,152) عام (2018) وكذلك الحال في عام (2020) انخفاض في الإيرادات النفطية ومشتريات البنك المركزي بسبب جائحة كورونا، الا ان مشتريات البنك المركزي عادت الى الارتفاع محققة اعلى قيمة مدة الدراسة في عام (2022) بلغت (77,898) ترليون دينار عراقي بسبب ارتفاع الايرادات النفطية الى (153,623) ترليون دينار وهو اعلى قيمة ايضاً مدة الدراسة. وان مجموع

مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من اجمالي الإيرادات النفطية مدة الدراسة بلغ نسبة (65.2%) ومن الملاحظ ان انخفاض أسعار النفط لا يصحبه انخفاض في حصة الشركات الأجنبية المستخرجة للنفط لان تلك الشركات تتقاضى حصتها من كمية الا ان تاج بغض النظر عن سعر البيع للبرميل ، بمعنى انخفاض حاد في الموارد الدولار للحكومة ومن ثم انخفاض الوارد من الدولار الى البنك المركزي (يذهب 10 دولارات لكل برميل بغض النظر عن سعر البيع من إيرادات النفط الى تلك الشركات) واذا اخذنا بالحسبان ان هناك مانسبته (15-25%) تقريبا من المورد الدولار يذهب مباشر من وزارة المالية الى تسديد استيرادات الحكومية والتزاماتها وديونها الخارجية فان حجم الا ان خفاض في الدولار المستلم من قبل المركزي سيكون كبير ومنع استمرار بصتأثير الموازنة العامة للدولة بعجز كبير يمول بالشكل أساس من القروض والحوالات والسندات الداخلية ، فان ذلك يدل على انخفاض في الواردات من الدولار لا يقابله انخفاض في الا ان فاق بالدرجة نفسها وتغطيته بتلك الإصدارات بالعملة المحلية ، أي ان الطلب على الدولار سيبقى مرتفعا (بارتفاع الا ان فاق) من دون ان يقابله وارد دولاري بالمستوى نفسه ، وهذه الظاهرة مزمنة للدول النفطية ، تغطيها عندما تحدث باستعمال احتياطي العملة الأجنبية. ويمكن بيان مسار مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية و الإيرادات النفطية من الشكل الآتي .:



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول انفاً

الشكل(12) إيرادات النفط و مشتريات البنك المركزي الدولارية من وزارة المالية للمدة(2009-2022)

يبين الشكل (12) الاعتماد الكلي للمشتريات البنك المركزي الدولارية من وزارة المالية المعتمدة بالشكل كامل على الإيرادات النفطية ،اذ ان اتخذ المنحنيان مسار واحد في الا ان خفاض والارتفاع وهذا يبين حجم الاعتماد الكلي.

سادسا: الأسباب الاقتصادية والظروف الخاصة في العراق

ان البحث بشكل دائم كان عن أسباب مبيعات البنك المركزي من الدولار من دون النظر في أسباب المشتريات من الدولار ،على الرغم ان البحث والتحليل في جانب الطلب يؤدي الى تصحيح الظواهر السلبية والاختلالات الحاصلة في الاقتصاد الكلي والسياسة المالية والتجارية وحتى

الاستثمارية ، اذ ان قوة الطلب والدولار في العراق يعود الى أسباب متعددة خارج إرادة البنك المركزي العراقي منها (العراقي، 2019 : 5):

1. محدودية القاعدة الانتاجية واحادية الموارد ، وعدم وجود رؤية او نموذج للاقتصاد الكلي مما أدى الى الاعتماد على الاستيرادات السلع والخدمات بالشكل يكاد ان يكون كلياً. وأصبحت الإيرادات النفطية مورداً لبناء الاقتصاديات الدول الأخرى .
2. هجرة الأموال الى الخارج بسبب عدم وجود الاستقرار السياسي والأمني وضعف سلطة القانون ، والتحديات التي تواجه بيئة العمل ، مما يؤدي ذلك ان اكبر المستثمرين في العقارات في اغلب الدول المجاورة من العراقيين.
3. فساد وضعف الأجهزة الضريبية والجمركية ، مما يخفض من المتحصلات الرسوم والضرائب ومن ثم خلق دخول عالية تتجه الى الاستهلاك المفرط او الهروب الى الخارج وكلاهما يشكلان ضعفاً مباشراً في الطلب على الشراء الدولار.
4. محدودية دخول الدولار من الخارج الناتج عن تحويلات المقيمين في الخارج او الاستثمارات الأجنبية في الداخل او تصدير البضائع والخدمات مما يجعل السوق معتمداً على الدولار الذي يباع من قبل البنك المركزي العراقي.
5. قصور الخدمات الصحية والتعليمية والسياحية في العراق مما يدفع الكثير الى السفر الى الخارج لتلقي تلك الخدمات ودفع الأجر بالعملة الأجنبية.
6. هجرة اعداد كبيرة من المواطنين الى الدول الأخرى بعد القيام ببيع ممتلكاتهم وتحويلها الى الخارج سيما بعد تعرض الكثير منهم الى جرائم الإرهاب والعمليات العسكرية.
7. التلكؤ الشديد في تطبيق القوانين التي تحد من سياسة اغراق السوق العراقية بالسلع المستوردة وتحفيز الا ان تاج الوطني منها (قانون مكافحة اغراق السوق، وقانون التعريف الجمركية ، وقانون حماية المنتج المحلي ، و قانون حماية المستهلك).

سابعاً: الناتج المحلي الإجمالي

ان البنك المركزي العراقي يرى احد الأسباب التي ساعدت على زيادة الطلب على الدولار في العراق من نافذة بيع العملة هو محدودية القاعدة الانتاجية أي ضعف الانتاج في العراق مما دفع الاقتصاد العراقي الى الاعتماد بنسبة كبيرة على الاستيرادات من الخارج العراق بالشكل المفرط . ويمكن بيان حجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق بدون النفط من الجدول الآتي(9) .:

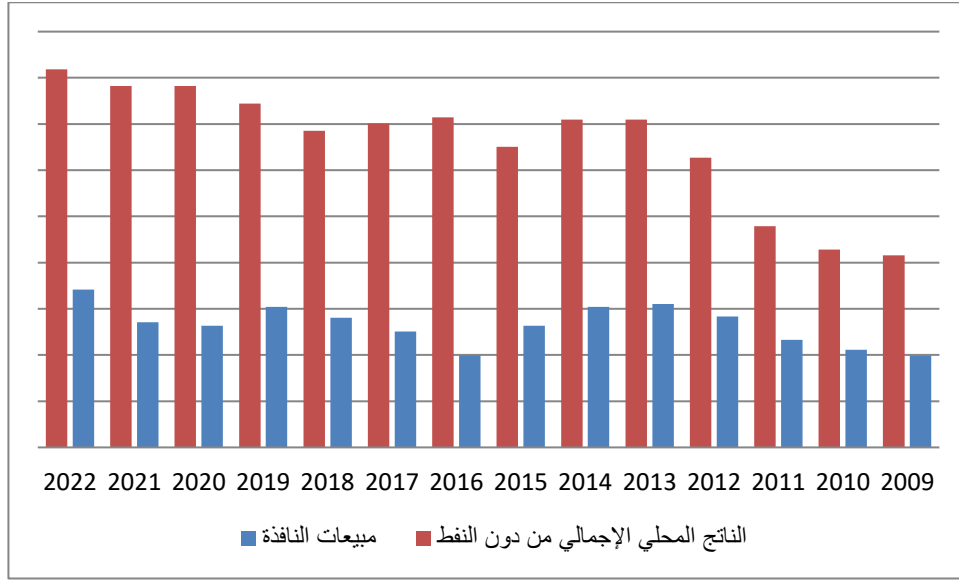
الجدول (9) حجم الناتج الإجمالي المحلي بدون النفط في العراق للمدة (2009-2022)
(المبالغ بالمليون دينار)

السنوات	المبيعات البنك المركزي	الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط بالأسعار الجارية
2009	39,770,640	83,099,000
2010	42,320,070	85,616,000
2011	46,563,660	95,821,000
2012	56,724,734	125,472,000
2013	62,067,346	141,861,000
2014	60,883,856	141,960,000
2015	52,721,760	130,088,000
2016	39,893,560	142,904,000
2017	50,219,190	140,201,000
2018	56,088,270	137,013,000
2019	60,838,750	148,886,000
2020	52,719,680	156,433,100
2021	54,157,240	156,433,100
2022	68,336,760	163,710,000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، سنوات متفرقة.

يتبين من الجدول (9) ان الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط اتخذ مساراً تصاعدياً مدة الدراسة ، اذ حقق في عام (2009) مامقداره (83,099000) ترليون دينار واستمر في الارتفاع حتى بلغ في عام (2014) مامقداره (141,960) ترليون دينار، نتيجة التحسن النسبي في معدلات نمو بعض الا ان شطة الاقتصادية لاسيما نشاط الا ان واع الاخرى من التّعددين، نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، نشاط البناء والتشييد، نشاط البنوك والتأمين و نشاط الكهرباء والماء، فيما حققت باقي الا ان شطة نسب ارتفاع متفاوتة الامر الذي انعكس في زيادة متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي، وان من ضمن الاهداف الاستراتيجية الاساسية للاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى (18% ، ثم ان الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط اصبح بين الا ان خفاض والارتفاع بعد عام (2014) نتيجة الاحداث التي ضربت بالاقتصاد العراقي ومراقفه من مشاكل دفعت بالناتج المحلي الإجمالي الى التقلب، في حين المدة بين (2019-2022) حقق اعلى مستوى مدة الدراسة بارتفاع كبير للناتج المحلي الإجمالي من دون النفط، نتيجة النمو الحاصل في الا ان شطة السلعية والتوزيعية والخدمية المكونة للناتج المحلي الإجمالي هذه المدة.

يفترض ان يكون للزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط تكون ذات انعكاس إيجابي على مبيعات نافذة العملة بتخفيض حجم المبيعات وذلك لكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تقلل من الاستيرادات الخارجية وحسب الشكل الآتي(13):.



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9).

الشكل (13) العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومبيعات النافذة العملة.

يبين الشكل انفاً ان مسار كل من مبيعات النافذة من الدولار والناتج المحلي الإجمالي من دون النفط كان بالشكل تصاعدي ، أي ان مبيعات النافذة من الدولار لم تتأثر بزيادة الحاصلة بناتج المحلي الإجمالي من دون النفط، اذ ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي مدة الدراسة كانت متوافقة مع زيادة مبيعات النافذة وهذا يدل على ان الزيادة في مبيعات النافذة من الدولار لم تكن لتعويض النقص الحاصل في كميات السلع والخدمات في السوق المحلي بالشكل الاساس الذي يراه البنك المركزي العراقي ، اذ ان الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي من دون النفط كانت ناتجة عن الآتي (وزارة التخطيط، 2018، 3-9):

- 1- ارتفاع المساحة المزروعة للمحاصيل والخضروات مما أدى الى ارتفاع كميات الا ان تاج الزراعية منها (الحنطة والشعير والشلب والتمور).
- 2- ارتفعت كمية الا ان تاج من اللحوم الحمراء والاسماك النهرية والاسماك البحرية وارتفاع انتاج البيض المائدة بنسب كبيرة .
- 3- ارتفع عدد المنشآت الصناعية الى اكثر من (566) منشأة مما أدى الى زيادة انتاج بسبب الزيادة الحاصلة في شركة الاتحاد للصناعات الغذائية من الزيوت والسكر والمنشأة العامة للمستلزمات الطبية .
- 4- ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة التحسن النسبي الحاصل على بعض المنتجات الوطنية مثل السمنت والطابوق والصناعات الكهربائية والالكترونية . ففي الوقت الذي اعتبرت فيه خطة التنمية الوطنية 2010-2014 الصناعة التحويلية احد الا ان شطة المستهدفة لتنويع الاقتصاد الوطني، وان من ضمن الاهداف الاستراتيجية الاساسية للاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 الى زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى (18%).

5- التحسن الملحوظ في قطاع النقل بزيادة عدد المسافرين للخطوط السكك الحديدية نتيجة شراء قطارين واستعمال منظومة جديدة وكذلك تسيير قطارات جديدة لنقل البضائع .

ثامناً: مبيعات نافذة بيع العملة

ان الوظيفة الأساس للسياسة النقدية هي التحكم والسيطرة على الكتلة النقدية من اجل استهداف التضخم ضمن المستويات المستهدفة لتحقيق الاستقرار العام في الأسعار ، اذ يعد الهدف الأساس للسياسات النقدية في كل البنوك المركزية ، لذلك تبرز الحاجة البنك المركزي الى شراء (سحب) الدينار العراقي من السوق للحفاظ على استقرار الكتلة النقدية المتداولة ،كون الحكومة تقوم بضخ اكثر من (8) ترليون دينار شهريا بصفة رواتب ومشتريات ، فان تراكم هذه الكتلة النقدية سيؤدي الى تضخم نقدي جامح ،لهذا يقوم البنك المركزي بسحب هذه المبالغ من الدينار لمبادلته بالدولار مع الحكومة. ويتولى البنك المركزي العراقي بيع العملة الأجنبية من نافذة بيع العملة وتجري هذه العملية في اطار علاقة البنك المركزي بالمصارف وتنفذ على الحسابات المفتوحة لتلك المصارف لديه.

إن مهام فرض الاستقرار على القيمة الخارجية للدينار العراقي عبر التدخل المكثف في إدارة بيع وشراء العملة الأجنبية من جانب السلطة النقدية والذي تحول الى (نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية) الذي تم اعتماده اعتباراً من 4/10/2003 في ضوء معطيات السياسة النقدية التي ترى في التوقعات التضخمية مصدر وأساس التضخم في البلاد مما مكن السياسة النقدية من فرض سعر صرف مستقر قاد إلى انخفاض التوقعات التضخمية والتضخم الأساس عبر التدخل اليومي في سوق الصرف ومواجهة أية كميات تتطلبها السوق والمشتقة من احتياجات تمويل تجارة القطاع الخاص العراقي. ويمكن بيان حجم مبيعات البنك المركزي العراقي في النافذة بيع العملة من الجدول الآتي:

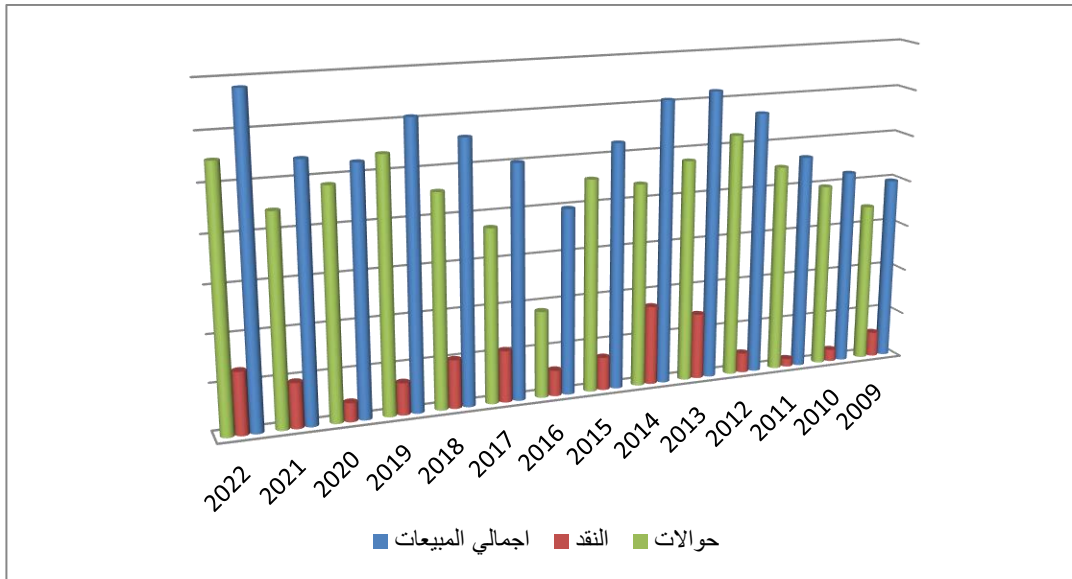
الجدول (10) يبين حجم المبيعات البنك المركزي من الدولار للمدة (2009-2022)

(المبالغ بالمليون دينار)

السنوات	المبيعات البنك المركزي	النقد	حوالات
2009	39,770,640	5,345,730	34,422,570
2010	42,320,070	2,570,490	39,749,580
2011	46,563,660	1,708,200	44,855,460
2012	56,724,734	4,272,224	52,453,676
2013	62,067,346	14,255,516	47,811,830
2014	60,883,856	17,140,651	43,743,205
2015	52,721,760	7,126,910	45,594,850
2016	39,893,560	5,581,100	18,694,900
2017	50,219,190	11,128,880	37,336,250
2018	56,088,270	10,457,720	45,630,550
2019	60,838,750	6,871,060	53,967,690
2020	52,719,680	4,029,324	48,690,356
2021	54,157,240	9,636,000	44,530,000
2022	68,336,760	13,286,000	55,042,000
المجموع	743,305,516	113,409,805	612,522,917

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي ،النشرة الإحصائية السنوية ،سنوات متفرقة.

يتبين من الجدول انفاً ان اجمالي مبيعات النافذة اتخذت مساراً تصاعيداً الا في بعض سنوات الدراسة حققت انخفاض ،بعد ان كان هيكل النافذة احادي الجانب يعتمد على البيع المباشر ،اصبح ثنائي الجانب بعد عام 2008 عندما استعمال البنك المركزي أسلوب الحوالات كاحدى أساليب البيع من النافذة بغية تشجيع المصارف على اصلاح النظام المصرفي مما ساعد على زيادة البيع من الحوالة من الدولار على حساب البيع المباشر (النقد)،اذ ان الأعوام (2009-2014) اتخذت مسار مرتفع من (39,770_ 60,883) ترليون دينار نتيجة زيادة الطلب على الدولار لاغراض تغطية الاستيرادات للقطاع الخاص وزيادة نفقات الموازنة بتحول الدينار العراقي الى الطلب على الدولار ولتقليل التضخم الذي يحصل نتيجة هذه الزيادة يتم ضخ كميات كبيرة من الدولار للحفاظ على قيمة الدينار العراقي، والسيطرة على مناسيب السيولة، ثم اخذت بتحقيق انخفاض في الأعوام اللاحقة ،وانخفاض حاد في عام (2016) قياساً في الأعوام اللاحقة من مدة الدراسة بتحقيق مبيعات (39، 893) ترليون دينار بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإيرادات النفطية أي تقليل مشتريات ابنك المركزي من وزارة المالية من كميات الدولار ، وانخفاض النفقات الموازنة العامة للحكومة ، ثم عادت المبيعات النافذة الى الارتفاع العوام اللاحقة وصلت قيمة المبيعات في عام (2022) الى ما قيمته (68,336) ترليون دينار يعزى ذلك الى ارتفاع استيرادات العراق بنسبة (35%) نتيجة رفع قيود وباء كورونا الذي شهده العالم من جانب اخر استيعاب صدمة تغير سعر الصرف التي أدت الى ارتفاع أسعار المستورد. فضلا عن ارتفاع مبيعات الدولار الى الافراد لغرض السفر والعلاج في الخارج بعد ارتفاع حركة النقل تدريجيا بين الدول .ويمكن من الشكل الآتي بيان مستوى اجمالي المبيعات والنقد والحوالات بالشكل .:



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول انفاً.

الشكل (14) يبين اجمالي المبيعات والنقد والحوالات للمدة (2009-2022)

ويمكن تخفيض مبيعات النافذة من الآتي (العراقي، 2019: 21):.

- 1- تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة ،اذ ان العجز يتم تغطيته بحوالات او سندات محلية لان ضخ الحكومة لدينار غير مغطى بالدولار تتحول نسبة كبيرة منه بالشكل غير مباشر الى الطلب على الدولار.

- 2- زيادة صادرات القطاع الخاص من السلع والخدمات التي توفر عرض للدولار في السوق.
- 3- زيادة التحويلات من الخارج بهدف الاستثمار وكذلك تحويلات المقيمين خارج العراق الى الداخل.
- 4- توفير البيئة المناسبة التي تساعد على عدم هجرة الأموال بحثاً عن ملاذ امن لها.
- 5- توفير الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأخرى التي تجد من ظواهر الحصول على تلك الخدمات من خارج العراق.
- 6- السيطرة على عمليات الاستيرادات والاغراق السلعي ، لتقليل الطلب على الدولار والمساعد على توسيع القاعدة الا ان تاجية الوطنية .

نود الإشارة الى ان نافذة بيع العملة الأجنبية تقوم بتلبية طلب تعزيز ارصدة المصارف في الخارج لغرض تأمين حاجة السوق من الاستيرادات الخارجية للعراق، بمبلغ وصل الى ماقارب (450)مليار دولار تقريباً انشاء مزاد العملة الأجنبية في عام (2003) والى غاية نهاية السنة المالية المنتهية (2020) ، اذ قامت النافذة بتأمين الجزء الأكبر من المبالغ الخاصة بالتجارة والخدمات الأخرى ، والمبالغ اللازمة لحجاج بيت الله الحرام وبعض الاستيرادات الخاصة بالدواء وطلبات الوزارات ذات التمويل الذاتي وشكل هذا الجزء (80%) من المبيعات الكلية طوال للمدة ، اما في ما يخص البيع النقدي بلغ اجمالاً المشار اليها انفاً مايقارب (90)مليار دولار تقريباً وبذلك شكل (20%) من اجمالي المبيعات .

ويمكن الإشارة الى ان الحل لتوقف بيع البنك المركزي العراقي للدولار عند تساوي المعادلة الآتية: (العراقي، 2019: 22)

صادرات القطاع الخاص +تحويلات غير المقيمين الى الداخل+الاستثمارات الأجنبية= استيرادات القطاع الخاص +تحويلات المقيمين الى الخارج+ تحويلات المقيمين الشخصية الى الخارج+ نفقات السفر والعلاج والدراسة وغيرها+ الرواتب التقاعدية المحولة الى الخارج.

تاسعا: الاحتياطات الأجنبية

تُعد الاحتياطات الأجنبية من الادوات المهمة في الحفاظ على استقرار أسعار الصرف العملة الأجنبية في ظل اعتماد سعر صرف معين من قبل البنك المركزي العراقي ، اذ يتم التوجه نحو الاحتياطي بالشكل مباشر عند الضغوط الناجمة عن السوق واحتياجاته من العملة الأجنبية ، للحفاظ على قدرة الدينار العراقي وقدرته الشرائية من غطاء دائم من العملة الأجنبية ، وهذا التوجه من قبل البنك المركزي العراقي يعد من الإجراءات المهمة الاساسية في تنفيذ اهداف البنك المركزي العراقي . و تمثل تأثير الاحتياطات من العملات الاجنبية في دعم الاستقرار النقدي والمالي ، إذ ان اختلال هذه الاحتياطات سيما في البلدان الهشة اقتصادياً يسبب مشاكل جمه تؤثر من جوانب متعددة في الاستقرار الاقتصادي للبلد ويمكن بيان الاحتياطي الأجنبي للعراق من الجدول الآتي(11):

الجدول(11)الاحتياطيات الأجنبية للعراق للمدة (2009-2022)

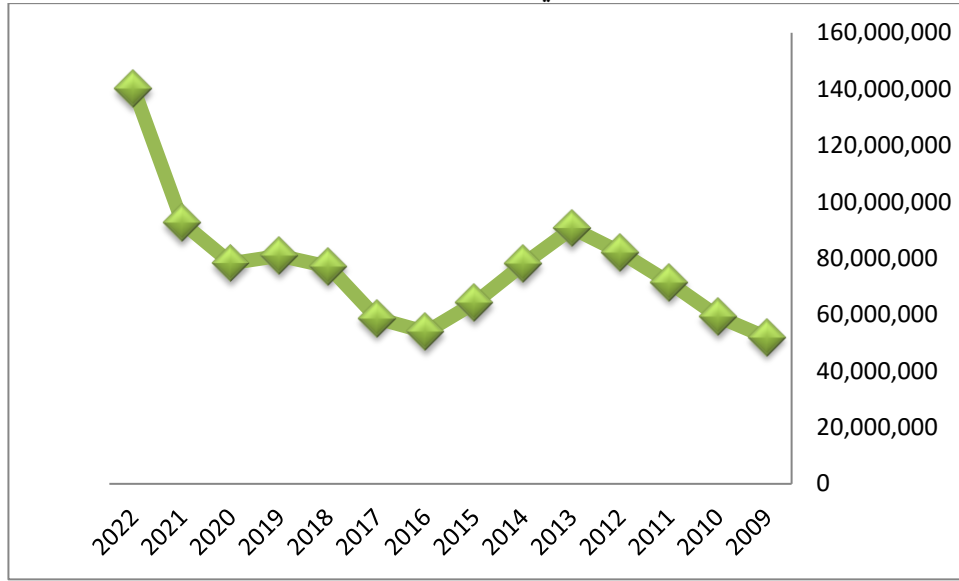
(مليون دينار)

الاحتياطيات	المبيعات البنك المركزي	المتشريات من المصارف	المتشريات من وزارة المالية	السنوات
51,866,100	39,770,640	15,210	26,910,000	2009
59,225,400	42,320,070	4,680	47,970,000	2010
71,405,100	46,563,660	3,510	59,670,000	2011
82,004,780	56,724,734	4,664	66,462,000	2012
90,656,500	62,067,346	0	72,292,000	2013
78,011,560	60,883,856	0	55,925,155	2014
64,248,100	52,721,760	0	38,615,500	2015
53,907,000	39,893,560	0	30,527,070	2016
58,678,900	50,219,190	0	48,022,450	2017
77,016,800	56,088,270	0	62,152,510	2018
80,943,800	60,838,750	0	70,032,690	2019
78,298,000	52,719,680	0	36,753,080	2020
92,527,000	54,157,240	0	67,155,620	2021
140,100,000	68,336,760	0	77,898,300	2022

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ،سنوات متفرقة

يبين الجدول (11) ان مسار الاحتياطيات الأجنبية لم يكن مستقر مدة الدراسة ،اذ نجد قيمة الاحتياطيات الأجنبية في بعض السنوات محقق قيم مرتفعة في حين يحصل انخفاض بالشكل كبير في قيمة الاحتياطيات الأجنبية وهذا يعود الى أسباب كثيرة ، عام (2009) كانت قيمة الاحتياطيات الأجنبية (51,866) ترليون دينار الا ان في السنوات اللاحقة حققت الاحتياطيات الدولية زيادة بالشكل كبير الأعوام اللاحقة ،اذ ان عام (2010) حقق ما قيمته (59,225) ترليون دينار على الرغم من ارتفاع مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار ، هذا وان بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط هذا العام مما اثر بالشكل إيجابي على لايرادات البلد وزيادة مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية مما أدى الى زيادة الاحتياطيات الدولية، كذلك الحال مشابه في الأعوام الثلاث (2011، 2013، 2012) حقق ارتفاع كبير في الاحتياطيات الأجنبية بسبب ارتفاع اغلب المكونات الرئيسة لرصيد الاحتياطيات الاجنبية التي تُعد مؤشر هام على قدرة البلد في تسديد ديونه الخارجية والدفاع عن عملته المحلية، والتي تحتفظ البنوك المركزية بهذه الاحتياطيات لتؤدي وظيفة الخزين الذي يتولى امتصاص الصدمات التي عادة ما تولدها موازين مدفوعات البلدان ،في حين بعد ذلك حققت الاحتياطيات الأجنبية انخفاض فحقق عام (2014) انخفاض بالشكل كبير بلغت الاحتياطيات الأجنبية ما قيمته (78,011) ترليون دينار واستمر في الا ان خفاض الأعوام (2015، 2016) بسبب ما حدث هذه الأعوام من انخفاض في أسعار النفط وزيادة النفقات الحرب ضد الإرهاب ، بعد ذلك عادة الاحتياطيات الأجنبية الى الارتفاع الأعوام الثلاث (2019، 2018، 2017) نتيجة الارتفاع الكبير في مشتريات البنك المركزي العراقي من الدولار ، وارتفاع في زيادة الاستثمارات الأجنبية في الخارج ،من ارتفاع رصيد الاستثمارات في البنوك الأجنبية وبنك نيويورك . و ان العام (2020) حقق الاحتياطيات الأجنبية انخفاض نتيجة انخفاض الاستثمارات الأجنبية في الخارج ، الا ان العامين (2021 و2022) حققة اعلى ارتفاع مدة الدراسة نتيجة ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في الخارج بنسبة (56%) وارتفاع رصيد الذهب في الداخل وفي الخارج بسبب شراء البنك المركزي

العراقي كميات جديدة من الذهب بما يقارب (34)طن ويمكن من الشكل البياني الآتي بيان مسار الاحتياطيات الأجنبية مدة الدراسة وكما يأتي:



المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول انفاً.

الشكل(15) الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي المدة(2009-2022)

يوضح الشكل انفاً ان مصادر الاحتياطيات الأجنبية معتمدة بالشكل كبير على الإيرادات النفطية على الرغم من ان في نهاية مدة الدراسة حقق الارتفاع نتيجة زيادة الاستثمارات الأجنبية وزيادة التنوع في الاستثمارات في الاحتياطيات مما أدى الى ارتفاع بالشكل كبير للاحتياطيات الأجنبية.

عاشرا: المشاكل المالية من مبيعات النافذة العملة

المشاكل المالية يمكن تعريفها من الوصف بعدم الكفاءة في إدارة الموارد المالية نتيجة انحراف السياسات الاموال عن غير موضعها ، أذ ان الهدر بصورة عامة افة المالية والتي تنتج عنها هدراف من افات المجتمع الحديث والتي تنعكس بصوره الفساد ، و يأخذ بتأثيره اشكالاً عدة منها ، الاداري والمالي والسياسي ... الخ . وعليه فانه يتداخل مع الناحية المالية عبر بعدان اساسان هما:.

1. البعد الاقتصادي : والمقصود به الهدر بالموارد الاقتصادية المتاحة الذي يؤثر على الاقتصاد ككل.
2. البعد الاجتماعي : والمقصود به الخسائر المالية لاجل مصالح شخصية وما ينتج عنه من ا في المبادئ والقيم الاخلاقية.

وتعد المشاكل المالية احد اهم مصادر الخسائر المالية ومؤثر فعلي على المجتمع بسبب تعلقه بجوانب الحياة الاقتصادية والذي ينعكس بصورة عدم المحافظة على المال العام ، ولعل من اهم اسباب التي تؤدي الى تكوينه هي توفر الموارد ، وعدم الادارة الصحيحة لها ، وكذلك عدم التخطيط السليم للسياسة المالية او عدم كفاءة القرارات الادارية.

للوقوف على حساب القيمة الفعلية الخسائر المالية الناتج عن مزاد بيع العملة ، تم استعمال المعادلة الآتية لحساب هذه القيمة (الشندي ، 22: 72):

$$\text{الخسائر المالية} = (\text{مبيعات الدولار الكلية} \times \text{السعر الموازي للدولار}) - (\text{مبيعات الدولار الكلية} \times \text{السعر الرسمي للدولار}).$$

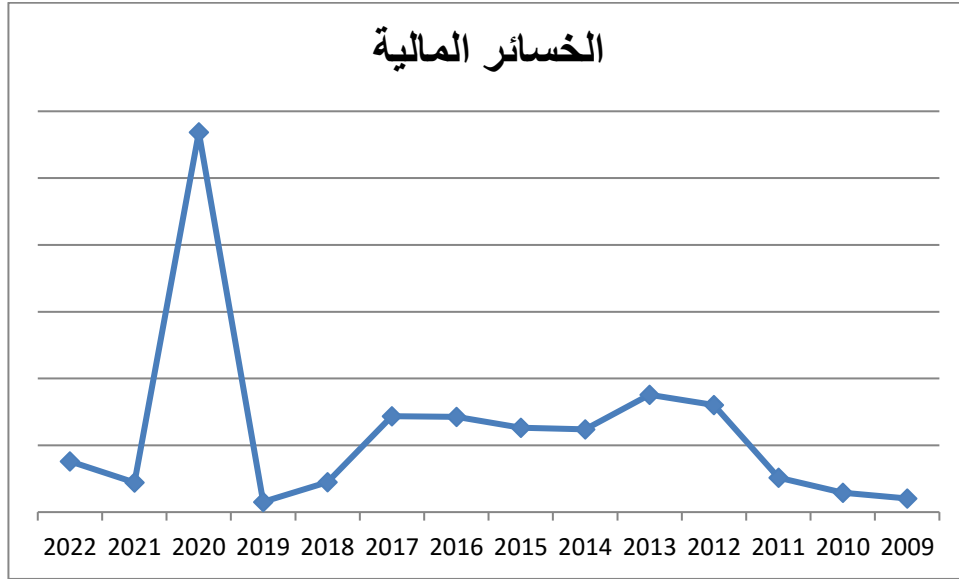
الجدول(12) الخسائر المالية لنافذة بيع العملة للمدة (2009-2022)

السنوات	اجمالي المبيعات (مليون دولار)(1)	سعر الصرف الموازي(2)	اجمالي المبيعات * سعر الصرف الموازي(3)	اجمالي المبيعات(مليون دولار)(4)	سعر الصرف الرسمي(5)	اجمالي المبيعا * سعر الصرف الرسمي(6)	الخسائر المالية (7)=3-6 مليار دينار
2009	33,990	1182	40,176,180	33,990	1,170	39,768,300	407,880
2010	36,171	1186	42,898,806	36,171	1,170	42,320,070	578,736
2011	39,798	1196	47,598,408	39,798	1,170	46,563,660	1,034,748
2012	48,649	1232	59,935,568	48,649	1,166	56,724,734	3,210,834
2013	53,231	1232	65,580,592	53,231	1,166	62,067,346	3,513,246
2014	51,728	1214	62,797,792	51,728	1,166	60,314,848	2,482,944
2015	44,304	1247	55,247,088	44,304	1,190	52,721,760	2,525,328
2016	33,524	1275	42,743,100	33,524	1,190	39,893,560	2,849,540
2017	42,201	1258	53,088,858	42,201	1,190	50,219,190	2,869,668
2018	47,133	1209	56,983,797	47,133	1,190	56,088,270	895,527
2019	51,127	1196	61,147,892	51,127	1,190	60,841,130	306,762
2020	44,080	1450	63,916,000	44,080	1,192	52,543,360	11,372,640
2021	37,094	1474.055	54,678,596	37,094	1,450	53,786,300	892,296
2022	46,806	1482.45	69,387,555	46,806	1,450	67,868,700	1,518,855
المجموع	609,836		776,180,232	609,836		741,721,228	34,459,004

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء، سنوات متفرقة.

من الجدول انفاً يتبين ان الخسارة المالية في نافذة بيع العملة لم يكن بمبالغ طفيفة وانما بالمبلغ وصلت مجموعها الى (34,459,004) ترليون دينار مدة الدراسة الممتدة بين (2009-2022)، اذ ان كلما زادت مبيعات النافذة من الدولار للمحافظة على قيمة الدينار العراقي عند مستوى محدد وعدم ارتفاع المستوى العام للأسعار سوف ينتج عنه كميات كبيرة من الخسائر المالية ، وهذا ما يؤكد عام (2011) عندما بلغ حجم المبيعات النافذة (39,798) مليون دولار وارتفاع سعر الصرف الموازي عن سعر الصرف الرسمي ازداد كمية الخسائر المالية الى (1,034,748) مليار دينار عن السنوات السابقة واستمر الحال السنوات اللاحقة بنفس النهج والطريقة في الخسائر المالية ، فان الأعوام (2012-2017) كانت الزيادة في الخسائر المالية ناتجة بين زيادة المبيعات وعدم زيادة

سعر الصرف السوق عن السنوات السابقة من جهة وبين زيادة سعر الصرف السوق واعدم زيادة المبيعات النافذة من جهة أخرى ، ويمكن بيان ذلك من الشكل الآتي.:



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

الشكل (16) الخسائر المالية لنافذة بيع العملة للمدة (2009-2022)

ان هذا الخسائر المالية لنافذة بيع العملة الأجنبية يبين حقيقتين وهما كما يأتي (الشندي ، 22: 73):

1. ان وجود سوق موازية لصرف الدولار تنشط فيه حركة المضاربات والاختافات الاقتصادية والسياسية المؤقتة لتحويلها الى طلب على الدولار فتتخفف على اثرها قيمة الدينار العراقي لتخلق فارقاً سعرياً مستديماً بين سعر الصرف الرسمي والموازي.
2. عدم الرقابة والتدقيق على القطاع المصرفي جعل مبيعات البنك المركزي العراقي في مزاد العملة الأجنبية اكثر عرضة للمشاكل الإدارية والمالية هدر الاموال المباعه وضياعها وجعلها خدمة أهداف أخرى وليست أهداف الاستقرار الاقتصادي.

الحادي عشر: تأثير مزاد العملة في تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار

ان البنك المركزي اتخذ اتجاه المزايدات اليومية في بيع وشراء العملة الأجنبية كالية من اليات السوق المفتوحة ، من اجل رفع واستقرار سعر صرف الدينار العراقي والسيطرة على الكتلة النقدية والسيولة العامة بهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار استقرار الطلب الكلي وذلك من جعل المعروض السلعي يوازي المعروض النقدي ، اذ انها الادوات الأولى التي اعتمدها البنك المركزي العراقي بعد (2003/10/4) ومازال العمل مستمر بها للسيطرة على الزيادة المفرطة في النقود والسيطرة على حجم السيولة من السيطرة على الأساس النقدي.

الجدول(13) يبين مبيعات ومشتريات البنك المركزي وسعر الصرف الأجنبي للمدة (2009-2022)
(المبالغ مليون دينار)

السنوات	المشتريات من وزارة المالية	المتشريات من المصارف	المبيعات البنك المركزي	سعر الصرف الرسمي(5)	سعر الصرف المزاد
2009	26,910,000	15,210	39,770,640	1,170	1170
2010	47,970,000	4,680	42,320,070	1,170	1170
2011	59,670,000	3,510	46,563,660	1,170	1170
2012	66,462,000	4,664	56,724,734	1,166	1166
2013	72,292,000	0	62,067,346	1,166	1166
2014	55,925,155	0	60,883,856	1,166	1177
2015	38,615,500	0	52,721,760	1,190	1190
2016	30,527,070	0	39,893,560	1,190	1190
2017	48,022,450	0	50,219,190	1,190	1190
2018	62,152,510	0	56,088,270	1,190	1190
2019	70,032,690	0	60,838,750	1,190	1190
2020	36,753,080	0	52,719,680	1,192	1196
2021	67,155,620	0	54,157,240	1,450	1460
2022	77,898,300	0	68,336,760	1,450	1460
المجموع	760,386,375	28,064	743,305,516		

المصدر: البنك المركزي العراقي ، النشرات الإحصائية التأثرية، سنوات متفرقة.

يتبين من الجدول (13) ان البنك المركزي قد باع (743,305,516) ترليون دينار حتى يحافظ على قيمة الدينار العراقي عند مستوى محدد من دون ان يرتفع المستوى العام للأسعار، اذ ان في عام (2009) باع البنك المركزي (39,770,640) ترليون دينار حتى يحافظ على سعر الصرف عند المتوسط (1170) واستمر في هذا الاتجاه وبيع بمستوى متزايد للدولار في النافذة بيع العملة حتى يحافظ على السعر الصرف عند مستوى سعر الصرف الرسمي حتى عام (2014)، اذ باع البنك المركزي العراقي (60,883,856) ترليون دينار من دون ان يبقى سعر الصرف الموازي عند السعر الصرف الرسمي الذي كان (1166) في حين سعر الصرف الموازي عند المتوسط (1177) وهذا بسبب الظروف التي عاشها الاقتصاد العراقي هذا العام من دخول الإرهاب وانخفاض أسعار النفط التي تؤثر على كمية مشتريات البنك المركزي من الدولار من وزارة المالية (المنخفض إيراداتها النفطية) وبالتالي يتم توجه البنك المركزي الى سحب من الاحتياطات من الدولار للتعويض نقص مشترياتها وضح الكميات المناسبة للمحافظة على سعر الصرف

عند المستوى الذي لا يتسبب في ارتفاع التضخم ، وهذا ناتج بسبب نقص وحاجة البلد الى السلع المنتجة والخدمات الطبية والتعليمية وغيرها من الخدمات التي لا تتوفر بالشكل مناسب مما يتسبب في اخراج الدولار الى خارج البلد ، الحال في عام (2020) كان مشابه لما حدث في عام (2014) فان حتى مع ضخ كميات كبيرة من الدولار وبما يعادل (52,719,680) ترليون دينار ، الا ان سعر الصرف الموازي ارتفاع عن السعر الصرف الرسمي الى (1196) . والحال مشابه في الأعوام (2021 و2022) . على الرغم من اتخاذ البنك المركزي إجراءات تطوير في البيع العملة الأجنبية عام (2016) من تشجيع المصارف التجارية على زيادة الاعتمادات المستندية بدل من أسلوب الحوالة ووضع معيار للتأكد من مدى التزام المصارف التجارية في تطبيق قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، من نتائج تقييم البنك المركزي لاداء مسؤولي الامتثال ووحدات الإبلاغ وإدارة المخاطر ، والزام المصارف بتقديم كشف تفصيلي بالمبالغ المحولة وجميع المعلومات المطلوبة من متطلبات الإفصاح عن مصادر أموال الزبائن (اعرف زبونك) والتحقق منها وتوثيقها الكشف عن المستفيد من شراء الدولار ومصادر أموالهم كحوالات واعتمادات مستندية ، وحصص التعامل بالمصارف المراسلة في الخارج المصنفة من احدى وكالات التصنيف الدولية ، ويجب على المصارف التعاقد مع شركات تدقيق دولية المعروفة لاجراء عمليات تقييم المركزهم المالي ووجود الموجودات الخاصة بهم .(العراقي، 2020: 9) الا ان هذه الإجراءات لم تكن قادرة على السيطرة على سعر الصرف من جهة وتخفيض الكميات المباعة من الدولار.

هذا وساهم مزاد العملة في تحقيق ماياتي:.

1. ساهم المزاد في تحجيم نمو عرض النقد فقد ساعد البنك المركزي على السيطرة على كميات من عرض السيولة المحلية من بيع الدولار وسحب القائض النقدي .
2. رفع سعر صرف الدينار العراقي بعد عام 2003 الذي يعد المؤشر الأكثر فاعلية في مواجهة التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار سيما السلع المستوردة النهائية ، اذ يعاني الاقتصاد العراقي من تدهور في قطاعاته الا ان تاجية الحقيقية مما يسبب نقص المعروض السلعي.
3. ساهم مزاد العملة على تحسن سعر صرف الدينار العراقي وبنسبة كبيرة في قيمته منذ عام (2003) مما جعل العملة المحلية أداة موثوقة في تطور الادخار النقدي والوساطة المالية والسبيل الصحيح والمناسب للتصدي لظاهرة التوقعات التضخمية وبالآتي التخلص من ظاهرة الدولرة .(إحلال الدولار بالشكل كامل محل العملة الوطنية).
4. يعد مزاد العملة رئة السياسة النقدية في تطبيق ادواتها غير المباشرة سيما ممارسة عمليات السوق المفتوحة في إدارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسبيها في تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي.
5. مكن مزاد العملة الأجنبية من توحيد معدلات الصرف المتعددة إزاء الدينار العراقي فضلا عن تحقيق التجانس في الية السوق الصرف من اشباع رغبة السوق من

العملة الأجنبية بسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته للسلع والخدمات ضمن معدلات صرف توازنية .

6. استنادا الى المادة (56) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 استخدم المزداد الوسيلة للالتزام المصارف بنسبة الاحتياط القانوني حيث يحرم المصرف من المشاركة في المزداد عند تلوئه في الاحتفاظ بالنسبة المقررة للاحتياطي القانوني أي تشديد الرقابة على الجهاز المصرفي.

أسباب اتساع الفجوة في سعر صرف الدولار:

تتجسد التغيرات التي تحدث في سوق صرف الدولار في العراق في جانب المعروض الدولار في السوق العراقية ، اذ على الرغم من امتلاك العراق ارصدة دولارية مناسبة للسيطرة على استقرار سعر صرف الدولار ، الا انه لم يستطيع تأمين ذلك عندما لم يستطيع تعويض الا ان خفاض الحاد في المعروض الدولار في السوق العراقية ،الناجم بالشكل رئيس عند عدم تحويل الأرصدة الدولارية الموجودة في حساب البنك المركزي العراقي وصندوق تنمية العراق في البنك الفدرالي من الجانب الأمريكي، بحجة ان بعض هذه التحويلات التي تنفذ عبر نافذة بيع العملة تتجه نحو جهات معادية للولايات المتحدة الامريكية وهي (جماعات إرهابية) من وجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية ، الامر الذي يجعل السوق العراقية تعاني من شحة الأرصدة الدولارية مسبباً ارتفاعاً غير مسبق في سعر صرفه وظهور الفجوة غير الطبيعية بين سعر صرف المنفذ في البنك المركزي العراقي وسعر صرف الموازي (اللطيّف، 2014: 9).

الفصل الثالث

المبحث الثالث

الميزان التجاري العراقي

توطئة

على الرغم من كون الميزان التجاري العراقي يحقق قيم موجبة (الصادرات اعلى من الاستيرادات) النشرات السنوية وبقيم مرتفعة، الا ان الاقتصاد العراقي يعد احادي الجانب يعتمد بشكل أساس على موارد النفط الخام الامر الذي جعله يعيش في حالة تخلف في معدلات النمو للقطاعات السلعية غير النفطية، بالرغم من توفر العديد من الموارد المتنوعة والامكانيات بسبب اهمال القطاعات الا ان تاجية الأخرى، مما أدى الى الاعتماد الكبير على الاستيرادات السلع والخدمات سيما السلع الاستهلاكية.

أوالا: الميزان التجاري

يعكس الميزان التجاري الفرق بين قيمة الاستيرادات وقيمة الصادرات ويعد محور اساس في هيكل ميزان المدفوعات، وفي ضوء اعتماده الميزان التجاري العراقي على النفط، يشكل معظم صادرات الاقتصاد العراقي، الذي تميز بتحقيقه فائض في معظم الصادرات مدة الدراسة (2010-2022) مع صادرات النفط، الا ان في حال انخفاض أسعار النفط او انخفاض كميات الصادرات فان اتجاه الصادرات سوف تنخفض بشكل كبير وبما يحقق عجز في الميزان التجاري، اذ تتراوح نسبة مساهمة القطاع النفطي في الصادرات بما يقارب (90%) من اجمالي الصادرات، وتتمثل النسبة البقية المنخفضة الى نسبة مساهمة انتاج القطاع الزراعي والصناعي المنخفضة نتيجة ضعف التنافسية وضعف الا ان تاج وغيرها من الأسباب، ويمكن بيان اجمالي الميزان التجاري العراقي في الجدول الآتي :

الجدول (14) الميزان التجاري العراقي للمدة (2010-2022)

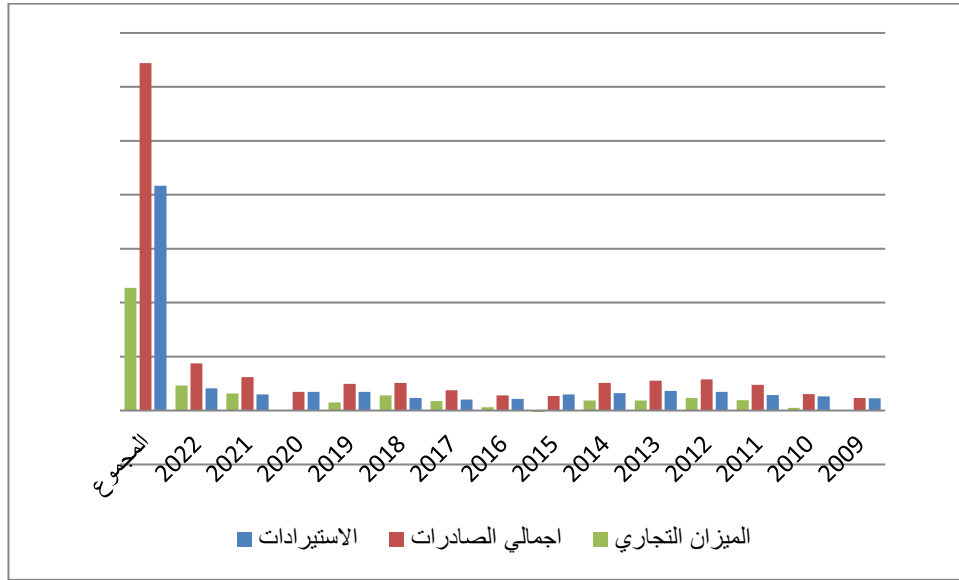
(مليون دينار)

السنة	الاستيرادات	اجمالي الصادرات	الميزان التجاري
2009	45,432,534	46,606,260	1,173,726
2010	52,083,190	61,392,104	9,308,914
2011	57,172,388	95,298,476	38,126,088
2012	69,280,288	116,065,488	46,785,200
2013	73,117,968	110,595,408	37,477,440
2014	64,556,878	101,952,934	37,396,056
2015	59,191,349	54,172,174	-5,019,175
2016	43,615,200	55,845,000	12,229,800
2017	40,488,730	75,480,000	34,991,270
2018	46,999,875	103,006,800	56,006,925
2019	69,533,048	99,387,600	29,854,552
2020	69,816,050	69,455,000	-361,050
2021	60,212,199	123,577,254	63,365,055
2022	81,820,863	174,995,810	93,174,947
المجموع	833,320,559	1,287,830,308	454,509,749

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية سنوات مختارة

يتبين من الجدول (14) ان مسار اجمالي الميزان التجاري في تصاعد حتى عام (2014) على الرغم من زيادة الاستيرادات بشكل كبير نفس المدة، نتيجة زيادة الصادرات على الاستيرادات ، تعود هذه الزيادة في الميزان التجاري الى زيادة حجم الصادرات النفطية وارتفاع أسعارها هذه المدة سيما بعد الازمة العالمية بعد عام (2008) وعودة الاقتصاد العالمي الى النمو الاقتصادي ، اذ حققت اجمالي الصادرات في عام (2012) اكثر من (116) ترليون دينار وهي ثاني اعلى قيمة المدة الدراسية ، وان هذا الفائض في الميزان التجاري لا يشير الى ان الهيكل الاقتصادي للبلد قوي ، وانما يعبر ذلك الى وجود اختلال هيكل في قطاعات الا ان تاج وعن قصور الطاقات الا ان تاجية عن تلبية حاجات المجتمع وتبعيته للسوق الخارجية والاعتماد على تصدير النفط واستيراد المواد والسلع الجاهزة في عام (2015) انخفض اجمالي الميزان التجاري بشكل كبير جدا الى (-) 5,019,175 مليون دينار ، وأصبحت الاستيرادات اكبر من الصادرات يعزى سبب هذا الا ان خفاض الى هبوط أسعار النفط الى (44,7) دولار للبرميل قياسا بعام (2015) بسعر (94.9) دولار للبرميل الواحد وسيطرة العصابات الإرهابية على بعض المصافي النفطية والا ان ايبب النفطية مما قلل من حجم الصادرات النفطية هذه الأعوام ، وكذلك الحال انخفاض الاستيرادات نتيجة انخفاضات الإيرادات النفطية وانخفاض النفقات ، عاد بعد ذلك الميزان التجاري الى تحقيق الفائض نتيجة لتعافي أسعار النفط وتحرير بعض المدن من سيطرة العناصر الإرهابية الا ان في عام (2020) حقق ميزان المدفوعات عجزا وهذا

تحقق نتيجة جائحة كورونا التي ضربت البلدان العالمية وانخفاض النمو في الاقتصادات العالمية والمحلية على حد سواء، سببت أزمة اقتصادية هددت بانهيار النظام الاقتصادي للبلاد، التي تعاني من الركود العميق الذي مرت به في عام 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وما صاحبها من انهيار أسعار النفط. إن انخفاض أسعار النفط، وانتشار فيروس كورونا واستمرار الاضطرابات السياسية، كلها تحديات. وتشمل المخاطر خسائر كبيرة في السياحة الدينية، وضعف الطلب على صادرات النفط العراقية من الصين، والمزيد من التأخير في اتفاق النفط مقابل الاستثمار في البنية التحتية مع الصين على اعتبار الأخير من أهم الشركاء التجاريين مع العراق وارتفاع معدلات البطالة. إذا بقيت أسعار النفط على انخفاضها حول الثلاثينات في عام 2020. ثم ارتفع الميزان التجاري وحقق أعلى فائض مدة الدراسة نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي والمحلي من جائحة كورونا وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مما ساعد على ارتفاع أسعار النفط وزيادة التصدير مما حقق أعلى قيمة للصادرات. وكما في الشكل الآتي:.



الشكل (17) الميزان التجاري في العراق للمدة (2009-2022)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول انفاً.

كما تم طرح الأسباب انفاً في تفوق الصادرات النفطية وسيطرتها على اجمالي الصادرات التي بتأثيرها ساعدت على تحقيق الفائض في الميزان التجاري باستثناء الأعوام (2015 و 2020)، على الرغم من الزيادة الكبيرة في الاستيرادات لم يتحقق عجز في الميزان التجاري بسبب الصادرات النفطية والاعتماد الكبير عليها مما أدى الى ارتباط الاقتصاد المحلي بالمتغيرات الخارجية وجعلها عرضة للتأثير في أي متغير خارجي وهذا شكل مخاطر كبيرة على الاقتصاد المحلي.

ثانياً : الصادرات

للصادرات تأثير مهم في تعجيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية من المساهمة الفعالة في تحديد المعالم الرئيسة للبرنامج الاقتصادي وإيجاد التوازن والترابط العضوي بين كافة القطاعات وبالآتي استبعاد هذه البلدان القيام بالاتفاقيات

الثنائية أو الجماعية ضمن شروط محددة لغرض الوصول إلى أفضل تنمية اقتصادية للدول الداخلة ضمن هذه التكتلات الاقتصادية، فمن الصادرات يتم توسيع نطاق السوق مما يمكن للاقتصاد من زيادة إنتاجه وما يتبعه من استغلال لمنافع الا ان تاج الموسع، إضافة لمساهمتها في زيادة الدخل القومي وبهذا تعكس مدى تطور قدرات البلد من الا ان تاج المحلي وتنوعه ومن هنا تأتي أهمية توفير إحصاءات الصادرات من اجل متابعة ورصد تطور متغيرات هذه الظاهرة المهمة. وكما في الجدول الآتي :

الجدول(15) اجمالي الصادرات العراقية للمدة (2009-2022)

(مليون دينار)

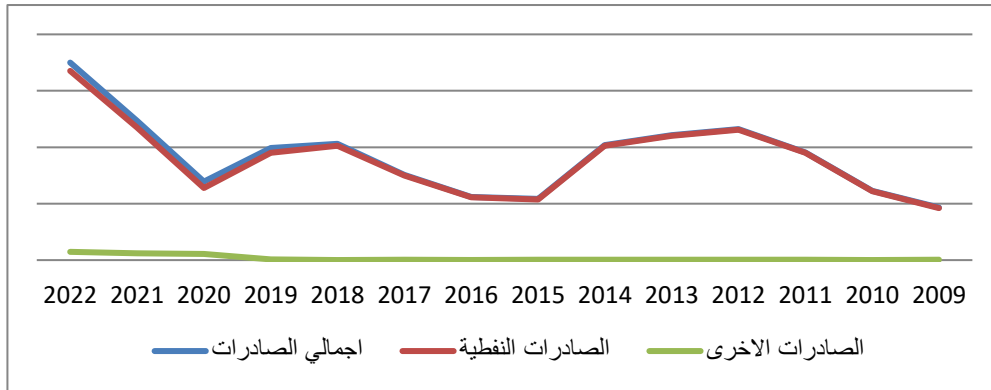
السنوات	الصادرات النفطية (مليار دينار)	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات	الصادرات الأخرى	نسبة الصادرات الأخرى	اجمالي الصادرات
2009	46,055,448	98.82	307,320	0.66	46,606,260
2010	61,023,258	99.4	206,364	0.34	61,392,104
2011	94,971,370	99.66	264,316	0.28	95,298,476
2012	115,535,112	99.54	364,672	0.31	116,065,488
2013	110,078,954	99.53	263,648	0.24	110,595,408
2014	101,416,103	99.47	220,948	0.22	101,952,934
2015	53,694,074	99.12	238,177	0.44	54,172,174
2016	55,590,000	99.54	114,750	0.21	55,845,000
2017	74,976,800	99.33	270,470	0.36	75,480,000
2018	101,314,200	98.36	151,125	0.15	103,006,800
2019	95,082,000	95.67	580,060	0.58	99,387,600
2020	63,945,000	92.07	5,510,000	7.93	69,455,000
2021	117,498,398	95.08	6,165,972	4.99	123,577,254
2022	167,660,648	95.81	7,335,163	4.19	174,995,810
المجموع	1,258,841,365	100	21,992,985	100	1,287,830,308

المصدر : البنك المركزي العراقي . النشرة الإحصائية السنوية . سنوات متفرقة. وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للإحصاء.

يتبين من الجدول (15) ان اجمالي الصادرات اتخذت مسار متقلب بين الارتفاع والا ان خفاض مدة الدراسة ،اذ ان (2009-2014) اتخذت مسار تصاعدي وحققت ماقيمته (101,952) ترليون دينار ثم انخفضت قيمتها بعد ذلك الى (54,172) ترليون دينار في عام (2015) ثم تصاعدت واتخذت مسار تصاعدي حتى حققت في عام (2018) ماقيمته (103.006) ترليون دينار ، بعد ذلك انخفضت قيمة الصادرات العاميين (2019-2020) ، ثم حققت اعلى قيمة لها العاميين الأخيرين ، اذ ان جميع هذه التقلبات جاءت للأسباب عديدة وهي كما يأتي:.

1- الاعتماد الكبير للاجمالي الصادرات على الصادرات النفطية وبنسبة تتراوح بين (92% الى 95%) وان الارتفاع والا ان خفاض المتحقق في اجمالي الصادرات نتيجة الاعتماد على الصادرات النفطية يخضع الى سياسات خارجية متمثلة في اتفاق أوبك على تخفيض كمية الا ان تاج النفط وانخفاض الصادرات العراقية هذا جانب ،اما الاخر تتمثل في التغيرات الحاصلة في أسعار النفط والتي تخضع أيضا الى عوامل وأسباب خارجية ،وان أي ارتفاع في أسعار النفط سوف تؤثر بشكل إيجابي على ارتفاع الصادرات العراقية وعلى العكس في حالة انخفاض أسعار النفط .

- 2- ان اعلى نسبة مساهمة للصادرات الأخرى وصلت الى (93.7%) وهذه نسبة تبين مدى العجز الكبير للقطاعات الا ان تاجية في تحقيق مستويات كافية للاشباع السوق المحلي والوصول الى الأسواق الخارجية وتقليل الاعتماد الغالب للنفط مدة الدراسة .
- 3- ان الا ان خفاض الكبير الذي حققتها اجمالي الصادرات بعد عام (2015) جاء بسبب سيطرة المجاميع الارهابية المسماة(داعش) على مناطق واسعة من العراق وتوقف مصرفي الصمود(بيجي) في محافظة صلاح الدين عن العمل وأيضا توقف مصرفي القيارة في محافظة الموصل أي خروج المحافظتين عن السيطرة الحكومية فضلا عن توقف ضخ النفط الخطوط الاستراتيجية التي تمر عبر هذه المحافظتين والخطوط التي تمر من محافظة الا ان بار التي خضعت لسيطرة الإرهاب وخروجها عن سيطرة الحكومة ،وان الارتفاع المتحقق في عام (2018) جاء نتيجة عودة المحافظات الى سيطرة الحكومة وعودة الاعمال في القطاع النفطي الى ماكان سابقا ، وكذلك انخفاض أسعار النفط الى (44.7)دولار للبرميل الواحد للبرميل الواحد مقارنة بأسعار النفط في عام (2014) وصلت الى (62)دولار للبرميل الواحد .
- 4- ان الا ان خفاض الكبير المتحقق في عام (2020) جاء بسبب الازمة العالمية المتمثلة في انتشار الوباء (كورونا) والاعلاق العالمي العام بسبب هذه الازمة التي أدت الى تراجع اغلب النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ في البلدان المصدرة للنفط و تراجع الحاصل للبلدان المستوردة للنفط . ويمكن بيان مسار اجمالي الصادرات من الشكل البياني الآتي.:



الشكل(18)يبين الصادرات المدة(2009-2022)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول انفاً.

من الشكل انفاً يتبين مدى الارتباط والاعتماد للاجمالي الصادرات على النفطية ،اذ ان الا ان خفاض الذي يحصل في اجمالي الصادرات يكون ناتج عن انخفاض الصادرات النفطية او انخفاض أسعار النفط ،وحتى مع الزيادة للصادرات الأخرى المدة الأخيرة من الدراسة لان هذه الزيادة لاتزال بسيطة جدا وضعيفة لكن تبقى اعلى من المدة السابقة .

1- الصادرات حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (SITC)

بالنظر الى التركيب السلعي الموحد للتجارة للصادرات وفقا للتصنيف الدولي نلاحظ ان هناك مركبات لم تتغير مدة الدراسة ولم يكون لها تأثير على الصادرات نتيجة التجاهل وعدم اللوج في العمل فيها في حين ان هناك قطاعات تُعد محور اساس في التأثير على الصادرات وكما في الجدول الآتي .:

الجدول (16) يبين التركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة للمدة (2009-2022)
(2022)

(مليون دينار)

السنوات	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام وغير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيت التشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيماوية	سلع مصنوعة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	سلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	المجموع
2009	130,020	0	69,738	46,252,842	0	4,728	23,640	112,290	0	9,456	46,602,714
2010	171,970	0	90,136	60,931,936	0	5,930	30,836	147,064	0	11,860	61,392,104
2011	266,708	0	143,520	94,583,268	0	9,568	47,840	228,436	0	19,136	95,298,476
2012	325,248	0	173,712	115,148,880	0	12,320	57,904	278,432	0	23,408	116,019,904
2013	309,232	0	166,320	109,765,040	0	11,088	55,440	264,880	0	22,176	110,594,176
2014	285,290	0	152,964	101,188,114	0	9,712	50,988	245,228	0	20,638	101,952,934
2015	179,568	0	96,019	63,525,921	0	6,235	32,422	153,381	0	12,470	64,006,016
2016	145,350	0	77,775	51,577,575	0	5,100	26,775	124,950	0	10,200	51,967,725
2017	35,224	0	16,354	72,321,162	0	0	1,258	35,224	0	0	72,409,222
2018	7,254	0	19,344	104,285,922	0	0	90,675	6,045	0	0	104,409,240
2019	19,136	0	34,684	97,368,752	0	0	153,088	0	0	0	97,575,660
2020	17,400	0	47,850	67,677,300	0	0	133,400	0	0	0	67,875,950
2021	86,969	0	291,863	107,348,055	0	0	0	2,948	0	0	107,729,836
2022	139,350	0	472,902	174,383,558	0	0	0	0	0	0	174,995,810

المصدر: البنك المركزي العراقي . النشرة الإحصائية. سنوات متفرقة.

يتبين من الجدول (16) ان التركيب السلعي الى الصادرات حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة هي كما يأتي:

1- (المواد الغذائية والحيوانات الحية) اتخذت مسار تصاعدي المدة (2009-2013) وتراوحت قيمتها بين (130,020-325,248) مليار دينار نتيجة زيادة الا ان تاج للمواد الغذائية، اذ ازداد انتاج الحنطة (5055) الف طن و انتاج الباقلاء الى (108.2) الف دونم ومحصول الرقي (291) الف طن ومحصول البطيخ (148) الف طن ومحصول الباميا (118) الف دونم ومحصول الباذنجان (322) الف طن ومحصول الاخيار (538) الف دونم ومحصول الطماطة (812) الف طن ومحصول والبصل الأخضر والخس (186، 113) الف طن على التوالي عام (2014) (الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، 2015، 5) والحيوانات الحية، ببلوغ كمية انتاج دجاج اللحم الحي ما يقارب (70.2) الف طن و إنتاج الأسماك ما يقارب (60) الف طن، ثم حققت المواد الغذائية والحيوانات الحية انخفاض كبير سيما بعد (2015) ويعود هذا الى سيطرة المجاميع الإرهابية على محافظات زراعية منتجة (تبنوى والا ان بار وصلاح الدين) الامر الذي قلل من كمية الا ان تاج المواد هذه وبالتالي انخفاض كمية صادراتها، اذ انخفض انتاج الباقلاء (38.6) الف طن ومحصول الباميا الى (59.4) الف طن ومحصول الباذنجان (136.7) الف طن و حصول الخيار (149.3) الف طن وحصول الطماطة (619.5) الف طن (الجهاز المركزي للإحصاء، 2019: 3).

2- (المواد لخام و الوقود المعدنية وزيوت التشحيم) هذين التركيبين يضم كل من (النفط الخام ، المنتجات النفطية والكبريت والفوسفات) وكان مسارهم تصاعدي المدة(2009-2013) بسبب ما حدث من دخول المجاميع الإرهابية الى العراق وما سببه من توقف بعض المصافي والخطوط الا ان تاجية ثم بعد عام (2018) حققا ارتفاع وبشكل تصاعدي وبلوغهم اعلى قيمة العامين (2021 و 2022) نتيجة عودة المدن الى سيطرة الحكومة العراقية وإعادة الا ان تاج والعمل في المصافي وخطوط الاستراتيجية التي تمر عبر المناطق المسيطر عليها من قبل الإرهاب ، كون هذين التركيبين يشكلان (99%) من اجمالي الصادرات العراقية .

3- (المواد الكيماوية) مدة الدراسة بدأت بالارتفاع حتى عام (2012) وحقت ماقيمته (12,320) مليار دينار عراقي الا انها بعد هذا العام انخفضت واستمرت بالا ان خفاض حتى وصلت الى (0) وهذا يؤكد مدى المشاكل التي تعرض لها هذا التركيب الحال مشابه مع التركيب (سلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع) اذ اتخذ نفس المسار في الارتفاع والا ان خفاض ولكن بقيم مرتفعة وصلت الى (23,408) مليار دينار عراقي، ثم انخفضت الى (0).

4- (سلع مصنوعة) اتخذت بالارتفاع التدريجي وصلت الى (57,904) مليار دينار عام (2012) ثم انخفضت بعد ذلك الأعوام الاحقة ولكن هذا الا ان خفاض بشكل طفيف وبسيط ولكن بشكل مستمر حتى وصل عام (2017) الى (1,258) مليار دينار ،يعود هذا الا ان خفاض الى ما عاشه الاقتصاد العراقي من مشاكل هذه المدة (من سيطرة الإرهاب على مناطق استراتيجية ومنتجة) ثم ارتفع هذا التركيب بشكل كبير العامين اللاحقين وصل الى (153008) مليار دينار وهو اعلى قيمة السلسلة لزمينة لهذا التركيب الا ان هذا الارتفاع لم يستمر وانخفض بشكل ملحوظ وصل الى (0) .

5- (مكائن ومعدات نقل) اتخذت مسار متذبذب ،اذ بدأت بالارتفاع حتى عام (2013) وصلت قيمتها الى (264,880) مليار دينار عراقي ثم انخفضت بعد ذلك مدة الدراسة وصلت الى (0) .

يلاحظ مما تقدم انفاً ان كل من (النفط الخام و المنتجات النفط والكبريت والفوسفات) تبلغ اعلى مساهمة في التركيب الصادرات وتصل نسبتها الى اكثر من (98%) من اجمالي الصادرات في حين النسبة المتبقية تشمل التركيب كل من (المواد الغذائية والمواد الخام غير الغذائية والمصنوعات الاساسية والمكائن والمعدات النقل) وهذا يبين حجم الضعف وهشاشة القطاع الا ان تاجي في العراق والتي لم تساهم في تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية . ولم يكن أي زيادة ملحوظة في هذا القطاع حتى في مدد النمو للاقتصاد العراقي التي تكون ناتجة عن اما ارتفاع في أسعار للنفط او زيادة انتاج .

2- التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية

ان مؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات يعبر عن مدى ارتباط الاقتصاد المحلي مع اقتصاديات دول العالم ، اذ يعد هذا المؤشر ضروري واساس للتوزيع صادرات البلد لتقليل من المشاكل التي تحدث في مدة الازمات السياسية والاقتصادية، فالتنوع مطلوب في الأسواق للتصدير والاستيراد على حد سواء لان كلما تركزت الصادرات او الاستيرادات مع دولة معينة كلما ازادت المخاطر التي التقلب المرتبطة مع هذه الدولة

،بتالي يتم استيراد الازمات مع كل تركيز يحصل في الصادرات ،ويمكن بيان التوزيع الجغرافي للصادرات من الجدول الآتي :

الجدول(17)التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية للمدة (2009_2022)

(مليون دينار)

السنة	الدول العربية	دول الامريكيتين	دول الاتحاد الاوربي	دول اوربا الاخرى	الدول الاسيوية
2009	1,024,794.00	23,116,374.00	12,163,962.00	1,352,208.00	5,965,554.00
2010	1,369,830.00	18,840,796.00	13,229,830.00	1,528,754.00	26,036,258.00
2011	3,412,188.00	28,732,704.00	16,505,996.00	2,725,684.00	43,426,760.00
2012	4,153,072.00	34,980,176.00	20,095,152.00	3,317,776.00	52,870,048.00
2013	4,313,232.00	21,344,400.00	16,588,880.00	774,928.00	67,461,856.00
2014	3,669,922.00	19,574,536.00	17,944,134.00	305,928.00	59,948,534.00
2015	1,950,308.00	10,401,227.00	9,534,562.00	162,110.00	31,853,368.00
2016	2,340,900.00	4,556,850.00	12,617,400.00	0.00	31,903,050.00
2017	12,582,516.00	3,072,036.00	21,528,154.00	2,731,118.00	23,944,772.00
2018	1,655,121.00	13,409,019.00	21,065,616.00	754,416.00	67,520,232.00
2019	2,868,008.00	7,704,632.00	20,467,148.00	492,752.00	66,040,728.00
2020	2,343,200.00	8,698,550.00	468,350.00	468,350.00	52,997,500.00
2021	3,702,826.16	5,346,397.49	13,749,985.04	739,975.61	83,782,338.09
2022	6,877,085.55	8,365,465.35	31,008,406.65	1,470,590.40	127,256,472.90

المصدر: البنك المركزي العراقي . النشرة الإحصائية. سنوات متفرقة.

يتبين من الجدول (17) ان التركيز في الصادرات العراقية باقل قيمة كان (دول اوربا الأخرى والدول العربية)على التوالي ،اذ تتراوح اعلى قيمة صادرات مدة الدراسة بين (1-12) ترليون دينار بالنسبة للدول العربية ،اما دول اوربا الأخرى كانت اعلى قيمة تتراوح بين (2-0) ترليون دينار وهذا يعود الى ان الصادرات في معظمها معتمدة على تصدير النفط وهذه البلدان قليلة الاحتياج الى النفط فضلا عن قلة المصافي النفطية التي تقوم بتحويل النفط الى مشتقاته قياساً ببقية البلدان .

اما دول الامريكيتين ودول الاتحاد الأوربي تشكل اعلى حصة من صادرات العراق قياساً فيما سبق من الدول (العربية ودول اوربا الأخرى) اذ تتراوح اعلى قيمة في دولة الامريكيتين (3-34)ترليون دينار في حين دول الاتحاد الأوربي تتراوح اعلى قيمة (31)ترليون دينار واقل قيمة (468350)مليار دينار نتيجة الحاجة الى النفط من جهة ووجود مصافي تحوله الى مشتقاته الأخرى .

تُعد الدول الاسيوية سوقاً رئيسة فقد استحوذت على النسبة الأكبر والغالبية على الصادرات العراقية ،اذ تتراوح القيم مدة الدراسة في هذه الدول بين (5 – 127) ترليون دينار وهذا يبين مخاطر التركيز التي قد تتعرض لها صادرات العراق في حال حدوث أي مشكلة سياسية او اقتصادية او اجتماعية في هذه الدول الاسيوية كونها تشكل الحصة السوقية الأكبر للصادرات ،فعدت

حدوث وباء كورونا انخفضت الصادرات العراقية (52) ترليون عام (2020) في حين عند التخلص من هذا الوباء ارتفعت الصادرات الى الدول الاسيوية الى (127) ترليون دينار في عام (2022) وهذا يبين حجم مخاطر التركيز في هذه البلدان .

ثالثا: الاستيرادات

الاستيرادات تُعد احد اهم الجوانب التبادل التجاري بين الدول ،لما لها من اثار مباشرة على مستوى النشاط الاقتصادي في البلد ، ولا يختلف العراق عن البلدان الأخرى من اعتمادة على الخارج في توفير بعض السلع والخدمات الا ان الظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشها الاقتصاد العراقي أدت الى الزيادة الكبيرة في الاستيرادات ، وان زيادة الصادرات النفطية المددة الدراسة أدت الى زيادة الاستيرادات وكما في موضح في الجدول الآتي .:

الجدول(18) يبين حجم الاستيرادات العراق للمدة(2009-2022)

(مليون دينار)

السنوات	اجمالي الاستيرادات	نسبة الاستيرادات الحكومية	نسبة القطاع الخاص
2009	45,432,534.00	31.05	68.95
2010	52,083,190.00	25.60	73.95
2011	57,172,388.00	27.04	72.96
2012	69,280,288.00	38.08	61.92
2013	73,117,968.00	36.32	62.75
2014	64,556,878.00	38.07	61.93
2015	59,191,349.00	20.42	80.72
2016	43,615,200.00	15.71	84.29
2017	40,488,730.00	18.17	81.83
2018	46,999,875.00	16.14	83.86
2019	69,533,048.00	21.99	78.01
2020	69,816,050.00	15.44	84.56
2021	60,212,198.64	25.74	74.26
2022	81,820,862.85	31.63	68.37
الإجمالي	833,320,559.49	100	100

المصدر: البنك المركزي العراقي . النشرة الإحصائية. سنوات متفرقة.

يتبين من الجدول (18) ان اجمالي الاستيرادات حققت قيمة تصاعدية من عام (2009-2013) وصلت الى (73117968) مليون دينار ، وهذا بسبب زيادة الإيرادات الموازنة المتحقق في هذه المددة وحاجة الأسواق المحلية المتزايدة التي لم يتم اشباعها من الا ان تاج المحلي ، وكذلك اتباع سياسة الإغراق التجارية من قبل بعض البلدان المجاورة ، اذ يتم بيع المنتجات المستوردة من قبل هذه البلدان المصدرة بسعر اقل من الأسعار المحلية في تلك البلدان وذلك كسياسة للتعويد المستورد على المنتجات معينة حتى يستمر الاستيراد فضلا عن عدم وجود سياسة لحماية المنتج المحلي لبعض المنتجات المنتجة بكميات كافية لسد حاجات السوق ، ثم انخفضت بعد ذلك اجمالي الاستيرادات المددة(2014-2018) وهذا يعود الى ما عاشه الاقتصاد العراقي من مشاكل كثيرة منها سيطرة

العصابات الاجرامية (دا عش) على بعض مدن العراق فضلا عن انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي انخفاض النفقات في الموازنة الدولة التي تقلل من القدرة الشرائية للمستهلك وتقلل من عمليات الاستيراد ، ثم عادة بعد ذلك كميات الاستيرادات بالزيادة بعد عام (2018) بسبب تحسن الوضع الاقتصادي وتقليل النفقات على الحرب بسبب التخلص من المجاميع الإرهابية في هذا العام واستمرت بالزيادة حتى عام (2022) بتحقيقها اعلى قيمة للاستيرادات مدة الدراسة وصلت الى اكثر من (81) ترليون دينار.

ان اجمالي نسبة الاستيرادات الحكومية مدة الدراسة تتراوح بين (15-38) اعلى نسبة واقل نسبة وهذه النسب تتراوح بين هذين النسبتين حسب الوضع الاقتصادي للبلد ،اذ ان كلما كان هناك استقرار اقتصادي وامني وزيادة في إيرادات الحكومية عالية فان الاستيرادات الحكومية تزداد نسبتها وتحقق نسب مرتفعة جدا وان الاستيرادات الحكومية تتم عبر فتح اعتمادات مستندية في المصارف الحكومية بسبب ارتباط الدوائر والمؤسسات الحكومية سواء كان تمويلها ذاتي او حكومي مع المصارف الحكومية بفتح حساب حكومي ،وان الجزء الكبير من الاستيرادات الحكومية استيراد المشتقات النفطية وبقية سنوية تقدر بأكثر من (2.7) ترليون دينار ،اذ تقوم الحكومة بشراء المشتقات النفطية من المصافي خارج العراق بسبب عدم وجود مصافي تنتج مشتقات النفط تكفي لسد الحاجة الفعلية للسوق وتكون هذه المشتقات النفطية بأسعار مدعومة أي تتحمل الحكومة الزيادة في نسبة الأسعار التي تخضع لمتغيرات خارجية .

يبين الجدول أيضاً نسبة استيراد القطاع الخاص والتي تشكل النسبة الغالبة من اجمالي الاستيرادات مدة الدراسة ويلاحظ ان نسبة الاستيرادات حققت نسب مرتفعة سنوات تعرض البلد لمشاكل امنية وانخفاض في الإيرادات الحكومية وحققت اعلى النسب بلغت (81%) وهذا ما لم يحدث مع الاستيرادات الحكومية التي يفترض ان تحقق هي النسب الأعلى هذه السنوات بسبب زيادة الاستيراد المستلزمات الحربية ،بسبب عدم وجود منتجات كافية لسد حاجة السوق المحلي من جهة ورخص أسعار المنتجات المستوردة بسبب ان بعض المنتجات معفية من الضريبة و رخص أسعارها من البلد المصدر الذي يهدف الى اتباع سياسة اغراق التجاري للسوق وتعويد المستهلك على هذه المنتجات وفي الوقت نفسه، تُعفى السلع التي تمت الموافقة على استيرادها لأغراض استثمارية من الرسوم، ولكن الا توجد ضوابط على اعتبار البضائع المصنفة على أنها استثمارية من الدخول في التدفق الطبيعي للتجارة. لذا يتيح نظام الجمارك فرصاً كبيرة للمسؤولين العراقيين للسماح بامتيازات للتجار المفضلين بطريقة غير شفافة، أو الإضرار بمصالح تجار آخرين، ولا بد من الإشارة الى ان نشاط الأستيراد الذي يشمل نطاقاً واسعاً من السلع .. ليقوّض بذلك أيّة إمكانية للنهوض بإنتاجية القطاعات الرئيسة، ويُضعف قدرتها(الضعيفة أصلاً) على المنافسة، ويعمل على تفكيك "سلاسل القيمة" الخاصة بها(زراعة/ صناعة/ مستلزمات بناء وتشبيد/أدوية ومستلزمات طبية/ صناعات غذائية وكيمياوية..).

1- الهيكل السلعي لاستيرادات العراق

ان الهيكل السلعي التوزيع للنسبي للسلع المستوردة الأهمية النسبية لكل سلعة بالنسبة الى اجمالي السلع المستوردة ومدى اعتماد البلد على الاستيرادات لتلبية احتياجات متعددة ومتنوعة ، ومن مؤشر التوزيع السلعي للاستيرادات يتم التعرف على درجة التطور في البلد وتقدمة ،اذ ان الزيادة في

السلع الراسمالية والوسيطه وتقليل الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والكمالية سوف يدفع الى زيادة النمو الاقتصادية وتقليل استنزام العملة الأجنبية في خروجها الى الخارج البلد .
الجدول (19) التركيب السلي للاستيرادات العراق للمدة (2009-2022)

(مليون دينار)

السنوات	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد لخم وغير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيت التشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيماوية	سلع مصنوعة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	سلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	المجموع
2009	2,650,044	638,280	882,954	4,808,376	3,140,574	3,287,142	5,593,224	18,890,724	7,752,738	1,423,128	49,067,184
2010	2,812,006	677,206	936,940	5,104,544	3,333,846	3,489,212	5,937,116	20,051,702	8,229,654	1,510,964	52,083,190
2011	3,086,876	743,912	1,028,560	5,603,260	3,658,564	3,829,592	6,518,200	22,011,184	9,033,388	1,657,656	57,172,388
2012	3,740,352	900,592	1,386,000	6,789,552	4,433,968	4,364,976	7,898,352	26,672,800	11,084,304	2,009,392	69,280,288
2013	3,999,072	962,192	1,333,024	7,257,712	4,739,504	4,961,264	8,441,664	28,509,712	11,700,304	2,147,376	74,051,824
2014	3,564,304	858,298	1,187,292	6,468,192	4,223,506	4,422,602	7,524,372	25,411,448	10,428,260	1,914,478	66,002,752
2015	3,232,224	778,128	1,077,408	5,867,135	3,832,031	4,011,599	6,824,831	23,049,548	9,459,742	1,735,824	59,868,470
2016	2,360,025	568,650	786,675	4,282,725	2,797,350	2,928,675	4,982,700	16,827,450	6,905,400	1,267,350	43,707,000
2017	2,572,610	618,936	857,956	4,668,438	3,048,134	3,191,546	5,430,786	18,339,124	7,526,614	1,381,284	47,635,428
2018	2,986,230	719,355	995,007	5,418,738	3,538,743	3,704,376	6,303,726	21,289,281	8,736,234	1,603,134	55,294,824
2019	3,754,244	904,176	1,251,016	6,814,808	4,450,316	4,658,420	7,927,088	26,770,068	10,986,456	2,016,456	69,533,048
2020	3,770,000	907,700	1,257,150	6,841,100	4,468,900	4,677,700	7,959,050	26,880,100	11,031,600	2,024,200	69,817,500
2021	3,251,765	782,723	1,083,430	5,900,642	3,853,180	4,034,489	6,864,674	23,182,463	9,513,551	1,746,755	60,213,673
2022	4,417,701	1,064,399	1,472,073	8,018,572	5,236,013	5,482,100	9,327,575	31,502,063	12,928,446	2,373,402	81,822,345
المجموع	46,197,453	11,124,547	15,535,485	83,843,794	54,754,629	57,043,693	97,533,359	329,387,666	135,316,691	24,811,400	855,549,914

المصدر: البنك المركزي العراقي . النشرة الإحصائية. سنوات متفرقة.

يتبين من الجدول (19) الكميات المختلفة من الاستيرادات السلية بالنسبة لكل تركيب سلي الى اجمالي استيرادات وكما في الآتي:.

- 1- (المواد الغذائية والحيوانات الحية) تتراوح قيمة الاستيرادات مدة الدراسة بين (2-4) ترليون دينار مدة الدراسة وبمجموع اكثر من (46) ترليون دينار ، نتيجة عدم وجود منتج زراعي كافي للاشباع الحاجات المحلية المتزايدة نتيجة تزايد السكان من جهة وتعدد الحاجات الافراد ،فضلا عن أسعار المنتجات المستوردة تكون بأسعار اقل من أسعار المنتج المحلي بسبب عدم وجود سياسة دعم المنتج المحلي وان الاستيراد يكون فيه الكثير من المكاسب للمستورد ،كما يمكن الإشارة ان في سنوات السيطرة الإرهاب على مناطق العراق التي تقدم مايقارب (30%) من الا ان تاج الزراعي كان الاستيراد (3) ترليون دينار عام (2014) في حين ان عام (2022) بعد عودة المناطق من سيطرة الإرهاب ومع وجود سياسة لدعم الا ان تاج الزراعي فان كمية الاستيراد كانت اكبر وبقية (4) ترليون دينار وهذا يبين ان حجم المكاسب التي تعود للمستوردين .
- 2- (المشروبات والتبغ) اتخذت مسار تصاعدي حتى عام (2013) بلغت بهذا العام مايقارب (962,192) مليار دينار ثم انخفضت السنوات (2014-2017) بسبب ماتعرض له البلاد ثم عادت الى الارتفاع وصلت الى اعلى قيمة مدة الدراسة ببلوغها اكثر من

- (1) ترليون دينار عام (2022) ان (المشروبات والتبغ) تستهلك بشكل كبير في العراق واسعارها المحلية منخفضة جدا بسبب سهولة دخولها الى العراق عبر الكمارك من دون ان تفرض عليها ضريبة كما هو بالقانون لهذا نجر أسعارها المحلية اقل بشكل كبير من الأسعار البلدان الخارجية مما يسهل استهلاكها من الافراد المجتمع ويزيد من استيرادها. وهي من المواد التي يكون تصديرها وصل الى (0) مدة الدراسة وهذا يبين حجم الاحتياج المحلي.
- 3- (المواد لخم وغير الغذائية عدا الوقود) اتخذت مسار تصاعدي مدة الدراسة في عملية الاستيراد باستثناء عام (2016) انخفضت وحقت (786,675) مليار دينار ثم عادت بعد ذلك الى مسارها التصاعدي بلارتفاع ، وهذا يبين حجم الاحتياج لهذه المواد الأولية لانشاء المباني او في الصناعة بسبب عدم توفرها في الاقتصاد المحلي . وان عدم البحث عن وجودها محليا سوف يدفع الى زيادة استيرادها كلما زاد التوجه بتجاه الصناعة والتجارة والمباني. على الرغم من ان هناك صادرات من هذه المواد وهذا يعود الى ان هناك عناصر من هذه المواد الطبيعية غير موجودة في العراق وهي ذات طلب وحاجة في الاقتصاد العراقي سواء من حيث الصناعة او من حيث الاستهلاك الفردي كون هذه المواد متعددة الا ان واع .
- 4- (الوقود المعدنية وزيت التشحيم) كذلك هي الأخرى اتخذت مسار تصاعدي باستثناء سنوات التي وقعت فيها مشاكل للاقتصادي العراقي من الناحية الأمنية والاقتصادية (2014-2018) هذا وبالرجوع الى الصادرات فان هذه المواد تشكل النسبة الغالبة من الاصدارات ،يعود السبب الى استيراد مثل هذه المواد بسبب عدم وجود مصافي تساعد تجزئتها الى المكونات الاستهلاك المحلي فيقوم العراق بإعادة استيرادها وبأسعار اعلى من أسعار تصديرها .
- 5- (زيوت وشحوم حيوانية ونباتية) استورد العراق من هذه المواد مدة الدراسة مايقارب (54,754,629) ترليون دينار ، وبالعودة الى الصادرات فان هذه المواد كانت صادرتها (0) وهذا يبين حجم الحاجة المحلية لهذه المواد في البلد مما يبين ان هناك فرص استثمارية كبيرة للقطاع الخاص في هذه المواد او حتى إقامة مصانع حكومية تقوم بتغطية انتاج هذه المواد محليا لسد الحاجة السوق من جهة وتقليل الاستيرادات وخروج العملة الأجنبية الى الخارج. لا سيما وان معظم انتاج هذه المواد ليس بصعب او يتطلب بيئة غير موجودة في العراق اذ تشمل هذه المواد (يتم الحصول على الدهون الحيوانية مثل الزبد أو السمن من اللبن بطريقة طبيعية عادة تختلف فقط في وقت التخمير وأحيانا تستخدم دهون الحيوانات ذاتها. أما الزيوت) الدهون (النباتية مثل زيت الصويا أو عباد الشمس أو الذرة أو جوز الهند أو الفول السوداني وغيرهم فيتم الحصول عليها بطرق صناعية عادة تعتمد على بعض العوامل الميكانيكية والكيميائية التي طبقتها على المحاصيل الزراعية مثل تنظيفها ثم طحنها ثم عصرها واستخراج الزيت منها في النهاية.
- 6- (المواد الكيماوية) (سلع مصنعة) بلغة مجموع قيمة استيراد هذين التركيبين مدة الدراسة مايقارب (154,557,052) ترليون دينار ، مايلحظ على هذين التركيبين ان العراق يقوم بعملية تصدير لهذه المواد وحتى مع تخفيض هذه الصادرات الى مستويات منخفضة جدا في السنوات الأخيرة من الدراسة وارتفاع الاستيرادات في هذه السنوات الا ان هذا الارتفاع لم يكن بالمستوى العالي جدا بحيث يكون مشابه لحجم الا ان خفاض بعملية الصادرات .
- 7- (مكائن ومعدات نقل) ان هذا التركيب يشكل النسبة الاغلب لاجمالي الاستيرادات ،اذ تتراوح قيمة الاستيرادات بين (16-31) ترليون دينار وبمجموع استيرادات بلغ (329,387,666)

ترليون دينار على الرغم من وجود صادرات لهذا التركيب وهذا التركيب مشابه للتركيبين انفاً في سنوات الا ان خفاض للصادرات لم يتحقق الارتفاع الكبير للاستيرادات وكذلك الحال في سنوات زيادة الصادرات لم يتحقق انخفاض في الاستيرادات سيما في المدد الأولى لعملية الصادرات عندما حققت ارتفاع . وان الارتفاع في استيراد هذا القطاع جاء بسبب التأثير الذي يؤديه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بسبب ارتباطه المباشر مع القطاعات الاقتصادية (الصناعة ، التجارة ، السياحة وغيرها من القطاعات) وقلة عدد المصانع المحلية الخاصة بهذا القطاع .

8- (مصنوعات متنوعة) ان هذا التركيب يأتي بالمرتبة الثانية بعد تركيب (مكائن ومعدات النقل) من حيث اجمالي الاستيرادات وتشكيله النسبة الثانية ببلوغ حجم القيمة الاستيرادية لاخل مدة الدراسة اكثر من (135) ترليون دينار ، وبالعودة الى الصادرات فان هذا التركيب كان (0) مدة الدراسة . يشكل مجموعة قيمة الإجمالي للاستيراد تركيب (سلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع) ماقيمته اكثر من (24) ترليون دينار ويتراوح الاستيراد السنوات بين (1-2) ترليون دينار وعلى الرغم من وجود صادرات لهذا التركيب وحتى مع زيادة الصادرات السنوات فان لم يحقق انخفاض ملحوظ وكذلك في حال وصول الاستيرادات الى (0) في السنوات الأخيرة من الدراسة فان الزيادة لم تكن بالقيم المرتفعة .

2- التوزيع الجغرافي لاستيرادات العراق

ان التوزيع الجغرافي للاستيرادات يوضح مدى اعتماد العراق بشكل نسبي على البلدان الخارجي وكل منهم وزنه النسبي، اذ ان كلما زادت نسبة دول معينة على حساب دول أخرى يبين حجم الاعتماد بمقدار هذه النسبة على استيرادتهم أي يزيد من التبعية للبلد لهذه البلدان في الخارج، وفي حال حصول مشكلة في هذه البلدان كالحرب سوف تنعكس على العراق بالسلب، على سبيل المثال ارتفاع التضخم في هذه البلدان يدفع بنقل التضخم الى العراق، وكما في الجدول الآتي:.

الجدول (20) التوزيع الجغرافي لقيم (الاستيرادات) في العراق للمدة (2009-2022)

(مليون دينار)

السنة	الدول العربية	دول الامريكيتين	دول الاتحاد الأوربي	دول اوربا الاخرى	الدول الاسيوية
2009	16,628,376	5,911,182	3,957,336	11,199,450	6,032,928
2010	12,333,214	6,224,128	6,979,610	15,718,058	10,000,352
2011	14,235,988	4,904,796	5,837,676	16,654,300	15,087,540
2012	15,789,312	5,162,080	7,290,976	25,784,528	18,312,448
2013	15,732,640	5,143,600	7,265,104	25,693,360	18,247,152
2014	16,861,246	4,694,538	9,747,206	3,841,096	35,571,414
2015	15,470,282	3,783,398	7,794,997	3,323,255	29,389,296
2016	11,269,725	2,756,550	5,678,850	2,421,225	21,411,075
2017	12,582,516	3,072,036	6,339,062	2,731,118	23,944,772
2018	4,891,614	3,965,520	7,494,591	2,465,151	36,028,200
2019	4,306,796	4,505,332	9,460,360	1,723,436	49,289,552
2020	5,312,800	3,700,400	9,536,650	1,458,700	49,514,600
2021	4,569,571	3,182,485	8,203,116	1,254,421	42,585,449
2022	5,338,302	5,720,775	11,726,180	2,136,210	61,094,729
المجموع	155,322,382	62,726,819	107,311,714	116,404,308	416,509,507

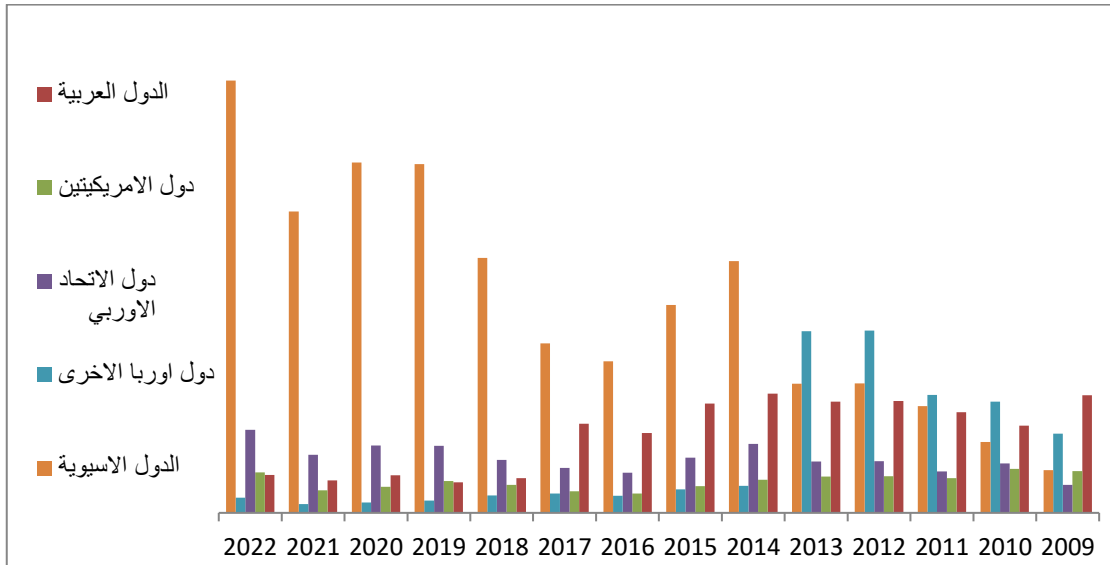
المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية سنوات مختارة

يتبين من الجدول (20) ان نسبة الاستيرادات العراقية وللمدة الدراسية تختلف نسبتها بين الدول وكما يأتي

1- (الدول العربية) تتراوح قيمة الاستيرادات منها (2009-2017) بين (16-12) ترليون دينار ،اذ تركز الاستيراد بين البلدان بنسبة الغالبة (سورية ،الأردن ،الكويت ،لبنان ،السعودية ،البحرين ،قطر ، الامارات ،مصر ،) ثم انخفضت الاستيرادات بشكل ملحوظ من البلدان العربية (2018-2022) تراوحت بين (4-5) ترليون دينار على الرغم من زيادة اجمالي الاستيرادات نتيجة انخفاض نسبة الاستيرادات من البلدان المشار اليها انفاً باستثناء زيادة نسبة الاستيرادات من الامارات العربية المتحدة الى اكثر من (4%) (الجهاز المركزي للإحصاء ، 2018، 14) ان سبب الا ان خفاض يعود الى ماشار اليه (الجهاز المركزي للإحصاء ، 2017، 3) وهي السيطرة الجزئية على المنافذ بعد إجراءات إصلاحية قامت بها الكمارك لمنع تهريب العملة ومنع الفساد وغسيل الأموال الليت كانت تحدث سابقا. وقيام البنك المركزي العراقي بمطالبة المستوردين بصحة الصناعات الاقيام الاستيرادية المقدمة للمشاركة في مزاد العملة لتقليل الاستيرادات الوهمية. و حالة التقشف التي يمر بها الاقتصاد العراقي وتقليل الاستيراد المواد الثقيلة التابعة للوزارات خاصة النفط والكهرباء .

2- (دول الامريكيتين) يتراوح الاستيراد منها مدة الدراسة بين (2-6) ترليون دينار للاستيراد (لحوم و دجاج و قطع واحشاء مجمدة من طيور الدواجن مفروم وان كان على هيئة اقراص

- (بيرجر) مجمدة و اجبان طازجة (غير مخمرة)او(غير مخثرة)بما في ذلك جبن مصل اللبن وجبن اللبن المخثر و لوبيا أو فاصوليا للطعام و موز)
- 3- (دول الاتحاد الأوربي) اتخذ الاستيراد ارتفاع تدريجي مدة الدراسة في عام (2009) حقق قيمة استيرادية (3) ترليون دينار وارتفعت الاستيرادات حتى عام (2022) الى (11) ترليون دينار وتركز الاستيراد بين (سكر و حيوانات حية من فصيلة الأبقار و طيور الزينة و لحم بقر مفروم و اجبان طازجة و عسل طبيعي).
- 4- (دول اوربا الأخرى) المدة الأولى من الدراسة وحتى عام (2013) وصل الاستيراد الى (25) ترليون دينار بسبب استيراد الوقود المعدني جاءت أولاً في استيرادات العراق من روسيا ، تليها الأخشاب ومصنوعاتها ، تليها الحديد والفولاذ ومن ثم الحبوب. ثم بعد ذلك انخفضت الاستيرادات بشكل كبير واستقر بين (1-2) ترليون دينار وتعويض هذا الا ان خفاض من الاستيرادات من الدول الاسيوية.
- 5- (الدول الاسيوية) اتخذت مسار تصاعدي باستثناء مدة الحرب على داعش انخفضت الاستيرادات الا انها الا ان خفاض بشكل كبير واعادت الى الارتفاع وهو اعلى مجموع متحقق من الاستيرادات وصل مجموعه مدة الدراسة الى اكثر من (416) ترليون دينار ويدخل من ضمنها استيراد المشتقات النفطية والغاز من بشكل كبير سيما من البلدان ايران والصين وتركيا وهم من اهم الشركاء التجاريين للعراق . ويمكن بيان التوزيع الجغرافي للاستيرادات البلدان من الشكل الآتي .:



الشكل (19) التوزيع الجغرافي للاستيرادات العراق المدة (2009-2022)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول انفاً.

من الشكل انفاً يتبين النسبة الكبيرة للدول الاسيوية بسبب وجود اهم الشركاء التجاريين للعراق في قارة اسيا منهم (الصين وايران وتركيا وسوريا والهند والأردن) اذ شكل مجموع الاستيرادات مدة الدراسة مامجموعه (416,509,507) مليون دينار عراقي ، يأتي من بعد الدول الاسوية الدول العربية بمجموع (155,322,382) مليون دينار عراقي ، ومن ثم دول اوربا .

3- الجدار الكمركي

عند النظر لميزان المدفوعات بحسابيه الجاري ورأس المال يلاحظ بأن الجانب الأول وهو الأهم في العراق حيث الميزان التجاري (الاستيراد والتصدير) أما حساب

رأس المال فلم يلاحظ تدفقات رأسمالية داخلية وخارجة لذا سيتم التركيز على الميزان التجاري بشقيه التصدير والاستيراد؛ وما يذكر من صادرات ينحصر بالنفط وبعض الأشياء الطفيفة التي لا تذكر، أما تطبيق مؤشر هرفندل وهيرشمان على التصدير فيبدو أنه في ظل غياب أية صادرات ضمن هيكل الصادرات العراقية وهيمنة النفط بوصفه السلعة الرئيسة المصدرة فالنتيجة التي يمكن الخروج منها للمؤشر ستكون أقرب إلى الواحد الصحيح لتعني غياب التنوع بالكامل في الصادرات .

يمكن تعريف السياسة الكمركية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تقوم فيها الهيئة العامة للكمارك وموظفيها والتي تتعلق بحركة السلع المتاجر بها الى الداخل وخارج حدود البلد بهدف تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية. اذ كانت هذه السياسة تشكل نسبة مهمة من اجمالي الإيرادات بسبب حجم الاستيرادات المتزايد ، ففي عام (1997) كانت نسبته (22.5%) (الخفاجي، 2014: 44) هذا لان الدولة تفرض على السلع الاستهلاكية بنسب اكبر واعلى من الجانب الا ان تاجي. ويمكن تبيان نسبة الجدار الكمركي من الجدول الآتي :

الجدول (21) الجدار الكمركي العراقي للمدة (2009-2022)

(مليون دينار)

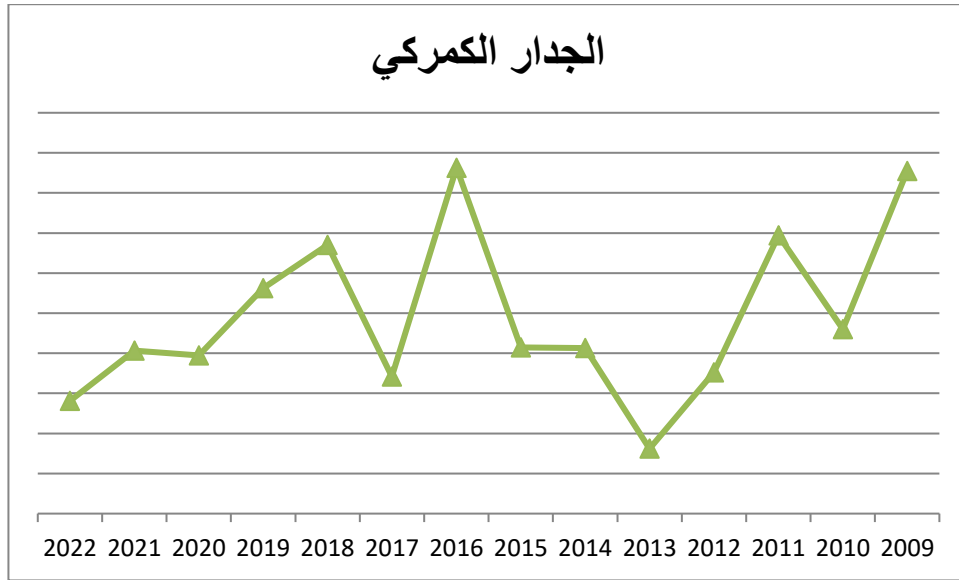
السنة	الاستيرادات(1)	الإيرادات الكمركي(2)	الجدار الكمركي %
2009	45,432,534	388,641	0.855
2010	52,083,190	239,452	0.46
2011	57,172,388	396,532	0.694
2012	69,280,288	243,537	0.352
2013	73,117,968	118,176	0.162
2014	64,556,878	266,852	0.413
2015	59,191,349	245,907	0.415
2016	43,615,200	376,538	0.863
2017	40,488,730	138,423	0.342
2018	46,999,875	315,082	0.67
2019	69,533,048	390,766	0.562
2020	69,816,050	276,055	0.395
2021	60,212,199	245,311	0.407
2022	81,820,863	230,145	0.281
المجموع	833,320,559	3,871,417	100

المصدر: وزارة المالية- الدائرة الاقتصادية. والبنك المركزي العراقي نالشرات السنوية .

الجدار الكمركي = الإيرادات الكمركي(2) / اجمالي الاستيرادات(1)

يتبين من الجدول (21) ان نسبة الجدار الكمركي لم تصل الى (1%) مدة الدراسة وحقت نسب منخفضة جدا قياساً الى النسب في السابق ، اذ حققت في عام (2009) نسبة (0.85%) ثم انخفضت بشكل كبير في عام (2010) الى نسبة (0.46%) نتيجة الا ان خفاض الكبير في الإيرادات الكمركية على الرغم من زيادة الاستيرادات في هذا العام ، بعد ذلك عادت الى الارتفاع في عام (2011) الى نسبة (0.69%) نتيجة الزيادة الطفيفة في الإيرادات الكمركية ، الا انها انخفضت

بعد ذلك الأعوام اللاحقة، وتُعد هذه النسبة منخفضة جداً وان سبب الا ان خفاض كان نتيجة الاعتماد على رسم (5%) يسمى برسم إعادة اعمار العراق المتضمن (اعترافاً بان الإدارة للعراق تتطلب التمويل لتحسين البنى التحتية العراقية وتتطلب كذلك رأسمال عام للاستثمار. واعترافاً بالتأثير الذي تلعبه التجارة الدولية في تنمية اقتصاد السوق الحر في العراق. وإشارة إلى ان الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على التبادل التجاري قد تم تعليقها بموجب الأمر رقم 12 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة). فضلاً عن زيادة استيراد السلع الذائبة نتيجة عدم كفاية الا ان تاج المحلي لسد حاجة السوق المحلية . وهناك من يرى الى ان هذه النسبة المنخفضة ايجابية عندما يكون الكثير من السلع المستوردة يصعب انتاجها محلياً او ان ماينتج غير كافي لسد الحاجة المحلية . غير ان تعاضم الايرادات النفطية هذه المدوة وسيطرتها على هيكل الإيرادات الجارية في الموازنة ساعد على الاعتماد على الإيرادات النفطية وتقليل وتجاهل التركيب الاخر من الإيرادات سيما الإيرادات الكمركية . ويمكن بيان الجدار الكمركي كما في الشكل الآتي .:



الشكل (20) يبين الجدار الكمركي للاستيرادات العراق للمدة (2009-2022)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول انفاً .

يمكن ملاحظة من الشكل انفاً ان في السنوات انخفاض الجدار الكمركي فان حجم الاستيرادات في تزايد وليس في انخفاض، وهذا يشكل خطر كبير من حيث حماية المنتج المحلي مع تزايد الاستيرادات فان الإيرادات الكمركية يجب ان تزداد حتى يكون هناك حماية للمنتج المحلي من جهة، وايراد للدولة من جهة أخرى.

4- الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر ذا دلالة مهمة بمدى اعتماد الدولة على الخارج في مقابلة الطلب المحلي من السلع والمنتجات، اذ تمثل نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي مؤشر يبين درجة الا ان فتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، ويتعبر الاقتصاد الدولة منفتح للخارج عندما تشكل الاستيرادات نسبة تزيد عن (20%) من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تكون مجموعة من الدول نسبة مرتفعة ومع

ذلك تتمتع بالاستقلال الاقتصادي بينما نفس النسبة لدولة أخرى تكون ذات تبعية اقتصادية، والسبب يعود الى مدى التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني ونوعية الاستيرادات المساهمة في بناء قاعدة إنتاجية ولم تكن تتجه بتجاه الاستهلاك ، ويمكن بيان نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي كما في الجدول الآتي.:

الجدول (22) نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2009-2022)

(مليون دينار)

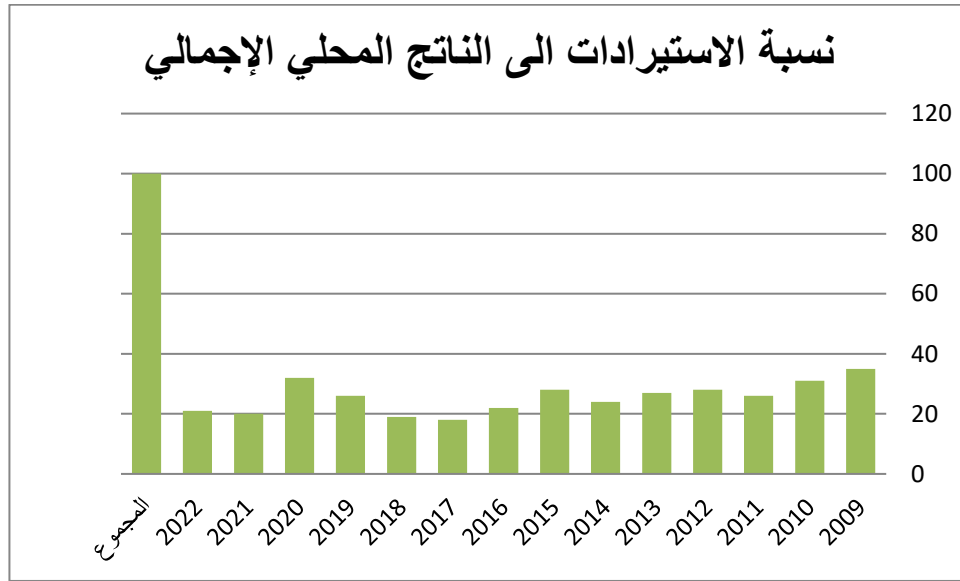
السنة	الاستيرادات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي
2009	45,432,534	130,642,187	35
2010	52,083,190	167,093,204	31
2011	57,172,388	223,677,005	26
2012	69,280,288	245,186,418	28
2013	73,117,968	273,587,529	27
2014	64,556,878	266,420,384	24
2015	59,191,349	207,876,191	28
2016	43,615,200	196,536,350	22
2017	40,488,730	225,722,375	18
2018	46,999,875	251,064,479	19
2019	69,533,048	266,190,571	26
2020	69,816,050	215,661,516	32
2021	60,212,199	301,152,818	20
2022	81,820,863	383,064,152	21
المجموع	833,320,559	3,353,875,179	100

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية سنوات مختارة

يتبين من الجدول (22) ان نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي اتخذت مسار تنازلي، فكانت نسبتها (35%) في عام (2009) ثم انخفضت بعد ذلك حتى وصلت في عام (2016) الى (22%) باستثناء بعض السنوات (2012 و 2013) حققت ارتفاع لكن تبقى هذا الارتفاع اقل من ما ابتدأت فيها في عام (2009)، ان هذه النسب المحصورة بين (35% و 22%) تُعد اعلى من النسبة المعيارية المشروطة للاعتبار الاقتصاد منفتح للخارج المشار اليها انفاً، نتيجة عدم وجود منتجات كافية لسد الحاجة المحلية من جهة وسياسة الإغراق التجاري في العراق للأسباب جما منها عملية الا ان تقال نحو تطبيق الية السوق وانفتاح السوق العراقية على الاقتصاد العالمي لم تتم بصورة مدروسة وضمن سياسة تجارية سليمة وانما حدث ذلك بصورة سريعة ومستعجلة ، و تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة ضعف الرقابة الحدودية على السلع المستوردة الامر الذي

ساهم في زيادة معدلات الإغراق التجاري في الأسواق المحلية ، فضلا عن زيادة الان كشاف الاقتصاد العراقي على أسواق الدول المصدرة وما لهذا من مخاطر كبيرة جدا على الاقتصاد العراقي

العامين (2017 و 2018) كانت النسبة اقل من النسبة المعيارية وحقق هذين العامين مانسبته (18 و 19) على التوالي وهذا كان نتيجة ما حدث للاقتصاد العراقي من انخفاض أسعار النفط و الإيرادات التي رافقتها انخفاض في النفقات ومن ثم انخفضت القدرة الشرائية للأفراد المجتمع مما قلل من الاستيرادات ، بعد ذلك عادت هذه النسبة الى الارتفاع حتى نهاية المدة وتجاوز النسبة المعيارية كما في السنوات السابقة وللاسباب ذاتها . وكما في الشكل نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي كما يأتي :



الشكل (21) نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2009-2022)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول انفاً.

يتبين من الشكل المسار المرتفع في هذه النسبة التي تجاوزت النسبة المعيارية بسبب الاعتماد بشكل كبير على الاستيرادات الخارجية لتعويض النقص في السلع والخدمات المحلية بل وحتى وان المنتج المحلي اصبح يعاني من منافس شديد للمنتج الأجنبي الذي يكون بأسعار منخفضة قياسا بالأسعار المنتج الأجنبي بسبب مثلما اشرنا سابقا الى اعتماد البلدان المجاورة سياسة اغراق السوق التجاري وتعويد المستهلك على المنتج الأجنبية بسبب حاجة هذه البلدان الى العملة الأجنبية نتيجة فرض الحصار على بلدهم من جهة و الفرص الكبيرة في الأسواق المحلية وعدم وجود سياسة حماية للمنتج المحلي.

رابعاً: الاعتماد المستندي ونافذة بيع العملة والميزان التجاري

ان الاتجاه المتزايد في حجم المبيعات العملة الأجنبية و الاستيرادات العراقية يجب ان يكون مصحوب بزيادة في فتح الاعتماد المستندي لان في عام (2009) تم اخذ قرار من قبل البنك المركزي بتاع طريقتين في بيع الدولار لاشباع الطلب تتمثل الطريقة الأولى في التحويل الى الحسابات الخارجية للبنوك المشاركة في النافذة لتمويل الاستيرادات والطريقة الثانية هي البيع النقدي للمصارف لتمويل

حاجات متعددة منها السفر والعلاج (الشندي، 2022: 40) أي ربط الاعتماد المستندي مع بيع الدولار لغرض الاستيرادات ، ويمكن بيان ذلك من بيانات الجدول الآتي .:

الجدول (23) الاعتمادات المستندية ونافذة بيع العملة و الميزان التجاري العراقي للمدة (2009-2022)

(مليون دينار)

السنة	الاستيرادات	الحوالات من النافذة بيع العملة	اجمالي الاعتمادات المستندية للمصارف التجارية
2009	45,432,534	34,776,804	27,309,837
2010	52,083,190	40,297,908	28,015,801
2011	57,172,388	45,853,444	30,175,957
2012	69,280,288	55,421,520	31,386,360
2013	73,117,968	50,518,160	38,235,854
2014	64,556,878	45,118,310	34,586,171
2015	59,191,349	47,778,805	23,902,221
2016	43,615,200	36,763,350	18,951,109
2017	40,488,730	39,469,750	15,597,332
2018	46,999,875	46,359,105	14,944,436
2019	69,533,048	54,239,796	15,655,085
2020	69,816,050	59,030,950	16,481,394
2021	60,212,199	44,920,352	17,542,586
2022	81,820,863	55,934,321	19,850,053
المجموع	833,320,559	656,482,575	332,634,196

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية سنوات مختارة

يلاحظ من (23) بيانات الجدول انفاً ان الافتراض الذي يعمل عليه البنك المركزي غير متحقق ، وذلك فان حجم الاستيرادات غير متطابق مع المبيعات النافذة (الحوالة) لتغطية الاستيرادات ، وحتى الاعتماد المستندي المفتوح من قبل المصارف التجارية غير متطابق مع حجم الاستيرادات ولا حتى مع الاعتمادات الممنوحة من قبل البنك المركزي ، اذ ان في عام (2009) كانت قيمة الاستيرادات اكثر من (45) ترليون دينار و الحوالات اكثر من (34) ترليون دينار في حين الاعتمادات الممنوحة من قبل المصارف التجارية الحكومية والأهلية على حدا سواء بقيمة اكثر من (27) ترليون دينار واستمر الفرق بين المتغيرات وفي جميع سنوات الدراسة حتى وصل في عام (2022) الى (81) ترليون دينار اجمالي الاستيرادات في حين (55) ترليون دينار حوالات ممنوحة نافذة بيع العملة ، و (19) ترليون دينار اعتمادات مستندية ممنوحة من قبل المصارف التجارية في نفس العام .

اذ تم افتراض ان هناك استيرادات لم تكون من الاعتمادات المستندية الممنوحة من قبل المصارف التجارية الامر الذي أدى الى حدوث فجوة كبيرة بين قيمة الاستيرادات و بين الاعتمادات المصارف

التجارية ، الا ان الدولارات المباعة في نافذة بيع العملة لغرض الاستيرادات لم تتطابق ايضاً بل وان حتى انها غير متطابقة مع الاعتمادات المستندية للمصارف التجارية ، يتبين من هذا ان السياسات المعتمدة من البنك المركزي غير متحققة ولا يوجد لها أي جدوى وتسببت بمشاكل مالية وخروجها الى الخارج بداعي الاستيرادات بل وان حتى الدولار النقدي المباع في نافذة بيع العملة لغرض العلاج والسفر قد يكون غير متحقق هذا الغرض بسبب عدم وجود الية الكترونية تحقق تطابق بين الأموال التي تذهب لهذا الغرض و المستندات التي تقدم لهذا الغرض فضلاً عن عدم وجود الية الكترونية في البنك المركزي تحقق تطابق بين بيع الدولارات (الحوالة) وبين الاستيرادات ، اذ ان القرارات الحكومية التي صدرت وساعدت على هذا منح الأرصفة الميناء الى شركات استثمارية من دون وجود ضوابط ومحددات تساعد على فرض على المستثمرين التعامل بشكل الكتروني على معرفة حجم الاستيرادات الداخلة للبلد وما هو مستورد والمبلغ المستورد وحتى الايراد الكمركي المفروض على البضاعة المسجلة المستوردة .

الفصل الرابع

التحليل القياسي والاحصائي للمتغيرات
(الاعتماد المستندي ونافذة بيع العملة الأجنبية
والميزان التجاري)

المبحث الاول: الاطار النظري لبعض المفاهيم
الإحصائية والقياسية

المبحث الثاني: تقدير النموذج الاحصائي

المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي

الفصل الرابع

الاطار الاحصائي والقياسي

توطئة

في هذا الفصل سوف يتم البحث الجانب النظري للاطار الاحصائي والقياسي ومن ثم دراسة الجانب الاحصائي الذي يبين لنا نوع العلاقة الوسيطة بين متغيرات الدراسة وهل هناك علاقة بينهم ام لا يوجد وما نوعها بين جميع متغيرات الدراسة باستعمال النموذج الاحصائي بارون كنيي ، ومن ثم دراسة العلاقة السببية بين جميع المتغيرات وما هي العلاقة ونوعها وهل هناك علاقة ام لا يوجد باستعمال اختبار سببية تودا-ياماموتو (Yamamo -Toda)

المبحث الأول

الاطار النظري لبعض المفاهيم الإحصائية والقياسية

توطئة

في هذا المبحث سوف يتطرق الى بعض المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد القياسي والتي يتم استعمالها في هذا البحث ، الاستقرارية، واختبار دالة الارتباطات الكلية والجزئية (Correlegram) واختبار سببية تودا-ياماموتو (Yamamo -Toda cusaliti test) فضلا عن إيضاح بعض الفاهيم المتعلقة بنموذج بارون كينيي (Baron and Kenny, 1986).

أولاً : السلاسل الزمنية

السلاسل الزمنية تُعد مجموعة من القيم المشاهدة لظاهرة ما مدة زمنية معينة وهي ذات انمط محدد ومن اكثر الان ماط شيوعاً النمط المتناقص والمتزايد والموسمي والتأثيري والتقلبات غير المنتظمة . و تعرف أيضا بانها مجموعة من المشاهدات المتولدة توالياً الزمن . تتميز بأن بياناتها مرتبة بالنسبة للزمن ، وتكون مشاهداتها غير مستقلة اي تعتمد بعضها على بعضها ، وعدم استقلاليتها يستغل في التنبؤات موثوق بها.(De Gooijer and Hyndman, 2011:12). و عملية تحديد النموذج الرياضي الذي يعبر عن السلسلة الزمنية يعتمد على فرض اساس هو أنّ النمط المتبع من قبل السلسلة الزمنية سابقاً سوف يستمر في المستقبل. هذا و تحتوي اكثر السلاسل الزمنية الاقتصادية على مركبة موسمية والتي تظهر بشكل تغيرات منتظمة تعاد كل من المدد الزمنية ب (S) ، والتي تمثل بعدد المدد الزمنية التي يعاد بعدها هذا النوع من التغيرات ، يطلق على هذه التغيرات بالتغيرات الموسمية (seasonal variations) . و يعتمد على دالة الارتباط الذاتي للتعرف على هذا النوع من السلاسل الزمنية فإذا كائت قيمتها عند الازاحات الموسمية (seasonallags) (اي الازاحة الثانية عشر في البيانات الشهرية والرابعة في البيانات الربع سنوي) . او من رسم دالة الارتباط الذاتي لسلسلة الزمنية حيث يظهر قمة عند الازاحة الموسمية واحيانا في دالة الارتباط الذاتي الجزئي. (Ngo, 2013:3) هذا وتستعمل بعض المعايير الاحصائية في وصف نوعية السلسلة الزمنية وتسهيل نمذجتها .

السلسلة الزمنية هي سلسلة من البيانات المرتبة من عائلة من المتغيرات العشوائية، تهدف نمذجة السلاسل الزمنية إلى دراسة المشاهدات السابقة للسلاسل لتطوير نموذج مناسب ويقال إن عملية السلاسل الزمنية تكون ضعيفة وثابتة إذا لم يتغير متوسطها وتباينها وتغايرها مع مرور الوقت. تتميز السلاسل الزمنية بأنها متكاملة من الرتبة (د) إذا تحققت ثباتها باختلاف السلسلة . (Afriyie et al., 2020:5).

ثانيا : مفهوم جذر الوحدة

يتم تعريف عملية السلاسل الزمنية الثابتة على أنها تحتوي على متوسط ثابت، واختلاف معدل التغير الذاتي (s, t) التي تعتمد على (t و s) ، يُقصد بالسلسلة الزمنية الثابتة تمامًا هي تلك التي لا يتغير فيها التوزيع الاحتمالي مع مرور الزمن ، و يمكن أن يكون للسلسلة الزمنية غير الثابتة متوسط زمني متغير فضلاً عن دالة تباين مشترك متغيرة زمنياً.

جذر الوحدة يعد من اهم العمليات السلاسل الزمنية للانحدار الذاتي غير الثابت (AR) أو المتوسط المتحرك التلقائي (ARMA)؛ ومن الامثله عليها هو السير العشوائي مثل

$$x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث ε_t المتغير العشوائي. إذا افترضنا أن المتغيرات مستقلة موزعة بشكل مماثل ،اذ تُعد هذه العملية غير ثابتة لأن التباين هو دالة للزمن. وان العمليات الشائعة في الاقتصاد والمالية على سبيل المثال.(Herranz, 2017:2)

إن مجال الاقتصاد الكلي له نصيبه من المخاطر الاقتصادية القياسية عند الباحث التطبيقي غير الحذر و العقد الماضي أصبح علماء الاقتصاد الكلي على دراية بمجموعة جديدة من الصعوبات الاقتصادية القياسية التي تنشأ عندما يكون لواحد أو أكثر من المتغيرات ذات الاهتمام جذور وحدة في تمثيلات السلاسل الزمنية الخاصة بهم وغالبًا لا تنطبق نظرية التوزيع القياسية على الا انحدارات التي تتضمن مثل هذه المتغيرات، ويمكن أن يظل الاستدلال بشكل خطير إذا تم تجاهل ذلك. (Roy, 2022:90).

يمكن لوجود جذور الوحدة أن تخلق فرصًا فضلاً عن مشاكل في العمل التطبيقي في بعض انحدارات ، عندما تتقارب تقديرات المعاملات مع قيم المعلمات الحقيقية بمعدل

أسرع مما في الا ان حدارات القياسية ذات المتغيرات الثابتة في العينات الكبيرة، وتكون تقديرات المعامل بهذه الخاصية قوية في مواجهة العديد من أنواع التحديد الخاطئ. (Miron, 1991:142).

اختبارات جذر الوحدة أحادية المتغير الأخرى الشائعة الاستعمال،(1) اختبار (Dickey and Fuller's ADF)،(2) اختبار فيليبس بيرون (3) اختبار (4) KPSS اختبار إليوت وروثبرج وستوك (ERS)،(5) اختبار زيفوت وأندروز (ZA)،(6) اختبار شميدت وفيليبس (SP)،(7) اختبار (PGFF) (Farias and Fuller)، و(8) اختبار نسبة التباين (BVR). تُطبق كل اختبار من اختبارات جذر الوحدة المختارة على بيانات السلاسل الزمنية لأحجام العينات المختلفة التي تتكون من سلاسل ثابتة وسلاسل غير ثابتة. نلاحظ عدد هذه السلاسل التي تم تحديدها بشكل صحيح على أنها سلاسل ثابتة أو غير ثابتة. (Roy, 2022:90)

و لا يمكن التقليل من أهمية الاستقرار، حيث أن العديد من الاختبارات والتنبؤات الإحصائية في السلاسل الزمنية تعتمد عليها ومن الضروري التأكد من أن بيانات السلاسل الزمنية ثابتة قبل إنشاء النموذج و تُظهر السلاسل الزمنية غير الثابتة الاتجاهات والتغيرات الموسمية التي لا يمكن الاعتماد على تنبؤات هذه النماذج من ها. لذلك، من الضروري تحويل بيانات السلاسل الزمنية غير الثابتة الى ثابتة إزالة الاتجاهات الزمنية و/أو التغيرات الموسمية قبل تنفيذها. أي تحليل للسلاسل الزمنية. و يمكن قياس الثبات بالطرق الآتية: من المخططات الزمنية (أي رسم البيانات والتحقق مما إذا كان هناك أي اتجاهات واضحة)؛ إحصائيات موجزة (أي مراجعة المتوسط والتباين لبياناتك الخاصة أو الأقسام العشوائية والتحقق من وجود اختلاف كبير) والاختبارات الإحصائية (أي استعمال الاختبارات الإحصائية للتحقق مما إذا كانت توقعات الثبات قد تم استيفاؤها أو تم انتهاكها). (Afriyie et al., 2020:5).

و في البحوث الاقتصادية التطبيقية، يوصى بإجراء اختبار مسبق لسلسلة الجذور الأحادية لاتخاذ قرار بشأن الخطوة الآتية المهمة في التحليل ومع ذلك فمن المسلم به عمومًا أن اختبارات جذر الوحدة الموجودة غالبًا ما تكون محددة في نتائج غير حاسمة .

وان اول الباحثون السابقون من تناولوا مشاكل اختبارات جذر الوحدة أحادية المتغير من إجراءات متعدد المتغيرات، واطوروا إلى إضافة المتغيرات ذات الصلة إلى الاختبارات أحادية المتغير لتحسين قوتها.

اليوم، تم تطوير العديد من اختبارات جذر الوحدة لتحديد ترتيب التكامل لسلسلة زمنية. بشكل عام، هذه الاختبارات أحادية المتغير وتشارك في نقاط ضعف مشتركة، وهي تشويه الحجم تتمتع اختبارات جذر الوحدة هذه بقدرة منخفضة مقابل بدائل (I)(0) التي تقترب من كونها (I)(1)، أو بها تشوهات في الحجم عندما لا يكون تمثيلاً للانحدار الذاتي (AR). على سبيل المثال، وجد شويرت (1989) أنه إذا كانت عملية ARMA تحتوي على مكون متوسط متحرك كبير وسالب (MA)، فإن اختبارات ADF و Phillips-PP (Perron) تكون مشوهة بشدة في الحجم. وقد أدى ضعف القوة المعروف لهذه الاختبارات إلى تطوير بدائل أكثر قوة، وتعد الاختبارات متعددة المتغيرات إحدى الاستراتيجيات لتحقيق هذه الغاية. (Roy, 2022:93).

ان حالة تحقيق الاستقرار بشكل مباشر حالة نادرة جدا العملي تكون غير مستقرة لبيان حالة عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية يمكن استعمال اختبار جذر الوحدة (Test Root Uint وكذلك دالتي الارتباط الذاتي (ACF) والارتباط الذاتي الجزئي (PACF)، وهناك نوعين من عدم الاستقرار في السلسلة الزمنية

في تحليل السلاسل الزمنية، قد تكون سلسلة الزمنية آلية توليد تعقيداً بشكل كبير ، بما في ذلك العمليات متعددة المتغيرات. في الاقتصاد ، يعد الإطار متعدد المتغيرات أكثر إفادة من النموذج أحادي المتغير، ويمكن أن يوفر هذا الإطار قوة تفسيرية أكبر للمتغير المعني. في عام 1995، نشر هانسن (1995) كتاباً بعنوان "إعادة التفكير في النهج أحادي المتغير لاختبار جذر الوحدة"، مؤكداً على هذه النقطة ومن تضمين المتغيرات المشتركة الثابتة (المتغيرات التوضيحية) في معادلة اختبار الجذر الواحد، وجد أن هذا يزيد من قوة الاختبار بشكل كبير. على وجه التحديد، يبدأ هانسن بانحدار ديكي- فولر المعزز أحادي المتغير (Sam, 2023:3).

دالة الارتباط الذاتي

تُعد دالة الارتباط الذاتي الكلية واحدة من الاساليب المهمة في التعرف على استقرارية السلاسل الزمنية فضلا عن الوسط الحسابي والتباين الثابتين و لها تأثير في تشخيص نماذج السلسلة الزمنية من ها و من دالة الارتباط الذاتي الجزئي وتعرف دالة الارتباط الذاتي (Function Correlation Auto) يرمز لها بالرمز (Box, G., Jenkins, G., Reinsel, 1994:4)(ACF)

يعرف معامل الارتباط الذاتي الكلية هو مقياس لدرجة العلاقة بين قيم المتغير نفسه من مدد ازاحة موسمية مختلفة ، إذ يقدر في حالة السلسلة الزمنية الموسمية عند إزاحة (S) وحسب الصيغة الآتية :-

$$\rho_s = \frac{\text{cov}(Z_t, Z_{t+s})}{\sqrt{\text{var}(Z_t)\text{var}(Z_{t+s})}} = \frac{\sum_{i=0}^n (Z_t - \bar{Z})(Z_{t+s} - \bar{Z})}{\sum_{i=0}^n (Z_t - \bar{Z})^2}$$

إذ أنّ Z_t تمثل قيم المشاهدات السلسلة الزمنية .

ويلاحظ عندما تكون السلسلة الزمنية موسمية يكون معامل الارتباط الذاتي $\rho_1, \rho_2, \rho_3, \dots, \rho_{s+1}$ قريب او مساوي للصفر. تستعمل دالة الارتباط الذاتي في تحليل السلاسل الزمنية الموسمية كونها تعطي معلومات عن مكونات الاساسة وعن سلوكها، كما تستخدم للبوافي لتأكد من ملاءمة النموذج اختبار عشوائية اخطاء التنبؤ، فضلاً عن انها تساعد على تحديد استقراريه السلسلة الزمنية وهل أنها موسمية ام لا . وبشكل عام فإنّ دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية المستقرة تتناقص (تتنازل) بسرعة وقرية من الصفر عند زيادة درجة الابطاء. (Afriyie et al., 2020:15).

في حين دالة الارتباط الذاتي الجزئي وهي مقياس لدرجة العلاقة بين قيم السلسلة مع نفسها للمدة الزمنية المزاحة ، و الارتباطات الذاتية تُعد صفة مميزة للعملية العشوائية وهي ذات اهمية كبيرة كونها احدي اساليب تحديد فيما اذا كانت العملية العشوائية مستقرة أو كانت كذلك فيتم اختيار احد النماذج المناسبة من مجموع نماذج العمليات العشوائية المستقرة ، والتعريف قسمة التباين المشترك على التباين وان الرياضي لدالة الارتباط الذاتي .(صفاء مجيد مطشر الكالبي، 2018: 30) توجد هناك دالة أخرى تسمى

دالة الارتباط الذاتي الجزئي و تُعد هذه الدالة مؤشر جيدةً في تشخيص النموذج المناسب ، وتُعد مناسبة لتشخيص العلاقة بين للسلسلة نفسها مع افتراض ثبوت بقية قيم السلسلة الزمنية وتقوم في تحديد رتبة النموذج ايضاً ونوعه لذلك فهي إحدى الأدوات المستعملة في تحليل السلسلة الزمنية ويمكن تقديره بواسطة المربعات الصغرى أو مجموعة المعادلات التقريبية لتقدير الارتباط الذاتي الجزئي (Box, G., Jenkins, G., Reinsel, 1994:4)

اختبار ديكي فولر

طريقة الاختبار (Dickey and Fuller) لعدم استقرار السلسلة الزمنية ، يستعمل اختبار ديكي فولر الموسع ، لجعل السلسلة الزمنية مستقرة و لتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي ، التي تم تجاهلها في اختبار ديكي فولر البسيط ، إذ انه يعتمد على ثلاثة عناصر للتأكد من ان السلسلة الزمنية مستقرة هي حجم العينة والنموذج المستعمل ومستوى المعنوية . ويحسب اختبار ديكي فولر الموسع من المعادلة الآتية(جوجوراتي، 2015 : 1051) :

$$=B_1 + B_{2t} + \delta Y_{t-1} + \sum_{t-1}^n ai\Delta Y_{t-1} + \epsilon_t \Delta Y_t$$

اختبار ديكي فولر المعزز (ADF) يتضمن اختبار ADF تأخرًا إضافيًا من حيث المتغيرات التابعة للاستغناء عن الارتباط الذاتي ومن نقاط الضعف أن قوة الاختبار منخفضة للغاية. ويعتمد اختبار ADF على عملية الانحدار الذاتي مع الترتيب الأول، (Afriyie et al., 2020:5).

يتضمن اختبار ديكي فولر المعزز (CADF) الذي اقترحه هانسن (1995) المتغيرات المشتركة ذات الصلة (المتغيرات التوضيحية) في معادلة ديكي فولر المعززة (ADF) لتحسين ملاءمة الانحدار. بظهور نتائج ذات مكاسب كبيرة في القوة مقارنة باختبار ADF أحادي المتغير. على الرغم من أن منهجية اختبار جذر الوحدة المتعددة المتغيرات ليست جديدة، إلا أنها غير شائعة. و يُظهر البحث في الأدبيات أن عددًا قليلاً فقط من المناهج تعتمد على الإطار متعدد المتغيرات، على سبيل المثال، فيليبس وتأثيرلوف (1986)، فلوريس وآخرون. (1996)، جول وشياو (2003)، إليوتانديانسون (2003)، وكوروزومي وآخرون. (2012). تمثل هذه الأعمال ابتكارات تعتمد على إطار عمل CADF. (Sam, 2023:3).

تعني فرضية العدم ($H_1: B=0$) من هذا الاختبار أن السلسلة الزمنية للمتغير قيد الدراسة غير مستقرة، أما الفرضية البديلة ($H_1: B=1$) تعني أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة والسلسلة مستقرة. (Uttam, 2020:8)

ويمكن اجراء اختبار t للمعلمة B ومقارنتها بالجدولية ، فالسلسلة الزمنية إذا كآئت غير مستقرة يمكن اجراء اختبار جذر الوحدة على الفروق واخذ الفرق الاول وسلسلة تكون متكاملة من الدرجة الاولى ، اما إذا لم تكن السلسلة الزمنية مستقرة حين إذ يمكن اخذ الفرق الثاني وبذلك تكون متكاملة من الدرجة الثانية. (المصبح، 2013: 14)

اختبار السببية تودا-ياماموتو جرانجر

إحدى مزايا نماذج VAR هي أنه يمكننا اكتشاف اتجاه السببية. وهذا الاتجاه مهم للغاية بالنسبة للبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم لأنها تقوم بتعديل سياستها النقدية. تم في هذا البحث اعتماد اختبار السببية لتودا وياماموتو (1995) مقارنة باختبار جرانجر للأسباب الآتية: (Dritsaki, 2017:122)

- يمكن أن يعطي اختبار جرانجر تراجعات زائفة على الوظائف ذات التأخر الزمني في المتغيرات المتكاملة.

- يمكن استعمال إحصائية F فقط عندما تكون المتغيرات متكاملة.

- إن نموذج تصحيح الخطأ الذي ذكره إنجل وجرانجر (1987) ونموذج VAR الذي ذكره يوهانسن وجوسيلويس (1990) ويوهانسن (1991) كطريقة بديلة لاختبار السببية غير فعالا ان .

- ادعى تودا وفيليبس (1993) في ورقتهما أن علاقة سببية جرانجر مع نموذج تصحيح الخطأ يمكن أن تؤدي إلى استنتاجات خاطئة بسبب اعتماد المعلمات التي قد تكون مقارنة في بعض الحالات.

- أخيراً، وفقاً لرامبالدي وتأثيران (1996)، يتم إجراء اختبار تودا وياماموتو لعدم السببية لجرانجر من اختبار والد المعدل (MWald) وفي نماذج الا ان حدار غير المرتبطة على ما يبدو (نماذج SUR).

اقترحها تودا وياماموتو (1995) يبحث في العلاقة السببية يمكن لهذا النهج

الجديد نسبياً التغلب على مشاكل اختبار السببية التقليدي لجرانجر تجنب أي احتمال غير

ثابت أو تكامل مشترك بين المتغيرات أثناء اختبار السببية و يقترح تودا وياماموتو (1995) هذا النهج لتقدير نموذج VAR المصاغ في مستويات البيانات واختبار السببية بين المتغيرات في مصفوفات المعلمات حتى لو كانت المتغيرات متكاملة أو متكاملة بترتيب مختلف. (Jaber et al., 2022:6). يبدأ إجراء تودا وياماموتو لاختبار سببية جرانجر بتحديد طول التأخر الأمثل k من تطبيق إجراء اختيار التأخر المعتاد. ثم يجب معرفة الترتيب الأقصى للتكامل، d_{max} . إذا أظهر اختبار الثبات (اختبار جذر الوحدة) أن المتغيرات ثابتة عند $(0, 1, 1, 1, 2)$ ، فإن d_{max} سيكون 2. لإنشاء نموذج صالح، يجب أن تكون k أكبر من أو تساوي إلى d_{max} ، أي $k \geq d_{max}$. أخيرًا، من الضروري تقدير الترتيب $(k + d_{max})$ لـ VAR والتحقق من اختبار Block Exogeneity Wald لمعرفة اتجاه السببية. لتطبيق إجراء تودا-ياماموتو لاختبار سببية جرانجر، يتطلب نموذج الاقتصاد القياسي الأولي للمعادلة (2) التحويل إلى نظام VAR الآتي: (10): Uttam, (2020)

يتبع نهج تودا وياماموتو الخطوات الآتية:

- نحدد ترتيب التكامل لكل سلسلة.
- إذا كان ترتيب التكامل مختلفًا نحصل على الحد الأقصى. (d_{max})
- نقوم بإنشاء نموذج VAR على مستويات السلسلة بغض النظر عن ترتيب التكامل الذي وجدناه.
- نحدد ترتيب نموذج VAR (k) من طول التأخر المأخوذ من LR ، خطأ التنبؤ النهائي (FPE) ، AIC ، SC ، معايير HQ .
- نقوم باختبار ما إذا تم تحديد VAR ($k+d_{max}$) نموذج VAR المعدل) بشكل صحيح.
- إذا كانت المتسلسلة لها نفس ترتيب التكامل فإننا نستمر في اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية جوهانسن.
- مهما كانت نتيجة التكامل المشترك فإننا نستمر في اختبار السببية. • حصلنا على نموذج VAR ($k+d_{max}$) باستعمال المدد الزمنية المناسبة لكل معادلة في النظام.

- طُبقت اختبار السببية جرانجر لعدم السببية باستعمال المعادلات الزوجية واختبار والد المعدل (MWald) لأهمية المعلمات في المعادلات المدروسة على عدد من المدد الزمنية. $(k+dmax)$.
- اختبار والد المعدل (MWald) يتبع توزيع مربع كاي (χ^2) بشكل مقارب ودرجات الحرية تساوي عدد المدد الزمنية. $(k+dmax)$.
- رفض الفرضية الصفرية يستلزم رفض سببية جرانجر .
- وأخيرا، نتحقق مما إذا كان هناك تكامل مشترك في نموذج VAR.
- إذا تم تكامل سلسلتين أو أكثر، فهناك علاقة سببية واحدة (أحادية الاتجاه أو ثنائية) ولكن ليس العكس (Dritsaki, 2017:123).

الاختبار الاحصائي بارون كيني

يشير مصطلح الوساطة الإحصائية أو ببساطة الوساطة إلى سلسلة سببية يفترض فيها أن تأثير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة ينتقل إلى واحد أو أكثر من المتغيرات التابعة من متغيرات ثالثة. وفي أبسط الحالات، يستخدم مصطلح الوساطة للإشارة إلى أن تأثير المتغير المستقل (X) ينتقل إلى المتغير التابع (Y) من متغير وسيط ثالث (M). لذلك، تشير الوساطة الإحصائية إلى تسلسل سببي مثل $Y \rightarrow M \rightarrow X$. يعد المتغير الوسيط مفيدًا جدًا للمساعدة في فهم الآلية التي من ها ينتج السبب (المتغير المستقل) تأثيرًا (المتغير التابع). يعتبر روبن بارون وديفيد كيني من بين الرواد الأوائل الرئيسيين الذين وضعوا أسس البحث المكثف في مجال تحليل الوساطة. تُعد مقالاتهم البحثية الكلاسيكية بعنوان "التمييز المتغير الوسيط في البحث النفسي الاجتماعي: بالحسابات المفاهيمية والاستراتيجية والإحصائية"، المنشورة في مجلة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي. (Shah, 59: Hashmi and Chishti, 2013).

لقد مرت سنوات على ظهور عمل بارون وكيني (1986) المؤثر حول كيفية المضي قدما في تحديد المتغيرات الوسيطة (M) في العلاقة بين متغيرين (Y X). باستعمال عمل جود وكيني (1981) كنقطة انطلاق، يشرح بارون وكيني معنى الوساطة الإحصائية ويقترحان طريقة بسيطة، على ما يبدو، تسمح بتحديد متغيرات الوسيط باستعمال التّعديل

المتسلسل من عدة نماذج الا انحدار الخطي هذه السنوات ، تم الاستشهاد بعدد قليل من الأعمال أكثر من أعمال بارون وكيني. (Reuben M. Baron and David A. Kenny, 2018:1174).

يُعرف اقتراح بارون وكيني بنموذج الخطوات الأربع:

- يجب أن يكون المتغيران X و Y مرتبطين، أي أن المعامل c يجب أن يختلف عن الصفر في الاتجاه المتوقع و تم التحقق من هذا الشرط باستعمال تحليل الانحدار الخطي لـ Y على X :

$$Y = i1 + c X + e1$$

حيث i هو الحد الثابت، و c هو معامل الانحدار الذي يربط X بـ Y ، و e هي الأخطاء العشوائية هذا هو الجزء من (Y) الذي لا يتم تفسيره بواسطة (X) ، والتي تُعد موزعة بشكل طبيعي ، مع تباين مستمر ومستقلة عن بعضها البعض. نحن نمثل المعلمات بأحرف لاتينية بدلاً من الحروف اليونانية الأكثر شيوعاً من أجل احترام التدوين الأكثر استعمالاً في الأوراق المنشورة حول الوساطة .

- يجب أن يكون المتغيران X و M مرتبطين، أي أن المعامل a يجب أن يكون مختلفاً عن الصفر. تم التحقق من هذا الشرط باستعمال تحليل الانحدار الخطي لـ M على X :

$$M = i2 + aX + e2$$

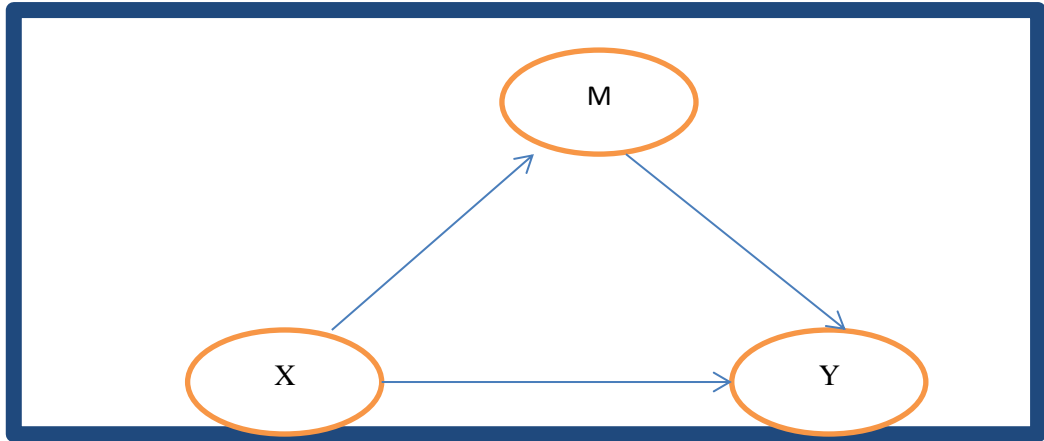
- يجب أن يكون المتغيران M و Y مرتبطين بمجرد التحكم في تأثير X ، أي أن المعامل b يجب أن يكون مختلفاً عن الصفر. تم التحقق من هذا الشرط باستعمال تحليل الانحدار الخطي لـ Y على X و M :

$$Y = i3 + aX + b M + e3$$

- يجب تقليل العلاقة بين X و Y بشكل كبير عند التحكم في تأثير M . أي أن معامل c (التأثير المباشر) يجب أن يكون أصغر من المعامل c (التأثير الكلي). ويشير بارون وكيني (1986، ص 1176) صراحةً إلى أن "أقوى مظاهر الوساطة تكون عندما تكون قيمة c صفراً". (Pardo and Román, 2013:615).

إن التوضيحين المذكورين انفاً بسيطان جداً لفهم عملية الوساطة، ولكن وفقاً للأبحاث السابقة،

- أ- هناك العديد من الشروط المطلوبة التي تقرر وجود الوساطة يجب أن تكون هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات (X و Y).
- ب- علاقة ذات دلالة إحصائية بين X والمتغير الوسيط (M). (ج) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير الوسيط M و Y.
- ت- يجب ألا يكون هناك تأثير للمتغير X على المتغير Y في وجود المتغير M. ولكن في وقت لاحق، خلص بارون وكيني (1986) أيضاً إلى أنه حتى لو كان مدى تنخفض العلاقة بين المتغير X والمتغير Y بدلاً من أن تكون صفراً كما اقترح جود وكيني (1981) وفي حالة التحكم في الوسيط فستكون أيضاً حالة وساطة. وقد أعطى بارون وكيني (1986) 3 خطوات لإجراء التحليل الوسيط، موضحة في النموذج الموضح في الشكل:



(Jouali and Abarar, 2018)

الشكل (22)

اتجاه العلاقة بين المتغيرات في نموذج بارون كيني

تتضمن الخطوة الأولى اختبار أهمية C لتحديد وجود علاقة يجب التوسط فيها. بمجرد تحديد الأهمية، فإن الخطوة الثانية هي اختبار مسار الأهمية a، وهو ما يدل على الاتصال بين المتغير X والمتغير M. في الخطوة الثالثة، يتم اختبار أهمية المسار 'b' من أجل تحديد العلاقة بين المتغير M والمتغير Y في لم يتم حسابها بواسطة X. بعد الانتهاء من الخطوتين الثانية والثالثة، يتم تحديد جميع الأدلة لاستخلاص النتائج مثل الوساطة

الكاملة أو الوساطة الجزئية ، ويصور الشكل اعلا عملية وساطة بسيطة حيث تشير "c" إلى التأثير المباشر للمتغير X الذي يقيس مدى تغير Y نتيجة لتغير وحدة واحدة في X عندما يظل الوسيط دون تغيير يتم قياس التأثير غير المباشر بضرب المعاملين a و b، أي ab، وهو ما يدل على ببساطة مقدار الوساطة في حين التأثير الثالث هو التأثير الكلي المشار إليه بـ c، وهو إضافة للتأثير المباشر وغير المباشر، $c=c'+ab$ (Sidhu, Bhalla and Zafar, 2021:31)

القيود الفنية تسمح هذه الخطوة في طريقة بارون وكيني (1986) باستنتاج أن الأدلة التجريبية تتوافق مع فرضية الوساطة عندما يكون التأثير المباشر (ج') أقل من التأثير الكلي (ج)، أو ما يعادله، وعندما يكون التأثير غير المباشر (منتج أب) يختلف عن الصفر. وبشكل أكثر تحديداً، يشير بارون وكيني إلى أن البيانات متوافقة مع فرضية الوساطة الإجمالية عندما يكون التأثير المباشر خالياً، وفقاً لبارون وكيني، فإن أقوى عرض للوساطة يحدث عندما تكون قيمة 'c' صفراً. لكن هذه الطريقة في إظهار الوساطة لها، في رأينا، قيود مهمة.

ولا بد الإشارة لا يشكل التعديل المتسلسل لنماذج الانحدار الثلاثة المتضمنة في اقتراح بارون وكيني (المعادلات من 1 إلى 3) حجة قوية بالقدر الكافي لاستنتاج أن التأثير غير المباشر يختلف بشكل كبير عن الصفر. حقيقة أن التأثير الإجمالي (ج) يختلف اختلافاً كبيراً عن الصفر بينما التأثير المباشر (ج') لا يدل على أن المعاملين ج و ج' مختلفان. تشبه هذه المشكلة تلك التي نجدها عند تقييم العلاقة القائمة بين التأثيرات البسيطة وتأثير التفاعل في تحليل التباين؛ وحقيقة أن تأثيراً بسيطاً يختلف عن الصفر وآخر ليس كذلك، لا تعني أن تلك التأثيرات البسيطة تختلف عن بعضها البعض في هذا الاتجاه نفسه عندما تكون قوة الوساطة يجب أن يتم تقييمها بدءاً من حجم التأثير غير المباشر (ab) ، وليس من غياب التأثير المباشر (c'). مع أخذ كل هذا في الحسبان فمن المعقول أن نقول ذلك من أجل تحديد ما إذا كان ج و c ' مختلفة، معرفة الأهمية الإحصائية الفردية للمعاملات c و c' ليست كافية، من الضروري المقارنة بينهما. (Pardo and Román, 2013:617).

المبحث الثاني

تقدير النموذج الاحصائي

توطئة

في هذا المبحث سيتم بيان اثر كل من المتغير المستقل(نافذة بيع العملة الأجنبية) والمتغير الوسيط (الاعتماد المستندي الممنوح من قبل المصارف التجارية) على المتغير التابع (الاستيرادات الميزان التجاري) وكذلك اثر المتغير نافذة بيع العملة الأجنبية على الاعتماد المستندي الممنوح من المصارف التجارية ، باستعمال نموذج بارون وكينيي ، الذي يبين الوساطة بين المتغيرات قيد الدراسة . ولا بد من إيضاح جزئية تم تعديل البيانات الشاذة التي تؤثر على عملية التقدير بشكل سلبي لكل المتغيرات الدراسة.

ترميز متغيرات البحث ووصفها

تشكل هذه الفقرة ضرورة لتسهيل مهمة قراءة المتغيرات والتعرف عليها عملية اجراء التحليل الاحصائي للبيانات متغيرات الدراسة ، اذا يوضح جدول الاتي رموز تلك المتغيرات ونوعه وكما يأتي:

الجدول(24)

ترميز وتوصيف متغيرات البحث الرئيسيه

ت	اسم المتغير	الرمز	نوع المتغير
1	نافذة بيع العملة الأجنبية	Fca	مستقل
2	الاعتماد المستندي الأهلي الممنوح من قبل المصارف التجارية	Lcprv	وسيط
3	الاعتماد المستندي الحكومي الممنوح من قبل المصارف التجارية	Lcgvr	وسيط
4	اجمالي الاعتماد المستندي الممنوح من قبل المصارف التجارية	Elc	وسيط
5	الاستيرادات	Ex	تابع

المصدر: اعداد الباحث

اختبار الفرضية

هذه الخطوة في الجانب العملي والتي تستهدف اختبار الفرضيات، اذ يستكشف الباحثون فيها مستوى علاقة الارتباط بين متغيرات البحث من جهة ومن جهة اخرى يختبر مدى قدرة تفسير وتأثير المتغير المستقل في المتغير التابع وما يشار اليه بهذا الصدد ان النموذج العملي الذي يسعى الباحثون ختباره هو الا انموذج الوسيط اذ يتكون من المتغير المستقل متمثل بـ(نافذة بيع العملة الأجنبية) والمتغير الوسيط متمثل بـ(الاعتماد المستندي الممنوح من قبل المصارف التجارية) والمتغير التابع متمثل بـ(الاستيرادات الميزان التجاري).

اختبار اتجاهات التأثير بين متغيرات:

ان الهدف الأساس لهذه الفقرة هي اختبار فرضيات التأثير الخاصة بمتغيرات البحث والتي تتمحور حول التأثير المباشر وغير المباشر بين تلك المتغيرات ووفقا لطريقة بارون وكيني اختبار النموذج الوسيط ، وقد استخدم الباحثون لهذا الغرض تحميل الانحدار البسيط (Analysis Regression Simple) الذي ه يتم تحديد التأثير المباشر بين المتغيرات و التأثير غير المباشر فتم استعمال طريقة بارون وكيني والتي تُعد من الطرق الجيدة لختبار تأثير المتغير الوسيط على العلاقة بين المتغير المستقل والمعتمد.

1-الكشف عن الاثر الكمي لمتغير المستقل على المتغير التابع (اثر مبيعات نافذة العملة الأجنبية ، الاستيرادات) (التحقق من الشرط الاول لطريقة بارون وكيني) وكما في نتائج التقدير الآتي:

❖ ان قيمة (F) المحتسبة بلغت (1.741) في حين بلغت قيمة (F) الجدولية (3.07) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يبين عدم معنوية النموذج أي عدم وجود تأثير معنوي لمبيعات العملة الأجنبية على الاستيرادات الميزان التجاري وهذا يتفق مع سياسة البنك المركزي العراقي نهاية عام 2009 الذي انتخذ سياسة تقسيم المبيعات النافذة العملة الأجنبية الى قسمين وهما البيع النقدي وهذا موجه باتجاه السفر لغرض العلاج والسياحة ... والبيع من الاعتمادات المستندية وهذا يكون

لغرض استيراد السلع التي يحتاجه السوق لتعويض النقص الحاص في الناتج المحلي الإجمالي. وكما في النتائج الجدول الآتي :

الجدول(25)قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات (n=132)

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2193.881	182.760		12.004	.000
	العملة بيع نافذة الأجنبية	-.061	.046	-.115	-1.319	.189

a. Dependent Variable: الاستيرادات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

❖ يتضح من قيمة معامل التحديد (R Square) البالغ (0.013) أي ان مبيعات العملة الأجنبية قادرة على تفسير (0.013) من التغيرات التي تطرأ على الاستيرادات بشكل مباشر من دون وجود الاعتمادات المستندية وكما في النتائج الجدول الآتي :

الجدول(26) قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات (n=132)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.115 ^a	.013	.006	408.786

a. Predictors: (Constant), الأجنبية العملة بيع نافذة

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

❖ يتبين من طريق قيمة معامل الميل الحدي(β)البالغ (-0.061)بان زيادة المبيعات بوحدة واحدة سوف يؤدي الى تناقص الاستيرادات بنسبة (6.1) وهي غير معنوية بسبب ان (p) تبلغ مانسبته (0.189) اكبر من (5%)وكما في نتائج الجدول الآتي:.

الجدول(27)قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات (n=132)

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2193.881	182.760		12.004	.000
	العملة بيع نافذة الأجنبية	-.061	.046	-.115	-1.319	.189

a. Dependent Variable: الاستيرادات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

يتبين من النتائج انفاً ان عدم وجود تأثير مباشر لمبيعات العملة الأجنبية على الاستيرادات من دون وجود الاعتماد المستندي كمتغير وسيط يعد سياسة متوافقة مع سياسة البنك المركزي العراقي بان المبيعات جزئين نقدي والجزء الاخر مرتبط مع اعتماد مستندي ولان العينة كانت بعد عام (2012) حتى (2022) أي بعد تطبيق السياسة البنك المركزي العراقي جاءت النتائج متوافقة مع سياسته .

2- الكشف عن الاثر الكمي لمتغير المستقل على المتغير الوسيط (اثر نافذة بيع العملة الأجنبية ، اجمالي الاعتماد المستندي) (التحقق من الشرط الثاني لطريقة بارون وكيني) وكما في نتائج التقدير الآتي:

❖ قيمة (F) المحتسبة بلغت (8.030) في حين بلغت قيمة (F) الجدولية (3.07) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يبين معنوية النموذج الاحصائي أي وجود تأثير معنوي لمبيعات العملة الأجنبية على اجمالي الاعتماد المستندي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية وهذا متفق مع منطوق النظرية الاقتصادية للبنك المركزي العراقي الذي يهدف الى ربط مبيعات النافذة مع الاعتماد المستندي . وكما في النتائج الجدول الآتي :

الجدول(28)قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع اجمالي الاعتماد المستندي
(n=132)

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	718485867.2 86	1	718485867.2 86	8.030	.005 ^b
	Residual	11631300039 .593	130	89471538.76 6		
	Total	12349785906 .879	131			
a. Dependent Variable: المستندي الاعتماد اجمالي						
b. Predictors: (Constant), الأجنبية العملة بيع نافذة						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

❖ يتضح من قيمة معامل التحديد (R Square) البالغ (0.058) أي ان مبيعات العملة الأجنبية قادرة على تفسير (0.058) من التغيرات التي تطرأ على اجمالي الاعتماد المستندي وهذه النسبة تُعد منخفضة جدا نتيجة ان الاعتمادات الممنوحة من قبل المصارف التجارية منخفضة ولا توازي كمية مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية أي ان الاعتماد المستندي لنفاذة بيع العملة الأجنبية المنشور من قبل البنك المركزي ذات قيمة كبيرة جدا قياسا بما ممنوح من قبل المصارف التجارية وهذا مشار اليه في الفصل الثالث بالاعتماد المستندي ،اذ نجد حجم النافذة بشكل سنوي مايقارب (4)مليار دولار في حين حجم الاعتمادات السمتندية لنفس العام مايقارب (16) مليار دينار وهذا سبب بأنخفاض التأثير للاعتماد المستندي الممنوح من قبل المصارف التجارية على نافذة بيع العملة الأجنبية . ويمكن بيان قيمة (R Square) في النتائج التقدير الجدول الآتي :

الجدول(29) قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد

المستندي (n=132)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.241 ^a	.058	.051	9458.93962

a. Predictors: (Constant), الأجنبية العملة بيع نافذة

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

❖ يتضح من طريقة قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (3.030) بان زيادة المبيعات نافذة العملة الأجنبية بوحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الاعتماد المستندي الممنوح من قبل المصارف التجارية (3.030) وهي ذات تاثير معنوي بسبب ان الاحتمالية (p) تبلغ مانسبته (0.005) اقل من (5%) وكما في نتائج الجدول الآتي:.

الجدول(30) قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي للمصارف التجارية (n=132)

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8561.314	4228.899		2.024	.045
	العملة بيع نافذة الأجنبية	3.030	1.069	.241	2.834	.005

a. Dependent Variable: المستندي الاعتماد اجمالي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

أ- اثر المتغير المستقل (مبيعات نافذة بيع العملة) على المتغير الوسيط (الاعتماد المستندي الحكومي) (التحقق من الشرط الثاني لطريقة بارون وكيني)

❖ قيمة (F) المحتسبة بلغت (5.427) في حين بلغت قيمة (F) الجدولية (3.84) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يبين معنوية النموذج أي وجود تأثير معنوي لمبيعات نافذة العملة الأجنبية على الاعتماد المستندي الحكومي وكذلك معنوية

النموذج ،اذ بلغت الاحتمالية (p) مانسبته (0.021) وهي اقل من (5%) . وكما في نتائج الجدول الآتي:

الجدول(31)قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي الحكومي (n=132)

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	293926152.3 26	1	293926152.3 26	5.427	.021 ^b
	Residual	7041187223. 583	130	54162978.64 3		
	Total	7335113375. 909	131			
a. Dependent Variable: الحكومي المستندي الاعتماد						
b. Predictors: (Constant), الأجنبية العملة بيع نافذة						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

❖ يتضح من قيمة معامل التحديد (R Square) البالغ (0.040) أي ان مبيعات العملة الأجنبية قادرة على تفسير (0.040) من التغيرات التي تطرأ على الاعتماد المستندي الحكومي وهذه النسبة التأثير منخفضة جدا بسبب انخفاض حجم الاعتماد المستندي الحكومي الممنوح من قبل المصارف التجارية الحكومية ويمكن بيان قيمة (R Square) في النتائج التقدير الجدول الآتي :

الجدول(32) قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي الحكومي(n=132)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.200 ^a	.040	.033	7359.55017
a. Predictors: (Constant), الأجنبية العملة بيع نافذة				

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

❖ يتبين من قيمة معامل الميل الحدي(β)البالغ(1.938)بان زيادة المبيعات نافذة العملة الأجنبية بوحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الاعتماد المستندي الحكومي

بمقدار (1.938) وهي ذات علاقة طردية بتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي كما ان هذه النسبة ذات تاثير معنوي بسبب ان الاحتمالية (p) تبلغ مانسبته (0.021) اقل من (5%) وكما في نتائج الجدول الآتي.:

الجدول(33)قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي للمصارف التجارية الحكومية (n=132)

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	9499.393	3290.305		2.887	.005
	العملة بيع نافذة الأجنبية	1.938	.832	.200	2.330	.021

a. Dependent Variable: الحكومي المستندي الاعتماد

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

ب- اثر المتغير المستقل (مبيعات نافذة بيع العملة) على المتغير الوسيط (الاعتماد المستندي الاهلي) (التحقق من الشرط الثاني لطريقة بارون وكيني):.

❖ قيمة (F) المحتسبة بلغت (11.160) في حين بلغت قيمة (F) الجدولية (3.84) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يبين معنوية النموذج أي وجود تأثير معنوي لمبيعات نافذة العملة الأجنبية على الاعتماد المستندي الاهلي وكذلك معنوية النموذج ،اذ بلغت الاحتمالية (p) مانسبته (0.001) وهي اقل من (5%). وكما في نتائج الجدول الآتي.:

الجدول(34)قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي الاهلي
(n=132)

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	93321629.12	1	93321629.12	11.160	.001 ^b
		4		4		
	Residual	108703552.937	130	8361811.946		
	Total	1180357182.061	131			

a. Dependent Variable: الأهلي المستندي الاعتماد
b. Predictors: (Constant), الأجنبية العملة بيع نافذة,

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

❖ يتضح من قيمة معامل التحديد (R Square) البالغ (0.079) أي ان مبيعات العملة الأجنبية قادرة على تفسير (0.079) من التغيرات التي تطرأ على الاعتماد المستندي الاهلي وهذه النسبة التأثير منخفضة جدا نتيجة انخفاض حجم الاعتماد المستندي الأهلي الممنوح من قبل المصارف التجارية الاهلية ويمكن بيان قيمة (R Square) في النتائج التقدير الجدول الآتي :

الجدول(35) قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي (n=132)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.281 ^a	.079	.072	2891.67978

a. Predictors: (Constant), الأجنبية العملة بيع نافذة,

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

❖ يتضح قيمة معامل الميل الحدي(β)البالغ(1.092)بان زيادة المبيعات نافذة العملة الأجنبية بوحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الاعتماد المستندي الاهلي بمقدار (1.092) وهي ذات علاقة طردية بتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي كما ان هذه النسبة ذات تاثير معنوي بسبب ان

الاحتمالية (p) تبلغ مانسبته (0.001) اقل من (5%) وكما في نتائج الجدول الآتي.:

الجدول(36)قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاعتماد المستندي للمصارف التجارية الحكومية (n=132)

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-938.079	1292.811		-.726	.469
	العملة بيع نافذة الأجنبية	1.092	.327	.281	3.341	.001

a. Dependent Variable: الأهلئ المستندي الاعتماد

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

3- الكشف عن الاثر الكمي المباشر لمتغير الوسيط (اجمالي الاعتماد المستندي) على المتغير التابع (الاستيرادات) (التحقق من الشرط الثالث لطريقة بارون وكيني) وكما في نتائج التقدير الآتي:

❖ قيمة (F) المحتسبة بلغت (13.494) في حين بلغت قيمة (F) الجدولية (2.60) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يبين معنوية النموذج أي وجود تأثير معنوي لمبيعات العملة الأجنبية على اجمالي الاستيرادات الميزان التجاري بوجود اجمالي الاعتماد المستندي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية وهذا متفق مع منطق النظرية الاقتصادية للبنك المركزي العراقي الذي يهدف الى ربط مبيعات النافذة مع اجمالي الاعتماد المستندي في التأثير على الاستيرادات وتعويض النقص في الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات من الاستيرادات التي تكون بواسطة الاعتماد المستندي في شراء الدولار من نافذة بيع العملة الاجنبية . وكما في النتائج الجدول الآتي :

الجدول(37)قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات بوجود اجمالي الاعتماد المستندي (n=132)

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4500278.299	2	2250139.150	13.494	.000 ^b
	Residual	21510216.80	129	166745.867		
	Total	26010495.10	131			
		5				
		5				

a. Dependent Variable: الاستيرادات

b. Predictors: (Constant), الأجنبية العملة بيع نافذة ,المستندي الاعتماد اجمالي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

❖ يتضح من قيمة معامل التحديد (R Square) البالغ (0.117) أي ان مبيعات العملة الأجنبية قادرة على تفسير (0.117) من التغيرات التي تطرأ على استيرادات الميزان التجاري العراقي يوجد الاعتماد المستندي بشكله الإجمالي كمتغير وسيط وهذه النسبة التأثير تُعد ايضاً منخفضة جدا يعزى الى الأسباب المشار اليه في فقرة تاثير (المتغير المستقل على المتغير الوسيط) والتي تبين ان حجم الاعتماد المستندي الممنوح من قبل المصارف التجارية بشقيها الأهلي والحكومي لم يكن يوزاي حجم مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية ولا حتى حجم الاستيرادات الميزان التجاري العراقي وان نسبة الاعتماد المستندي لنافذة بيع العملة والتي تشكل اكثر من (80%) للبنك المركزي العراقي نسبة منطقية وذات تأثير كبير على الاستيرادات بسبب قيمتها المرتفعة. ويمكن بيان قيمة (R Square) في النتائج التقدير الجدول الآتي:

الجدول(38) قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات

و الاعتماد المستندي (n=132)

Model Summary				
Mode	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.416 ^a	.173	.160	408.345

a. Predictors: (Constant), الأجنبية العملة بيع نافذة ,المستندي الاعتماد اجمالي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

❖ يتضح من طريقة قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (-0.129) بان زيادة المبيعات نافذة العملة الأجنبية بوحدة واحدة سوف يؤدي الى نقصان الاستيرادات الميزان التجاري بمقدار (-0.129) وهي ذات علاقة عكسية بعكس منطبق النظرية الاقتصادية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي أي ان زيادة مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية بوجود الاعتماد المستندي بتأثير الوسيط لا يؤدي الى زيادة الاستيرادات الميزان التجاري العراقي ، وهذا يبين مبيعات نافذة بيع العملة لا تسير باتجاه الاستيرادات الميزان التجاري كما ان هذه النسبة ذات تاثير معنوي بسبب ان الاحتمالية (p) تبلغ مانسبته (0.000) اقل من (5%) في حين قيمة (β) للاعتماد المستندي مع الاستيرادات الميزان التجاري العراقي بلغت (0.018) وهي ذات قيمة موجبة أي ذات تاثير طردي بزيادة الاعتماد المستندي بوحدة واحدة سوف تزداد الاستيرادات بمقدار (0.018) وهي ايضاً ذات تأثير معنوي لان الاحتمالية (p) تبلغ مانسبته (0.005) اقل من (5%) وكما في نتائج الجدول الآتي:.

الجدول(39)قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات بوجود الاعتماد المستندي للمصارف التجارية (n=132)

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2075.724	179.550		11.561	.000
	الأجنبية العملة بيع نافذة	-.129	.046	-.233	-2.832	.005
	الاعتماد اجمالي المستندي	.018	.004	.403	4.893	.000

a. Dependent Variable: الاستيرادات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

أ- الكشف عن الاثر الكمي المباشر لمتغير الوسيط (الاعتماد المستندي الحكومي) على المتغير التابع (الاستيرادات) (التحقق من الشرط الثالث لطريقة بارون وكيني) وكما في نتائج التقدير الآتي:

❖ قيمة (F) المحتسبة بلغت (15.318) في حين بلغت قيمة (F) الجدولية (2.60) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يبين معنوية النموذج أي وجود تأثير معنوي

لمبيعات العملة الأجنبية على اجمالي الاستيرادات الميزان التجاري بوجود الاعتماد المستندي الحكومي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية وهذا متفق مع منطق النظرية الاقتصادية للبنك المركزي العراقي الذي يهدف الى ربط مبيعات النافذة مع الاعتماد المستندي في التأثير على الاستيرادات . وكما في النتائج الجدول الآتي :

الجدول(40)قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات بوجود الاعتماد المستندي الحكومي (n=132)

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4370139.181	2	2185069.591	15.318	.000 ^b
	Residual	18402004.81	129	142651.200		
	Total	22772144.00	131			
a. Dependent Variable: الاستيرادات						
b. Predictors: (Constant), الأجنبية العملة بيع نافذة ,الحكومي المستندي الاعتماد,						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

❖ يتضح من قيمة معامل التحديد (R Square) البالغ (0.192) أي ان مبيعات العملة الأجنبية قادرة على تفسير (0.192) من التغيرات التي تطرأ على استيرادات الميزان التجاري العراقي بوجود الاعتماد المستندي الحكومي كمتغير وسيط . ويمكن بيان قيمة (R Square) في النتائج التقدير الجدول الآتي :

الجدول(41) قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات و الاعتماد المستندي (n=132)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.438 ^a	.192	.179	377.692
a. Predictors: (Constant), الأجنبية العملة بيع نافذة ,الحكومي المستندي الاعتماد,				

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

❖ توضح طريقة قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (-0.124) بان زيادة المبيعات نافذة العملة الأجنبية بوحدة واحدة سوف يؤدي الى نقصان الاستيرادات الميزان التجاري بمقدار (-0.124) وهي ذات علاقة عكسية بعكس منطق النظرية الاقتصادية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي أي ان زيادة مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية بوجود الاعتماد المستندي الحكومي بتأثير الوسيط لا يؤدي الى زيادة الاستيرادات الميزان التجاري العراقي ، كما ان هذه النسبة ذات تاثير معنوي بسبب ان الاحتمالية (p) تبلغ مانسبته (0.005) اقل من (5%) في حين قيمة (β) للاعتماد المستندي الحكومي مع الاستيرادات الميزان التجاري العراقي بلغت (0.024) وهي ذات قيمة موجبة أي ذات تاثير طردي بزيادة الاعتماد المستندي بوحدة واحدة سوف تزداد الاستيرادات بمقدار (0.024) وهي ايضاً ذات تأثير معنوي لان الاحتمالية (p) تبلغ مانسبته (0.000) اقل من (5%) وكما في نتائج الجدول الآتي:

الجدول (42) قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات بوجود الاعتماد المستندي للمصارف التجارية الحكومي (n=132)

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error			
1	(Constant)	2042.930	174.188		11.728	.000
	الأجنبية العملة بيع نافذة	-.124	.044	-.229	-2.840	.005
	المستندي الاعتماد الحكومي	.024	.005	.422	5.223	.000

a. Dependent Variable: الاستيرادات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

ب- الكشف عن الاثر الكمي المباشر لمتغير الوسيط (الاعتماد المستندي الاهلي) على المتغير التابع (الاستيرادات) (التحقق من الشرط الثالث لطريقة بارون وكيني) وكما في نتائج التقدير الآتي:

❖ قيمة (F) المحتسبة بلغت (4.819) في حين بلغت قيمة (F) الجدولية (2.60) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يبين معنوية النموذج أي وجود تأثير

معنوي لمبيعات العملة الأجنبية على اجمالي الاستيرادات الميزان التجاري بوجود الاعتماد المستندي الاهلي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية وهذا متفق مع منطق النظرية الاقتصادية للبنك المركزي العراقي الذي يهدف الى ربط مبيعات النافذة مع الاعتماد المستندي في التأثير على الاستيرادات . وكما في النتائج الجدول الآتي :

الجدول(44)قيمة F المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات بوجود الاعتماد المستندي الحكومي (n=132)

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1583011.328	2	791505.664	4.819	.010 ^b
	Residual	21189132.67	129	164256.842		
	Total	22772144.00	131			
		2				
		0				

a. Dependent Variable: الاستيرادات

b. Predictors: (Constant), الأجنبية العملة بيع نافذة , الاهلي المستندي الاعتماد,

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

❖ يتضح من قيمة معامل التحديد (R Square) البالغ (0.070) أي ان مبيعات العملة الأجنبية قادرة على تفسير (0.070) من التغيرات التي تطرأ على استيرادات الميزان التجاري العراقي بوجود الاعتماد المستندي الاهلي كمتغير وسيط . ويمكن بيان قيمة (R Square) في النتائج التقدير الجدول الآتي :

الجدول(45) قيمة (R Square) المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات و الاعتماد المستندي (n=132)

Model Summary				
Mode	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.264 ^a	.070	.055	405.286

a. Predictors: (Constant), الأجنبية العملة بيع نافذة , الاهلي المستندي الاعتماد,

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

❖ تبين طريقة قيمة معامل الميل الحدي(β)البالغ(-.113)بان زيادة المبيعات نافذة العملة الأجنبية بوحدة واحدة سوف يؤدي الى نقصان الاستيرادات التجاري بمقدار (-.113) وهي ذات علاقة عكسية بعكس منطق النظرية الاقتصادية

المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي أي ان زيادة مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية بوجود الاعتماد المستندي الاهلي بتأثير الوسيط لا يؤدي الى زيادة الاستيرادات الميزان التجاري العراقي ، كما ان هذه النسبة ذات تاثير معنوي بسبب ان الاحتمالية (p) تبلغ مانسبته (0.019) اقل من (5%) في حين قيمة (β) للاعتماد المستندي الاهلي مع الاستيرادات الميزان التجاري العراقي بلغت (0.032) وهي ذات قيمة موجبة أي ذات تاثير طردي بزيادة الاعتماد المستندي بوحدة واحدة سوف تزداد الاستيرادات بمقدار (0.024) وهي ايضاً ذات تأثير معنوي لان الاحتمالية (p) تبلغ مانسبته (0.011) اقل من (5%) وكما في نتائج الجدول الآتي:.

الجدول (45) قيمة β المحسوبة لعلاقة مبيعات العملة الأجنبية مع الاستيرادات بوجود الاعتماد المستندي للمصارف التجارية الحكومي (n=132)

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2296.169	181.562		12.647	.000
	الأجنبية العملة بيع نافذة	-.113	.048	-.209	-2.367	.019
	المستندي الاعتماد الأهلي	.032	.012	.230	2.593	.011

a. Dependent Variable: الاستيرادات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

المبحث الثالث

التحليل العملي القياسي

توطئة

في هذا المبحث سوف يتم التطرق الى الجانب القياسي لسلاسل الزمنية (تغير الظاهرة عبر الزمن) للمتغيرات (الاعتماد المستندي الإجمالي والاعتماد المستندي الحكومي والاعتماد المستندي الأهلي للمصارف التجارية) والمتغير (مبيعات نافذة العملة الأجنبية) والمتغير (الاستيرادات الميزان التجاري) في العراق ، اذ يتم استعمال اختبار سببية (Toda _Yamamoto) لاختبار اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الاجل الطويل. وقبل اجراء هذا الاختبار استعمل اختبار جذر الوحدة (السكون) حتى نتمكن من إيجاد نموذج رياضي مناسب لسلاسل الزمنية وان استقرار السلاسل الزمنية يؤكد تجانسها من حيث الزمن والتأكد من خلو السلاسل الزمنية من المشاكل الى تدفع الى إعطاء نتائج تحتوي على انحدار زائف وغير حقيقة .

أولاً: توصيف النموذج القياسي

إن مرحلة توصيف النموذج تُعد من أهم المراحل وأهمها في الانموذج القياسي، إذ تتضمن دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات الدراسة ، من ثم التعبير عنها بشكل رياضي، كما إن معظم الطرق القياسية تكون حساسة لاختفاء التوصيف ، وعندما يكون التوصيف غير دقيق كانت النتائج غير دقيقة، وإذا كان التوصيف دقيق تكون النتائج أكثر دقة.

انسجاما مع هدف الدراسة وتحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (الاعتماد المستندي و مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية والاستيرادات الميزان التجاري) من عام (2012-2022) وبشكل شهريا بعدد مشاهدات وصلت الى (132) مشاهدة ،لتعرف أي من المتغيرات يكون يسبب المتغير الثاني بيه المتغيرات الدراسة ويمكن توصيف هذه المتغيرات كما يأتي:..

الجدول (46) يبين المتغيرات الدراسة ورمز كل متغير

الرمز	اسم المتغير	ت
FCA	مبيعات نافذة بيع العملة	1
ELC	اجمالي الاعتماد المستندي	2
LCGVR	الاعتماد المستندي الحكومي	3
LCPRV	الاعتماد المستندي الأهلي	4
EX	استيرادات الميزان التجاري	5

المصدر: اعداد الباحث

آلية عمل النموذج:

يقوم النموذج على دراسة العلاقة السببية تودا ياماموتو (Toda Yamamoto Causality) للتعرف على العلاقة السببية بين المتغيرات الدراسة ومن مسبب لآخر والمتغيرات هما (مبيعات نافذة بيع العملة ، والاعتماد المستندي ، و استيرادات الميزان التجاري العراقي) . كما ان لتحديد التفاعلات بين المتغيرات الداخلة في النموذج، ومن اجل الوصول الى نتائج العلاقات في النموذج، تم إتباع المنهجية الآتية:

1. تحديد مدة الابطاء المثلى

يتم الاعتماد على هذا اختبار لايجاد مدة الابطاء المثلى لمتغيرات الدراسة حيث يتم تحديده بنموذج الا ان حدار الذاتي غير المقيد Unrestricted model autoregressive vector، حيث يتم اختيار مدة الابطاء المثلى التي تقابل أقل قيمة من القيمة الإحصائية المقدره أهم هذه المعايير معيار Schwartz Information criterion (SC) ومعيار Akaike Information criterion (AIC) يبين الجدول الاتي نتائج اختباري (AIC) و (SC)

الجدول (47) نتائج مدد التباطؤ للمتغيرات البحث قيد الدراسة

المتغير	HQ	lag	SC	Lag	AIC	lag	FPE	lag	LR	lag
Elc	*16.163	1	*17.133	1	*17.179	1	*17.152	1	7.136	8
Ex	*14.864	1	*14.891	1	*14.839	2	*4.370	2	*4.086	7
Fca	*15.970	2	*16.006	1	*15.942	2	*0.135	2	*8.390	9
Lcgvr	*15.905	4	*15.935	1	*15.859	4	*15.859	4	*4.780	10
Lcprv	*16.735	1	*16.763	1	*16.717	1	*0467	1	*266.144	1

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

يتضح من الجدول (48) أن مدة التباطؤ المثلى هي مدة واحدة، وفق معيار AIC و SC في نموذج VAR. أن نموذج VAR نموذج مستقر، حيث تقع جميع النقاط داخل الدائرة الاحادية. وتعتبر هذه المدد عن الزمن التي يتأثر به المتغير التابع من التغير في المتغيرات المستقلة الأخرى وعند استعمال نموذج VECM سيتم حذف مدة تباطؤ واحدة، أي أنه سيتم اعتماد مدة تباطؤ حسب معيار AIC وحسب معيار SC سيتم اعتماد مدة تباطؤ أولى.

2. اختبار دالة الارتباط الذاتي .:

وبعد اجراء اختبار Correlogram لكل متغير حصل الباحث على النتائج الآتية :

أ- اختبار كل من (اجمالي الاعتماد المستندي، الاعتماد المستندي الأهلي ، الاعتماد المستندي الحكومي)

كشفت نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي عن عدم استقرار المتغيرات (جمالي الاعتماد المستندي، الاعتماد المستندي الأهلي ، الاعتماد المستندي الحكومي) في مستوياتها الاصلية ، وان قيم معاملات (ACF) تقع خارج حدود الثقة، ولذلك فإنها تختلف جوهرياً عن الصفر، وان قيمة إحصاءه (Q) تختلف جوهرياً عن الصفر، مما يدل على عدم معنوية المتغيرات المستقرة. وعند اخذ الفروق الأول لها اتضح إنها مستقرة ويوضح الشكل الآتي نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية للعينة:.

الشكل (23)

دالة الارتباطات الذاتية الكلية والجزئية لكل من المتغيرات (اجمالي الاعتماد المستندي، الاعتماد المستندي الأهلي، الاعتماد المستندي الحكومي) للمدة (2012-2022)

Elc

Date: 04/30/24 Time: 09:23
Sample: 2012M01 2022M12
Included observations: 131

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.229	-0.229	7.0489	0.008
		2	0.046	-0.007	7.3316	0.026
		3	0.039	0.051	7.5397	0.057
		4	-0.008	0.013	7.5495	0.110
		5	0.083	0.086	8.4974	0.131
		6	0.006	0.044	8.5024	0.204
		7	0.120	0.135	10.527	0.161
		8	0.043	0.100	10.790	0.214
		9	-0.037	-0.014	10.989	0.276
		10	0.279	0.270	22.237	0.014
		11	-0.179	-0.072	26.878	0.005
		12	-0.000	-0.097	26.879	0.008
		13	0.025	-0.036	26.972	0.013
		14	-0.000	-0.025	26.972	0.019
		15	-0.010	-0.081	26.988	0.029
		16	-0.044	-0.085	27.285	0.038
		17	0.051	-0.029	27.678	0.049
		18	0.020	0.038	27.742	0.066

Lcgv

Date: 04/30/24 Time: 09:25
Sample: 2012M01 2022M12
Included observations: 131

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.334	-0.334	14.960	0.000
		2	0.039	-0.081	15.169	0.001
		3	0.056	0.049	15.597	0.001
		4	-0.027	0.013	15.699	0.003
		5	0.069	0.074	16.350	0.006
		6	-0.007	0.041	16.356	0.012
		7	0.026	0.043	16.449	0.021
		8	-0.004	0.011	16.451	0.036
		9	-0.065	-0.076	17.059	0.048
		10	0.071	0.016	17.777	0.059
		11	0.027	0.062	17.886	0.084
		12	-0.004	0.038	17.888	0.119
		13	-0.020	-0.017	17.948	0.159
		14	0.039	0.030	18.171	0.199
		15	0.005	0.025	18.174	0.254
		16	0.001	0.009	18.174	0.314
		17	0.016	0.009	18.215	0.375
		18	0.018	0.024	18.266	0.438

Lcprve

Date: 04/30/24 Time: 09:29
Sample: 2012M01 2022M12
Included observations: 132

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.944	0.944	120.36	0.000
		2	0.892	0.002	228.54	0.000
		3	0.840	-0.024	325.18	0.000
		4	0.785	-0.052	410.28	0.000
		5	0.725	-0.081	483.42	0.000
		6	0.668	-0.008	546.04	0.000
		7	0.617	0.025	599.93	0.000
		8	0.562	-0.065	645.02	0.000
		9	0.507	-0.036	682.03	0.000
		10	0.454	-0.029	711.88	0.000
		11	0.399	-0.053	735.10	0.000
		12	0.355	0.071	753.64	0.000
		13	0.328	0.142	769.68	0.000
		14	0.288	-0.158	782.07	0.000
		15	0.248	-0.032	791.37	0.000
		16	0.212	-0.017	798.20	0.000
		17	0.176	-0.034	802.97	0.000
		18	0.142	0.025	806.11	0.000

المصدر: من عمل الباحث بالستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10)

من النتائج انفاً اتضح عدم وجود ارتباط للقيمة السابقة واللاحقة حسب دالة الارتباطات الكلية والجزئية المتخذة مساراً تنازلياً ، فدالة الارتباط الكلي (AC) بلغت في بداية المدة (22%، 33%، 94%) لكل من المتغيرات (اجمالي الاعتماد المستندي و الاعتماد المستندي الحكومي والاعتماد المستندي الأهلي واستمرت في الانخفاض حتى وصلت في نهاية المدة إلى (0.02، 0.018، 0.14) على التوالي كذلك الحال مشابه مع دالة الارتباطات الجزئية (PAC) بدئت بـ (22%، 33%، 94%) استمرت في الانخفاض إلى أن انتهت بـ (0.03، 0.024، 0.02) وهذه القيم اقل من (0) وبالاتي انعدام وجود الارتباط اما اختبار Q-Stat وال 18 سنة فمن مقارنته قيمه التي بلغت (27، 16، 806) على التوالي وهي اكبر من القيم المتحسبة لاختبار كاي سكوير $\times 2$ البالغة 9.88 عند مستوى معنوية 95%. لذا نرفض الفرضية البديلة و نقبل فرضية العدم الدالة على عدم وجود جذر الوحدة ومن ثم الحكم على استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات

(اجمالي الاعتماد المستندي ، والاعتماد المستندي الأهلي ، والاعتماد المستندي الحكومي).

ب- استيرادات الميزان التجاري ومبيعات النافذة بيع العملة

من النتائج الموضحة الاتي يتضح أنّ السلسلة الزمنية خالية من معاملات الارتباط الذاتي عند المستوى بعكس المتغيرات انفاً التي استقرت عن الفرق الاول، ويتطلب استقرار السلسلة أنّ يكون معامل الارتباط مساوي للصفر او لا يختلف جوهرياً عن الصفر ، وبعبارة اخرى أنّ يقع معامل الارتباط الذاتي بين حدود الثقة (1، -1)، ويمكن ملاحظة أنّ القيم داخل حدود الثقة وهي تقترب من الصفر اي أنّ علاقة القيم الحالية مع القيم السابقة لتخلف 18 سنة تأخذ في التناقص إذ تبدأ ب (23% ، 33%) لكل من الاستيرادات و مبيعات نافذة بيع العملة على التوالي ثم تنخفض بشكل تدريجي لتصل إلى (0.03 ، 0.07) حسب دالة الارتباط الكلية AC في المدة الاخيرة، وكذلك تشير دالة الارتباطات الجزئية PAC إلى توزع القيم بشكل قريب من الصفر، ومن الناحية الاحصائية وللاستدلال بجوهريّة الدالة من الناحية الاحصائية نلجأ إلى اختبار Q-Stat من مقارنة قيم Q-Stat البالغة (63، 73) على التوالي والتي اظهرت بأنّها اكبر من القيم المحتسبة لاختبار كاي سكوير 2× البالغة 9.88 عند مستوى معنوية 95% وعلية نقبل الفرضية البديلة الدالة على عدم وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة.

الشكل(24)دالة الارتباطات الذاتية الكلية والجزئية لكل من المتغيرات (الاستيرادات ومبيعات ناقذة

العملة الأجنبية) للمدة (2012-2022)

EX

Date: 04/30/24 Time: 09:12
Sample: 2012M01 2022M12
Included observations: 132

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.239	0.239	7.7379	0.005
		2	0.236	0.189	15.301	0.000
		3	0.143	0.057	18.107	0.000
		4	0.074	-0.008	18.870	0.001
		5	0.150	0.109	22.004	0.001
		6	0.095	0.032	23.259	0.001
		7	0.243	0.190	31.598	0.000
		8	0.100	-0.018	33.033	0.000
		9	0.095	-0.005	34.344	0.000
		10	0.209	0.158	40.666	0.000
		11	0.171	0.098	44.933	0.000
		12	0.185	0.046	49.971	0.000
		13	0.086	-0.041	51.067	0.000
		14	0.172	0.085	55.476	0.000
		15	0.113	0.030	57.407	0.000
		16	0.152	0.075	60.939	0.000
		17	0.114	-0.042	62.949	0.000
		18	0.030	-0.087	63.088	0.000

fcA

Date: 04/30/24 Time: 09:17
Sample: 2012M01 2022M12
Included observations: 132

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.337	0.337	15.323	0.000
		2	0.295	0.205	27.196	0.000
		3	0.094	-0.063	28.418	0.000
		4	0.051	-0.023	28.784	0.000
		5	-0.003	-0.017	28.786	0.000
		6	-0.037	-0.038	28.978	0.000
		7	-0.003	0.031	28.979	0.000
		8	0.021	0.041	29.040	0.000
		9	0.234	0.253	36.917	0.000
		10	0.138	-0.001	39.661	0.000
		11	0.259	0.128	49.459	0.000
		12	0.281	0.180	61.064	0.000
		13	0.189	-0.016	66.374	0.000
		14	0.145	0.012	69.547	0.000
		15	-0.033	-0.118	69.708	0.000
		16	-0.026	-0.014	69.808	0.000
		17	-0.144	-0.106	72.991	0.000
		18	-0.071	-0.043	73.767	0.000

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10)

ثانياً : اختبار Dickey-Fuller

كانت الدراسات القياسية (حتى منتصف السبعينات من القرن الماضي) اعتمدت لقياس العلاقة بين المتغيرات على القبول بالنتائج اختبار معامل التحديد (R²) واختبار (F) واختبار (T) للاستدلال على معنوية العلاقة بين المتغيرات ، بمعنى افتراض ان السلاسل الزمنية ساكنة ومستقرة ويتم القبول بنتائج هذه الاختبارات .

تُعد مسألة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من المواضيع الأساسية في التحليلات الاقتصادية الحديثه حتى يتم التعرف مدى استقرارية السلاسل الزمنية ، ومعالجة المشاكل التي تؤدي الى حدوث مشكلة انحدار زائف او انحدار البيانات المضللة وبالتالي تكون استقرارية البيانات شرطاً أساسياً للوصول الى نتائج منطقية وصحيحة تساعد على استعمال نموذج قياسي معتمد على نتائجها .

للكشف عن عدم وجود اتجاه زمني بين قيم السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث تم اللجوء إلى اختبار ديكي- فولر بالاعتماد على البرنامج الإحصائي E-ViewsV10، يمكن الإشارة الى ان هناك العديد من الاختبارات التي تبين استقرارية السلاسل الزمنية ومنها لعل أبرزها:

جدول (48) نتائج اختبار الاستقرارية Dickey-Fuller

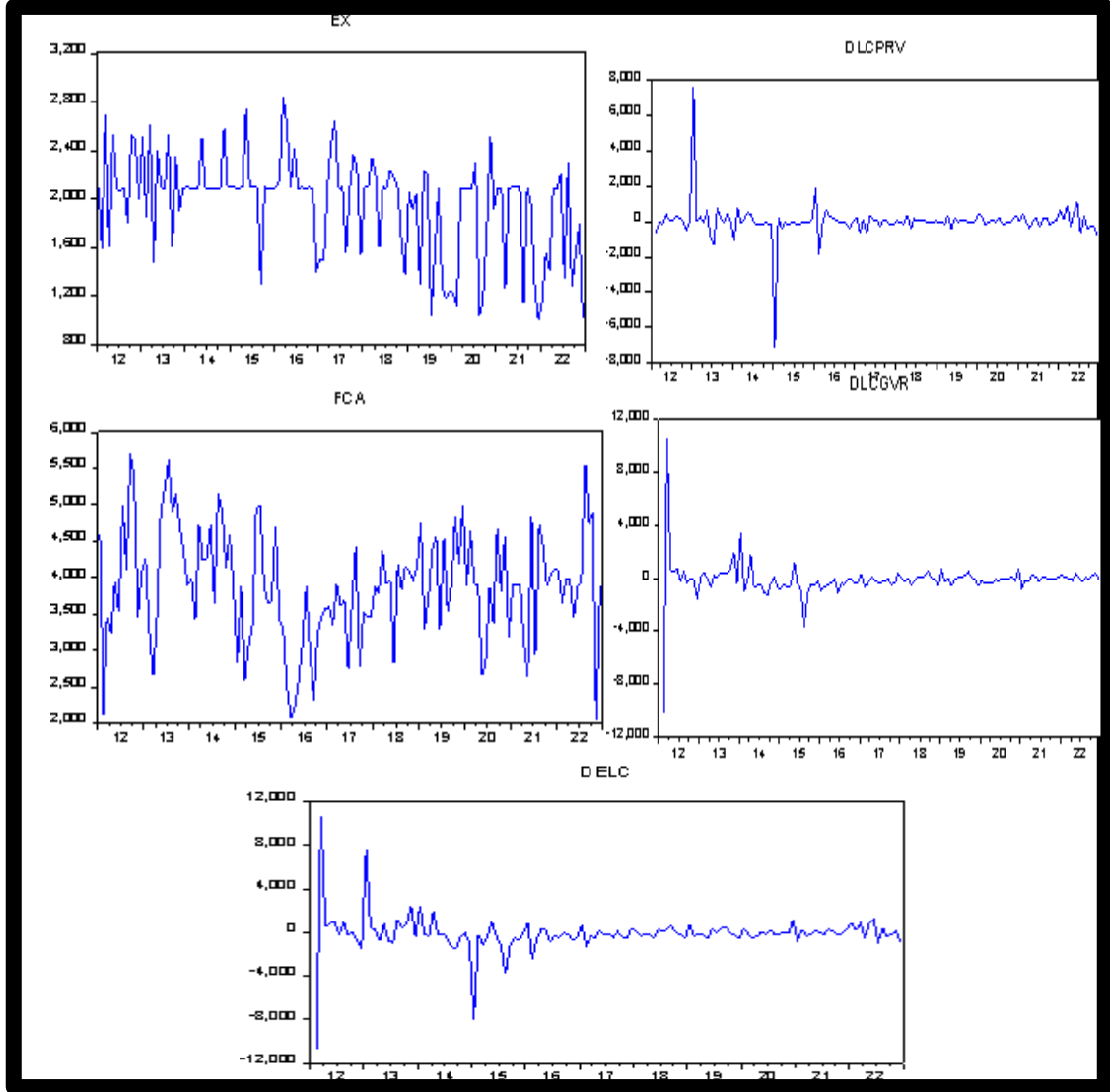
p	الجدولية			المحتسبة	الاستقرارية	المتغير
	%10	%5	%1			
0.0000	-2.578	-2.883	-3.481	-16.898	الفرق الأول	Elc
0.0000	-2.578	-2.883	-3.481	-5.499	المستوى	Ex
0.0000	-2.578	-2.883	-3.481	-5.203	المستوى	Fca
0.0000	-2.578	-2.883	-3.481	-20.978	الفرق الأول	Lcgv
0.0000	-2.578	-2.883	-3.481	-11.714	الفرق الأول	Lcprv

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

من بيانات الجدول (49) يتضح أنّ السلسلة الزمنية خالية من وجود جذر وحدة حسب اختبار ديكي-فولر، عند المستوى لكل من (الاستيرادات الميزان التجاري ، ومبيعات نافذة العملة الأجنبية) إذ عند مقارنة القيم المحتسبة عند مستوى معنوية (1%,5%,10%) يتضح أنّها اصغر من قيمها الجدولية و أنّ القيم الجدولية تجاوزت المحتسبة لذا نقبل الفرضية البديلة الدالة على استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات (الاستيرادات والمبيعات نافذة العملة الأجنبية) ونرفض العدم الدالة على وجود جذر وحدة لقيم السلاسل الزمنية ، اما المتغيرات (اجمالي الاعتماد المستندي و الاعتماد المستندي الأهلي والاعتماد المستندي الحكومي) فقد كانت السلاسل الزمنية لهم غير مستقرة عند المستوى ظل وجود ثابت، أو في ظل وجود ثابت واتجاه عام، أو بدون ثابت أو اتجاه عام الامر الذي أدى الى اجراء الاختبار عند الفرق الأول للمتغيرات التي اتضح انها تحقق الاستقرارية وعدم وجود جذر الوحدة للمتغيرات برفض الفرضية العدم وقبول الفرض البديل إذ نلاحظ أنّ القيمة المحتسبة (للاعتماد المستندي الإجمالي ، والاعتماد المستندي الأهلي والاعتماد المستندي الحكومي) اصغر من القيم الجدولية عند المستويات المبينة في الجدول وكذلك بقية القيم لذا نحكم على استقرارية السلسلة الزمنية وهذا ما اثبتته الاحتمالية التي كأنت قد حققت (0.0000) وهي اصغر من مستوى معنوية 5%، وبالآتي فهي صالحة أنّ تدخل في اختبار السببية تودا ياماموتو (Toda Yamamoto Causality)

اختبار السكون باستعمال الرسم البياني للسلاسل الزمنية:

يوضح الشكل (25) عدم وجود جذر الوحدة للمتغيرات (الاسترادات ومبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية) عند المستوى في حين ان المتغيرات (اجمالي الاعتماد المستندي والاعتماد المستندي الأهلي والاعتماد المستندي الحكومي) يعاني من عدم السكون أي وجود مشاكل في السلسلة الزمنية مما سمح لنا بالاختبار عند الفرق الأول للمتغيرات للتحقق من الاستقرار والتي تحققت عند الفرق الأول وكما في الشكل التالي:.



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

الشكل(25)يبين استقرارية المتغيرات الدراسة

اختبار السببية تودا ياماموتو (Toda Yamamoto Causality)

بعد ان تم التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة بالاختبارات انفاً تم التوصل الى النتائج الآتية .:

أ- العلاقة السببية بين اجمالي الاعتماد المستندي والاستيرادات ومبيعات نافذة العملة الأجنبية .

بعد اجراء اختبار السببية تودا ياماموتو للتحقق من العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرات

توصلنا الى نتائج كما في الجدول الآتي .:

الجدول (49) نتائج السببية لاجمالي الاعتماد المستندي والاستيرادات و مبيعات النافذة العملة الأجنبية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 04/05/24 Time: 10:51
Sample: 2012M01 2022M12
Included observations: 127

Dependent variable: EX

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
FCA	16.20023	4	0.0028
DELC	16.22754	4	0.0027
All	33.68314	8	0.0000

Dependent variable: FCA

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
EX	13.56709	4	0.0088
DELC	8.537592	4	0.0738
All	19.29412	8	0.0134

Dependent variable: DELC

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
EX	5.040547	4	0.2832
FCA	4.381529	4	0.3568
All	10.50183	8	0.2316

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

من الجدول (50) يتبين لنا ان نتائج العلاقة سببية الطويلة الاجل للمتغيرات وكانت كما يأتي .:

1- ان كل من اجمالي الاعتماد المستندي ومبيعات النافذة العملة الأجنبية هي المسبب الرئيس للاستيرادات الميزان التجاري ،اذ تحقق ذلك من معنوية الاحتمالية (prob) والتي كانت اقل من (5%)

2- ان الاستيرادات هي المسبب الرئيس للنافذة بيع العملة الاجبية وهذا تحقق من معنوية الاحتمالية (prob) والتي كانت اقل من (5%) في حين اجمالي الاعتماد المستندي لم يكن المسبب الرئيس للنافذة بيع العملة الأجنبية لان الاحتمالية (prob) نسبتها (7%) والتي اكبر من (5%) الا ان هناك من يرى ان هذه النسبة اقل من (10%) ويرى ان تكون مسبب في تكوين مبيعات العملة الأجنبية وان زيادة في مبيعات نافذة العملة الأجنبية تكون بسبب كل من اجمالي الاعتماد المستندي و الاستيرادات الميزان التجاري العراقي

3- ان كل من الاستيرادات الميزان التجاري العراقي ومبيعات النافذة العملة الأجنبية لم تكن السبب الرئيس في زيادة او تقليل اجمالي الاعتماد المستندي للمصارف التجارية العراقية أي لم تكن المسبب الرئيس وهذا تحقق من عدم معنوية الاحتمالية (prob) التي حققت نسبة اعلى من (5%) .وبذلك لم تكن سياسة البنك المركزي فعالة في ربط الاعتماد المستندي في النافذة بيع العملة الأجنبية ومن ثم الاستيرادات السياسة التي توجه لها البنك المركزي في نهاية عام 2009 ، وتحتاج الى المزيد من الخطط التطويرية التي تساعد المصارف التجارية في زيادة قدرتها على إنجاح السياسة البنك المركزي العراقي.

ب- العلاقة السببية بين الاعتماد المستندي الحكومي والاستيرادات والمبيعات النافذة العملة الأجنبية بالاعتماد على نفس الاختبار للتحقق من العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرات تم التوصل

الى النتائج في الجدول الآتي :

الجدول(50)نتائج السببية الاعتماد المستندي والحكومي والاستيرادات و مبيعات النافذة العملة

الأجنبية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 04/05/24 Time: 10:53

Sample: 2012M01 2022M12

Included observations: 127

Dependent variable: EX

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
FCA	15.27023	4	0.0042
DLCGVR	2.391728	4	0.6641
All	18.00692	8	0.0212

Dependent variable: FCA

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
EX	12.07791	4	0.0168
DLCGVR	6.015992	4	0.1980
All	16.55296	8	0.0351

Dependent variable: DLCGVR

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
EX	23.15044	4	0.0001
FCA	15.31343	4	0.0041
All	41.18498	8	0.0000

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views
يتضح من الجدول (51) ان النتائج العلاقة السببية الطويلة الاجل بين المتغيرات كانت كما يأتي:.

- 1- ان مبيعات العملة الأجنبية كانت السبب الرئيس في زيادة الاستيرادات الميزان التجاري العراقي وذلك بتحقيق الاحتمالية (prob) نسبة اقل من (5%) أي ان الزيادة في الاستيرادات كانت بسبب مبيعات النافذة العملة الأجنبية في حين ان الاعتماد المستندي الحكومي لم يكن السبب في زيادة الاستيرادات وذلك بعد تحقيق الاحتمالية (prob) نسبة اعلى من (5%).
- 2- الحال مشابه الاستيرادات في كونها السبب مع مبيعات العملة الأجنبية وذلك بتحقيقها نسبة احتمالية اقل من (5%) وبالتالي ان السبب الرئيس في زيادة او نقصان مبيعات العملة الأجنبية في حين ان الاعتماد المستندي الحكومي لم يكن السبب في مبيعات النافذة العملة الأجنبية كون نسبة الاحتمالية كانت اكبر من (5%).
- 3- ان كل من مبيعات نافذة العملة الأجنبية والاستيرادات الميزان التجاري في العراق كانت السبب الرئيس في زيادة او نقصان الاعتماد المستندي الحكومي بتحقيق نسبة احتمالية اقل من (5%) وهذا غير متطابق مع سياسة البنك المركزي العراقي ،اذ

ان معظم الاعتمادات المستندية تفتح لغرض استيراد احتياجات القطاع الحكومي من سلع أي ان الاعتمادات المستندي هي المسبب في زيادة مبيعات نافذة العملة الأجنبية و من ثم الاستيرادات في حين اثبتت النتائج العكس في عملية المسبب في الزيادة والنقصان.

ت- العلاقة السببية بين الاعتماد المستندي الاهلي والاستيرادات والمبيعات النافذة العملة الأجنبية

بالاعتماد على نفس الاختبار للتحقق من العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرات تم التوصل الى

النتائج في الجدول الآتي .:

الجدول(51)نتائج السببية الاعتماد المستندي الاهلي والاستيرادات و مبيعات النافذة العملة الأجنبية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 04/05/24 Time: 10:55

Sample: 2012M01 2022M12

Included observations: 127

Dependent variable: EX

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
FCA	14.99667	4	0.0047
DLCPRV	27.52237	4	0.0000
All	46.48038	8	0.0000

Dependent variable: FCA

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
EX	13.62522	4	0.0086
DLCPRV	6.171010	4	0.1867
All	16.72148	8	0.0331

Dependent variable: DLCPRV

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
EX	0.493309	4	0.9741
FCA	5.185058	4	0.2688
All	5.790080	8	0.6707

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

من الجدول (52) يتبين ان النتائج العلاقة السببية الطويلة الاجل بين المتغيرات كانت كما

يأتي.:

- 1- ان كل من الاعتماد المستندي الأهلي ومبيعات النافذة العملة الأجنبية هي المسبب الرئيس في زيادة او نقصان الاستيرادات ،اذ ان نتائج الاحتمالية كانت قد حققت نسبة اقل من (5%) لكل من المتغيرين .
- 2- لم يكن الاعتماد المستندي الأهلي هو المسبب الرئيس في زيادة او النقصان للنافذة بيع العملة الأجنبية ، كونها حققت نسبة احتمالية اعلى من (5%) في حين كانت الاستيرادات هي المسبب للنافذة بيع العملة الأجنبية بتحقيقها نسبة احتمالية اقل من (5%) وهذا لا يتفق مع سياسة البنك المركزي العراقي في ان تكون الاعتمادات المستندية هي المسبب للزيادة او النقصان في الاستيرادات من زيادتها للمبيعات النافذة العملة الأجنبية .
- 3- حقق كل من مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية و الاستيرادات نسبة احتمالية اعلى من (5%) في علاقتهم السببية مع الاعتماد المستندي الأهلي وهما بهذا غير معنوين في تكوين العلاقة السببية في الاعتماد المستندي الأهلي .

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

الفصل الخامس

المبحث الأول

الاستنتاجات

الاستنتاجات

- 1- أنَّ المصارف الاهلية حصلت على اهتمام كبير من قبل مجلس الوزراء في فتح الاعتمادات المستندية من القرارات الصادرة والتي كانت بشكل تدريجي في الحصول على صلاحية الاعتمادات (بدأت بمبلغ 2 مليون دولار و ثم صلت الى 50 مليون دولار) من دون الحصول على موافقة المصرف العراقي للتجارة التي كانت ملزمة وتكون منه ، ولم يكون هناك اهتمام في المصارف الحكومية بنفس المستوى الحاصل مع المصارف الاهلية على الرغم من تمتع المصارف الحكومية بافضلية من المصارف الاهلية. من حيث القدرة على التعامل في الاعتمادات المستندية.
- 2- في مايتعلق بوكالات التصنيف المعياري الدولي المشروط من قبل البنك المركزي على المصارف الاهلية، الا أنَّ من وكالات التصنيف (³ Capital Intelligence Ratings ، fitch⁴) من الوكالات المستعملة في التصنيف المصرفي وحسب هذه الوكالات فان المصارف التي دخلت التصنيف (مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل ، ومصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل ، و مصرف الخليج التجاري ، ومصرف الأهلي العراقي ، ومصرف بغداد ، ومصرف التجاري العراقي) اما بقية المصارف فانها لم تدخل التصنيف ولكنها تتعامل في الاعتماد المستندي . وكذلك ان شرط مرور خمس سنوات على انشاء المصرف قبل ان يقوم بمنح الاعتمادات المستندية امتثل له جميع المصارف الاهلية باستثناء مصرف حمورابي التجاري الذي بدأ بأصدار الاعتمادات المستندية بعد عام واحد فقط من تأسيسه وهذه مخالفة أخرى تتمثل في عدم تحقق المدة المشروطة من قبل البنك المركزي العراقي.
- 3- أنَّ الأسباب كثيرة التي دفعت الى قلة التعامل للقطاعات (الحكومي والمؤسسات العامة) مع المصارف الأهلية والتركيز والاعتماد على القطاع الخاص منها ان الاعتمادات المستندية هي جزء من الائتمان التعهدي الذي هو جزء من اجمالي الائتمان المصرفي ، والا ان الودائع مصدر تمويل الائتمان فان انخفاض الودائع في المصارف الخاصة يؤثر على اجمالي الائتمان المصرفي بشكل عام والائتمان التعهدي بشكل خاص ، اذ بلغت الودائع في المصارف الخاصة

³ تصنيفات كابيتال انتليجنس (www.ciratings.com) هي وكالة تصنيف ائتماني دولية مملوكة للقطاع الخاص تقدم تحليلات وتصنيفات ائتمانية عالية الجودة ومستقلة لما يقرب من 35 عاماً.

⁴ تنشر Fitch Ratings التصنيفات الائتمانية التي تمثل آراءً تطلعية حول القدرة النسبية لكيان أو التزام على الوفاء بالالتزامات المالية. يتم تعيين التصنيفات الافتراضية للمصدر (IDRs) للشركات والكيانات السيادية والمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأجير وشركات التأمين وكيانات المالية العامة (الحكومات المحلية والإقليمية).

(8592)مليار دينار من اصل (23.7)ترليون دينار عراقي وان (72%) من هذه الودائع هي ودايع جارية أي انها تعاني من قلة الودائع حتى والنسبة الكبيرة في القطاع الخاص للاعتمادات المستندية تُعد منخفضة قياساً بما يمنح في المصارف الحكومية ، كذلك الارتباط الكلي للقطاع الحكومي والمؤسسات العامة مع المصارف الحكومية من حيث فتح حسابات للدوائر الحكومية في المصارف الحكومية والتعامل بشكل اساس مع هذه المصارف في تمويل احتياجاتهم المالية ، ان المقدرات المالية ونسبة الأمان المتوفرة في التعامل مع القطاع الحكومي والمؤسسات العامة يجب ان يكون هناك تركيز واهتمام كبير من قبل المصارف الاهلية.

4- ان التعليمات التي أصدرها البنك المركزي العراقي للاشتراك في النافذة بيع العملة الأجنبية ، لم توضح كيف يمكن متابعة وفحص الوثائق الخاصة بتعزيز الرصيد باستثناء التأكد من الشركة المنتجة للسلع في الخارج والتأكد من الكمارك ، وهذا الاجراء اصبح من السهل تزويره من حيث الاتفاق بين المستورد مع الشركة المنتجة في الخارج على تغيير الوثائق وخروج العملة الأجنبية للخارج والاتفاق مع الكمارك ، كون البنك المركزي العراقي لم تكن لديه السيطرة والثقة في الكمارك المحلية فكيف بشركات اجنبية خارج سيطرة البلد ، في حين النقطة الأخيرة اشارت الى ان المصارف هي المسؤولة في متابعة معلومات الزبائن والبنك المركزي يقوم بمتابعة اليات المصارف في متابعة الزبائن وهذا جاء بسبب كثرة المعاملات الزبائن وصعوبة متابعتها بمجملها من قبل البنك المركزي وان الزبائن مرتبطين مع المصارف التجارية بشكل مباشر ، وان كثرة المعاملات الزبائن في هذا الجانب يصعب على المصارف التجارية متابعة جميع الافراد بطرق التقليدية ، من غير الاستعان بالتكنولوجيا التي يمكن ان تسهل من عملية متابعة جميع الزبائن بشكل يسير وبالسرعة الممكنة .

5- في معايير التصنيف وإعطاء اوزان لكل معيار محدد لكل مصرف وبشكل سنوي ، و هذه المعايير شملت جميع المصارف التجارية غير ان الشروط التي فرضت على المصارف التجارية الاهلية في الاعتمادات المستندية التي بموجبها يحصل المصرف التجاري على الدولار غير متوافقة ومرتبطة مع هذه المعايير ، من حيث امضاء خمس سنوات على تأسيس المصرف التجاري ليتمكن منح الاعتمادات المستندية ولم نجد مثل هذا المعيار في التصنيف انفاً وكذلك لم يركز البنك المركزي على إعطاء الوزن الأكبر للمصارف التي تحصل على تصنيف ممتاز سواء كان ذلك من نموذج (CAMELS) السنوي المقدم من قبل البنك المركزي العراقي بشكل سنوي او الاعتماد على التصنيفات الدولية للمصارف التجارية واعطائها الوزن الأكبر ، وان البنك المركزي لم يعطي درجة مناسبة الى المصارف التجارية التي تستعمل التكنولوجيا ومواكبة التطور التي تسهل من التعامل مع البنك المركزي من جهة وتسهل التعامل للمصرف مع الزبائن ، وإعطاء الوزن الأكبر للنقطة الأولى لغرض حماية المصارف التجارية من العقوبات الدولية غير كافي لتخلص من مشاكل نافذة بيع العملة ، على الرغم من

ان كثرة الشروط يصعب على البنك المركزي السيطرة عليها وتطبيقها على المصارف التجارية من جهة والبنك المركزي من جهة أخرى الا ان عدم التوجه الى التكنولوجيا والشروط الصارمة سوف تبقى المصارف التجاري بوضعها التقليدي وعدم التطور واستغلال الثغرات في عملية النافذة بيع العملة والحصول على ربحية مناسبة .

6- ان مسار كل من مبيعات النافذة من الدولار والنتاج المحلي الإجمالي كان بشكل تصاعدي ، أي ان مبيعات النافذة من الدولار لم تتأثر بزيادة الحاصلة بنتاج المحلي الإجمالي من دون النفط، اذ ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي مدة الدراسة كانت متوافقة مع زيادة مبيعات النافذة وهذا يدل على ان الزيادة في مبيعات النافذة من الدولار لم تكن لتعويض النقص الحاصل في كميات السلع والخدمات في السوق المحلي بشكل الاساس الذي يهدف البنك المركزي العراقي الى تحقيقه من خلالها.

7- ان نافذة بيع العملة الأجنبية تقوم بتلبية طلب تعزيز ارصدة المصارف في الخارج لغرض تأمين حاجة السوق من الاستيرادات الخارجية للعراق، بمبلغ وصل الى ماقارب (450)مليار دولار تقريبا انشاء مزاد العملة الأجنبية في عام (2003) والى غاية نهاية السنة المالية المنتهية (2020) ، اذ قامت النافذة بتأمين الجزء الأكبر من المبالغ الخاصة بالتجارة والخدمات الأخرى ، والمبالغ اللازمة لحجاج بيت الله الحرام وبعض الاستيرادات الخاصة بالدواء وطلبات الوزارات ذات التمويل الذاتي وشكل هذا الجزء (80%) من المبيعات الكلية طوال المدة ، اما في ما يخص البيع النقدي بلغ اجمالا المشار اليها انفاً مايقارب (90)مليار دولار تقريبا وبذلك شكل (20%) من اجمالي المبيعات .

8- يعد مزاد العملة رئة السياسة النقدية في تطبيق ادواتها غير المباشرة سيما ممارسة عمليات السوق المفتوحة في إدارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسبتها في تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي. ومكن مزاد العملة الأجنبية من توحيد معدلات الصرف المتعددة إزاء الدينار العراقي فضلا عن تحقيق التجانس في الية السوق الصرف من اشباع رغبة السوق من العملة الأجنبية بسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته للسلع والخدمات ضمن معدلات صرف توازنية .

9- تفوق الصادرات النفطية وسيطرتها على اجمالي الصادرات التي بتأثيرها ساعدت على تحقيق الفائض في الميزان التجاري على الرغم من الزيادة الكبيرة في الاستيرادات لم يتحقق عجز في الميزان التجاري بسبب الصادرات النفطية والاعتماد الكبير عليها مما أدى الى ارتباط الاقتصاد المحلي بالمتغيرات الخارجية وجعلها عرضة للتأثير في أي متغير خارجي وهذا شكل مخاطر كبيرة على الاقتصاد المحلي .

10- ان كل من (النفط الخام و المنتجات النفط والكبريت والفوسفات) تبلغ اعلى مساهمة في التركيب الصادرات وتصل نسبتها الى اكثر من (98%) من اجمالي الصادرات في حين النسبة المتبقية تشمل التركيب كل من(المواد

الغذائية والمواد الخام غير الغذائية والمصنوعات الاساسية والمكائن والمعدات النقل) وهذا يبين حجم الضعف وهشاشة القطاع الا ان تاجي في العراق والتي لم تساهم في تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية . ولم يكن أي زيادة ملحوظة في هذا القطاع حتى في مدد النمو للاقتصاد العراقي التي تكون ناتجة عن اما ارتفاع في أسعار للنفط او زيادة انتاج .

11- نسبة استيراد القطاع الخاص والتي تشكل النسبة الغالبة من اجمالي الاستيرادات مدة الدراسة ويلاحظ ان نسبة الاستيرادات حققت نسب مرتفعة سنوات تعرض البلد لمشاكل امنية وانخفاض في الإيرادات الحكومية وحققت اعلى النسب بلغت (81%) وهذا مالم يحدث مع الاستيرادات الحكومية التي يفترض ان تحقق هي النسب الأعلى هذه السنوات بسبب زيادة الاستيراد المستلزمات الحربية ،بسبب عدم وجود منتجات كافية لسد حاجة السوق المحلي من جهة ورخص أسعار المنتجات المستوردة بسبب ان بعض المنتجات معفية من الضريبة و رخص أسعارها من البلد المصدر الذي يهدف الى اتباع سياسة اغراق التجاري للسوق وتعويد المستهلك على هذه المنتجات وفي الوقت نفسه، تُعفى السلع التي تمت الموافقة على استيرادها لأغراض استثمارية من الرسوم، ولكن الا توجد ضوابط على اعتبار البضائع المصنفة على أنها استثمارية من الدخول في التدفق الطبيعي للتجارة.

12- في بعض السنوات الدراسة نجد ان انخفاض الجدار الكمركي مع تزايد حجم الاستيرادات وليس في انخفاض ،وهذا يشكل خطر كبير من حيث حماية المنتج المحلي مع تزايد الاستيرادات فان الإيرادات الكمركية يجب ان تزداد حتى يكون هناك حماية للمنتج المحلي من جهة ، وايراد للدولة من جهة أخرى.

13- ان هناك استيرادات لم تكون من الاعتمادات المستندية الممنوحة من قبل المصارف التجارية الامر الذي أدى الى حدوث فجوة كبيرة بين قيمة الاستيرادات و بين الاعتمادات المصارف التجارية ، الا ان الدولارات المباعة في نافذة بيع العملة لغرض الاستيرادات لم تتطابق ايضاً بل وان حتى انها غير متطابقة مع الاعتمادات المستندية للمصارف التجارية ،يتبين من هذا ان السياسات المعتمدة من البنك المركزي غير متحققة وتسببت بمشاكل مالية وخروج العملة الصعبة الى الخارج بداعي الاستيرادات بل وان حتى الدولار النقدي المباع في نافذة بيع العملة لغرض العلاج والسفر قد يكون غير متحقق هذا الغرض بسبب عدم وجود الية الكترونية تحقق تطابق بين الأموال التي تذهب لهذا الغرض و المستندات التي تقدم لهذا الغرض فضلا عن عدم وجود الية الكترونية في البنك المركزي تحقق تطابق بين بيع الدولارات (الحوالة) وبين الاستيرادات.

14- ان الافتراض الذي يعمل عليه البنك المركزي غير متحقق ،وذلك فان حجم الاستيرادات غير متطابق مع المبيعات النافذة (الحوالة) لتغطية الاستيرادات ،وحتى الاعتماد المستندي المفتوح من قبل المصارف التجارية غير متطابق مع حجم الاستيرادات ولا حتى مع الاعتمادات الممنوحة من قبل البنك المركزي ، اذ ان في عام (2009) كانت قيمة الاستيرادات اكثر من (45) ترليون دينار و الحوالات اكثر من)

- 34) ترليون دينار في حين الاعتمادات الممنوحة من قبل المصارف التجارية الحكومية والأهلية على حدا سواء بقيمة اكثر من (27) ترليون دينار واستمر الفرق بين المتغيرات وفي جميع سنوات الدراسة حتى وصل في عام (2022) الى (81) ترليون دينار اجمالي الاستيرادات في حين (55) ترليون دينار حوالات ممنوحة نافذة بيع العملة ، و (19) ترليون دينار اعتمادات مستندية ممنوحة من قبل المصارف التجارية في نفس العام .
- 15- عدم معنوية النموذج الاحصائي أي عدم وجود تأثير معنوي لمبيعات العملة الأجنبية على الاستيرادات الميزان التجاري من دون وجود الاعتماد المستندي كمتغير وسيط يعد سياسة متوافقة مع سياسة البنك المركزي العراقي نهاية عام 2009 الذي اتخذ سياسة تقسيم المبيعات النافذة العملة الأجنبية الى قسمين وهما البيع النقدي وهذا موجه باتجاه السفر لغرض العلاج والسياحة ... والبيع من الاعتمادات المستندية وهذا يكون لغرض استيراد السلع التي يحتاجه السوق لتعويض النقص الحاص في الناتج المحلي الإجمالي.
- 16- معنوية النموذج الاحصائي مع وجود تأثير معنوي لمبيعات العملة الأجنبية على اجمالي الاعتماد المستندي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية وهذا متفق مع منطق النظرية الاقتصادية للبنك المركزي العراقي الذي يهدف الى ربط مبيعات النافذة مع الاعتماد المستندي.
- 17- وجود تأثير معنوي لمبيعات العملة الأجنبية على اجمالي الاستيرادات الميزان التجاري بوجود اجمالي الاعتماد المستندي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية وهذا متفق مع منطق النظرية الاقتصادية للبنك المركزي العراقي الذي يهدف الى ربط مبيعات النافذة مع اجمالي الاعتماد المستندي في التأثير على الاستيرادات وتعويض النقص في الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات من الاستيرادات التي تكون بواسطة الاعتماد المستندي في شراء الدولار من نافذة بيع العملة الاجنبية.
- 18- ان كل من اجمالي الاعتماد المستندي ومبيعات النافذة العملة الأجنبية هي المسبب الرئيس للاستيرادات الميزان التجاري ،اذ تحقق ذلك من معنوية الاحتمالية (prob) والتي كانت اقل من (5%) وان الاستيرادات هي المسبب الرئيس للنافذة بيع العملة الاجنبية وهذا تحقق من معنوية الاحتمالية (prob) والتي كانت اقل من (5%) في حين اجمالي الاعتماد المستندي لم يكن المسبب الرئيس للنافذة بيع العملة الأجنبية و ان كل من الاستيرادات الميزان التجاري العراقي ومبيعات النافذة العملة الأجنبية لم تكن السبب الرئيس في زيادة او تقليل اجمالي الاعتماد المستندي للمصارف التجارية العراقية أي لم تكن المسبب الرئيس وهذا تحقق من عدم معنوية الاحتمالية (prob) التي حققت نسبة اعلى من (5%)
- 19- ان مبيعات العملة الأجنبية كانت السبب الرئيس في زيادة الاستيرادات الميزان التجاري العراقي وذلك بتحقيق الاحتمالية (prob) نسبة اقل من (5%) أي ان الزيادة في الاستيرادات كانت بسبب مبيعات النافذة العملة الأجنبية في حين ان الاعتماد المستندي الحكومي لم يكن السبب في زيادة الاستيرادات وذلك بعد تحقيق الاحتمالية (prob) نسبة اعلى من (5%). الحال مشابه مع الاستيرادات في كونها السبب التغيير في مبيعات العملة الأجنبية وذلك بتحقيقها نسبة احتمالية اقل من (5%) ومن ثم ان السبب الرئيس في زيادة او نقصان مبيعات العملة الأجنبية في حين ان الاعتماد المستندي

الحكومي لم يكن السبب في مبيعات النافذة العملة الأجنبية كون نسبة الاحتمالية كانت اكبر من (5%). وان كل من مبيعات نافذة العملة الأجنبية والاستيرادات الميزان التجاري في العراق كانت السبب الرئيس في زيادة او نقصان الاعتماد المستندي الحكومي بتحقيق نسبة احتمالية اقل من (5%) وهذا غير متطابق مع سياسة البنك المركزي العراقي، اذ ان معظم الاعتمادات المستندية تفتح لغرض استيراد احتياجات القطاع الحكومي من سلع أي ان الاعتمادات المستندي هي المسبب في زيادة مبيعات نافذة العملة الأجنبية و من ثم الاستيرادات في حين اثبتت النتائج العكس في عملية المسبب في الزيادة والنقصان.

20- ان كل من الاعتماد المستندي الأهلي ومبيعات النافذة العملة الأجنبية هي المسبب الرئيس في زيادة او نقصان الاستيرادات، اذ ان نتائج الاحتمالية كانت قد حققت نسبة اقل من (5%) لكل من المتغيرين . ولم يكن الاعتماد المستندي الأهلي هو المسبب الرئيس في زيادة او النقصان للنافذة بيع العملة الأجنبية ، كونها حققت نسبة احتمالية اعلى من (5%) في حين كانت الاستيرادات هي المسبب للنافذة بيع العملة الأجنبية بتحقيقها نسبة احتمالية اقل من (5%) وهذا لا يتفق مع سياسة البنك المركزي العراقي في ان تكون الاعتمادات المستندية هي المسبب للزيادة او النقصان في الاستيرادات من زيادتها للمبيعات النافذة العملة الأجنبية . حقق كل من مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية و الاستيرادات نسبة احتمالية اعلى من (5%) في علاقتهم السببية مع الاعتماد المستندي الأهلي وهما بهذا غير معنوين في تكوين العلاقة السببية في الاعتماد المستندي الأهلي .

2-4- المبحث الثاني: التوصيات

- 1- يجب ان تكون الكفاءة هي الأساس في منح المصارف التجارية الاهلية الاهتمام في القرارات التي تصدر من قبل مجلس الوزراء في فتح الاعتماد المستندي، اذ ان المصرف الأهلي عندما يكون فعال ويعمل وفق الأسس ويمتلك القدرات والامكانيات يكون قادر على المنافسة مع المصارف الاهلية وحتى مع الحكومية في الحصول على صلاحيات منح الاعتماد المستندي.
- 2- يجب ان يقوم البنك المركزي العراقي بتحديد نوع التصنيف و المؤسسة المعتمدة للتصنيف في ظل وجود العديد من وكالات التصنيف الدولية بشكل واضح وبوجود المعايير معتمدة دوليا لان هذا الشرط يعد من الشروط المبهمه وغير واضحة وبعيدة عن الواقعية التي تساعد على رفع الإمكانيات وقدرات المصارف التجارية الاهلية.
- 3- فشل المصارف التجارية الاهلية في زيادة حجم الودائع التي تمتلكها من فشلها في جذب المتعاملين والمودعين نتيجة بعدها عن المنافسة الحقيقية مع المصارف التجارية من جهة والاعتماد في الحصول على القدرة فتح الاعتمادات المستندية بتدخل مجلس الوزراء ، اذ ان عندما تستعمل المصارف الاهلية السياسات والاستراتيجيات التي تزيد من ثقة المتعاملين معها وترفع قدرتها من امتلاكها حجم الودائع بشكل كبير ، و ومن ثم تزيد من حجم الائتمان التعهدي بشقي (خطابات الضمان والاعتماد المستندي) وهنا تكون محط انظار ليس القطاع الخاصة فقط بل وحتى القطاعات الحكومية .
- 4- يجب على البنك المركزي العراقي أن يضع الشروط والمعايير عالية المستوى في متابعة المصارف التجارية الداخلة في نافذة بيع العملة الأجنبية بعيدا عن التقليدية والروتين والاليات التي من الممكن ان تعيق عمل المصارف التجارية من جهة وان تكون سهلة في الاستغلال من المصارف التي لا تعمل بشكل كفوء .
- 5- في معايير التصنيف وإعطاء اوزان لكل معيار محدد ولكل مصرف وبشكل سنوي في عمليات الدخول لنافذة بيع العملة الأجنبية والحصول على العملة الدولار ، يجب ان يكون هناك توافق وارتباط وثيق بين هذه الشروط وبين الشروط التي وضعت في الحصول المصارف التجارية الاهلية على اعتمادات مستندية ، كون الاعتمادات المستندية و نافذة بيع العملة الأجنبية متربطة اذ ان هذه المعايير شملت جميع المصارف التجارية .
- 6- ان تحقيق علاقة طردية بين مبيعات النافذة من الدولار والنتائج المحلي الإجمالي من دون النفط ينفي احد الاهداف فتح النافذة بيع العملة الأجنبية المتضمنة تعزيز النقص الحاصل في السلع والخدمات ، لهذا ينبغي ان يكون هناك نقص في مبيعات النافذة العملة الأجنبية عندما تحصل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط .
- 7- أن مسألة استقرار سعر صرف الدينار تتطلب إجراء تغييرات بالنظام التجاري العراقي والتحويل المالي إلى خارج البلاد وان إدارة عمليات سعر الصرف الدينار العراقي من قبل البنك المركزي بشكل كفوء وفعال سوف يساعد على انخفاض سعر الصرف الأجنبي الذي يساعد بتأثيره على تقليل مبيعات الدولار . وكلما زادت

- السيطرة البنك المركزي العراقي على سعر الصرف الدينار كلما زادة الكفاءة في تقليل مبيعات النافذة العملة الأجنبية والحافظ عليها داخل البلد.
- 8- ان الفائض في الميزان التجاري العراقي هش لانه لم يكن ناتج عن انخفاض الاستيرادات وتفوق الصادرات بكل قطاعاتها وانما كان بتفوق قطاع النفط الذي حصل على النسبة (95%) من الصادرات ، الامر الذي زاد من قدرة العراق التصديرية واصبح غطاء لعمليات الاستيراد الكبيرة من تحقيق فائض في الميزان التجاري .ولهذا يجب ان تكون هناك سياسات تنموية محلية قادرة على تفوق الميزان التجاري بشكل حقيقي بعيدا عن الاعتماد على جانب واحد في الصادرات .
- 9- تقليل نسبة استيراد القطاع الخاص جاء بسبب فشل سياسات التنمية في النهوض بواقع الاقتصاد العراقي ، وفي بناء اقتصاد سوق يعتمد التنويع الاقتصادي ، والذي كان منتظرا بناؤه على أسس حديثة وفق ما نص عليه الدستور العراقي ، قد وُِد ظروف اقتصادية أدت الى زيادة معدلات البطالة وارتفاع نسبة الفقر وانخفاض مستويات الدخل لفئات واسعة من المجتمع ، فضلا عن التأثيرات السلبية التي تعرضت لها المشاريع الا ان ناجية ، مما جعلها غير قادرة على المنافسة ازاء السلع المستوردة ، حيث ساهمت هذه الظروف في زيادة اعتماد العراق على الاستيرادات وخلق ذرائع أمام العودة الى تطبيق القوانين الكمركية الفعالة . الامر الذي يتطلب وضع اليات واسس فعالة لنهوض بواقع الاقتصاد العراقي معتمدا على التنويع الحقيقي .
- 10- يجب ان يأخذ بنظر بالحسبان العلاقة الطردية بين الجدار الكمركي والاستيرادات حتى تكون هناك حماية قوية للمنتج المحلي لتقليل الاستيرادات والا كيف ممكن ان تكون السياسات التشجيعية في ظل عدم وجود حماية للمنتج المحلي سيما وان هناك توجه من قبل وزارة الصناعة والمعادن لحماية المنتج المحلي بوضع الحلول والقوانين والإجراءات التي تساعد على حماية المنتج المحلي العراقي.
- 11- ان عدم تطابق بين قيم الاجمالية للاستيرادات والاعتمادات المستندية مع مبيعات النافذة بيع العملة يبين ان هناك صعوبات كبيرة تواجه البنك المركزي لتحقيق الهدف الاساس من انشاء نافذة بيع العملة الأجنبية بل قد يكون هناك ضعف في مواجهة التحديات الكبيرة ، ولهذا يجب ان يكون هناك خطط وسياسات فعالة لتحقيق هذا الهدف لتقليل المشاكل المالية ولدعم المنتج المحلي .
- 12- ان تحقيق معنوية في التأثير للمبيعات نافذة العملة الأجنبية على اجمالي الاعتماد المستندي على الرغم من القويم المنخفضة للاعتماد المستندي قياسا بحجم مبيعات النافذة العملة الأجنبية والاستيرادات الكبير جدا يبين نجاح البنك المركزي في هذا الجانب لكن يحتاج الى الكثير من الخطط والسياسات حتى يتحقق الهدف المنشود والمراد تحقيقه من قبل البنك المركزي العراقي.
- 13- ان التأثير الذي يقوم به البنك المركزي العراقي في تحقيق العلاقة السببية بين كل من مبيعات النافذة العملة الأجنبية والاستيرادات والاعتماد المستندي يعد بسيط بسبب عدم وجود مصارف تجارية أهلية وحكومية كفوءة تساعد في تحقيق

هذا التأثير اذ تعاني المصارف التجارية من ضعف عدد المصارف التجارية المراسلة في الخارج والاعتماد الشبه الكلي على المصرف العراقي للتجارة بل وحتى اكثر من ذلك لا يوجد أي خطط تبين ان هذه المصارف التجارية متوجهة في اصلاح شأنها وتحقيق المستويات العليا.

14- عدم وجود سياسة تساعد على تحويل العمل الكمركي الى الالكتروني كان احد ابرز العوامل التي ضعفت من قدرته على تحقيق هدفه الاساس لان العمل التقليدي في المنافذ الحدودية يصعب السيطرة عليه بشكل كامل بالتعرف على حجم البضائع الداخلة للبلد وحجم الإيرادات الكمركية المتحصلة من الاسترادات هذه البضائع بل وان هناك منافذ لم تسيطر عليها الحكومة ولا يوجد احصائيات دقيقة في حجم البضائع الداخلة بل وحتى حجم الايرادات الكمركية . الامر الذي يصعب من مهام البنك المركزي في تحقيق هدفه المنشود وينبغي تحقيق توافق بين سياسة البنك المركزي وسياسة الحكومة التي يجب ان تكون داعمة لهذه السياسة .

15- ضرورة فرض المعايير والتصنيف الدولي للمصارف التجارية العالمية على المصارف التجارية الاهلية والحكومية حتى يكون هناك معيار اساس في التمييز بين المصارف وتكون هذه المصارف عامل مساعد في تطبيق سياسة البنك المركزي العراقي وليس احد المعوقات التي تعوق من سير عمل البنك المركزي العراقي.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

1. اسماعيل، علي محسن . (2013) تصنيف المصارف لاغراض دخول نافذة بيع العملة الاجنبية .. البنك المركزي العراقي
2. الحاليم، صفوان فصي عبد. (2022) 'تأثير التصنيف الائتماني العالمي على القيمة الاقتصادية للمصارف العراقية الخاصة'، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 18(60)، pp. 435-449.
3. الرزاق، عمار لؤي عبد. (2019) 'تقييم تأثير الاعتمادات المستندية كأداة للدفع المالي في الوحدات الاقتصادية_ بالتطبيق على عينة من الوزارات الاتحادية'، مجلة الادارة والاقتصاد المستتصرية، 211(44)، pp. 751-770.
4. الشندي، اديب قاسم. (2022) 'اثر نافذة بيع العملة الاجنبية في سعر الصرف _ العراق حالة دراسية للمدة 2004-2019'، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، 23-1، pp. 1-23, (July),
5. البنك المركزي العراقي، ا.ا. (2019) نافذة بيع العملة الاجنبية.
6. البنك المركزي العراقي، ا.ا. (2020) السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وفق ضرورات المستقبل للمدة 2016-2020.
7. البنك المركزي العراقي. (2020) الية فتح الاعتمادات المستندية الحكومية لدى المصارف الاهلية.
8. البنك المركزي العراقي، . (2021) التقرير السنوي.
9. اللطيف، عماد محمد عبد. (2014) 'تحليل الفجوة في سعر صرف الدولار واليات تقليصها'، والتخطيط، مركز البيان للدراسات.
10. المصباح، عماد الدين احمد. (2013) 'محددات التضخم في سورية ال مدة 2004-1970'، مجلة العلوم الاجتماعية [Preprint], (46982).
11. بختاري، عمران عباس (2019) 'اثر المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري باستعمال اسلوب التكامل المشترك'، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، 11(1)، pp. 172-200.
12. بيدايوي، حسين احمد حسين . (2017) 'الفشل المالي المصرفي دراسة تحليلية مقارنة بين مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل وعينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية'، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، Vol. 5(Sept.-2017), p. 837.
13. جوجوراتي، داموادر (2015) 'الاقتصاد القياسي - جوجوراتي- الجزء الثاني'. Pdf.
14. داغر، محمد محمود. (2017) 'قياس تأثير نافذة بيع العملة على المتغيرات في سعر الصرف وعرض النقد في العراق'، journal of Economics And Administrative Sciences, , p. 99.
15. شندي، اديب قاسم. (2022) 'تأثير نافذة بيع العملة في سعر الصرف _ العراق حالة دراسية للمدة (2004-2019)', Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, 2019 14(44).
16. صبحي، ماهر ماجد. (2022) 'تقلبات اسعار الصرف وتأثيرها في الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)', مجلة اقتصاديات الاعمال، 2004(3)، pp. 213-232.
17. صبحي، احمد خلف الدليمي. (2023) 'اثر تقلبات أسعار الصرف على الاستيرادات العراقية للمدة (2004-2020)'، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، 3(5).
18. صفاء مجيد مطشر الكالبي (2018) 'أستعمال بعض طرائق التنبؤ المختلفة'، جامعة كربلاء
19. محمد، ان. (2012) 'اجراءات الاعتمادات المستندية في العراق بين الحقيقية والرؤى _ مدخل نظري'، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 29(8)
20. محمد، محمد جاسم . (2019) 'الاطار القانوني للمصرف الجسري واثره في معالجة التعثر المصرفي : دراسة مقارنة بين القانون العراقي والامريكي'، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، 17.
21. Adebayo, M.O. (2021) 'View of Currency Devaluation: A review', Chiang Mai University Journal of Economics, 25(2), pp. 15-35. Available at: <https://so01.tci-thaijo.org/index.php/CMJE/article/view/247899/169341>.
22. Adeyemi, O.J., Oseni, I.O. and Tella, S.A. (2020) 'Effects

- of Money Demand on Trade Balance in Nigeria', *Acta Universitatis Lodziensis. Folia Oeconomica*, 6(351), pp. 23–44. Available at: <https://doi.org/10.18778/0208-6018.351.02>.
23. Adl-Zarrabi, B. (2017) 'What is "Infrastructure Physics"?', *Energy Procedia*, 132(February), pp. 520–524. Available at: <https://doi.org/10.1016/j.egypro.2017.09.707>.
24. Afriyie, J.K. *et al.* (2020) 'Evaluating the performance of unit root tests in single time series processes', *Mathematics and Statistics*, 8(6), pp. 656–664. Available at: <https://doi.org/10.13189/ms.2020.080605>.
25. Aizenman, J. and Glick, R. (2009) 'Sterilization, monetary policy, and global financial integration', *Review of International Economics*, 17(4), pp. 777–801. Available at: <https://doi.org/10.1111/j.1467-9396.2009.00848.x>.
26. Al-ali, A.H.H. and Al-asady, M.S.K. (2021) 'The Impact Of The Currency Auction On The Direct Cash Credit Granted By Banks (An Applied Study Of A Sample Of Commercial Banks In Iraq For The The Impact Of The Currency Auction On The Direct Cash Credit Granted By Banks (An Applied Study Of A Sample O', *Multicultural Education*, 7(3). Available at: <https://doi.org/10.5281/zenodo.4618897>.
27. Alavi, H. (2016a) 'Documentary Letters of Credit, Legal Nature and Sources of Law', *Journal of Legal Studies*, 17(31), pp. 106–121. Available at: <https://doi.org/10.1515/jles-2016-0012>.
28. Alavi, H. (2016b) 'Mitigating the Risk of Fraud in Documentary Letters of Credit', *Baltic Journal of European Studies*, 6(1), pp. 139–156. Available at: <https://doi.org/10.1515/bjes-2016-0006>.
29. Alavi, H. (2017) 'Risk Analysis in Documentary Letter of Credit Operation', *Financial Law Review*, 0(0). Available at: <https://doi.org/10.1515/flr-2016-0021>.
30. Alavi, H. (2018) 'Exceptions To the Principle of Independence in Documentary Letters of Credits'.
31. Alavi, H. and Kerikmäe, T. (2018) 'Mitigating the Risk of Documentary Discrepancy in Process of Estonian Export Letters of Credit Transaction', *Multidisciplinary Aspects of Production Engineering*, 1(1), pp. 425–432. Available at: <https://doi.org/10.2478/mape-2018-0054>.
32. Ali, A.I. (2018) 'Banking, Credit, and Financial Depth Between Iraq and the international experience', *البنك المركزي العراقي*, pp. 1–49.
33. Aljarrah, M. (2017) 'An Evaluation of ASYCUDA

- Worldwide Customs Information System Success in Jordan', *European Journal of Business and Management* www.iiste.org ISSN, 9(17), pp. 139–150.
34. Allen, M. (2006) 'Exchange Rates and Trade Balance Adjustment in Emerging Market Economies', *INTERNATIONAL MONETARY FUND Exchange*, pp. 1–44.
 35. Anatolevich, V. *et al.* (2018) 'A letter of credit as an instrument to mitigate risks and improve the efficiency of foreign trade transaction Carta de crédito como instrumento para mitigar riesgos y mejorar la eficiencia de la transacción de comercio exterior', *Revista ESPACIOS*. [Preprint].
 36. Arize, A.C. and Bahmani-Oskooee, M. (2018) 'Do Imports and Exports Adjust Nonlinearly? Evidence from 100 Countries', *Global Economy Journal*, 18(1). Available at: <https://doi.org/10.1515/gej-2017-0094>.
 37. Ashraf, M. and Ahmed, I. (2018) 'Investigating the Performance of ASYCUDA System Based on RMI and REST Technology', *SUDAN UNIVERSITY OF SCIENCE AND TECHNOLOGY COLLEGE OF GRADUATE STUDIES*, (10/12/2018), pp. 1–41. Available at: <http://repository.sustech.edu/handle/123456789/24323>.
 38. Aujara, S.M. (2019) 'Documentary Letter of Credit Discrepancy and Risk Management in the Nigerian Crude Oil Export', *University of Central Lancashire* [Preprint]. Available at: <http://clock.uclan.ac.uk/30886/>.
 39. Ausubel, L.M. *et al.* (2014) 'Demand reduction and inefficiency in multi-unit auctions', *Review of Economic Studies*, 81(4), pp. 1366–1400. Available at: <https://doi.org/10.1093/restud/rdu023>.
 40. Auwa, U. (2010) 'GARCH and ARDL model of exchange rate: Evidence from Nigeria's retail Dutch Auction System', *International Research Journal of Finance and Economics*, 49(September 2010), pp. 7–14.
 41. Bakari, S. and Mabrouki, M. (2017) 'Impact of Exports and Imports on Economic Growth: New Evidence From Panama', *Journal of Smart Economic Growth*, 2(1), pp. 67–79. Available at: www.jseg.ro.
 42. Bank of Thailand (2013) 'Foreign exchange policy and intervention under inflation targeting in Thailand', *Market volatility and foreign exchange intervention in EMEs: what has changed?*, (73), pp. 325–333.
 43. Barnes, J.G. (2019) 'Letters of credit', *Business Lawyer*, 74(4), pp. 1267–1276. Available at:

- <https://doi.org/10.4324/9781315543970-19>.
44. Basimanyane, D.K. (2016) *the legal implications of an electronic letter of credit in the international trade transactions using Botswana*. United City Merchants v Royal Bank of Canada: Szteyn v. J. Henry Schroder Banking Corporation. Available at: <https://www.ptonline.com/articles/how-to-get-better-mfi-results>.
 45. Betz, T. (2019) 'Tariff Evasion and Trade Policies', *International Studies Quarterly*, 63(2), pp. 380–393. Available at: <https://doi.org/10.1093/isq/sqz008>.
 46. BIS (2005) *BIS Papers Foreign exchange market intervention in emerging markets : motives , techniques and implications*, Communications.
 47. BIS (2014) *Non-banks in retail payments*.
 48. Biswas, L.C. (2012) 'Letters of Credit: A Theory on the Legal Basis of the Payment Obligation of Issuing Bank', *SSRN Electronic Journal* [Preprint]. Available at: <https://doi.org/10.2139/ssrn.2043174>.
 49. Box, G., Jenkins, G., Reinsel, G. (1994) 'Box - Time Series Analysis 3rd ed.pdf'.
 50. Brem, M.M. (1994) 'Western Security Bank v. Beverly Hills Business Bank: The Vanishing Utility of Letters of Credit in Real Estate Transactions', *Western Security Bank SAN*, 31.
 51. Bulto, M.M. (2021) 'Innovations The Principle of Autonomy of Letter of Credits : Its Justifications and Application under the Commercial Code of Ethiopia', (6), pp. 711–721.
 52. Callobre, A.R. and Llp, B.M. (2010) 'A primer on letters of credit *', 45(January), pp. 1–5.
 53. Capela, J.J. (2008) *Import/Export For Dummies*. Edited by P.E.E.K.A.E.M. Bake. Canada: Wiley Publishing, Inc. Available at: www.wiley.com/go/permissions.
 54. Carstens, A.G. and Werner, A.M. (1999) 'Mexico's Monetary Policy Framework Under a Floating Exchange Rate Regime', *Mexico's Monetary Policy Framework Under a Floating Exchange Rate Regime*, (9905), pp. 1–52. Available at: <https://doi.org/10.36095/banxico/di.1999.05>.
 55. Case, K., Fair, R., and Oster, S.. (2012) *Karl-E.-Case-Ray-C.-Fair-Sharon-M.-Oster-Principles-of-Economics-10th-Edition-The-Pearson-Series-in-Economics-*.
 56. Chamon, M., Garcia, M. and Souza, L. (2017) 'FX interventions in Brazil: A synthetic control approach', *Journal of International Economics*, 108(630), pp. 157–168. Available at: <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2017.05.005>.

57. CheHashim, R. and Mahdzan, N.S. (2014) 'Fraud in letter of credit transactions: The experience of Malaysian bankers', *International Journal of Law, Crime and Justice*, 42(3), pp. 224–236. Available at: <https://doi.org/10.1016/j.ijlcj.2014.01.008>.
58. Chinweobo Emmanuel, U. (2013) 'Accumulation of External Reserves and Effects on Exchange Rates and Inflation in Nigeria INTRODUCTION/BACKGROUND OF STUDY', *International Business and Management Umeora Chinweobo Emmanuel International Business and Management*, 6(62), pp. 105–114. Available at: <https://doi.org/10.3968/j.ibm.1923842820130602.1155>.
59. Cooper, R.N. (1971) 'Currency devaluation in developing countries: by Richard N. Cooper', *ESSAYS IN INTERNATIONAL FINANCE*, 86(48). Available at: <http://books.google.com/books?id=nC0PAQAAMAAJ>.
60. Crozet, M., Demir, B. and Javorcik, B. (2022) 'International Trade and Letters of Credit: A Double-Edged Sword in Times of Crises', *IMF Economic Review*, 70(2), pp. 185–211. Available at: <https://doi.org/10.1057/s41308-021-00155-3>.
61. Dakhel, A.A. (2022) 'GOSPODARKA I INNOWACJE Volume : 30 | 2022 Economy and Innovation ISSN : 2545-0573 THE ROLE OF MONETARY POLICY IN STABILIZING THE EXCHANGE RATE IN IRAQ FOR THE PERIOD (2004-2020)', *Economy and Innovation*, 30(1), pp. 76–87.
62. Darby, M.R. (1983) 'Sterilization and Monetary Control: Concepts, Issues, and a Reduced-Form Test', *The International Transmission of Inflation*, pp. 291–313. Available at: <http://www.nber.org/chapters/c6132.pdf>.
63. Dawood, D.N.E.S.R. (2022) *THE EFFECT OF CUSTOMS REFORM ON TRADE BALANCE IN EGYPT*, Department of Economics Faculty of Commerce Zagazig University.
64. Demir, B., Michalski, T.K. and Ors, E. (2017) 'Risk-based capital requirements for banks and international trade', *Review of Financial Studies*, 30(11), pp. 3971–4002. Available at: <https://doi.org/10.1093/rfs/hhx062>.
65. Donges, J.B. (1976) 'A comparative survey of industrialization policies in fifteen semi-industrial countries', *Weltwirtschaftliches Archiv*, 112(4), pp. 626–659. Available at: <https://doi.org/10.1007/BF02705977>.
66. Dritsaki, C. (2017) 'Toda-Yamamoto Causality Test between Inflation and Nominal Interest Rates: Evidence from Three Countries of Europe', *International Journal of Economics*

- and *Financial Issues*, 7(6), pp. 120–129. Available at: <http://www.econjournals.com>.
67. Elbadawi, I. (2015) 'Foreign Exchange Auction Markets Afrilca in Sub) -Saharan Dynamic Models R-ates Exchange for Auction', (January 1994).
 68. Elekdag, S., Kose, M.A. and Cardarelli (2009) 'Capital Inflows: Macroeconomic Implications and Policy Responses', *IMF Working Papers*, 09(40), p. 1. Available at: <https://doi.org/10.5089/9781451871883.001>.
 69. Faeq, M. (2019) 'the Role of the Currency Sale Window in Stabilizing the Exchange Rate of the Iraqi Dinar', (9), pp. 168–183.
 70. Fletcher, E. (2004) 'Bolívar Distorted : The Effects of Exchange Controls on the Venezuelan Economy', *Duke University* [Preprint].
 71. Fourie, J. (2006) 'Economic infracstructure: A review of definitions, theory and empirics', *South African Journal of Economics*, 74(3), pp. 530–556. Available at: <https://doi.org/10.1111/j.1813-6982.2006.00086.x>.
 72. Garc, S. (2013) 'On central bank interventions in the Mexican peso / dollar', (April 2012), pp. 1–39.
 73. Gavigan, R.J. and Gavigan, R.J. (1994) 'Wysko Investment Company v . Great American Bank : A New Attack on the Usefulness of Letters of Credit Wysko Investment Company v . Great Usefulness of Letters of Credit', 14.
 74. Goel, D. (2002) 'Impact of Infrastructure on Productivity:Case of Indian Registered Manufacturing', *Growth (Lakeland)*, (106), pp. 1–23.
 75. De Gooijer, J.G. and Hyndman, R.J. (2011) '25 Years of IIF Time Series Forecasting: A Selective Review', *SSRN Electronic Journal* [Preprint], (05). Available at: <https://doi.org/10.2139/ssrn.748904>.
 76. Gudissa, L. and Mishra, D.K. (2014) 'The Role of Customs Tariff: A Historical, Theoretical and Empirical Review', *Journal of Economics and Sustainable Development*, 5(11), pp. 94–102. Available at: www.iiste.org.
 77. Hanson, J.A. (1983) 'Contractionary devaluation, substitution in production and consumption, and the role of the labor market', *Journal of International Economics*, 14(1–2), pp. 179–189. Available at: [https://doi.org/10.1016/0022-1996\(83\)90029-6](https://doi.org/10.1016/0022-1996(83)90029-6).
 78. Hao, Y. and Ling Xiao (2013) 'Risk Analysis of Letter of Credit', *International Journal of Business and Social Science*,

- 4(9), pp. 199–210. Available at: www.ijbssnet.com.
79. Helmi Ajlani Amar Abdessalem (2020) *End of Studies Project Topic : Development of a mapping of operational risks related to the documentary credit process : the case of TSB*. Available at: https://ifid-concours.org/biblio/38ème_Banque/Ajlani_helmi.pdf.
80. Hentschel, J. (1992) *International Economics and Institutions*.
81. Herranz, E. (2017) 'Unit root tests', *Wiley Interdisciplinary Reviews: Computational Statistics*, 9(3). Available at: <https://doi.org/10.1002/wics.1396>.
82. Herrera Anchustegui, I. and Hunter, T. (2018) 'Oil as Currency: Venezuela's Petro, a New "Oil Pattern"?' , *SSRN Electronic Journal* [Preprint], (January). Available at: <https://doi.org/10.2139/ssrn.3291272>.
83. Hirsch, S. (1974) 'Capital or technology? Confronting the neo-factor proportions and neo-technology accounts of international trade', *Weltwirtschaftliches Archiv*, 110(4), pp. 535–563. Available at: <https://doi.org/10.1007/BF02696383>.
84. Hong, S. (2014) *China 's Imports : Impact and Evaluation*, *The University of International Business and Economics*. financial support from Innovation Project of CASS.
85. Husein, J. (2014) 'Are exports and imports cointegrated? Evidence from nine MENA countries', *Applied Econometrics and International Development*, 14(1), pp. 123–132.
86. bin Ibrahim, M. (2010) *Impact of the Global Crisis on Malaysia's Financial System*, *Bank of Israel Rony Hizkiyahu*.
87. IMF (2018) *Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2013*, *International Monetary Fund*.
88. Jaber, Y. et al. (2022) 'Economic growth and education in Morocco: cointegration and Toda Yamamoto Granger Causality', *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics*, 3(4–1), pp. 1–20.
89. Jain, S. (2014) 'Commercial Instruments: Bank Guarantee and Letter of Credit', *SSRN Electronic Journal*, 3. Available at: <https://doi.org/10.2139/ssrn.2460246>.
90. Jassim, A.M. (2022) 'The role of the currency auction in the illicit financial flows in Iraq', 11(August), pp. 13–23.
91. Jayakumar, Kannan ., A.. (2014) 'Impact of Foreign Direct Investment, Imports and Exports', *International Journal of Control*, 19(1), pp. 95–111. Available at: <https://doi.org/10.1080/00207177408932614>.
92. Jouali, J. and Abarar, I. (2018) 'L'Effet Médiateur De La

- Satisfaction Sur Les Liens Relationnels Et La Fidélité L'application De La Méthode De Barron Kenny 1986', *Type: Double Blind Peer Reviewed International Research Journal Publisher: Global Journals Online*, 18, pp. 19–27.
93. Kariyasa, K. and Dewi, Y.A. (2011) 'This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search . Help ensure our sustainability .', *Journal of Gender, Agriculture and Food Security*, 1(3), pp. 1–22.
94. KIDIST, C.D.D. (2010) 'Efficiency of Electronic Service Derelivery : a Case Study in Automated Systems for Customs Data in Ethiopian Revenue and Customs Authority (Erca) By', *ADDIS ABABA UNIVERTY, DEPARTEMENT OF PUBLIC ADMINISTRATION AND DEVELOPMENT MANAGEMENT* [Preprint], (November 2010).
95. Kituyi, M. (2019) *Automated System for Customs Data, united nations unctad*.
96. Kong, H. (2005) 'Part 1 Principles', *Public Health Nutrition*, 8(6a), pp. 671–672. Available at: <https://doi.org/10.1079/phn2005809>.
97. Košak, M. (2007) *Workshops Proceedings of O e N B Wo r k s h o p s Emerging Markets : Any Lessons for Southeastern Europe ?*, University of Ljubljana.
98. Kovanen, A. (1994) *Monetary and Exchange Affairs Department Foreign Exchange Auctions and Fixings : A Review of Performance Prepared by Arto Kovanen i / Authorized for Distribution by Peter J . Quirk September 1994 © International Monetary Fund . Not for Redistribution, International Monetary Fund*.
99. Kozolchik, B. (1965) 'The Legal Nature of the Irrevocable Commercial Letter of Credit', *The American Journal of Comparative Law*, 14(3), p. 395. Available at: <https://doi.org/10.2307/838450>.
100. Krumm, K.L. (1985) 'Exchange Auctions: a Review of Experiences', (July).
101. Kubo, K. (2017) 'Impacts of Foreign Exchange Auctions on the Informal Market Rate in Myanmar', *Global Economic Review*, 46(2), pp. 189–202. Available at: <https://doi.org/10.1080/1226508X.2017.1292858>.
102. Kutlu, S. (2013) 'Changes in Exchange Rates and the Balance of Trade: A Literature Survey with Reference to turkey's Foreign Trade', *Atatürk Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi*, 27(2), pp. 121–140.

103. Lahsasna, A. (2007) 'Implementation of the Islamic Letter of Credit in International Trade', *International Conference on Islamic Banking and Finance*, pp. 1–25.
104. Larkin, B. (2013) 'The politics and poetics of infrastructure', *Annual Review of Anthropology*, 42, pp. 327–343. Available at: <https://doi.org/10.1146/annurev-anthro-092412-155522>.
105. Liberatore, A. and Wettstein, S. (2017) *The OECD-WTO Balanced Trade In Services Database (BPM6/EBOPS 2010)*, OECD, WTO. Available at: <http://www.oecd.org/sdd/its/balanced-trade-statistics.htm>.
106. Lukic, A. (2014) 'Bank Demand Guarantee and Standby Letter of Credit as collaterals in International Trading Operations', *International Journal of Management Excellence*, 4(1), p. 508. Available at: <https://doi.org/10.17722/ijme.v4i1.184>.
107. LuLu (2011) *The Exceptions in Documentary Credits in English Law*, University of Plymouth'.
108. MALIK, M.E. (1997) 'EXPORT MARKETING SUPPORT ACTIVITY: A STUDY ON SUPPORTING EXPORT PROMOTION PROGRAMMES (EPPs) IN PAKISTAN', *MANAGEMENT CENTRE, FACULTY OF SOCIAL SCIENCES AND ARTS UNIVERSITY OF LEICESTER UK* [Preprint].
109. Martin, V. (2020) 'Intervention Strategies in Foreign Exchange Market', *Economic Themes*, 58(3), pp. 381–399. Available at: <https://doi.org/10.2478/ethemes-2020-0022>.
110. Miron, J.A. (1991) '[Pitfalls and Opportunities: What Macroeconomists Should Know about Unit Roots]: Comment', *NBER Macroeconomics Annual*, 6, p. 211. Available at: <https://doi.org/10.2307/3585055>.
111. Munich and Archive, R. (2012) 'Munich Personal RePEc Archive China ' s monetary sterilization and it ' s economical relationship with the European Union', (40362).
112. Ngo, T.H.D. (2013) 'The Box-Jenkins Methodology for Time Series Models', *Proceedings of the SAS Global Forum 2013 conference*, 6, pp. 1–11. Available at: <http://support.sas.com/resources/papers/proceedings13/454-2013.pdf>.
113. Nijathaworn, B. et al. (2015) 'MMR: Monetary Policy and Foreign Exchange Management', (431). Available at: www.adb.org.
114. Nopiana, E., Habibah, Z. and Putri, W.A. (2022) 'the Effect of Exchange Rates, Exports and Imports on Economic Growth in Indonesia', *Marginal : Journal of Management, Accounting*,

- General Finance and International Economic Issues*, 1(3), pp. 111–122. Available at:
<https://doi.org/10.55047/marginal.v1i3.213>.
115. Ochieng, Daniel and Mary (2020) 'Infrastructure development, institutions, and intra-regional trade: The case of East Africa', *The European Journal of Applied Economics*, 17(2), pp. 104–118. Available at: <https://doi.org/10.5937/ejae17-26791>.
116. Odeh, A.A. *et al.* (2020) 'The Causal Relationship Between The Foreign Exchange Window And Financial Stability In Iraq For The Period (2004-2018)', 6(1), pp. 186–201. Available at: <https://doi.org/10.5281/zenodo.4066688>.
117. Ozatay, F. (2016) *BIS Papers No 24 Foreign exchange market intervention in emerging*.
118. Pardo, A. and Román, M. (2013) 'Reflections on the Baron and Kenny Model of Statistical Mediation', *Anales de psicología*, 29(2), pp. 614–623.
119. Pereira da Silva, L.A. and H.R.E. (2013) 'Sailing through the Global Financial Storm: Brazil's Recent Experience with Monetary and Macro Prudential Policies to Lean Against the Financial Cycle and Deal with Systemic Risks', *Dealing with the Challenges of Macro Financial Linkages in Emerging Markets*, (January 2012), pp. 179–225. Available at:
https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0002-3_ch6.
120. Peters, E.A., White, J.J. and Summers, R.S. (1973) 'Handbook of the Law under the Uniform Commercial Code', *Michigan Law Review*, 71(7), p. 1487. Available at:
<https://doi.org/10.2307/1287597>.
121. Prabir (2006) 'Trade, Infrastructure and Transaction Costs: The Imperatives for Asian Economic Cooperation', *Journal of Economic Integration*, 21(4), pp. 708–735. Available at: <https://doi.org/10.11130/jei.2006.21.4.708>.
122. Rath, S.S., Dash, S. and Sharma, M.K. (2020) 'Dynamic Relationship Between Trade Balance and Macroeconomics Variables in India', *Test Engineering and Management*, 83(Mei-June), pp. 399–418.
123. Redjeki, F. *et al.* (2016) 'the Content of Documentary Credit As a Bank Instrument That Can Ensure Security for Both Beneficiary and Applicant', *Academic Research International*, 7(3). Available at:
www.savap.org.pk%0Awww.journals.savap.org.pk.
124. Reinhart, C.M. and Rogoff, K.S. (2004) 'The modern history of exchange rate arrangements: A reinterpretation',

- Quarterly Journal of Economics*, 119(1), pp. 1–48. Available at: <https://doi.org/10.1162/003355304772839515>.
125. Reuben M. Baron and David A. Kenny (2018) 'The Moderator-Mediator Variable Distinction in Social Psychological Research: Conceptual, Strategic, and Statistical Considerations', *European Journal of Women's Studies*, 25(3), pp. 310–324. Available at: <https://doi.org/10.1177/1350506818764762>.
126. Rini Permata, I. (2022) 'AN ANALYSIS OF PEPPER EXPORTS AND IMPORTS ON', *Journal Of Maliksussaleh Public Economics*, 05, pp. 26–34.
127. Roberto F. Guimarães and Cem Karacadag (2004) 'The Empirics of Foreign Exchange Intervention in Emerging Markets: The Cases of Mexico and Turkey', *IMF Working Papers*, 04(123), p. 1. Available at: <https://doi.org/10.5089/9781451854640.001>.
128. Romeu, R. and Ausubel, L. (2005) 'Bidder Participation and Information in Currency Auctions', *IMF Working Papers*, 05(157), p. 1. Available at: <https://doi.org/10.5089/9781451861761.001>.
129. Roy, I. (2022) 'A New Unit Root Test Criterion', *Reserve Bank of India Occasional Papers*, 43(2), pp. 89–113.
130. Ruslan, Z. (2022) 'Simposium Manajemen dan Bisnis I Prodi Manajemen FEB UNP Kediri Tahun Simposium Manajemen dan Bisnis I Prodi Manajemen FEB UNP Kediri Tahun 2022 LETTER OF CREDIT : MANAJEMEN DISKREPANSI DALAM PERDAGANGAN', (July), pp. 0–11.
131. Sam, C.Y. (2023) 'Lag unit Root Test A MULTIVARIATE AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG UNIT Working Paper No . 23-01 A Multivariate Autoregressive Distributed Lag unit Root Test', a *Centre for Policy Research & International Studies, Universiti Sains Malaysia, 11800 Penang, Malaysia* [Preprint], (July).
132. Saputri, A.S. and Sasana, H. (2022) 'Effect Analysis of Exports, Imports, and Manufacturing on Indonesia'S Gdp From 1990 To 2019', *Journal of Humanities, Social Sciences and Business (Jhssb)*, 2(1), pp. 18–31. Available at: <https://doi.org/10.55047/jhssb.v2i1.363>.
133. Sattar, A., Muhammad, S. and Al-dulaimi, A.L.I.A.D. (2022) 'MEASURING AND ANALYZING THE IMPACT OF THE COMPONENTS OF PUBLIC SPENDING ON THE COMPONENTS OF THE TRADE BALANCE IN IRAQ FOR THE MEASURING AND THE IMPACT OF THE COMPONENTS OF

- PUBLIC SPENDING ON THE COMPONENTS OF THE TRADE BALANCE IN IRAQ FOR THE PERIOD (20', (October). Available at: <https://doi.org/10.5281/zenodo.7118232>.
134. Shah, A., Hashmi, S.H. and Chishti, A.F. (2013) 'Much has changed since Baron and Kenny's (1986) classic paper: let us learn what Kenny's (2012) contemporary mediation analysis prescribes', *Jinnah Business Review*, 01(01), pp. 58–67. Available at: <https://doi.org/10.53369/lwtk8611>.
135. Shaikh, A.M. (2000) 'Policy Note Explaining the U . S . Trade Deficit', *the levy economics institute of bard college* [Preprint], (Figure 2).
136. Shell, A. (2016) *Myanmar: Selected Issues, International Monetary Fund*.
137. Sidhu, A., Bhalla, P. and Zafar, S. (2021) 'Mediating effect and review of its statistical measures', *The Empirical Economics Letters*, 20(4), pp. 29–40. Available at: <https://www.researchgate.net/publication/355376494>.
138. STEWART, F. (2016) 'TECHNOLOGY AND UNDERDEVELOPMENT', *STUDIA UNIVERSITATIS MOLDAVIAE*, 3(93), pp. 86–89.
139. Stievany, G.M. and Jalunggono, G. (2022) 'Analysis of the Effect of Inflation, Exports and Imports on Indonesia'S Economic Growth', *Marginal : Journal of Management, Accounting, General Finance and International Economic Issues*, 1(3), pp. 1–14. Available at: <https://doi.org/10.55047/marginal.v1i3.140>.
140. Stojanović, B. (2007) 'The Experience of Exchange Rate Regimes in Southeastern Europe in a Historical and Comperative Perspective', *2nd Confernce of the South-Eastern European Monetary History Network (SEEMHM)* [Preprint], (13).
141. Sugema, I. (2005) 'The Determinants of Trade Balance and Adjustment to the Crisis in Indonesia University of Adelaide', (June).
142. Tarr, D. (1996) 'International trade issues of the Russian federation - Gacs,J, Peck,MJ', *Journal of Comparative Economics*, 22(3), pp. 314–317.
143. Tettey, W.J. (1997) 'Transforming tax administration in Ghana: The tension between computers and human agency', *Development Policy Review*, 15(4), pp. 339–356. Available at: <https://doi.org/10.1111/1467-7679.00041>.
144. Todd, P. (2013) 'Bills of Lading and Bankers' Documentary Credits', *Bills of Lading and Bankers' Documentary Credits* [Preprint]. Available at:

- <https://doi.org/10.4324/9780203796535>.
145. Tokarick, S. (2004) 'What Do We Know About Tariff Incidence?', *IMF Working Papers*, 04(182), p. 1. Available at: <https://doi.org/10.5089/9781451859294.001>.
 146. Trials, M. (2001) '2001 The Fraud Rule in the Law of Letters of Credit 119', pp. 119–141.
 147. Uttam, C.P. (2020) 'The Causal Relationship between Private Sector Credit Growth and Economic Growth in Bangladesh : Use of Toda-Yamamoto Granger Causality test in VAR Model The Causal Relationship between Private Sector Credit Growth and Economic Growth in Bangladesh : Use', *Munich Personal RePEc Archive*, (104476), pp. 1–22.
 148. Wahyudi, S.T. and Sari, S. (2020) 'The Relationship Between Exchange Rate and Trade Balances : An Empirical Study on Indonesia', 144(Afbe 2019), pp. 217–221.
 149. Ward, A. and McCormack, G. (2005) 'Assignment and Documentary Credits', *SSRN Electronic Journal* [Preprint]. Available at: <https://doi.org/10.2139/ssrn.270594>.
 150. Warnasuriya, C. (2017) 'Minimising Litigation on Presentation of Documents under Letters of Credit : An Alternative Approach to the Uniform Customs and Practice for Documentary Credits', (April), pp. 1–225.
 151. Wicaksana, A. (2016) '濟無No Title No Title No Title', <https://medium.com/>, 22(4), pp. 297–331. Available at: <https://medium.com/@arifwicaksanaa/pengertian-use-case-a7e576e1b6bf>.
 152. Williamson, J. (2009) 'Exchange rate economics', *Open Economies Review*, 20(1), pp. 123–146. Available at: <https://doi.org/10.1007/s11079-008-9091-7>.
 153. Xiang, G. and Buckley, R.P. (2003) 'The Unique Jurisprudence of Letters of Credit: Its Origin and Sources', *San Diego International Law Journal*, 4(1), pp. 91–126.
 154. YEŞİLYAPRAK, M. (2018) 'Akreditif Teyit Sigortası nın Türk Finansal Kesiminde Uygulanması ve Muhtemel Etkileri - Letter of Credit Confirmation Insurance, The Implementation in Turkey and Possible Effects', *Journal of Business Research - Turk*, 10(1), pp. 927–950. Available at: <https://doi.org/10.20491/isarder.2018.404>.
 155. ZEID, E. (1981) 'MARKETING AND EXPORT SUCCESS', *UNIVERSITY OF STRATIICLYDE* [Preprint]. Available at: <https://doi.org/10.1515/9783112550021>.
 156. Zhang, C. and Hu, N. (2020) 'A New Method for Computing Letter of Credit Risks', *SAGE Open*, 10(4). Available

- at: <https://doi.org/10.1177/2158244020970214>.
157. Zhang, Z.Z. (2020) 'Importance of Documentary Credit in International Trade : Analysis of Risk and prevention measures'.

Abstract

The need to reduce the exit of the dollar from the country abroad has become one of the main policies that the Central Bank of Iraq is working to achieve, as the research aimed to study (the reciprocal relationship between the foreign currency sales window and documentary credits and their reciprocal relationship with the trade balance) through the standard causality test (Toda). -Yamamoto) using statistical methods (spss and eveiws10) in order to identify the causal relationship between the study variables and which one is the cause of the other, in addition to using the Barron-Kenny statistical model to study the intermediate relationship between the study variables, and the study concluded that there is a significant effect of foreign currency sales on total imports. The trade balance with the variable: the total documentary credit granted by Iraqi commercial banks, and this is consistent with the logic of the economic theory of the Central Bank of Iraq, which aims to link foreign window sales with the total documentary credit in influencing imports and compensating the shortfall in the gross domestic product of goods and services through imports that It is through documentary credit to buy dollars from the foreign currency selling window. But with a very low impact factor, the study also concluded that both the total documentary credit and window sales of foreign currency are the main cause of trade balance imports, as this was achieved through the significance of the probability (prob), which was less than (5%) and that imports are the main cause. For the window to sell foreign currency, this was achieved through the significance of the probability (prob), which was less than (5%), while the total documentary credit was not the main reason for the window to sell foreign currency, and that both imports, the Iraqi trade balance, and the window's sales of foreign currency were not the main reason. In increasing or decreasing the total documentary credit for Iraqi commercial banks, that is, it was not the main reason, and this was achieved through the insignificant probability (prob), which achieved a percentage higher than (5%). The study recommended that achieving significance in the effect of foreign currency sales on the total documentary credit. Despite the low values of the documentary credit compared to the volume of the window's foreign currency sales and very large imports, it shows the success of the Central Bank in this aspect, but it requires many plans and policies in order for the desired goal to be achieved by the Central Bank of Iraq to be achieved. Also, the role played by the Central Bank of Iraq in achieving the causal relationship between the window's foreign currency sales, imports, and documentary credit is simple due to the lack of efficient private and governmental commercial banks that help in achieving this role, as commercial banks suffer from a weak number of correspondent commercial banks abroad. The almost total reliance on the Iraqi Trade Bank, and even more than that, there are no plans showing that these commercial banks are destined to reform their affairs and achieve higher levels.

key words . Foreign currency sales window, documentary credits, trade balance.

**Ministry of High
Education and Scientific Research
University of Kerbala**

**College of Administration and Economics
Financial and Banking Sciences Department**



**Foreign currency selling window and documentary
credits and their mutual relationship with the trade
balance**

*A dissertation submitted to the council of the college
Administration and economics university of Kerbala, as a
partial fulfillment of the requirements to obtain Ph.D.
Degree in the financial and banking sciences.*

By:

Salam Hashem Muhammad Hello

Under Supervision:

Prof. Dr. Kamal Kazem Jawad

Associate Prof. Dr. Hamid Mohsin Jadah

1446

2024